القرض كأداة للتمويل

في الشريعة الإسلامية

الطبعة الأولى
(١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م)

القرض كأداة للتمويل
في الشريعة الإسلامية

محمد الشحات الجندي

المعهد العالمى للفكر الإسلامى
القاهرة
١٤١٧هـ - ١٩٩٦م

(دراسات فى الاقتصاد الإسلامى ؛ ١٥)

المعهد العالمى للفكر الإسلامى
٢٦ ب - ش الجزيرة الوسطى - الزمالك - القاهرة - ج.م.ع.

بيانات الفهرسة أثناء النشر - مكتبة المعهد بالقاهرة .

الجندى ، محمد الشحات .

القرض كأداة للتمويل فى الشريعة الإسلامية / محمد الجندى الشحات . - ط١. - القاهرة : المعهد العالمى للفكر الإسلامى، ١٩٩٦ .

ص. سم . - (دراسات فى الاقتصاد الإسلامى ؛ ١٥)

تدمك ٤ - ١٤- ٥٢٢٤ - ٩٧٧.

١ - القروض   ٢ - التمويل .

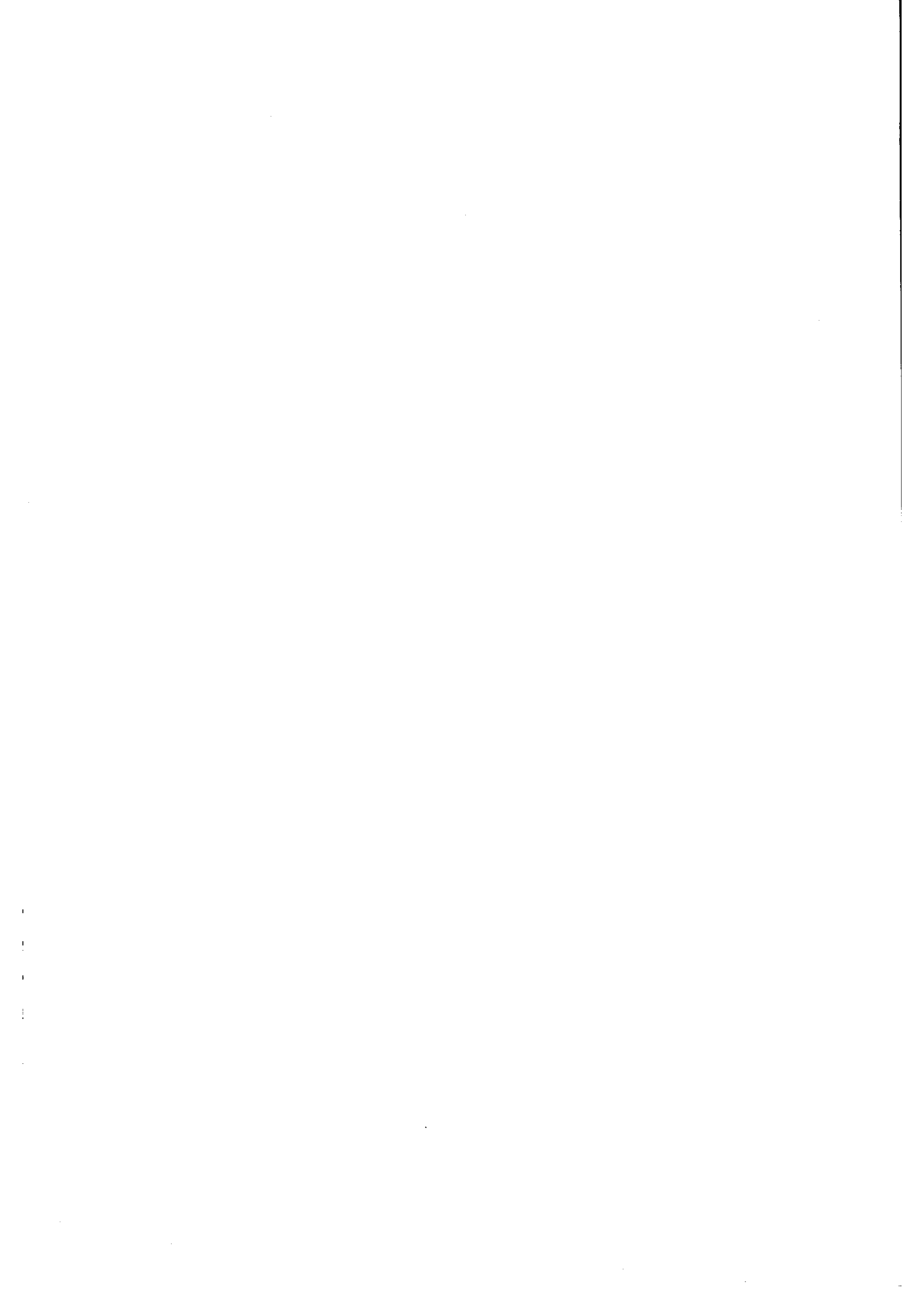
أ - العنوان .   ب - (السلسلة)

رقم التصنيف ٣٣٠.١٢

رقم الإيداع ٥٩٢٣ / ١٩٩٦ .

المحتويات

الموضوع	الصفحة



تصـــدير

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه وسلم ، ثم أما بعد . .

فيهدف هذا المشروع ، إلى دراسة صيغ المعاملات المصرفية ، والاستثمارية، والمالية المستخدمة فى المؤسسات الإسلامية ، وخاصة فى البنوك ، وشركات الاستثمار .

يتمثل نتاج هذا المشروع ، فى عدد من البحوث ، التى يغطى كل منها ناحية، أو موضوعاً محدداً، من الصيغ التى تنظم علاقات هذه المؤسسات ، سواء أكانت مع غيرها من الأفراد ، والمؤسسات الأخرى، أم فى جانب استخداماتها للأموال المتاحة لها ، أم فى جانب الخدمات الأخرى غير التمويلية ، التى تقوم بها ، ويقدر – مبدئياً – أن يصل عدد البحوث المطلوبة، إلى حوال ٤٠ بحثاً ، تغطى النواحى التالية :

فى جانب موارد أموال المؤسسة ، تخصص أبحاث لرأس المال الفردى ، والذى يأخذ شكل شركة رأسمالية ، أو تعاونية ، أو شرعية ، وكذلك في صورة رأس المال المساند .

كما تخصص أبحاث لكل من أنواع الودائع الجارية ,وحسابات التوفير ، والودائع الاستثمارية العامة ، والمخصصة سواء قطاع ، أو إقليم ، أو مشروع معين ، وتقدر بحوث هذا المجال بخمسة عشر بحثا .

فى جانب استخدامات المؤسسة للأموال المتاحة لها تخصص بحوث لكل نوع من هذه الاستخدامات، سواء فى ذلك ما يتم على الصعيد المحلي ، أو ما يتم في السوق الدولية، وتشمل صيغ المشاركة، والمضاربة ، والبيع، والإيجار بكافة صورها ، والتي لا داعى لتفصيلها هنا ، وتقدر بحوث هذا المجال ، بخمسة عشر بحثاً .

وفى جانب الخدمات غير التمويلية ، التى تقوم بها هذه المؤسسات ، تخصص أبحاث لكل نوع من أنواع هذه الخدمات مثل : إصدار ، وبيع ، وصرف الشيكات السياحية ، وإصدار بطاقات الائتمان ، وصرف العملات الأجنبية ، وتحويل الأموال ، سواء إلى عملتها ، أو إلى عملة أخرى ، وإصدار الشيكات المصرفية ، سواء بالعملة المحلية ، أو بعملات أخرى ، وإصدار الضمانات المصرفية ، وفتح ، وتبليغ ، وتثبيت الاعتمادات المستندية ، وشراء ، وبيع الذهب ، والفضة ، والمعادن النفيسة ، وفتح الحسابات الجارية بالمعادن النفيسة ، وإصدار شهادات الودائع بها ، وقبول تحصيل سندات الدفع ، والأوراق التجارية ، وتأسيس الشركات، وطرح الأسهم للاكتتاب ، وتقديم الخدمات الإدارية للشركات القابضة ، وشراء ، وبيع ، وحفظ ، وتحصيل أرباح الأسهم لحساب العملاء، وتقديم الاستشارات، فيما يتعلق باندماج

الشركات، أو شرائها ، وإدارة العقارات لحساب العملاء، وإدارة الأوقاف، وتنفيذ الوصايا ، وقبول الأمانات ، وتأجير الخزائن الحديدية، وخدمات الخزائن الليلية، ودراسات الجدوى الاقتصادية، وتقديم خدمة الاستعلامات التجارية، والترتيبات التأمينية ، والاستشارات الضريبية، والخدمات القانونية، وخطابات التعريف، وتحصيل القوائم التجارية لصالح العميل ، وأية أنشطة أخرى ، مما تقوم به البنوك فى مجالات البحث، والتدريب، والأعمال الاجتماعية ، والخيرية.

وتجمع بعض هذه الأنشطة – وفقاً لطبيعتها – فى بحوث محددة، بحيث لايتجاوز عدد البحوث في هذا المجال ، عشرة بحوث .

ويشترط فى كل من البحوث المطلوبة فى هذا المشروع ، أن تغطى عناصر معينة ، على وجه التحديد هى :

– وصف للوظيفة الاقتصادية للعقد ، أو العملية، أو النشاط موضوع البحث ، أى للفائدة المستهدفة من كل منها .

– وصف تحليلي للإطار القانونى للعقد ، أو العملية ، أو النشاط ، أى للأحكام القانونية الوضعية، التى تحكم كلا منها، وتنظمها .

– بيان الحكم الشرعى للعقد ، أو العملية ، أو النشاط ، فإن كان الحكم الشرعى ، هو الإباحة بصورة مبدئية – ولكن يشوب العقد ، أو العملية ، أو النشاط ، بعض المخالفات الشرعية الجزئية – فينبغى أن يشمل البحث بياناً بالتعديلات ، أو التحفظات المقترح إدخالها، لإزالة الاعتراض الشرعى ، وكذلك بحث مدى قبول هذه التعديلات للتطبيق ، من الناحية القانونية الوضعية ، التى تحكم العملية .

– أما إذا كان الحكم الشرعى ، هو الحرمة من الناحية المبدئية ، وتعذر تصحيحها شرعياً بإجراء تعديلات ، أو تحفظات ، فينبغى أن يشمل البحث ، اقتراح البديل المقبول شرعاً ، والذى يؤدى نفس الوظيفة الاقتصادية للعقد ، أو العملية، أو النشاط ، وكذلك بحث مدى قبول هذا البديل ، للتطبيق من الناحية القانونية الوضعية ، التى تحكم العملية.

– ينبغى أن يشتمل البحث كذلك على نموذج ، أو نماذج لصيغة العقد البديل المقترح، كما في البند السابق أعلاه ، أو التعديل المقترح، كمافى البند الذى يسبقه ، مع توضيح إجمالى للإطار القانونى الوضعى ، المقبول شرعاً ، مع الإحالة إلى رقم القانون، ورقم المادة ما أمكن ، كما يوضح – تفصيلاً – الأحكام الشرعية ، مع بيان الدليل الشرعى والمرجع الفقهى ، موضحاً بالطبعة، والجزء ، والصفحة .

– ونظراً لتعذر القيام بهذه البحوث ، بصورة شاملة لجميع المؤسسات المصرفية والاستثمارية ، والمالية الإسلامية ، فى جميع البلاد ، فيكتفى بإجراء البحوث بصورة مقارنة، علي أساس انتقائى لدولتين ، أو ثلاث ، أو أربع، ويراعى فى اختيارها ، أن يكون إطارها القانونى ممثلاً لنموذج معين من العقد، أو العملية، أو النشاط موضوع البحث .

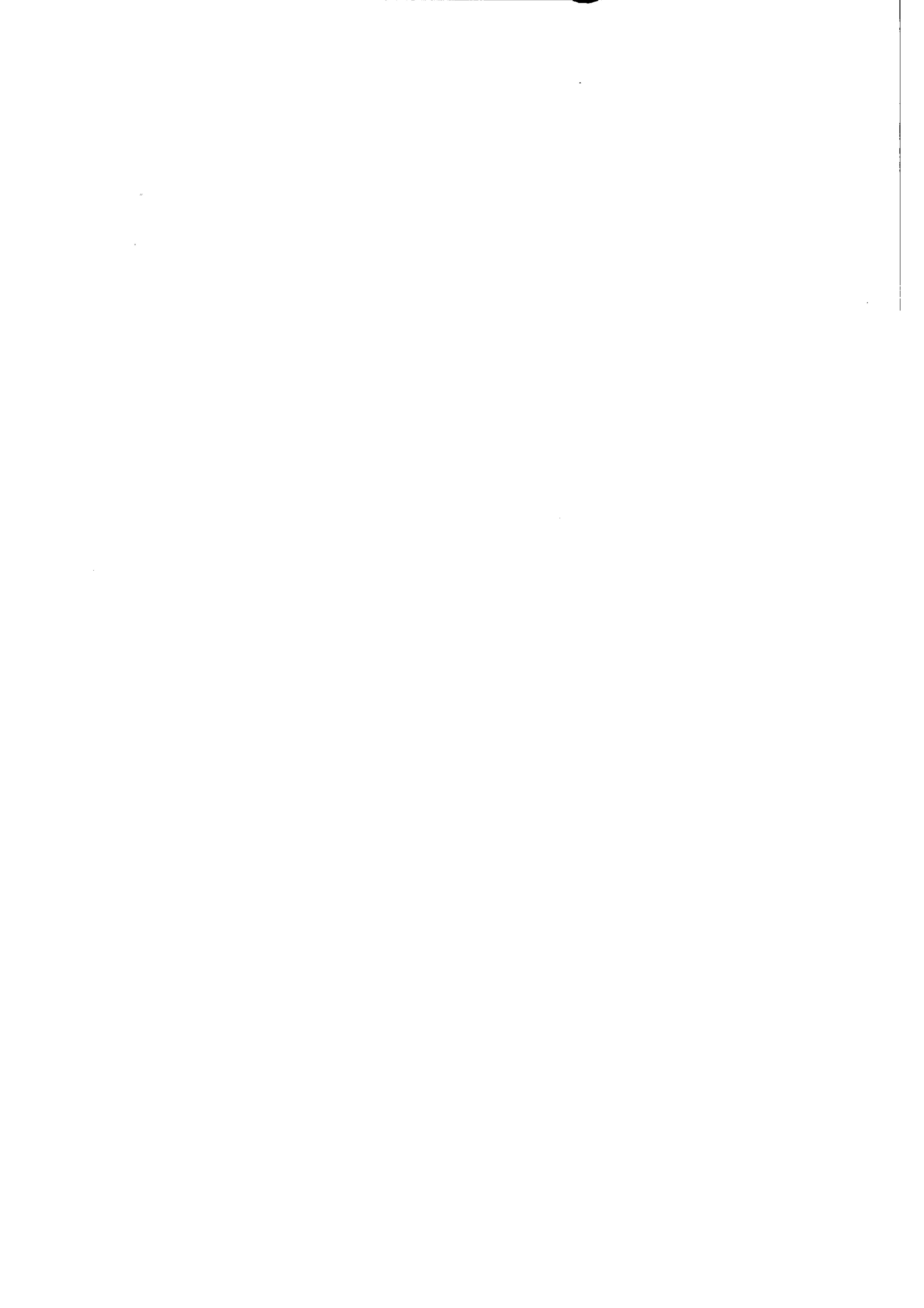
ويراعى فى اختيار هؤلاء الأفراد، تكامل التخصصات المصرفية ، والقانونية، والشرعية .

واتبع المعهد العالمى للفكر الإسلامى منهجاً ، حرص فيه على خروج الأبحاث بشكل علمى جيد ، فتم تشكيل لجنة ضمت فى عناصرها : أساتذة من الجامعات فى مختلف التخصصات الاقتصادية ، والمحاسبية ، والإدارية ، والشرعية ، بجانب عدد من الخبراء المصرفيين فى المصارف الإسلامية ؛ وذلك لمناقشة مخططات الأبحاث المقدمة من الباحثين، وتقديم الاقتراحات العلمية الدقيقة لهم ؛ حتى تخرج البحوث فى النهاية ، متضمنة الجوانب النظرية ، والتطبيقية للمصارف الإسلامية .

بعد إتمام هذه الأبحاث، يعهد بمراجعتها، وتحكيمها إلى أشخاص أو هيئة و– غالباً – كان يتم تحكيم البحث من أكثر من شخص .

والبحث الذى بين أيدينا ، من بحوث سلسلة صيغ معاملات المصارف الإسلامية ، وقد اجتهد الباحث فى أن يخرج البحث بالصورة المشرفة ، وقد أخذ فى الاعتبار ، كل توصيات المعهد بشأن البحث، وأملنا أن ينتفع ببحوث هذه السلسلة ، فى ترشيد مسيرتها ، ودعم خطواتها فى بناء الاقتصاد الإسلامى ، والسعى دوماً نحو الرقى ، والتقدم للأمة الإسلامية ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

أ. د. علي جمعة محمد
المستشار الأكاديمى
للمعهد العالمى للفكر الإسلامى
مكتب القاهرة



تقــديم

لازال الفقـه الإسلامى ، المستـمـد من الشريعة الغراء يبحث عن دوره الغـائب أو المغيب فى عالم التطبيق، فى خضم الصراعات والدعايات التى تلقى بها وتمارسـها الأنظمـة الوضعيـة التى تدافع عن وجـودها، بكل الأسلحة المتاحة لها، لإزاحة البقية الباقيـة المطبـقة من هذا الفقه من ناحيـة، ومن زحفه الحثيث، نحو تغيير النظرية الاقتصادية والمالية السائدة والراسخة، بحكم القوى التى تتوارى خلفها، وتدافع عنها، من ناحية أخرى .

ويقينا فإن تمثل الشريعة الإسلامية، فى روحها وقواعدها الكلية، فى جانب النظام الاقتصادى والمالي، والإيمان بالمبادئ العليا للحياة الإسلامية، ومحاولة وضع نظرية للتمـويل فى ضـوء ذلك، تتفـاعل مع التطورات الحديثة، وتستلهم مـبادئ الشريعة، والنظريات الفقـهية، هو مطلب هام وملح، على البـاحثين الإسلاميين المؤمنين بالإسلام منهجا وتطبيقا أن ينهضوا به، وأن يتعاونوا فى سبيل تحقيقه، وهم بالوعى والاخلاص والدأب، بالعون الهدف بإذن الله.

وإيمانا منى بهذا الهدف، وبناء على تكليف من المعهد العالمى للفكر الإسلامي، فقد حاولت أن أضع لبنة، فى هذا البناء، الذى يحتـاج إلى مجـهودات كثيرة، ومـراجعات أكثر، بشـأن التطبيق على المصارف الإسلامية. وقد آثرت أن أتناول التمويل بالقرض، ربما لما يحتـاجه من فنية، ومعالجة تختلف عن تلك المستقرة التى تتطلبـها الحيـاة اليومـيـة، ولاستلهام النظر الإسلامى فى هذا المصدر الهام للتمـويل، الذى تعاظمت أهميته فى العصر الحالي، وأسيء استخدامه، وخرج به عن مساره، الأمر الذى يفرض عرض هذا المصدر فى حقيقته الشرعية، ومغزاه الإسلامى وقابليته للتطبيق، فى نطاق المؤسسات المالية المعـاصرة، والنظم الاقتصادية التى تحكم سيطرتهـا على عـالم المسلمين.

والحمد لله رب العالمين.



فصل تمهيدى

القرض
نشأته ، أهميته
مفهومه ، خصائصه



فصل تمهيدى
القرض
نشأته ، أهميته
مفهومه ، خصائصه

تمهيد فى نشأة القرض :

القرض معروف منذ قديم العصور، فهو وليد التعامل فى المال والحاجة إليه، وقد وجد ذلك فى العصور القديمة، كما وجد فى العصر الحديث، بغض النظر عن طبيعة المال المقرض، وأنماط القرض، وأشكاله، والحجم الذى يتم به، فهذا مما يختلف فيه القرض الحديث عن القرض فى العصور القديمة، لكن ما نبغى التأكيد عليه، أن القرض -كوسيلة لسد حاجة المحتاج- وجد فى العصور الأولي، وكان مرتبطا أيضا بالفائدة، والزيادة على رأس المال.

والتدليل على هذه الحقيقة، نسوق ما ذكره أرسطو فى قوله: والفائدة هى نقد تولد عن نقد لا عن عمل، وهذا من بين ضروب الكسب كلها، هو الكسب المضاد للطبع [1]. وهنا يشير أرسطو إلى فساد عقد القرض المتضمن للفائدة، بحجة دافعة، هى أن النقد لا يولد النقد، بل الذى يولد النقد هو العمل، وان القرض بفائدة هو كسب ضد الفطرة السليمة، ومضاد لطبائع الأشياء، لأنه كسب خبيث، يقوم على استغلال حاجة المضطر. وبالاضافة إلى ذلك فإن قدماء المصريين عرفوا القرض وتعاملوا به، يدل على ذلك القانون الذى وضعه «بوخوريس» من ملوك الأسرة الرابعة والعشرين، فحرم أن يجاوز مجموع الفوائد رأس المال فى القرض. وكان القرض بربا معروفاً فى القوانين البابلية والأشورية وعند الإغريق والرومان [2]. وهو ما يعنى أن القرض كان جزءا من هذه الأنظمة القانونية لتلك الشعوب والمجتمعات، تلبية لضرورة اجتماعية واقتصادية، اقتضاها التعامل بين الناس، منذ العصور السحيقة للتاريخ الإنسانى .

القرض فى اليهودية والنصرانية :

وبطبيعة الحال فإن الديانات السماوية، وهى اليهودية والنصرانية والإسلام، شرعت القرض، إلا أنها جردته من الفائدة، وجعلت منه نموذجا لعلاقة اجتماعية اقتصادية

---

(١) أرسطو طاليس، السياسة، ص ١١٧ من الترجمة العربية.

(٢) عبد الرزاق السنهورى، مصادر الحق فى الفقه الإسلامى، جـ ٣، ص ١٩٤.

مثالية بين الإنسان وأخيه الانسان، يعطى فيها الغنى المال للفقير، على أن يرد مثله، بعد الحصول على بغيته والوفاء بمطلبه.

وإذا كنا نلمس هذه الطبيعة الإنسانية، لموقف النصرانية والإسلام من القرض، كمعاملة مبرأة عن الربا والفائدة في كافة صورها، فإننا نجده أيضا في نصوص التوراة قبل التحريف، نقول ذلك لأن نسخ التوراة المتداولة، تحرم الربا في القرض في تعامل اليهود بين بعضهم البعض، وتبيحه في التعامل بين اليهودي وغير اليهودي ففي سفر الخروج (٢٢: ٢٥) إن اقرضت فضة لشعبى الفقير الذى عندك تكن له كالمرابي، لا تضعوا عليه ربا «وفى سفر اللاويين (الاحبار) (٢٥: ٣٥) وإذا افتقر اخوك وقصرت يده عندك، فعضده غريبا أو مستوطننا، فيعيش معك لا تأخذ منه ربا ولا مرابحه، بل أخشى إلهك، فيعيش أخوك معك فضتك لا تعطيه بالربا، وطعامك لا تعطيه بالمرابحة. وفى سفر تثنية الاشتراع (٢٣: ١٩) لا تقرض أخاك بربا ربا فضه أو ربا طعام أو ربا شيء مما يقرض للأجنبى تقرض بربا، ولكن لأخيك لا تقرض بربا».

وهذه التفرقة فى المعاملة فى القرض بين اليهودى وغير اليهودى – الأجنبي- تفرقة غير مبررة ولا معهودة فى الديانات السماوية وجوهرها الأصيل الذى يتأسس على العدالة فى التعامل، وعلى التسوية فى المراكز القانونية للأشخاص، خاصة وأن الحاجات الإنسانية واحدة، والأسوه فى المتطلبات الحياتية الأساسية خير من الأثرة، كما أنها تفرقة تتنافى مع الخاصية الأخلاقية للأديان والشرائع السماوية وهو ما يؤكد القول بتحريف هذه النصوص[1].

أما عن موقف النصرانية من الربا فهو مسجل فى الإنجيل، حيث يقول: «إذا اقترضتم لمن تنتظرون منهم المكافأة فأى فضل يعرف لكم... ولكن افعلوا الخيرات وأقرضوا غير منتظرين عائدتها، واذن يكون ثوابكم جزيلا» «انجيل لوقا ٣٤، ٣٥ ويقول : «وإن أقرضتم الذين ترجون أن تستردوا منهم، فأى فضل لكم؟ فإن الخطاة أيضا يقرضون الخطاة، لكى يستردوا منهم المثل، بل أحبوا أعداءكم وأحسنوا وأقرضوا وأنتم لا ترجون شيئا فيكون أجركم عظيما، وكونوا بنى العلا».. لوقا ٦ : ٣٥. هذا النص من الإنجيل يعبر عن الصورة المثالية للنصرانية، فى موقفها من التعامل بالقرض بصفه خاصة وفى غير القرض بصفة عامة، إذ إنه يطالب المقرض بألا ينتظر من المقترض مالا، حتى ولو كان هذا المال مثل القرض، ناهيك عن تحريم الفائدة، وهو نظر خيالى دونه واقع الناس، لكنه تعبير مجسد لنظرة النصرانية إلى الأمور الحياتية، التى تنبنى على المثالية المطلقة والمجردة عن الواقع الأليم.

---

(١) يقول محمد رشيد رضا : ونحن لانسلم أن هذا هو نص التوراة التي كتبها موسى عليه السلام، لأن نسخة موسى فقدت بإجماع اليهود والنصارى، وهذه التى عندهم ، وثبت تحريفها بالشواهد الكثيرة- تفسير المنار جـ ٦، ص ٥١.

ونعرض لموقف الإسلام من التعامل فى القرض بأن نتعرف على طبيعة القرض، وحاله الإقراض فى العصر السابق على الإسلام، ونقصد به العصر الجاهلى وذلك بإيجاز، ليتبين من خلاله إلى أى مدى نظم الإسلام القرض، وحقق الأهداف المرجوة منه، وخلصه من المساوئ التى تعتريه، وجعل منه وسيله فعالة فى القيام بحاجات المكروبين، وفى النهوض بأعباء اقتصادية وعمرانية.

القرض فى العصر الجاهلى :

كان القرض سائداً فى التعامل بين العرب فى الجاهلية، وكان مقترنا بالربا أو الزيادة على رأس المال، سواء كان المال نقديا كالذهب والفضة، أو مالا عينيا كالبر والشعير، أو مالا ناميا كالحيوان وغيره، يقول القرطبي: والربا الذى عليه عرف الشرع شيئان : تحريم النساء والتفاضل فى العقود والمطعومات، وغالبه ما كانت العرب تفعله، من قولها للغريم أتقضى أم تربي؟ فكان الغريم يزيد فى عدد المال ويصبر الطالب عليه، وهذا كله محرم باتفاق الأمة. وأكثر البيوع الممنوعة إنما تجد منعها لمعنى زيادة إما فى عين مال، وإما فى منفعة لأحدهما من تأخير ونحوه[1].

وقد ذكر ابن كثير[2] إن بنى عمر بن عمير من ثقيف وبنى المغيرة من بنى مخزوم كان بينهم ربا فى الجاهلية، فلما جاء الإسلام ودخلوا فيه، طلبت ثقيف أن تأخذه منهم فتشاوروا، وقالت بنى المغيرة : لا نؤدى الربا فى الإسلام، فكتب فى ذلك عتاب بن أسيد نائب مكة إلى رسول الله ﷺ فنزلت هذه الآية، فكتب بها رسول الله ﷺ **﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين، فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله﴾** فقالوا نتوب إلى الله ونذر ما بقى من الربا، فتركوه كلهم.

ويتبين من ذلك أن الإقراض الربوى كان النظام السائد فى التعامل الفردى والقبلى عند العرب فى الجاهلية، وحتى مجيء الإسلام، ونزول الآيات المحرمة للربا والأحاديث المبينة له[3]. وبذلك شمل التحريم ربا الديون وربا البيوع، وهذا هو الذى عناه - ﷺ - بقوله إلا وإن ربا الجاهلية موضوع، وأول ربا أضعه ربا العباس ابن عبد المطلب» فصار مال الإقراض الربوى هو البطلان، وتمحض القرض فى الإسلام، إلى القرض الحسن الخالى عن الربا أو الفائدة، وليس هذا الحكم بطريق المفهوم أو الاستنباط، بل إنه صريح النصوص، وبدلالة العبارة ومنطوقها، كما فى قوله تعالى : **﴿من ذا الذى يقرض الله قرضا حسنا، فيضاعفه له أضعافا كثيرة﴾** (البقرة : ٢٤٥)، يقول صاحب الجامع

(١) تفسير القرآن العظيم، جـ ٢، ص ٤٨٩.

(٢) الجامع لأحكام القرآن، جـ ٣ ، ص ١٢٧٠ ، الناشر: دار الغد العربي.

(٣) كما في حديث الرسول ﷺ : الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلا بمثل، سواء سواء، يدا بيد... إلخ «الشوكاني ، نيل الأوطار، جـ ٥ ص ٢١٨.

لأحكام القرآن: قرض الادمي للواحد واحد أي يرد عليه مثل ما أقرضه. وأجمع أهل العلم على أن أستقراض الدنانير والدراهم والحنطة والشعير والتمر والزبيب، وكل ما له مثل من ثائر الأطعمة جائز[1]. وقوله تعالى : ﴿قرضا حسنا﴾ روى عن عمر وغيره من السلف، هو النفقة في سبيل الله، وقيل النفقة على العيال، وقيل هو التسبيح والتقديس[2]. وقال فيه الواقدي: محتسبا طيبة به نفسه ، وقال عمرو بن عثمان الصدفي : لا يمن ولا يؤذي، وقال سهل بن عبد الله : لا يعتقد في قرضه عوضا [3]. وهذا هو المفهوم الإسلامي للقرض فهو قرض في كل مال يحتاج إليه الإنسان في أمور معاشه، نقديا أو عينيا، ليتيسر به قضاء الحاجات وفك الكربات، وهو قرض يلبي الحاجات الفردية الخاصة والحاجات الجماعية العامة، الأمر الذي يمكن معه للقرض أن يلبي حاجات اقتصادية، بجانب تلبيته للحاجات الاجتماعية والاستهلاكية للإنسان، وهو بجانب هذا وذاك قرض مجرد عن ربا وشبهته، بل مجرد عن المن والأذى من المقرض للمقترض، لأنه يبتغي به وجه ربه ومثوبة خالقه إذ يحتسب من اقتراضه الجزاء الأوفى من الله ولذلك كان التعبير الدقيق المتقن في الآية : ﴿من ذا الذي يقرض الله﴾ فهو منسوب إلى الله الغني عن الناس والمحسن إليهم، وحثهم على الإنفاق على الفقراء والمساكين، والمصالح العامة التي هي مظنة التضييع والإهمال، قياما بالحقوق، ووفاءً بالواجبات، وسنتعرف على ذلك تفصيلا في الصفحات التالية من البحث.

المبحث الأول :أهمية القرض، وبيان المصلحة فيه :

تمهيد في أهمية القرض :

لاشك في أهمية القرض، لحاجة الناس إلى التعامل به، وقد تنامت هذه الحاجة، وتعدى أثرها من النطاق الضيق الذي كان يقتصر على تلبية احتياجات فردية تتعلق بمطالب الحياة اليومية في الغالب الأعم، وبعض الحاجات الاجتماعية، التي تقضيها إعاشة بعض أصناف من المجتمع، نقول لقد تطورت هذه الحاجة، وبرزت في عصرنا الحالي ، إلى احتياجات ضخمة واحتياجات عامة، يتوقف عليها مصير قطاع كبير من المجتمع، بل بات المجتمع كله، يلجأ إلى القرض في إحداث التنمية المنشودة، كأداة لتمويل مشروعات وتحقيق أهدافه التنموية، ومصالح أفراده في الرخاء والتقدم .

---

(٢). القرطبي، جـ ٢ ، ص ١١٥٢.

(٢) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم جـ ٢، ص ٤٤٢.

(٣) القرطبي – المرجع السابق، ص١١٥٣.

وعلى نفس هذا الدرب، فإن القرض لم يعد ينحصر دوره فى مجرد الأنماط الاجتماعية التقليدية، التى قام بها فى الماضي، والتى كان الفرد فيها يقترض لسد حاجة اجتماعية ملحة، هى فى الغالب، تتعلق بالمطالب الأساسية للحياة والتى تتمثل فى المطعم والملبس والمسكن والعلاج، فقد تخطى القرض هذه الوظيفة التقليدية، إلى أنشطة حديثة، اقتضتها اعتبارات الحياة المعاصرة، وصار القرض يلعب دورا بارزا فى الحياة الاقتصادية، بما يقوم به من نقل للموارد ممن يملك إلى من لا يملك، أو من يملك، لكنه يطمح إلى زيادة ثروته، وازدهار معيشته، تطلعا إلى الغني، والرخاء الاقتصادي، بتمويل مشروعات اقتصادية واجتماعية بطريق القروض[1]. لقد تنامت وتطورت هذه الحاجات الاجتماعية والاقتصادية، التى يقوم عليها القرض للفرد والجماعة، وللشعوب والدول، إذ إنها تحقق مصلحة مشروعة أى مطلوبة للشارع، وهو مايقودنا إلى ضرورة تأصيل هذه المصلحة، والتعرف على منحاها، ومرتبتها الشرعية .

بيان المصلحة فى القرض :

إن أهمية معاملة من المعاملات مردها إلى مدى الحاجة إليها، ودورها فى الوفاء بمطالب الفرد والجماعة وتحقيق الغرض المستهدف منها، وكلما اتسع نطاق التعامل بها، وكثر اللجوء إليها، وصار استعمالها من قبل الفرد والجماعة، لتلبية حاجات عامة وخاصة، كلما دل ذلك على عمق المصلحة فيها، واهتمام الشارع بشأنها، فأنزلها المنزلة اللائقة بها، كما يتبين من تشريع المصلحة فى الشرع الإسلامى .

وحيث إن القرض لازم للوفاء بحاجات الناس، فقد أثبت واقع التعامل اليومى على مستوى الفرد والجماعة، طلب الناس له، وسعيهم للحصول عليه؛ فقلما لا يقترض إنسان فى حياته، حتى صار القرض مظهرا على نجدة المحتاج ، وإسعاف المكروب، وقد علم الحق تعالى عظم الحاجة إليه، لعباده الذين يفتقرون إلى مد يد المساعدة والعون، وقت الشدة والضيق، فحث على القرض، وجعل المقرض فى منزلة عالية، حيث إنه يقرض الله تعالى، ويأخذ العون منه أضعافا مضاعفة، فقال تعالى: ﴿ من ذا الذى يقرض الله قرضا حسنا، فيضاعفه له أضعافا كثيرة﴾[2] [البقرة- ٢٤٥] .

---

(١) فعلي سبيل المثال يتبين من واقع ممارسات بنك التنمية الإسلامي، إن التمويل بالقروض يشمل جوانب متعددة اقتصادية واجتماعية، ففي القطاع الزراعي، اتجهت القروض أساسا إلي مشروعات الري، وفي قطاع النقل والمواصلات، اتجهت القروض للطرق والموانى، وفي قطاع الاستخدامات العامة، اتجهت إلي توليد القوى والمياه، وفي القطاع التعليمي للمشروعات التعليمية. وتعكس سياسة البنك، الاتجاه إلي التمويل بالقروض لمشروعات البنية الأساسية، والمشروعات الاجتماعية، انظر :

S.A. Meenai : The Islamic Development Bank, 1989, P. 66.

(٢) يقول الإمام محمد عبده عن الآية: معلوم أن الله تعالي غني عن العالمين: فلا يحتاج إلي شيء لذاته، ولا هو عائل لجماعة معينين فيقضي لهم، فلابد لهذا التعبير بالإقراض من وجه صحيح، أي غير مايعطيه الأسلوب من الترغيب، فما هذا الوجه؟ ورد في الحديث أن الفقراء عيال الله علي الأغنياء، لأن الحاجات التي تعرض لهم يقضيها الأغنياء ، تفسير المنار جـ ٢ ، ص ٣٦٧ - ٣٦٨ .

وفى موضوع آخر يقول: ﴿ إن تقرضوا الله قرضا حسنا يضاعفه لكم﴾ [التغابن-١٧]. وفى هذا ما فيه من بيان لمكانة القرض، والمصلحة المرجوة منه فى تفريج كرب المكروبين، وسد حاجاتهم وما أكثرها، وعمق الأثر الذى يترتب على ذلك، لذلك أهاب الله تعالى بالمقرضين أن يبادروا إلى الإجابة إلى مطلبه، وجعل نفسه عز وجل- وهو الغنى عن العالمين- المقترض، لعلمه بحاجة الفقراء والمحتاجين ليبادر المقرض بثقة واطمئنان إلى إجابة داعى الله بغير إبطاء، فيضاعف له الله الجزاء ببركة ماله فى الدنيا، والمثوبة فى الآخرة.

إذا ثبت هذا، استبانت المصلحة فى القرض، لأن الله تعالى ، لا يشرع من التعامل لعباده، إلا ما كان فيه مصلحة وخير لهم، والمطلب المؤكد لشيء برهان على أن المصلحة فيه حقيقية لا موهومة، ومقصودة لا مرغوبة فقط، ويقينية لا مزعومة، وهو شأن المصلحة فى القرض.

مراتب المصلحة الشرعية:

لكننا لانبغى الوقوف عند هذا الحد، وانما نريد بيان المصلحة بأنواعها المختلفة الاجتماعية والاقتصادية، بمراتبها الشرعية من ضرورية وحاجية وتحسينية، حرصا على ضبط الحكم الشرعى لكل مرتبة من هذه المراتب.

أما المصلحة عند الأصوليين فيقصد بها، جلب نفع أو دفع ضرر مقصود للشارع، لا مطلق نفع أو ضرر [(١)] بالمعنى العام، بل تحقيق نفع أو دفع ضرر، يتغياه الشارع الإسلامي، وهذا النفع حاصل فى القرض فإن المقترض إذا حصل على القرض بضوابطه الشرعية، وجهه فى مصارفه التى من أجلها اقترض، فإذا أقترض ليكسو نفسه أو أولاده مثلا أو للعلاج، فقد انتفع بالقرض، وأبعد عن نفسه، وأهله مذلة العرى والمرض، وفى هذا دفع للضرر عن ذويه، وتحقيق مصلحة اجتماعية ظاهرة. وعن المصالح المعتبرة فى نظر الشارع، فنقول إنها ذات مراتب ثلاث:

المرتبة الأولى: المصالح الضرورية: وهى المصالح الأساسية، التى لاغنى عنها، لقيام المجتمع الصالح، فإذا تخلفت فسد النظام فيه، وتفككت الروابط الاجتماعية، وعمته الفوضى والاضطراب، فهذه المصالح لابد منها فى قيام مصالح الدين والدنيا، بحيث إذ

---

(١) يقول الغزالي: أما المصلحة فهي عبارة في الأصل عن جلب منفعه أو دفع مضره، ولسنا نعني بها ذلك، فإن جلب المنفعة ودفع المضرة مقاصد الخلق، وصلاح الخلق في تحصيل مقاصدهم، لكنا نعني بالمصلحة المحافظة علي مقصود الشارع، ومقصود الشارع من الخلق خمسة، وهو أن يحفظ عليهم دينهم ونفسهم، وعقلهم ونسلهم، وما لهم فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة، وكل مايفوت هذه الأصول فهو مفسدة، ودفعه مصلحة وإذا اطلقنا المعني المناسب في باب القياس، أردنا به هذا الجنس، المستصفي، جـ١، ص ٢٨٦ .

فقدت لم تجر مصالح الدنيا على استقامة بل على فساد وفوت حياة، وفى الآخرة فوت النجاة والنعيم (١).

وقد حددت الشريعة الإسلامية المصالح الضرورية، فى خمس: هى حفظ الدين، وحفظ النفس، وحفظ العقل، وحفظ العرض، وحفظ المال، وهذه المصالح تعبر عن مقاصد الشريعة ومراميها فى إيجاد المجتمع الإنسانى الأمثل، فى مناحى حياته كلها الروحية والمادية.

وهذه المصالح الخمس، لا سبيل إلى تجاهلها أو الإقلال من شأنها، لاتصالها بالكيان الإنسانى نفسه، وصميم الحياة الإنسانية، ولهذا استحقت العناية اللائقة بها فى كل التشريعات، واتفق العقلاء على أن استمرار الحياة للجنس البشري، لايتأتى بدونها، واتخذ كل تشريع الوسيلة المناسبة للمحافظة عليها، وهو برهان صدق، وآية حق على وجوب رعايتها، وأهمية وجودها، فى أى تقنين وأى مجتمع.

وبدون الدخول فى تفصيلات هذه المصالح ، ووسائل المحافظة عليها، فإننا نقول إن حفظ هذه المصالح يكون بتشريع الوسائل المؤدية إلى بقائها واستمرارها، وبلوغ اقصى مرتبة من مراتب تحقيقها، وإعلاء شأنها، ويصير اتباع هذه الوسائل أمرا لازما متعينا، إذ إن المقدمات والوسائل تتبع النتائج والغايات، وعلى حد تعبير الأصوليين: مالا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

وعلى سبيل المثال، فإن مقصد الشريعة فى حفظ المال، يكون بتشريع الوسائل المكسبة للمال الحلال، وتيسير أسبابه، وتحريم كل اعتداء عليه، لذلك حرمت الشريعة السرقة والربا وأكل المال بالباطل، لما فيه من كسب المال دون عمل، والاغتناء على حساب المحتاجين (٢).

المرتبة الثانية: المصالح الحاجية: وهى المصالح التى يتيسر بها قضاء الحاجات، والحصول على مطالب الحياة فى سهولة ويسر، والتى بدونها يقع الإنسان فى حرج ومشقة، لأهميتها فى سد الاحتياجات الإنسانية، والمتطلبات البشرية، وهذا مقصود للشارع، إلا أن القصد إليه، لم يكن على ذات الدرجة والأهمية فى سابقه «المصالح الضرورية» لأن الأولى لازمة لكل إنسان بذاته وكل مجتمع، ولا تقوم حياة الناس بدون المحافظة عليها، فلذلك احتلت المرتبة الأولي، أما الثانية فإنها مطلوبة للتيسير والتخفيف، ودفع الضرر والفساد لبقاء العالم على أتم نظام وأحسن إحكام (٣).

---

(١) الشاطبي، الموافقات جـ٢، ص ٨ .

(٢) انظر: أصول التشريع الإسلامي، للمؤلف، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م

(٣) مجموعة رسائل ابن عابدين، جـ ٢ ص ١٢٥.

ومعلوم أن الشريعة، لم تغفل وسيلة من وسائل المحافظة على مصالح الاجتماع الإنساني، وتنظيمه وترتيب الحقوق والواجبات فيه، إلا وشرعتها، وأحكمت طريقتها، وأرشدت إلى اتباعها، وآية ذلك اعتبارها مقصدا شرعيا من مقاصدها، وكفى بذلك رعاية واهتماما.

وكما هو ظاهر من مسمى هذه المصالح، فإنها تأتى فى الدرجة التالية للمصالح الضرورية، كما يدل عليه تسميتها بالحاجية، فالأولى ضرورية وأساسية، ولاسبيل لقيام المجتمع بدونها، أو خلو التشريع منها، بينما المصالح الحاجية، لازمة لحفظ حاجات المجتمع، وتنظيم أسباب معيشته، وهذا لايتأتى إلا بعد وجود مقوماته الأساسية، لأن الحاجة فرع عن وجود الأصل، والتنظيم يرد على ما هو قائم، متوافر الأركان.

ومن الأمثلة على المصالح الحاجية، إجازة الشرع للمعاملات المختلفة، بالمعنى الواسع، فى العادات، والديانات، وفى الأمور المدنية والجنائية، فشرع فى الأمور المتعلقة بالعادات، الصيد، والاستمتاع بما أحل الله فى المأكل والملبس والمسكن، وفى أمور الديانات شرع الرخص المخففة كقصر الصلاة والفطر فى رمضان للمسافر وغيرها، وفى الأمور المدنية شرع العقود والتصرفات الشرعية من البيع والإجارة والقرض والرهن وغيرها من أضراب العقود المختلفة ، وفى الأمور الجنائية، شرع الدية على العاقلة، والتضمين عن السلوك الخطأ.. إلى آخر الوسائل التى تعتبر من أسباب التخفيف، وألوان التيسير فى شتى مناحى الحياة.

نعتقد أن هذه المصالح الحاجية، هى مصالح اجتماعية، لازمة للمجتمع المدني، وهى مرتبطة ارتباطا لايقبل الانفكاك بالمصالح الضرورية، تستمد وجودها منها، وتنبع من بين ثناياها، وهى إذا تجاوزنا عن إطلاق الأصوليين عليها مصطلح الرخص، لأنه يتعلق بالعبادات إلا أنها فى جانب الاجتماع المدني، وهو فطرة خلق الله الناس عليها، مصالح تنظيمية حاجية، لحاجة الناس إليها، ووسائل منظمة لطرق الكسب والتعامل، يستلزم وجودها، لمنع الافتيات والانحراف فى مجرى هذه الحياة، ومعرفة كل فرد لحقوقه وواجباته فيها، فهى نظام ومنهج للتعامل، يتعين سلوكه، واتباعه، لإيجاد مجتمع مدنى منظم فى وسائله الموصلة إلى أهدافه فى الحياة.

إن هذه المصالح الحاجية، نص فى موضوعنا، لأن القرض منها، وهو مصلحة حاجية على المستوى الفردى والجماعي، فهو من متطلبات الإنسان يحتاج إليه، فى إشباع مطالبه، والحصول على احتياجاته، وقد تكون هذه المصالح أو الاحتياجات أساسية، وهى كذلك فى غالب أحواله لأن الإقراض قد يكون لسد حاجة الفرد من المأكل أو الملبس أو المسكن أو العلاج، وقد يكون الإقراض أيضا بغرض التجارة والحصول على الربح وتنمية الثروة، وهذا أو ذاك من المصالح التى تقرها الشريعة،

وتجيزها، بل قد تجعل القيام بها من المندوبات، التى تتجاوز المباح، لما فى الإتيان بها، من المحافظة على استمرار الإنسان، كما فى الحالة الأولى وتحقيق خير المجتمع وتقدمه، كما فى الحالة الثانية.

وبيان ذلك أنه إذا كان بمقتضى الفطرة الطبيعية، يسعى الفرد لمواجهة كل احتياجاته، بواسطة عمله وبدخله الناتج عنه، إلا أن الفرد لظروف غير مواتية، قد يفشل في الوفاء بهذه الاحتياجات [1] فيكون القرض من المسائل التى شرعها الإسلام لقضاء هذه الاحتياجات.

ذلك أن القرض قربة مندوب إليه، فى الفقه، لما روى أبو هريرة رضى الله عنه أن النبى ﷺ قال **« من فرج عن مسلم كربة من كرب الدنيا ، فرج الله عنه كربة من كرب يوم القيامة ، والله فى عون العبد مادام العبد فى عون آخيه »** .

وعن أبى الدرداء أنه قال: لأن أقرض دينارين، ثم يردا، ثم إقرضهما، أحب إليّ من أن أتصدق بهما:. وعن ابن مسعود وابن عباس رضى الله عنهما قالا: قرض مرتين، خير من صدقة مرة [2].

إن دلالة النصوص والحكم الشرعى المستفاد منها، أن المعاملة المندوبة وهى التى يثاب فاعلها ولايعاقب تاركها، إنما احتلت هذه المنزلة، وكانت مطلوبة للشارع على هذا النحو لما تنطوى عليه من مصلحة حاجية، جديرة بالتحقيق، على أن يكون الإتيان بها، وفقا للضوابط الشرعية الحاكمة لها.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الشارع قد اعتبر المصلحة فى المعاملات، وتوسع فى هذا الاعتبار، متى كانت هذه المصلحة ملائمة لمقاصد الشرع، ولو لم يكن منصوصا عليها بذاتها، وهى المصلحة المرسلة أى المطلقة عن دليل شرعى ينص على اعتبارها أو إلغائها، فلو كان ثمة دليل يشهد لهذه المصلحة بالاعتبار لكانت حجة بنص الدليل، وهو كائن وواقع فى حالة القرض، بنص الدليل، وبالمصلحة المعتبرة من قبل الشارع، التى دل عليها النص وتعامل الناس به.

وان التوسع فى اعتبار المصلحة فى المعاملات، ومايترتب على ذلك من إدراج هذه المعاملات ضمن المصالح الحاجية، لأن صورها متنوعة، تنوع الحياة الإنسانية، والحاجة إليها قائمة، لارتباطها بمصالح الناس وأحوالهم، ومقتضيات أزمانهم، وهو مايختلف عن الوضع بالنسبة للعبادات، وعلى حد تعبيرهم نجم الدين الطوفي: وإنما

---

(1) Mohammed Negatullah Siddiqui : Banking Without Interest, Lahore, 1981, P . 160 ,

(٢) النووي ، المجموع، جـ ١٣ ، ص ١٦١ – ١٦٢ .

اعتبرنا المصلحة فى المعاملات ونحوها، دون العبادات وشبهها، لأن العبادات حق الشارع خاص به، ولا يمكن معرفة حقه كما وكيفا وزمانا ومكانا، إلا من جهته، بخلاف حقوق المكلفين، فإن أحكامها سياسية شرعية، وضعت لمصالحهم، وكانت هى المعتبرة، وعلى تحصيلها المعول (١).

ويمثل هذا النظر الصائب، يجب تقييم القرض فى إطار المصالح الحاجية، تبعا لطبيعة الدور الذى يقوم به، وشدة الحاجة إليه، والغرض النفعى الذى ينبغى من وراء طلب الكثير له، وسعيهم للحصول عليه، وهو مايجعل الحكم الشرعى الذى ينطبق عليه فى نطاق المصالح الحاجية، وهو الندب لا الاباحة لما ثبت بالدليل النقلى والعقلي، ولطبيعة الحاجة إليه وهى حاجة ظاهرة، لاتخفى على عاقل، دل عليها التعامل فى القديم والحديث.

المرتبة الثالثة: المصالح التحسينية أو التكميلية: وهى المصالح التى تتعلق بتحسين الحياة الإنسانية، وتتصل بمحاسن العادات ومكارم الأخلاق، ويعد الإتيان بها، إتيانا بأمر تكميلى تجميلي، يترتب عليه إضفاء مظهر المروءة والكمال على الحياة الإنسانية.

وهذا النوع من المصالح يحتل المرتبة الثالثة والأخيرة، فى سلسلة المصالح الشرعية، فهى أدنى من المصالح الحاجية، لأنها داخلة فى باب الرفاهية والتنعم، مثل أكل الطيب من الطعام، وأخذ الزينة فى اللباس والسكن والتحلى بفضائل الصبر والمروءة والوفاء بالوعد، إلى غير ذلك، مما هو ظاهر دخوله فى محاسن العادات والاخلاق.

ولايُظن أن هذا النوع من المصالح غير مقصود للشارع، لأن إندراجه ضمن تقسيمات المصلحة، دليل على اعتباره، وآية على طلبه من الشارع (٢). لكن الطلب، لذلك وصف بأنه أدنى درجات الطلب، وكان الوصف الشرعى الثابت له، بمقتضى ذلك هو الإباحة، وهو ماكان الطلب فيها أو الترك على سواء.

إن تطبيق ذلك على القرض، فى ضوء هذا النوع من أنواع المصالح، يقودنا إلى القول بأنه : إذا كان غرض المقترض من الحصول على القرض، هو استخدامه فى أمور تحسينية أو تكميلية، وليس استخدامه فى أمور حاجية هو قرض مباح، يستوى فعله أو تركه، وليس مندوبا، تبعا للتفرقة فى الحكم بين المصالح الحاجية والمصالح التحسينية، وبمعنى آخر، إذا كان غرض المقترض من طلب القرض، هو أن يستعمله فى تجارته، لتنمية ثروته، وزيادة ربحه، وليس بغرض سد حاجته من الطعام أو العلاج

---

(١) نقلا عن: الربا والمعاملات في الإسلام، لرشيد رضا، ص ١٥.

(٢) ألا ترى ذلك في قوله تعالى: {وأما بنعمة ربك فحدث} [الضحى- ١١] وقوله تعالى: {ياأيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ماكسبتم} [البقرة- ٢٦٧]، وقول الرسول ﷺ «إن الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده»، وغير ذلك مما يشهد برعاية الشارع لهذه الحاجات، أصول التشريع الإسلامي للمؤلف، ص ٢٢٢.

فإن حكمة يكون الإباحة، لا الندب، وبمعنى آخر إذا كان هدف المقترض من الاقتراض، هو إشباع مطالب اقتصادية لسد احتياجات اجتماعية، فيكون حكم القرض الإباحة دون الندب، تأسيسا على أن المصلحة فى النوع الأول، من قبيل المصالح الحاجية ، أما المصلحة فى النوع الثانى، فمن باب المصالح التحسينية.

القرض يدور بين الندب والإباحة :

إن إضفاء الوصف الشرعى على القرض، يجعله يدور بين الندب والإباحة مرده أساسا، هو مراتب المصالح الحاجية والتحسينية، باعتبارها التقسيم الذى قال به الأصوليون، حيث إن مرتبة المصالح الحاجية فى المنزلة الثانية، بينما مرتبة المصالح التحسينية فى المرتبة الثالثة، وما يترتب على ذلك من تغير الحكم الشرعي، تأسيسا على التأصيل الشرعى للمصلحة المستهدفة من القرض، فإذا كانت مصلحة حاجية، فهو مندوب، وإن كانت مصلحة تحسينية فهو مباح.

وليس هذا هو السند الوحيد، لتكييف القرض بين الندب الإباحة، ذلك أن مؤدى دلالة النصوص الواردة فى القرض أيضا، يمكن أن يعود إلى هذه التفرقة فى الحكم أيضا، ذلك أن دلالة الأحاديث التى سبق أن أوردناها، وخاصة حديث أبى هريرة رضى الله عنه: **(من فرج عن مسلم كربة من كرب الدنيا، فرج الله عنه كربة من كرب يوم القيامة)** يدل على أن المقترض فى شدة وحاجة إلى القرض، وهذا يبين من استعمال الحديث لفظة كربة، فهى من الهم والغم، ولايكون ذلك، إلا إذا كان الشخص فى حاجة ماسة إلى القرض، لسد حاجاته، وقضاء مصالحه، أى للوفاء بحاجات اجتماعية ذات طبيعة استهلاكية لحاجته إلى مال للإنفاق منه على الملبس أو العلاج له، أو لمن يعولهم، وهذا يندرج فى نطاق المصالح الحاجية، لا المصالح التحسينية.

ومثل هذا المعني، يمكن أن نستخلصه من حديث أبى الدرداء، رضى الله عنه وحديث ابن مسعود وابن عباس رضى الله عنهما، فإنهما يدلان على أن تكرار القرض، خير من الصدقة، مع اختلاف فى العبارة، ولايبلغ القرض هذه المنزلة، -وهى أنه أعلى من الصدقة [1]- إلا لما فيه من إعانة المحتاج، وإغنائه عن السؤال والمذلة، وهذا لايكون بالنسبة لشخص يقترض لزيادة ثروته أو لتكثير تجارته، لأن مثل هذا الشخص لا تحل له الصدقة التى فضل عليها القرض فى الحديثين، فدل ذلك على أن القرض، كان لحاجة من الحاجات الاجتماعية، التى ينبغى الوفاء بها عن طريق القرض، لأنها هى

(١) هذا على الرغم من النصوص المتضافرة، علي طلب الشارع للصدقة، وحثه عليها، بما لا مزيد عليه، في مثل قوله تعالي: {مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله، كمثل حبة أنبتت سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة والله يضاعف لمن يشاء والله واسع عليم} [البقـرة - ٢٦١] وقوله تعالي: {لن تنالوا البر حتي تنفقوا مما تحبون}.. [آل عمران- ٩٢].

المعنى المناسب، لإثابة المقترض عليه، كما يدل عليه نص الحديث ودلالته، ناهيك عن دلالة الآيات القرآنية الواردة فى القرض الحسن، ولأن القرض الذى ورد فى الحديثين، جاء في معرض المقارنة بالصدقة، والشيء، لايقارن بغيره، إلا بسبب مشترك بينهما، وهو هنا وحدة الغرض أو الاستخدام فيهما، أو لأى وجه من وجوه الاشتراك بينهما، لأن المقارنة تنبئ عن المشابهة على أية صورة بين المتقارنين، وحيث إن الصدقة مندوب إليها والقرض المقارن بها، يكون حكمه الندب كذلك، خاصة أنه قد فضل عليها فى الحديثين.

أما أن يكون حكم القرض هو الإباحة، فهذا بالنسبة للقرض الذى قدم لحاجة اقتصادية، كزيادة ثروة أو طلب ربح، أو كما يطلق عليه القرض الإنتاجي، الذى يقصد به المقترض الإنتاج، لا الاستهلاك، وإنما كان حكمه الإباحة لأدلة نقلية وعقلية.

١ - فأما الدليل النقلى، فمنه ما روى عن عطاء قال: كان ابن الزبير يأخذ من قوم بمكة دراهم، ثم يكتب لهم بها، إلى مصعب بن الزبير بالعراق، فيأخذونها منه، فسئل عن ذلك ابن عباس رضى الله عنهما، فلم ير به بأسا. وروى عن علي، أنه سئل عن مثل هذا، فلم ير به بأسا ومن لم ير به بأسا ابن سيرين والنخعي،رواه كله سعيد.

ومعلوم ان ابن الزبير لم يكن يستقرض لحاجة اجتماعية، أو لغرض استهلاكي، وانما كان مليئا، فدل على أنه كان قرضا اقتصاديا أو إنتاجيا، وأنه جائز [١]. ومن ذلك أيضا ما روى عن ابن سيرين: إن عمر أسلف أبى بن كعب عشرة آلاف درهم[٢].والسلف هو القرض، وهذا القرض لم يكن لغرض اجتماعى أو استهلاكى، لسببين، أولهما أن مبلغ القرض كبير، ولا يكون اقتراض مثل هذا المبلغ لغرض استهلاكى، وإنما لاستغلاله فى أنشطة اقتصادية أو إنتاجية، وثانيا لأن المقترض وهو أبى بن كعب، ليس من ذوى الحاجة الشديدة، الذين يقترضون من أجل ضرورات اجتماعية أو استهلاكية، فدل ذلك على أن حكم القرض فى أمثال هذه الحالات هو الاباحة.

٢ - الدليل العقلى ، هو أن الأصل فى الأشياء، الإباحة وهذه القاعدة أكثر ما تكون فى المعاملات لحاجة الناس إليها، ولأن مدارها العرف والعادة الجارية بين الناس، فيما لايخالف نصا شرعيا، والقرض الشرعى مما جرى به التعامل، وأقرته النصوص، فدل على شمول الأصل له عملا بهذه القاعدة، التى تعتبر المعاملات المجال الطبيعى لتطبيقها.

---

(١) وإذا كان في النفس شيء من عبارة: لم ير به بأسا: «حيث يلابسها بعض الحرج الذي لاتدل عليه لفظه مباح، فإن سبب البأس لأمر أخر هو أن القصد من القرض أسقاط خطر الطريق» .

(٢) ابن قدامة، المغني، جـ٤، ص ٣٥٤، ٣٥٥، وقد ذكر ابن قدامة الواقعتين، في معرض مناقشته للشرط في عقد القرض.

ومن قبيل الدليل العقلي أيضا أن القرض الذى حصل عليه المقترض، ليستغله فى مشروع اقتصادى أو للتجارة، هو قرض قصد به نفع المقترض، بتنمية موارده، وهو مايحقق بالتبعية مصلحة المجتمع فى التنمية الاقتصادية، وحيث إن القرض يحقق مصلحة الفرد والمجتمع، من غير ضرر بواحد منهما، فإن الشرع لايمنعه، لأنه لايرد بتحريم المصالح ، التى لامضرة فيها بل بمشروعيتها، ولأن هذا ليس بمنصوص على تحريمه، ولا فى معنى المنصوص، فوجب إبقاؤه على الإباحة[1] أو الجواز الشرعى .

حكم القرض هو الندب أو الإباحة:

إن المتتبع للممارسات العملية للقرض، يجد أنه يستخدم فى أغراض حاجية وتنموية واسعة، ذلك أن الاستعمال التقليدى المعروف، هو أن الاقتراض، يتم لغرض اجتماعي، للوفاء بحاجة إنسان، لايملك احتياجاته الطبيعية من الطعام واللباس والسكن والعلاج، واضطر إلى الاقتراض، فإن المقرض له يثاب على فعله، وهو المقصود بقوله تعالي: ﴿**من ذا الذى يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له أضعافا كثيرة**﴾. وعمله هذا يعد قربة وحكم القرض فيه أنه مندوب.

ولعل هذا النوع من القرض هو القرض الذى تتجه إليه دلالات النصوص فى القرآن والسنة، لأنه جاء فى معرض مدح فاعله، وحثه على القيام بهذه المعاملة ذات الأثر الاجتماعى المحمود فى كشف كربة المكروبين، وفك إسار المحتاجين، وهو وسيلة لإنقاذ إنسان معدم قعدت به الأسباب دون الكسب، واضطرته الظروف أن يمد يده للاقتراض، وهذا النموذج يوجد فى كل مجتمع من المجتمعات، ولذلك كان حريا بالتشريع أن ينص عليه حماية لهذا الصنف من الناس، الجدير بالرعاية وسدا لهذه الاحتياجات الاجتماعية الملحة.

وهذا القرض الاجتماعى أو الاستهلاكى هو المقصود الأساسى من النصوص لأن أصحابه بحاجة إلى مد يد العون لهم وانتشالهم من حلقة الفقر المرذولة ليكونوا قادرين على الكسب والعمل، وليصبحوا طاقة إنتاجية نافعة، ولأن القرض وسيلة لقضاء الحاجات الاجتماعية المتجددة، وقلما يستغنى عنه عامة الناس، يعضده ما روى عن أنس فى حديث الإسراء: قلت يا جبريل ما بال القرض أفضل من الصدقة؟ قال: لأن السائل يسأل وعنده، والمستقرض لايستقرض إلا من حاجة رواه ابن ماجة. وقد كان النبى ﷺ نفسه يستقرض فقد روى عن أبى رافع: أن النبى ﷺ استلف من رجل بكرا[2]. وكان اقتراضه لحاجة تعرض له أو للمسلمين، ولم يكن اقتراضه للربح أو التجارة .

---

(١) ابن قدامة ، المغنى ، جـ ٤ ص ٣٥٥ .

(٢) البكر هو الجمل الفتى القوى .

وبجانب هذا النوع من القرض هناك الغرض الاقتصادى أو الإنتاجى الذى يقصد به صاحبه تنمية المال واستكثاره، وهذا النوع دلت عليه بعض الوقائع التى حدثت فى العصر الإسلامى الأول كما روينا، ولأن الغرض منه الحصول على الثروة، وطلب الربح من جانب المقترض له، وهو أمر زائد عن الحاجة ويقصد به الرفاهية والتنعم، كان حكمه الإباحة، لأن الأمور بمقاصدهاكما يقول الأصوليون تلك الحاجة التى صارت عامة فى المجتمع الإسلامى الحديث. ونتيجة لذلك لم تجعله النصوص كسابقه، ولم يكن هو المقصد الأصلى منها، إلا أنه مع لك لما كان مطلوبا شرعيا عاما لأن التنمية الاقتصادية والوصول إلى حد الكفاية، هدف يقره الشرع ولأن القرض من بين وسائل أخري، قد يكون وسيلة إلى ذلك الهدف-كان القرض لهذا الغرض مباحا، وذلك فى الظروف العادية، أما فى ظل الظروف غير العادية، التى تمر بها الأمة الإسلامية، والتى يعانى فيها العالم الإسلامي، من التخلف الاقتصادى الذى يؤثر على كل مناحى الحياة فيه، فإن الحاجة إلى القرض لتمويل التنمية بواسطة المؤسسات المالية التى تملكها الدولة الإسلامية يصبح مندوبا، وليس مباحا لتحقيق أهداف الشريعة الإسلامية، وصولا بها إلى حد الكفاية الذى هو مطلوب شرعى لشعوب العالم الإسلامى .

المبحث الثاني :مفهوم القرض :

تعريفه في اللغة والاصطلاح:

القرض في اللغة بمعنى القطع، والقرض في المكان العدول عنه، ومنه قوله تعالي: ﴿وإذا غربت تقرضهم ذات الشمال﴾ وقرضت الوادى جزته، والقرض ما تعطيه غيرك من المال لتقضاه، والجمع قروض، فسمى المال الذى تعطيه لغيرك، ثم تتقاضاه منه قرضا لأنه قطعه من مالك، واستقرض طلب القرض واقتراض أخذ[1].

والقرض فى اصطلاح الفقهاء له تعريفات عدة منها تعريف المالكية: أن يدفع شخص لآخر شيئا له قيمة مالية، بمحض التفضل بحيث لايقتضى ذلك الدفع جواز عارية لاتحل، على أن يأخذ عوضا متعلقا بالذمة أصلا بشرط ألا يكون ذلك العوض مخالفا لما دفعه[2].

ومن خصائص هذا التعريف بمحض التفضل معناه أن تكون منفعة القرض عائدة على المقترض فقط دون أن ينتفع المقرض من القرض بشيء كفائدة ونحوها فليس له من قرضه إلا ما أقرضه، حيث يبغى به خالصا رضاء الله وثوابه.

وعرفه الشافعية بقولهم: القرض يطلق شرعا بمعنى الشيء المقرض بفتح الراء، فهو اسم مفعول ومنه قوله تعالي: ﴿من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا﴾ فإن القرض هنا معناه القرض الموصوف بكونه حسنا ويطلق على المصدر بمعنى الإقراض، ويسمى القرض سلفا، وهو تمليك الشيء على أن يرد مثله[3].

وهنا نجد أن الشافعية قد أبرزوا خاصية "الحسن" فى القرض، ووصفوه بذلك تبعا لما جاء فى الآية الكريمة، وهو بيان لخاصية القرض فى الشريعة، وهو كونه خاليا من الفائدة، وأن الغرض منه هو نفع المقترض، فهو بمحض قربة له عز وجل.

وعرفه الحنفية بأنه: ما تعطيه من مثلى لتقاضاه[4] بمثله. وعرفه صاحب مرشد الحيران بقوله: أن يدفع شخص لآخر عينا معلومة من الأعيان المثلية التى تستهلك بالانتفاع بها، ليرد مثلها[5].

---

(١) انظر: القواميس اللغوية مادة قرض.

(٢) قارن هذا التعريف بتعريف ابن عرفة: دفع متمول فى عوض غير مخالف له، لا عاجلا تفضلا فقط لايوجب إمكان عارية لاتحل، متعلقا بذمة حاشية الدسوقى، ج٣ ، ص٢٢٢.

(٣) عبد الرحمن الجزيري، الفقه على المذاهب الأربعة ج٣، ص٣٣٩.

(٤) ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، ج٤، ص١٩١ والمثلي هو مالا تتفاوت آحاده تفاوتا تختلف به القيمة كالمكيل والموزون والمعدود المتقارب كالجوز والبيض.

(٥) قدرى باشا مرشد الحيران م٧٧٩.

وقد أبرز الحنفية خاصية المماثلة فى القرض بالتساوى بين العوضين بأن يرد المقترض للمقرض مثل العين التى أخذها منه، وهذا هو السبب فى اشتراطهم أن يكون المال المقترض مالا مثليا وهو ما يوسم القرض بكونه قرضا حسنا بتجرده عن عنصره الفائدة والاستغلال من جانب المقرض لحاجة المقترض.

وقد عرف الحنابلة القرض بأنه: دفع مال لمن ينتفع به ويرد بذله، وهو نوع من السلف لانتفاع المقترض بالشيء الذى يقترضه(١).

وقد ركز الحنابلة على خاصية الانتفاع بالمال المقرض فى مقابل أن يرد المقترض للمقرض نظير هذا المال بدلا عنه.

ومن سياق هذه التعريفات يمكن أن نستخلص عناصر القرض:

١ - أن الشيء المقرض يجب أن يكون مالا، وهو كل ماله قيمة مالية أيا كان نقدا أو سلعة منقولا أو غير منقول.

٢ - أن القرض فى الشريعة الإسلامية يكون قرضا حسنا لايتضمن عنصر الفائدة، أو نفع المقرض من القرض بأى صور النفع أو الفائدة المشروطة وهو ما يعنى أن تكون منفعة القرض عائدة على المقترض فقط، فالتعاقد الربوى محظور شرعا لأنه قرض فى نظير منفعة المقرض.

٣ - محل عقد القرض مال معين معلوم من الأموال المثلية وهى مالا تتفاوت أحادها تفاوتا تختلف به القيمة ويستهلك بالانتفاع به، مثل النقود والمكيل والموزون(٢).

٤ - تنتقل ملكية العين المقرضة من ملكية المقرض إلى ملكية المقترض، وتجب دينا فى ذمته يجب عليه رد مثلها أو قيمتها.

٥ - يجب على المقترض أن يرد للمقرض مثل المال الذى أخذه أو قيمته إن تعذر عليه رد المثل لأن القرض يقوم على المعاوضة المثلية أو المساوية للمال المقرض.

وهكذا فإن القرض فى الشريعة ينعقد فى كل الأحوال خاليا عن الفائدة، على هذا دلت النصوص، وانعقد الإجماع كما سنبين تفصيلا فيما بعد ولايوجد مخالف لهذا الإجماع، ومفاد ذلك أن وسم القرض بأنه حسن لامفهوم له لأنه لايوجد فى الشريعة قرض حسن وغير حسن، حيث إنه لاوجود للأخير فى الشريعة وإنما يوجد نوع واحد من القرض فى هذا الخصوص، وهو القرض بدون فائدة، وإذا أطلق مصطلح القرض، فهو المقصود منه، دون حاجة إلى وصفه بالحسن، وعلى هذا جرى اصطلاح الفقهاء فى

---

(١) الجزيري، الفقه على المذاهب الأربعة، ج٣ ص٣٣٩.

(٢) انظر: فقه التعامل المالى والمصرفى للمؤلف ص٥.

كتبهم الفقهية فلم يعنونوا لهذا الباب بالقرض الحسن، وإنما اكتفوا بإطلاق مصطلح القرض على كل أنواع القروض واستخداماتها تأسيسا على موقف الشريعة فى حظر الفائدة أو النفع فى عقد القرض، ولأن هذا الفهم أصبح راسخا في الأذهان ومعلوما من الفقه بالضرورة، ومن ثم أصبح النص على القرض الحسن، تزيداً لا محل له وقيدا فى غير محل فلا حاجة للنص عليه.

المبحث الثالث : الطبيعة الفقهية للقرض :

لكل تصرف شرعي من التصرفات المالية سمات معينة وخصائص مميزة، تبرز ملامحه الأساسية والعناصر الخاصة به التي تحمل طبيعته وتبين حقيقته بين التصرفات المالية الأخرى، وهو ما يجعل الشارع يرتب آثارا معينة وأحكاما خاصة به تبعا لطبيعته[1] فغرضنا من بيان هذه الطبيعة أن يرتب الشرع الآثار والأحكام المتعلقة بطبيعته ليكون الالتزام فيه واضحا لأطرافه فيتضح المركز القانوني لكل منهم ويستقر التعامل وتؤدى الحقوق ويتحقق الغرض الذي من أجله شرع العقد.

وفيما يتعلق ببيان الطبيعة الفقهية للقرض، فلاشك أن له طبيعة خاصة به تميزه عن سائر التصرفات الأخري، وتكشف عن تكييفه الشرعي، وما يثبت له من أحكام في هذا الخصوص .

إن الطبيعة الفقهية للقرض تتحدد من خلال الأمور الآتية:

إن القرض تصرف شرعي يكيف على أنه عقد أو تصرف بالإرادة المنفردة، أما تكييف القرض بأنه عقد فهذا نظر موجود في الفقه الإسلامي، وإذا اعتبرنا القرض عقداً فهذا يعني أنه ينعقد بارتباط إرادتين هما المقرض والمقترض على وجه يظهر أثره في المحل أي المال المقرض.

ويعني هذا أن القرض يجب أن ينعقد بالإيجاب والقبول لكل من المقرض والمقترض مثل غيره من العقود الأخرى كالبيع والإجارة وغيرها ويترتب على ذلك أن يكون الإيجاب والقبول هما ركنا العقد الذي لايكفي في انعقاده إرادة واحدة.

وهذا النظر ظاهر عند الكثير من أهل الفقه كما في قول ابن عابدين: القرض عقد مخصوص، أي بلفظ القرض ونحوه[2].

وبجانب ذلك، فإن القرض يكيف بأنه تصرف بالإرادة المنفردة، وهي التصرفات التي تصدر من جانب واحد، والتي تنطوي على إلزام الشخص نفسه شيئا من المعروف من غير تعليق على شيء فيدخل في ذلك القرض والهبة والصدقة والحبس والعارية[3].

يقول البهوتي في القرض: ويصح القرض بقوله ملكتك هذا على أن ترد لي بدله، أوخذ هذا انتفع به ورد لي بدله ونحوه، أو توجد قرينة دالة على إرادته أي القرض[4].

---

(١) وهذا كما يصدق على الطبيعة الفقهية يصدق على الطبيعة القانونية أيضا.

(٢) رد المحتار على الدر المختار، ج٤ ص١٩١ وفيما نقله الجزيري عن الشافعية أركانه كأركان البيع فلابد فيه من الإيجاب والقبول كالبيع، تارة يكون صريحا وتارة يكون كتابة، الفقه على المذاهب الأربعة ج٣، ص ٣٤١.

(٣) الشيخ عليش فتح العلي المالك ج١ ، ص٢١٨.

(٤) البهوتي، كشاف القناع، ج٣، ص ١٣٢.

ويترتب على هذا النظر أن القرض يكفى لانعقاده إرادة المقرض وحده، لأنه أهل الإلزام نفسه، وأنه لايشترط قبول المقترض ليكون العقد صحيحا وربما يكون هذا النظر راجحا لأن صاحب الإلتزام الأصلى فى إنشاء القرض هو المقرض لأنه ينقص من ذمته المالية، وقد صدر التصرف من أهله مضافا إلى محله فينعقد، خاصة وأن الغرض يكون فى العادة بناء على طلب المقترض.

إن القرض تصرف تبرعى ولانعنى بذلك المصطلح الدقيق للتبرعات، وهى التصرفات التى تكون بغير مقابل، وإنما نعنى به أن يكون المقرض من أهل التبرع[1] وهى أن يتوفر للمقرض أهلية التصرف الكاملة، فلا يجوز من الصغير أو المحجور عليه لأنه من العقود الضارة به. ولأن القرض من باب الغرم فى الابتداء، فلا مقابل له، إلا بعد استهلاكه لذلك فإن محله المال المثلي، وعلى حد تعبير صاحب رد المحتار: القرض إعادة ابتداء حتى صح بلفظها معاوضه انتهاء، لأنه لا يمكن الانتفاع به، إلا باستهلاك عينه، فيستلزم إيجاب المثلى فى الذمة[2].

إن القرض عقد لازم فى حق المقرض فلا يثبت له فيه خيار ما لأن المقرض دخل على بصيرة، أن الحظ لغيره فاشبه الهبة ومؤدى ذلك أن المقرض إذا أراد الرجوع فى عين ماله لم يحل له ذلك، وهو جائز فى حق المقترض فله متى شاء رده وهذا ما يذهب إليه الحنابلة[3].

وعند الشافعية القرض عقد جائز فى حق المقرض والمقترض فلا خلاف فى المذهب أن للمستقرض أن يرد العين على المقرض، أما بالنسبة للمقرض فمن نظر إلى أن المستقرض لايملك العين المقرضة، إلا بالتصرف فيها فللمقرض أن يرجع فيها ومنهم من قال إن للمقرض أن يرجع فيها بكل حال وهو المنصوص عليه فى الأم[4] وهو ما نرجحه.

إن المقترض يملك، القرض بمجرد العقد ويصح له أن ينصرف فيه بأوجه التصرفات المقررة شرعا وذلك كالصدقة والهبة فإن المتصدق له، والموهوب له يملك المال فى الصدقة والهبة بالعقد لأنه أصبح على ملكه، فيتصرف فيه، وقد نقل التزامه إلى مثل المال المقرض بعد أن زالت ملكيته عن المقرض، وهذا نظر فريق من الفقهاء[5] وهو النظر الغالب فى الفقه.

(١) انظر: الجزيرى الفقه على المذاهب الأربعة ج٣، ص٣٤١.
(٢) ابن عابدين رد المحتار، ج٤، ص٣٤٨.
(٣) ابن قدامة المغنى ج٤ ص٢٤٨.
(٤) النووى المجموع ج١٣، ص١٦٧.
(٥) انظر: ابن عابدين رد المحتار ج٤ ص١٩١، الفقه على المذاهب الأربعة ج٣، ص٣٤٣، مذهب المالكية، حاشية الدسوقى ج٣ ص٢٢٦.

ويذهب بعض الفقهاء إلى أن المقترض لايملك العين المقترضة إلا بالتصرف فيها بالبيع أو الهبة أو بإتلافها لأن المقرض له أن يرجع فى العين المقترضة وكذلك المقترض، فلذلك لايملك القرض بمجرد العقد. ويترتب على ذلك أن نفقة الشيء المقرض تجب على المقرض، إن كان مما له نفقة كما أنه إذا هلك قبل تصرف المقترض فيه هلك على ملك المقرض. وهذا على خلاف النظر الأول، فإن المقترض يتحمل تبعة الهلاك بالعقد، وتجب عليه النفقة لأن هذه الالتزامات تتبع الملك وهو ثابت له[1].

إن القرض مضمون بمثله وهو أن يضمن بمثله عند الاستهلاك لأن المقترض يأخذ المال المقرض بعوضه فأشبه الشراء بدين فى ذمته، فكل ماله مثل فى السوق ولاتتفاوت آحاده تفاوتا تختلف به القيمة كالمكيلات والموزونات والمعدودات المتقاربة كالبيض مثلا يجب رد مثله ولأن مقتضى القرض رد المثل.

وبالنسبة لغير المثلي، فإن رده يكون بدفع القيمة لأن ما ضمن بالمثل كالمتلفات. وفى رأى آخر أنه يرده بمثله فى الخلقة والصورة لحديث أبى رافع أن النبى ﷺ أمره أن يقضى البكر بالبكر ولأن ما ثبت فى الذمة يعقد السلم، ثبت بعقد القرض قياسا على ماله مثل[2] فيضمن بمثله.

وبناء على ذلك يمكن القول بأن القروض من التصرفات الشرعية -عقدا كان أو إرادة منفردة[3] التى يجب أن يكون المقرض فيها أهلا للتصرف بالتبرع المالى، وأن هذا التصرف يلزم المقرض متى دخل فيه، وأن المقترض يملك العين المقرضة بمجرد العقد، وأن عليه ضمان الشئ المقرض بمثله إن كان مثليا، وبقيمته إن تعذر عليه رد المثل، وأن المقترض يملك التصرف فى العين المقرضة باستهلاكها، أو بالتصرف فيها بالبيع ونحوه، وأنه يحظر فيه أى فائدة أو نفع للمقرض، وأن التأجيل فى أداء المثل أو القيمة ليس حتما من طبيعة القرض، فإن للمقرض أن يطالب المقترض برد بدل القرض فى الحال متى تصرف فيه، إذا لم يكن مؤجلاً.

---

(١) النووى المجموع، ج١٣، ص١٦٦، وفى قول آخر فى المذهب أن المستقرض يملك العين المقرضة بالقبض.

(٢) النووى، المجموع ج١٣، ص١٧٤.

(٣) يطلق العقد بمفهومين، مفهوم موسع: ويراد به التصرفات التى تنعقد بارتباط إرادتين كالبيع وغيره، وكذلك التصرفات التى تبرم بإرادة واحدة كالقرض والهبة. ومفهوم مضيق: ويراد به التصرفات التى تصدر بارتباط إرادتين فقط، فلايشمل الإرادة المنفردة.

انظر: ضمان العقد أو المسئولية العقدية للمؤلف، ص٦٢.

المبحث الرابع : الخصائص المميزة للقرض فى التعامل المصرفى :

تمهيد:

أدى التطور الاقتصادى فى الحياة المعاصرة، إلى نمو هائل لاستخدام القروض، فى عمليات المؤسسات المالية والمصرفية، وأصبح التلازم بين العمليات الإقراضية، والمصارف التجارية، من المسلمات التى لا تقبل الجدل حولها أو المساس بها، وصارت القروض جزءا من كيان الأنظمة المصرفية لا غنى لهذه الأنظمة عنها، ووضعت القواعد المنظمة للقروض فى المؤسسات المالية والمصرفية، حتى بات تغيير القواعد والممارسات المتعلقة بالقروض فى الأنظمة المالية والمصرفية، من الصعوبة بمكان، لعمق تغلغها، وشدة ارتباطها بهذه الأنظمة، وللمكاسب الضخمة التى تتحقق من ورائها ولهيمنتها على الأوضاع المالية والمصرفية على المستوى المحلى والدولى على سواء.

ولا أدل على هذه الحقيقة، من أن القروض، أصبحت الوسيلة الأساسية لنقل الموارد بالنسبة لبنوك التنمية الدولية(1). وما ترتب على ذلك من التحكم فى اقتصاديات الدول النامية، وتوجيه مجريات الأمور فيها، نحو أهداف لاتخدم عملية التنمية فيها.

فإذا علمنا أن الدول النامية، هى الدول الإسلامية، وأن الكثير منها يعتمد فى تمويل التنمية فيها، على القروض، من المؤسسات المالية والمصرفية العالمية، وأن الأنظمة المالية والمصرفية فى العالم الإسلامى، تعتمد فى الأعم الأغلب، على القواعد والأطر والممارسات الجارى التعامل بها، فى هذه المؤسسات والبنوك الدولية، مع ما فى هذه الأطر والقواعد، من مخالفة للشريعة الإسلامية، إذا علمنا ذلك أدركنا مدى الصعوبات والمشاكل، التى تنشأ عن هذا الاعتماد، ومنها تراكم المديونية بسبب الفوائد على القروض، وتعميق التخلف، وضعف النظام المالى والمصرفى الإسلامى والتبعية إلى.. إلخ من المشكلات المزمنة فى عالمنا الإسلامي، وتبادر إلى القول: بأن تصحيح الخلل فى هذه الأطر والأنظمة المصرفية، لايكون برفضها جملة، ولا بالأخذ بها جملة، وإنما ينبغى إبقاء الصالح منها، الذى يحقق الهدف الإسلامى فى التنمية، على أن يوضع الإطار الإسلامى له، وأن توضع القواعد والنظم الإسلامية البديلة، التى جاءت بها الشريعة الإسلامية لبلورة نظام مالى ومصرفى إسلامى وإتاحة الفرصة للوسائل الشرعية لتمويل التنمية، بما فيها القروض، التى أصبحت مع المشاركة فى الربح والخسارة، هما البديلان الحقيقيان الأمثلان للتمويل بالفائدة، فى النظام الاقتصادى الإسلامى (2).

---

(1) Meenai: The Islamic Development Bank, London, 1989, P.65.

(2) انظر: تقرير مجلس الفكر الإسلامى، في الباكستان، إلغاء الفائدة من الاقتصاد ج1، ص 18.

ومعتمدنا فى هذا القول، أن البنوك والمصارف الحديثة، أصبحت جزءا لايتجزأ من النظام المالى والمصرفى لأية دولة وأى مجتمع، وصار التعامل معها حقيقة واقعة للأفراد والدول، يلمسها كل من يعيش فى عالمنا الحديث، وليست الدول والمجتمعات الإسلامية، استثناءً من هذا النظام، لسبب واضح وهو غيبة المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية، على الساحة العملية، التى تقوم على الفلسفة الإسلامية الكاملة، والتطبيق الصحيح للشريعة ، وأيضا لتطور النظم المالية والاقتصادية، بالقياس إلى ما كان عليه الحال فى الدولة الإسلامية، فى العصر الإسلامى .

اختلاف التعامل المؤسسى أو المصرفى عن التعامل التقليدى بين الأفراد

عالج الفقه الإسلامى، المسائل المتعلقة بالقروض، على أساس العلاقات الخاصة القائمة بين الأفراد، نجد هذا فى بيانه المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بالقرض، وكذلك الأحكام والشروط والآثار، المترتبة على هذا النوع من التعامل.

وهذا اختلاف فى الشكل، بسبب تعدد العلاقات الناشئة عن القرض، فى التعامل الحديث، فهناك تعامل فى القروض بين الدول بعضها بالبعض الآخر، وهناك تعامل فى القروض بين الأفراد والدولة، وهناك تعامل فى القروض بين البنوك بعضها مع البعض الآخر، وأخيرا هناك الصورة التقليدية فى التعامل فى القروض بين الأفراد.

وهذا التنوع فى العلاقات المتعلقة بالقروض، يفرض اختلافا فى بعض القواعد، الحاكمة لكل نوع من أنواع العلاقات[1]، بسبب الطبيعة الخاصة بكل منهما، والغرض المستهدف من القرض فيها.

وعلى سبيل المثال، فإن إجراء عملية قرض بين الفرد والفرد هى من البساطة بمكان، بحيث لا تحتاج إلى تكلفة تذكر، بينما إجراء هذه العملية بين البنوك بعضها البعض، أو بين الدولة والفرد، يحتاج إلى إجراءات لتسجيل عملية القرض، لتعدد العمليات التى يقوم بها البنك أو والدولة، وما يستلزمه من عاملين وموظفين ودفاتر، لإثبات ذلك، وهو يحتاج إلى بيان حكم النفقات الإدارية للقرض، وهذا لإيثار فى التعامل الفردى، وسنعالج ذلك فيما بعد.

ويهمنا أن نذكر فى هذا الصدد، أن الشريعة قد راعت الاعتبار المتصل بمثل هذه العلاقات العامة، التى تتكلف الدولة أو أحد مؤسساتها بنفقات معينة، نتيجة القيام بها،

(١) يلاحظ أن الشريعة الإسلامية، تقوم علي وحدة النظام القانوني، الذي لايفرق في الخطاب التكليفي بين الفرد والدولة، وهذا واضح في توجيه النصوص بلا تفرقة بينهما، كما في مثل قوله تعالي: ﴿وآتو الزكاة﴾ (البقرة: ٤٣)، وقوله تعالي: ﴿واعلموا أنما غنمتم من شئ فإن لله خمسة وللرسول ولذي والقربي واليتامي والمساكين وابن السبيل﴾ (الأنفال/٤١) وبخصوص المال: ﴿وآتوهم من مال الله الذى آتاكم﴾ (النور/٣٣) .. إلخ، النصوص التي تعم الجميع بلا تفرقة، متي توافرت شروط التكليف فيه.

وقررت الحكم الخاص بها، كما فى قوله تعالى فى شأن العاملين على جباية الزكاة، ﴿إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها﴾ (التوبة: ٦٠). فقد قررت لهم سهما من الزكاة، وعد ذلك مصرفا من مصارف الزكاة الثمانية، ولايوجد هذا الحكم فى دفع الزكاة من فرد لآخر. والأخذ فى الاعتبار اختلاف المعاملة بين الفرد والدولة، ينسحب على وجوه الاختلاف الأخرى، ويدل على وضع الحكم الخاص بها، الذى قد يغاير الحكم الموجود فى علاقة الفرد بالفرد.

ومن مظاهر الاختلاف، بين العلاقات الخاصة بين الأفراد والعلاقات العامة، التى تكون الدولة أو المصرف طرفا فيها، هو الغرض المستخدم فيه هذه القروض، فالقروض المعطاة من فرد لآخر، يقصد بها، سد حاجات اجتماعية للمقترض، وقضاء حاجاته الأساسية، لذلك يذهب الفقه إلى أن القرض شرع للإرفاق، رفقا بالمحاويج، وأن السبب فى تفضيله- لدى البعض- على الصدقة، أن المسائل يسأل وعنده، والمستقرض لايستقرض إلا من حاجة، ولأن فيه تفريجا عن أخيه المسلم وقضاءا لحاجته، وعونا له فكان مندوبا إليه كالصدقة[1].

أما القرض المستخدم فيه لغرض عام، الذى يتم بواسطة الدولة أو المصارف، فهو غرض اقتصادى إنتاجي، فالقرض يستخدم لتمويل مشروعات اقتصادية متعددة الأهداف، ومتنوعة فى طبيعتها، حيث يتجه القرض نحو مشروعات البنية الأساسية، فى الزراعة والنقل، والاستخدامات القطاعية، بالإضافة إلى مشروعات القطاع الاجتماعى، فى مجال التعليم والصحة [2] وهو ما يجعله مختلفا عن عملية القرض فى النطاق الفردى، من عدة نواحى منها طبيعة القرض ، حجمه، الهدف المراد تحقيقه. فإن طبيعة القرض طبيعة عامة، من حيث طريقة الحصول عليه، والإجراءات المتبعة لذلك، كما أن حجم القرض العام، يكون بمبالغ ضخمة، بالمقارنة للمبلغ الذى يحصل عليه الفرد، بالإضافة إلى أن الغرض منه، هو بلوغ معدلات معينة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية تعلو فى مداها وتتجاوز النطاق الضيق للهدف الذى يبتغيه الفرد من الحصول على القرض، وهو ما يتطلب رسم إطار شرعى ، أكثر مرونة وقدرة على مواجهة هذه المتطلبات الملحة، والتى قد تختلف عن العلاقات الخاصة بالأفراد، وتجعل الحكم بالتالى مختلفا للوصول إلى هذه الأغراض التى تحقق الصالح العام.

إن مراعاة الصالح العام، وتحقيق الغايات الاقتصادية والاجتماعية للدولة، هى التى أدت بعمر بن الخطاب- رضى الله عنه- أن يرفض تقسيم أرض العراق والشام المفتوحة على الغانمين، طبقا لآية الغنيمة، وقال فى توجيه رأيه: إنى رأيت أن أحبس

---

(١) ابن قدامة، المغني، ج٤ ص ٣٤٧

(٢) Meenai: The Islamic Development Bank, Op. cit, P.65

الأرضين بعلوجها، وأضع عليهم فيها الخراج، وفي رقابهم الجزية يؤدونها فتكون فيئا للمسلمين المقاتلة، والذرية ولمن يأتي من بعدهم ، أرأيتم هذه الثغور، لابد لها من رجال يلزمونها، أرأيتم هذه المدن العظام كالشام والجزيرة والكوفة والبصرة ومصر، لابد لها من أن تشحن بالجيوش، وأدار العطاء عليهم، فمن أين يعطى هؤلاء، إذا قسمت الأرضون والعلوم[1]؟ هذا الاعتبار الهام بالحفاظ على أهداف الدولة الاقتصادية والأمنية، هي التي أدت بعمر، أن يعدل عن تقسيم الأرض المغنومة، وإبقائها على ملكية الدولة، لاستغلالها في الأنشطة الاقتصادية أو الإنتاجية، واستخدام ريعها للصرف منها على المرافق العامة للدولة.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك اختلاف في طبيعة العمليات التي يمولها القرض في العلاقات بين الأفراد، أو في التعامل الفردي، ذلك أن المقارنة بين العمليات الإقراضية، التي تتم على مستوى الأفراد، وحجمها، ودرجة تشعبها وتكرارها، يتضاءل إذا ما قورن بالقروض التي تعقد في النطاق المؤسسي أو المصرفي، من حيث تعقدها وتشعبها، وحجم المبالغ التي تتضمنها، وتعدد هذه العمليات، فقد تتميز بطابع الاستمرار والمرونة لمواجهة الاحتياجات المتجددة التي تضطلع بها، وهي احتياجات قد تعجز الموارد المتاحة لدى الأفراد عن الوفاء بها، لكثرتها، وضخامة المبالغ التي تتطلبها.

وعلى سبيل المثال، فإن البنك الإسلامي للتنمية، وهو مؤسسة تنموية إسلامية، يعتمد في عملياته على مبادئ الشريعة الإسلامية، والتي تجعل من عمليات المشاركات والمضاربات، أساسا لها في عمليات التنمية، والاستثمار، يستخدم القروض على نطاق واسع ومركز، في تمويل عملياته العادية وغير العادية، حيث تقسم عملياته العادية إلى :

١ – المشاركة بالأسهم في المشروعات أو المؤسسات.

٢ – الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية.

٣ – القروض لمشروعات القطاع العام، المؤسسات والبرامج.

٤ – القروض لمشروعات القطاع الخاص، المؤسسات والبرامج [٢].

وعلى حين نجد هذا التنوع، في استخدامات القروض، ذلك التنوع والشمول، والضخامة، التي تزيد حدتها في المؤسسات والمصارف التجارية، عنها في المؤسسات

---

(١) أبو يوسف، الخراج، ص ٢٧.

(1) Meenai : Islamic Development Bank op. cit, P. 45.

والمصارف الإسلامية حديثة العهد بهذه المسئوليات، وتلك الأعباء، الأمر الذى يحتاج إلى وضع الأطر الشرعية، والسياسات الإجرائية، والبدائل الإسلامية، لإنجاح وإحكام التجربة الإسلامية فى هذا الخصوص .

وهذا يحتاج بالقطع إلى استكناه لفلسفة المقرض خاصة، والنظام المالى الإسلامى عامة، بتلمس الحلول العملية لتمويل هذه العمليات، من خلال البناء على القواعد والأحكام التى وضعها الفقه الإسلامي، وإن كان من اللازم الاستناد بقدر الإمكان إلى التوجهات الإسلامية التى وردت فى نصوص القرآن والسنة وما أجمع عليه المسلمون والممارسات الإسلامية للقروض لأنها قد تخرج، من ضيق النظرة الفردية، وبساطتها، إلى رحاب شامل واسع يتناسب مع شمول وتعقد العمليات التى تجرى على مستوى المؤسسات والمصارف التى أصبحت تتحكم فى اقتصاديات الشعوب ، ناهيك عن الأفراد.

وقد يبدو جليا تطبيق الفلسفة الإسلامية، واستلهام النظر العميق للنظام المالى الإسلامى ، فى واقعتين حدثتا فى العصر النبوى الشريف.

أولهما : خاصة بالقرض، فمن الثابت أن الرسول ﷺ كان يستقرض لحاجته وحاجات المسلمين، وحيث إن حاجات المسلمين هى حاجاته، وهى من الكثرة إذا قيست بالحاجات الفردية، كما أنها أعم من أن تقتصر على الحاجات الأساسية التى يعتمد عليها الأفراد، وتتجاوز المسائل الاجتماعية إلى غيرها من الحاجات الانتاجية المتعددة للأمة، وحيث إن الأمر كذلك، يكون التمويل بالقرض فى الشئون الاقتصادية أو للأغراض الإنتاجية، مطلوبا شرعيا بما يتطلبه من وضع الضوابط التى تتفق مع طبيعته وشموله.

والدليل على أن الاقتراض من جانب الرسول ﷺ كان لمصالح الأمة، أنه لما استسلف بكرا، أمر أبا رافع أن يقضى الرجل «المقرض» من إبل الصدقة، وإبل الصدقة تصرف فى المصارف الإسلامية العامة المحددة شرعا فى آية مصارف الزكاة، فدل ذلك على أن الاقتراض كان للمسلمين، لأن القضاء أورد القرض، كمورد من موارد بيت مال المسلمين، إذ أن ما كان مقترضا للمسلمين، يكون الوفاء به من مال المسلمين.

ثانيهما : الواقعة التى تتعلق بتعامل الرسول ﷺ مع اليهود فى عمليات تنموية، شملت القراض والمساقاة [1]. لتحقيق المصالح الاقتصادية الإسلامية، ففى حديث ابن عمر الثابت : أن رسول الله ﷺ دفع إلى يهود خيبر نخل خيبر، وأرضها، على أن

---

(١) المضاربة : أن يقدم شخص إلى آخر المال، على أن يعمل فيه، على جزء معلوم من الربح للمضارب، الثلث أو الربع، والمساقاة: هى أن يعطى شخص آخر الزرع، ليعمل فيه، نظير جزء شائع معلوم من الربح.

يعملوها من أموالهم ولرسول الله شطرتمرها خرجه البخارى ومسلم. وبعض رواياته أنه - ﷺ - ساقاهم على نصف ما تخرجه الأرض والثمرة [1]. وإذا كان هذا الصنيع فى المزارعة، فإن الدلالة فيه وفى سابقه واضحة، على تعدد أدوات التمويل لتحقيق التنمية الاقتصادية، لأن القرض إذا كان من وسائل التمويل، فإن المضاربة والمساقاة أيضا من الوسائل المحققة لذلك، وليس ثمة مانع من الجمع بين هذه الأدوات، تبعا لتعدد العمليات التى تقوم بها المؤسسات والمصارف، وطبقا للاحتياجات المتنوعة للتنمية، وكل هذه الوسائل قد استخدمت فى عصر الرسالة،، مما يضفى عليها الحجية التشريعية، للاستناد إليها والعمل بها، خاصة وأنها تنطوى على التعامل بين الدولة، ممثلة فى شخص الرسول، وبين طرف أجنبى وهو عمل له مغزاه ودلالاته فى عمليات التنمية.

وأخيرا، فإن من الخصائص المميزة للتعامل المؤسسى أو المصرفى الحديث، عن التعامل الفردي، فى عمليات الإقراض، هو الاتجاه إلى الحصول على أقصى قدر من الربح، من عمليات التمويل بصفة عامة، ومن التمويل بالقروض بصفة خاصة، ولا تتورع المؤسسات التجارية أن تسلك كل الوسائل المتاحة لزيادة هذه الأرباح، ولا يهم مدى ما يحدثه ذلك من استغلال أو افتيات على حقوق الطرف الآخر.

وبجانب ذلك، فإنها تكاد تقصر عملياتها فى التمويل بواسطة القرض على التنمية الاقتصادية المادية، والتى حققت فيها أقصى إشباع ممكن، دون أن تعير التنمية الاجتماعية اهتمام يذكر، وهذا الاتجاه من هذه المؤسسات مفهوم، طالما أن هدفها من هذه العمليات هو الربح فمن الطبيعى أن يكون ذلك بوسائل التنمية الاقتصادية المغرقة فى المادية، لأن هذا يحقق الربح، بينما الاتجاه إلى عمليات التنمية الاجتماعية، لا يحقق لها ذلك الهدف، لأن الهدف منه هو خدمة المصالح العامة للناس.

وهذا يختلف قطعا، عن الاتجاه الإسلامى الفردى والجماعى أيضا، أما الاتجاه الفردى فإنه يتمخض للخدمة الاجتماعية، لأن الهدف من إعطاء القرض فيه هو مساعدة المقترض وإعانته، بل إن المقرض يندب له أن يمهل المدين المعمر، وأن يتصدق عليه بالدين، وها هو نص القرآن جلى واضح فى تقرير هذه الحقيقة، فى قوله تعالى **﴿وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة، وأن تصدقوا خير لكم إن كنتم تعلمون﴾** (البقرة/ ٢٨٠)، وها هو الرسول - ﷺ - يقول: «مات رجل فقيل له: ما كنت تقول؟ قال: كنت أبايع الناس، فأتجوز عن الموسر، وأخفف عن المعسر، فغفر له»[2].

(٢) ابن رشد، بداية المجتهد، ج ٢، ص ١٨٤.

(١) ابن حجر، فتح البارى بشرح صحيح البخارى، ج ٥، ص ٤٥٥.

وهذا التوجه نحو التنمية الاجتماعية، واضح فى النصوص، والممارسات الإسلامية، ذلك أن من الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية فى مجتمع إسلامي، أن تكون قائمة على قاعدة عريضة من التنمية والعدالة الاجتماعية، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، من الضروري، تشجيع الادخار والاستثمار، وإحداث توزيع عادل للدخول والثروات، وضمان الاستقرار والإنصاف، بكل ما فى الكلمة من معنى دقيق [1]. وهو ما يجعل التنمية الاجتماعية، هدفًا رئيسيًا من أهداف النظام الاقتصادى والمالى الإسلامي، والأدوات القائمة عليه من مؤسسات ومصارف إسلامية، إذ أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية، قرينان لا ينفصلان فى النظام الاقتصادى والمالى الإسلامي.

إن هذه الخصائص التى يتأسس عليها نظام التمويل الحديث بالقروض، أو غير القروض، يحتاج إلى تقديم الحلول الإسلامية، للمشكلات التى تواجه التجربة الإسلامية، وإيجاد البدائل الإسلامية فى عمليات تمويل التنمية، وإبراز الهوية فى النظام الاقتصادي، عن طريق وضع أطر وتنظيمات مستمدة من الشريعة، وقابلة للتطبيق فى نفس الوقت، وهو ما يحتاج إلى تضافر مجهود ذوى الاختصاص وأولى الأمر، على إمتداد الأمة الإسلامية.

---

(١) إلغاء الفائدة من الاقتصاد، تقرير مجلس الفكر الإسلامى فى الباكستان ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م، المركز العالمى لأبحاث الاقتصاد الإسلامى، ص ٩٤.

المبحث الخامس : تمييز القرض عن بعض العقود المشابهة له :

إن المجال الذى يعمل فيه القرض، والفلك الذى يدور فيه، يجعل من المنطقة التى تشتمل عليه، تسمح لبعض العقود أو المعاملات الأخرى بالعمل فى إطارها، الأمر الذى يتعين معه رسم الحدود الفاصلة المميزة للقرض عن هذه العقود، التى قد تتداخل معه فى بعض الملامح والسمات العامة، وذلك بإبراز الخصائص الرئيسية والطبيعة الخاصة بكل عقد من هذه العقود، ليبقى لكل عقد ذاتيته المستقلة، وطبيعته المنفردة، لتخلع عليه الوصف الشرعى والمصطلح الفقهى الدقيق له، وتبعا ما يترتب عليه من الأحكام.

وفى هذا الصدد، سنكتفى ببيان موجز عن هذه التفرقة بين القرض وكل من العارية والهبة وبيع الوفاء وبيع العينة :

١- القروض والعارية :

القرض هو إعطاء شيء مثلى للانتفاع به، على أن يرد مثله. بينما العارية تمليك المستعير منفعة العين بغير عوض، والعارية من العرية وهى العطية، ولهذا تنعقد بلفظة التمليك، والمنافع قابلة للملك كالإيمان[١].

ويظهر الفرق جليا بين القرض والعارية، فى كون القرض ينقل ملكية الشيء المقرض، بينما العارية تنبيء عن ملكية المنفعة أو الإباحة للشيء المستعار، فالنقل فى القرض ينصب على المال المقرض ذاته، أما فى العارية، فإنه يقتصر على ملكية منفعة المال المستعار، وبمعنى آخر، فإن المقترض فى عقد القرض يملك العين والمنفعة بالمال للمقرض، وفى العارية يملك منفعة العين المستعارة، ويبقى ملك العين للمعير.

ومن ناحية أخري، فإن المقترض يلتزم برد المال المثلى إلى المقرض، فهو يتضمن معنى المعاوضة، وفى العارية يكون تمليك المنفعة بالمجان أو بغير عوض، فهى تتجرد عن المعاوضة وتتمحض تبرعا من جانب المعير للمستعير، ومن ثم صح القول بأن القرض تبرع فى الابتداء معاوضة فى الانتهاء، والعارية تبرع فى الابتداء والانتهاء.

ومن وجه ثالث، فإن محل القرض هو المال المثلي، مبلغا من النقود أو أى شيء مثلى آخر، لأنه الذى يتحقق فى المعاوضة بمثله، ولا يصح فى المال القيمي. أما محل العارية، فقد يكون محلها مالاً مثليا وقد يكون مالاً قيميا، لأن العين مضمونة الرد حال قيامها، فكانت مضمونة القيمة حال هلاكها كالمغصوب، وهذا لأن العين اسم للصورة والمعني[٢]، كما أن المنفعة تكون فى المال المثلى والقيمى على سواء. ويشابه القرض

---

(١) المرغيناني، الهداية، جـ ٣ ص ٢٢٠.

(٢) الكاساني، بدائع الصنائع، جـ ٦، ص ٢١٧.

العارية، فى أن كلا منهما يتضمن نقل ملكية العين المقرضة أو منفعة العين المستعارة لصالح من صدر التصرف لأجله وهو المقترض والمستعير، لأن كلا منهما هو المستفيد من العقد، كما أن العقدين ينطويان على قربة وتبرع من المقرض والمعير، لذلك ندب فعلهما وأثيب فاعلهما فى الشرع.

٢- القرض والهبة:

إن تمييز القرض عن الهبة، ربما كان أكثر وضوحا من تمييز القرض عن العارية. وحقيقة ذلك، أن القرض يتضمن تمليك المقرض العين المقترضة للمقترض، على أن يرد بدله أى مثله، فى حين أن الهبة تمليك الواهب العين الموهوبة له، بلا عوض، فى حال الحياة تطوعا[١]. ففى القرض معاوضة، وفى الهبة تبرع محض بدءًا وانتهاءً وعينا ومنفعة، ومن ثم كانت من جنس الصدقة والهدية والعطية فإن معانيها متقاربة، وكلها تمليك فى الحياة بغير عوض، واسم العطية شامل لجميعها[٢].

ومن وجه آخر، فإن المعوض يكون فى المال المثلى -ما لا تتفاوت آحاده- دون القيمي، والهبة تكون فى كل مال مثليا كان أو قيميا. ومن وجه ثالث، فإن الهبة يشترط فيها القبض، فاتفق الثورى والشافعى وأبو حنيفة أن من شرط صحة الهبة القبض، وأنه إذا لم يقبض لم يلزم الواهب، وقال مالك: ينعقد بالقول ويجبر على القبض كالبيع سواء، فإن تأنى الموهوب له عن طلب القبض حتى أفلس الواهب أو مرض بطلت الهبة[٣]. وليس القبض شرطا فى القرض.

ويشابه القرض الهبة، فى أن كلاً منهما من قبيل التبرعات، وإن كان التبرع فى الهبة أظهر وأقوى منه فى القرض، الذى يكون التبرع فيه فى البدء لا فى الانتهاء، لكن التبرع فى الهبة يشمل العقد فى كل مراحله مبدأ ونهاية. ويشارك القرض الهبة كذلك من حيث إن كلا منهما ينطوى على نقل ملكية العين المقرضة والموهوب عينا ومنفعة، ومن ثم ينشأ حق للمقترض والموهوب له على العين والمنفعة معا.

٣- القرض وبيع الوفاء:

القرض معاملة مالية بين المقرض والمقترض، يحصل فيه المقترض على المال المقرض، على أن يرد مثله بلا زيادة أو نقصان. أما بيع الوفاء فهو أن يبيع شيئا بكذا،

---

(١) الخطيب، مغني المحتاج، جـ ٢، ص ٢٩٦.

(٢) ابن قدامة، المغني، جـ ٥، ص ٦٤٨.

(٣) ابن رشد، بداية المجتهد، جـ ٢، ص ٣٢٩.

أو بدين عليه، بشرط أن البائع متى رد الثمن إلى المشترى، أو أدى الدين الذى هو عليه، يرد له العين المبيعة وفاء[1].

وبهذا التحديد يتبين أن طبيعة العقد الثانى -بيع الوفاء- متمخضة فى كونها علاقة قرض شكلاً ومضمونا، بينما طبيعة العقد الثانى - بيع الوفاء - تداخل القرض فى البيع، فإذا كانت المعاملة شكلا ومسمى بيع، فإنها تستر قرضا، حيث يأخذ المقترض العين المبيعة ويسمى العقد بيع وفاء، ويعطيه مبلغا من النقود، هو فى حقيقته قرض، ولكن المتعاقدين يسميانه ثمنا[2]. ومع ذلك، فإن الفرق كامن بين القرض وبيع الوفاء، من حيث إن وصف كل معاملة باسمها وبالتزام طرفيها، يرتب الآثار الشرعية حسب الوصفى المسمي، والتى تختلف بالقطع فى القرض عنها فى البيع.

ومن وجه آخر، من أوجه التمييز بين القرض وبيع الوفاء، أن القرض يخول المقترض استخدام العين المقترضة، أو الانتفاع بها، حيث يعد مالكها، على حين أنه لا يجوز للمشترى فى بيع الوفاء أن ينتفع بالبيع إلا بإذن البائع، ويضمن ما أكله بغير إذنه من ثمرة أو ما أتلفه من شجرة[3].

ويتفق القرض وبيع الوفاء، فى أن كليهما من قبيل عقود المعاوضات، حيث يلتزم المقترض برد مثل القرض الذى حصل عليه، ويلتزم المشترى بدفع الثمن فى مقابل المبيع، كما أن فيهما نقل ملكية للمال المقرض فى عقد القرض، وللمبيع فى عقد بيع الوفاء.

٤ – القرض وبيع العينة:

القرض عقد بسيط غير مركب، يرد فيه المقترض مثل المال الذى اقترضه إلى المقرض كما أسلفنا. أما بيع العينة، فإنه عقد مركب، حيث يبيع شخص لآخر سلعة بثمن مؤجل معين (خمسين جنيه مثلا) ثم يشتريها بثمن معجل أقل منه (ثلاثين جنيها مثلا) وهذا غير جائز فى قول أكثر أهل العلم[4].

والواقع أن بيع العينة، وإن سمى بيعا، إلا أن حقيقته قرض، لأن المقترض يبيع السلعة للمقرض بثمن نقدى يقبضه، ثم يقوم المقرض ببيع ذات السلعة للمقترض بثمن

---

(١) بيع الوفاء غير جائز عند جمهور الفقهاء المالكية والشافعية والحنابلة، وهو جائز عند الحنفية.
انظر: قدري باشا، مرشد الحيران، مادة ٥٤٨.

(٢) أحمد طلبه الصعيدي، إقراض النقود، موسوعة البنوك الإسلامية، الجزء الخامس، ص ٢٠٦.

(٣) انظر مادة ٥٤٩ من مرشد الحيران، وشرح مجلة الأحكام العدلية لسليم رستم باز اللبناني، ص ٢٢٤.

(٤) ابن قدامة، المغني، جـ ٤، ص ١٩٣، ١٩٤، وأجازه الشافعي، لأنه ثمن يجوز بيعها به من غير بائعها، فجاز من بائعها، كما لو باعها بمثل ثمنها.

مؤجل أكثر من الثمن النقدى الذى دفعه للمقترض، ومن ثم يكون الفرق بين الثمنين ربا.

ففى بيع العينة كسابقه بيع الوفاء بيع يستر علاقة قرض، وهما صورتان من صور القرض الربوى المستتر(١).

ويمكن التمييز بين القرض وبيع العينة، من حيث المصطلح الشرعى فى أن كلا من العقدين، ينطبق عليه الأحكام الخاصة به، فينطبق على القرض الأحكام المتعلقة به، وكذلك بيع العينة، كما يراعى فيها الشروط المطلوبة لكل من القرض والبيع، وهو ما ذهب إليه الشافعي، ويختلفان كذلك، من حيث أن القرض يحرم فيه الرد، بزيادة أو نقصان، فى حين أن بيع العينة، ينطوى على زيادة الثمن فى البيع الثانى عن البيع الأول، لذات السلعة ونفس المتبايعين. أما عن وجه الاتفاق بين القرض وبيع العينة، فإن فى كليهما معاوضة، فيعوض المقترض المقرض بمثل المال المقرض، ويعوض المشترى فى بيع الوفاء البائع بدفع الثمن بدلا عن المبيع. بالإضافة إلى أن محل العقدين يردان على المال المقرض، والقصد فيهما الحصول على مبلغ من المال أو أى شيء مثلى أخر، يتفق عليه المتعاقدان.

---

(١) يقول ابن رشد عن بيع العينة: هو أن يشتريها –السلعة– قبل الأجل نقدا بأقل من الثمن أو إلي أبعد من ذلك الأجل بأكثر من ذلك الثمن، فعند مالك وجمهور أهل المدينة أن ذلك لا يجوز، وقال الشافعي وأبو داود وأبو ثور يجوز، فمن منعه فوجه منعه اعتبار البيع الثاني بالبيع الأول، فالتهمة أن يكون إنما قصد دفع دنانير في أكثر منها إلي أجل، وهو الربا المنهي عنه فزورا لذلك هذه الصورة ليتصلا بها إلي الحرام. بداية المجتهد، جـ ٢، ص ١٤٢.



الفصـــل الأول

الموقف الشرعى من الفائدة
والمدة وتغير الأسعار

الفصل الأول

الموقف الشرعى من الفائدة والمدة وتغير الأسعار

المبحث الأول : عنصر الفائدة والمدة فى القرض :

ثمة ارتباط بين الفائدة والمدة فى عقد القرض، من حيث إن الفائدة تنبنى على المدة، وتتغير تبعا لتغير الزمن، ذلك أن تقدير الفائدة فى أساسه يتقرر بالنظر إلى الزمن، فإن المقرض يمنح المقترض مهلة من الزمن، ينتفع فيه بالقرض ويحرم هو منه، والبديل لذلك، أن يعوض المقرض عن هذا الحرمان، وتقاضى الفائدة المقابلة لهذه المدة، وبالطبع فإن الفائدة تقل بقصر المدة، وتزيد بطولها تأسيسا على هذا النظر.

ويطلق على هذا النوع من الفوائد فى مصطلح القانون بالفوائد التعويضية، وهى الفوائد التى تستحق عن مبلغ من النقود، لم يحل ميعاد استحقاقه، مثل أن يقترض شخص من أخر ألف جنيه، يأخذها الدائن ألفا وعشر جنيهات بعد، حلول سنة من تاريخ الاقتراض. وليس هذا هو النوع الوحيد من الفوائد، فهناك الفوائد التأخيرية، وهى الفوائد التى تستحق عن مبلغ من النقود، حل ميعاد استحقاقه، وتأخر المدين فى الوفاء به، فالفوائد التى تضاف عليه نتيجة تأخره فى سداد الدين، تسمى بالفوائد التأخيرية[1].

فهذا الاتجاه القاضى بربط الفوائد بعنصر الزمن، هو السائد فى الفقه القانوني، أيا كان نوع الفائدة، فهى إما أن تشترط عند ابرام عقد القرض مقيسة بالمدة، التى يستغرقها المال فى يد المقترض، لينتفع به، ويقضى به احتياجاته، اجتماعية كانت أم اقتصادية، وهى الفوائد التعويضية، فإذا تأخر المدين عن أداء دينه فى الموعد المحدد، المستحق فيه مبلغ الدين، استحق المقرض قانونا، أن يطالب بفوائد مقابلة لهذا التأخير، تسمى بالفوائد التأخيرية. وقد تسمى الفوائد الأولى بالفوائد الاتفاقية، لأنها نشأت عن اتفاق بين الطرفين، وقد تسمى الثانية بالفوائد القانونية، لأنها تجب وفقا للقانون.

وهذا ما جاء به نص القانون المدنى صراحة، فنصت المادة ٥٤٢ من القانون المدنى المصرى على ما يأتي: «على المقترض أن يدفع الفوائد المتفق عليها، عند حلول مواعيد استحقاقها، فإذا لم يكن هناك اتفاق على فوائد، اعتبر القرض بغير أجر، على أنه اذا حل الدين، وتأخر المدين فى الوفاء استحقت فوائد تأخير قدرها ٤٪ فى المسائل المدنية، و ٥٪ فى المسائل التجارية» م ٢٢٦ مدني. ولا تختلف التقنينات العربية عن القانون

---

(١) د. عبد الناصر العطار، نظرية الالتزام في الشريعة الإسلامية والتشريعات العربية، ص ٣٢١، ٣٢٢

المصري، في الأخذ بهذا الاتجاه، وتبنيها للفوائد الاتفاقية أو التعويضية، والفوائد القانونية أو التأخيرية[1]، وهو ما يضفي شرعية قانونية، على تأصيل الفائدة، وتغلغلها في عقد القرض، وجعل المدة هي المعيار الحاكم والعادل في تقديرها.

العلاقة بين الفرد والبنك عقد قرض لا وديعة:

وهذا الاتجاه القانوني، ليس قاصرا فقط على العلاقة الفردية بين المقرض والمقترض، وإنما اعتنق القانون المدني نفس الفلسفة، فيما يتعلق بالفائدة والمدة، وربط تقاضي الزيادة المحددة على المال بسبب عنصر الزمن، في علاقة البنك بالمودعين، فلم يعتبر العقد المنظم للعلاقة بين الطرفين عقد وديعة، وإنما اعتبره عقد قرض، وهو ما نص عليه التقنين المدني في المادة ٧٢٦: إذا كانت الوديعة مبلغا من النقود، أو أي شيء آخر، يهلك بالاستعمال، وناله المودع في استعماله، اعتبر العقد قرضا.

وبناء على ذلك ذهب الرأي الغالب– عند شراح القانون– إلى تكييف العلاقة بين الفرد والبنك، بأنها من قبيل عقد القرض، لأن فكرة القرض، هي التي تتفق مع الغاية الاقتصادية للنظام بأكمله، إذ إن إيداع النقود في البنك أمر ضروري بالنسبة له، حتى يقوم بدوره كتاجر نقود وائتمان، ولذا فإنه لا يلزم في مواجهة عميله إلا بالوفاء، في الميعاد المحدد.[2] يضاف إلى ذلك أن العلاقة بين الفرد والبنك، تبرز الخصائص الأساسية لعقد القرض، من حيث إن القرض ينقل ملكية الشئ المقترض إلى المقترض، على أن يرد مثله في نهاية القرض إلى المقرض، كما أن المقترض ينتفع بمبلغ القرض، بعد أن أصبح مالكا له[3]. وأيضا فإن محل العقد موضوع العلاقة بين الفرد والبنك، هو النقود، وهي من الأشياء المثلية، ومادامت العلاقة بين المودع والبنك تكيف بأنها عقد قرض، فإنه يسري عليها ما يسري على عقد القرض المبرم بين الأفراد، من حيث استحقاق المودع للفائدة المحددة من البنك، التي تختلف باختلاف المدة الزمنية، التي يحتفظ فيها البنك بالوديعة، وكذلك استحقاق البنك للفائدة عند اقراضه الويعة للغير، لأنه المقرض في الحالة الأخيرة، بينما المودع هو المقرض في الحالة الأولي، وبذلك يستحق المقرض الفائدة، في عقد القرض في التعامل الفردي والمؤسسي ، وترتبط الفائدة بالزمن، وتدور معه في كل حال.

---

(١) انظر: علي سبيل المثال التقنين المدني العراقي، مادة ١٧، والمادة ٢/٢٦٧ من تقنين الموجبات والعقود اللبناني.

(٢) د. علي البارودي – النقود وعمليات البنوك التجارية ص ٢٨٨.

(٣) د. عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، ص٤٢٩.

الفائدة هى جوهر النظام المصرفى الحديث:

تعتبر البنوك التجارية أو التقليدية، هى أدوات النظام المصرفى الحديث، وأساس النظام الاقتصادى المعاصر، فهى التى تقوم بدور الوساطة بين المقرضين والمقترضين، بغرض الحصول على الفائدة، عن طريق الاتجار فى الديون والقروض والائتمان، ولسنا نقول إنه لا يمارس أعمالا استثمارية أخري، ولكنها لا تشكل المهمة الرئيسية للبنك، فالغالب على أعماله هو الاتجار فى القروض والديون، للحصول على الربح، بدون مخاطرة أو خسارة محتملة، ووسيلته فى ذلك أن يقترض بفائدة أقل من المودعين ويقرض بفائدة أكثر للمحتاجين والمستثمرين.

وهذا التعامل بالفائدة من جانب البنوك التقليدية، ليس خاصا بالقروض المصرفية، وإنما يعم كل عمليات البنك، مبدأ وغاية، وتعتبر الفائدة الثابتة على القروض المصرفية أو السندات مسألة جوهرية، لسلامة النظام النقدى والمصرفي، وضرورة لا غنى عنها، لتجنيد المدخرات المحلية، وصحة الاستثمارات(١).

فهى مثل الدم الذى يتدفق فى شرايين البنك، ليمده بالحياة، ويكفل له الصحة والسلامة والعافية.

وتظل الفائدة على القروض، تلعب هذا الدور، فى ظل النظام الاقتصادى الرأسمالى السائد حاليا، الذى يتميز بأن رؤوس الأموال، تكون مملوكة فيه للأفراد والمصارف والهيئات، فيتم التمويل عن طريق الاقتراض من هذه الجهات، ولذلك تمثل القروض الوسيلة الأولي، للحصول على رؤوس الأموال، ففى البنوك- كما نعلم- هناك الأسهم، والودائع، وفى الشركات، توجد إلى جانب الأسهم، حصص الشركاء الذين يساهمون فى الربح والخسارة، وهى السندات، وهى عبارة عن جزء من قرض يعقد بطريق الاكتتاب، ويثبت فى صك قابل للتداول يسلم للمقرض، ويتعهد فيه المقترض بدفع فوائده السنوية ويرد فى ميعاد، لا يجاوز مدة بقائه(٢).

فالفائدة جزء لا يتجزأ من عملية الإقراض، سواء كان القرض من الفرد للبنك أو من البنك للفرد أو لهيئة أخرى، أو عند الاكتتاب فى السندات التى تطرحها الشركات للجمهور للاكتتاب العام فيها. وفى كلمة، فإن التمويل فى ظل النظام الرأسمالي، وفى ظل المؤسسات المالية، وعلى الأخص البنوك، التى نشأت لخدمته، تعتمد على الفائدة، ويتخلص تبرير سعر الفائدة فى النظام إلى أنها إما ثمن للانتظار، وإما- كما قال كين- ثمن التضحية بالسيولة النقدية، لا ثمن الانتظار(٣).

---

(٢) د. سعيد النجار، سعر الفائدة والأغلبية الصامتة، كتاب أرباح البنوك ص٤١.

(١) د. سعيد الهواري، الإدارة المالية، ص٢٤٠.

(٣) د. شوقي شحاتة، البنوك الإسلامية، ص١٢٧.

المطلب الأول : موقف الشريعة من الفائدة :

مما لاشك فيه أن للشريعة موقفا واضحا من الفائدة المقترنة بعقد القرض، وهذا الموقف منشؤه أن الاتجاه من واقع النصوص، وطبقا لما يذهب إليه الفقه، أن الزيادة على القرض، من قبيل الربا المحرم، وقد تضافرت النصوص على ذلك، ووجدت نظرية متكاملة في هذا الخصوص. ونقطة البدء في هذه، النصوص القاطعة، التي وردت في القرآن الكريم، في قوله تعالى : ﴿**يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله، وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين**، إلى قوله تعالى : **وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم، لا تَظْلمون ولا تُظْلَمون**﴾ (البقرة/ ٢٧٩). فالواجب طبقا للآية، رد مبلغ القرض، دون زيادة عليه، لأن فيها ظلما للمدين المقترض، ودون نقص فيه، لأن فيه ظلما للدائن المقرض، فالعدل بتمامه أن يرد الحق لصاحبه، قال تعالي: ﴿**يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله، وذروا ما بقي من الربا، ان كنتم مؤمنين**﴾ (البقرة/ ٢٧٨)

إن الشريعة اعتبرت القرض من جنس الصدقة، لأن كلا منهما مبناه الإعانة والمساعدة المالية، ودليل ذلك وصف القرض في القرآن بأنه القرض الحسن، كما دلت على ذلك الآيات، وإنما كان حسنا، لما يتضمنه من الإحسان إلى طالبيه من خلق الله تعالي، وقضاء حاجاتهم، وإزالة همومهم، وهو ما تؤديه الصدقة، بل هو في أدائه لهذه المهمة، أكثر دلالة، وأشد وضوحا، لكونه لا يطلبه إلا من كان بحاجة إليه، وقد قابل القرآن بين الربا والصدقة، وما في معناها من القرض الحسن، واعتبر كلا منها قسما قائما بذاته، لا يجتمعان، كما في قوله تعالي: ﴿**يمحق الله الربا، ويربي الصدقات**﴾. فالأول جزاؤه المحق والهلاك وذهاب البركة، والثاني جزاؤه الزيادة والنماء، فهما نقيضان لا يجتمعان، كما قابل بين الربا والبيع، وفي معناه المشاركة والمضاربة والمرابحة، كما في قوله تعالي: ﴿**وأحل الله البيع وحرم الربا**﴾ فهما مختلفان في المعنى والحكم، وعلى ذلك، فمن يطلب الربا ليأكل، فعلاجه في الصدقة، ومن يطلب الربا ليتاجر، فعلاجه في البيع، وما يتفرع عنه من معاملات أخرى[1].

ذهب الفقهاء إلى عدم جواز الاتفاق على الفوائد، بين المقرض والمقترض، واعتبروا ذلك من قبيل الربا، لأنه اسم لزيادة مشروطة في العقد، بل اعتبروا أي منفعة تعود على المقرض من جراء القرض، أمر غير جائز شرعا، أيا كان شكل هذه المنفعة، وها هو الكاساني يقول: «وأما الذي يرجع إلى نفس القرض، فهو ألا يكون فيه جر منفعة، فإن كان لم يجز، نحو ما إذا أقرضه دراهم غلّة، على أن يرد عليه صحاحا، أو أقرضه

---

(١) د. يوسف القرضاوي، فوائد البنوك هي الربا المحرم، ص٣٤.

وشرط شرطا له فيه منفعة، لما روى عن رسول الله ﷺ أنه نهى عن قرض جر نفعا، ولأن الزيادة المشروطة، تشبه الربا، لأنه فضل لا يقابله عوض، والتحرز عن حقيقة الربا، وعن شبهة الربا واجب». ومثل ذلك نص عليه المالكية والشافعية(١).

ويذهب ابن قدامة إلى أن الحكم بعدم الجواز على الاتفاق على الفائدة، أو اشتراطها، وهو حكم مجمع عليه، ونص عبارته: وكل قرض شرط فيه أن يزيده، فهو حرام بغير خلاف، قال ابن المنذر: «أجمعوا على أن المسلف إذا شرط على المستسلف زيادة أم هدية، فأسلف على ذلك، أن أخذ الزيادة على ذلك ربا. وقد روى عن أبى بن كعب وابن عباس رضى الله عنهما وابن مسعود رضى الله عنه، أنهم نهوا عن قرض جر منفعة، ولأنه عقد إرفاق وقربة فإذا شرط فيه الزيادة أخرجه عن موضوعه، ولا فرق بين الزيادة فى القدر أو فى الصفة، مثل أن يقرضه مكسرة ليعطيه صحاحا، أو نقداً ليعطيه خيرا منه، وإن شرط أن يعطيه إياه فى بلد آخر، وإن كان لحمله مؤونة، لم يجز، لأنه زيادة(٢). وهذا الحكم نص عليه ابن حزم الظاهرى(٣).

ويمكن القول استنادا لذلك، بأن الفوائد الاتفاقية أو المشروطة فى عقد القرض، غير جائزة عند الفقهاء، لاجماعهم على ذلك، كما نقله ابن المنذر، لكن عدم الجواز هذا، مرجعه إما لأن الزيادة ربا، أو تنطوى على شبهة الربا، والتحرز عن الربا أو شهبته، واجب، كما يقول الكاساني.

ومن ناحية أخري، فإن الزيادة على مبلغ القرض، من جانب المقترض من غير اتفاق عند إبرام العقد، ومن غير اشتراط فيه، أمر جائز شرعا، بل هو من حسن القضاء، الذى فعله الرسول -ﷺ- بنفسه، وقال عنه: «**خيار الناس أحسنهم قضاء**» فيكون مندوبا إليه، وإنما كان حكمه الندب أو الإباحة، لأنه ليس مشروطا أو متفقا عليه فى العقد،

---

(١) ويقول صاحب الشرح الكبير: «أو جر منفعة... كشرط قضاء عفن بسالم، أو بشرط دفع دقيق أو كعك ببلد غير بلد القرض، ولو لحاجة، لما فيها من تخفيف مؤونة حمله. الشرح الكبير للدردير على حاشية الدسوقى، ج٣، ص٢٢٦، ويقول الشيرازى: «ولا يجوز قرض جر منفعة» مثل أن يقرضه على أن يبيعه داره، أو على أن يرد عليه أجود منه أو أكثر منه، أو على أن يكتب له بها سفتجه يربح فيها خطر الطريق، والدليل عليه ما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبى -ﷺ- نهى عن بيع وسلف، والسلف هو القرض فى لغة أهل الحجاز.... وروى عن أبي بن كعب وابن مسعود، وابن عباس رضى الله عنهم، أنهم نهوا عن قرض جر منفعة، ولأنه عقد إرفاق، فإذا شرط فيه منفعة، خرج عن موضوعه. المهذب، ج١، ص٣٠٤.

(٢) المغنى، ج٤، ص٣٥٤.

(٣) يقول ابن حزم: ولا يحل أن يشترط رد أكثر مما أخذ، ولا أقل، وهو ربا مفسوخ ولا يحل اشتراط رد أفضل مما أخذ ولا أدنى، وهو ربا، ولا يجوز اشتراط نوع غير النوع الذى أخذ، ولا اشتراط أن يقضيه فى موضع كذا، ولا اشتراط ضامن برهان ذلك قول رسول الله-ﷺ- كل شرط ليس فى كتاب الله فهو باطل، ما بال أقوام يشترطون شروطا ليست فى كتاب الله، من اشترط شرطا ليس فى كتاب الله، فليس له، وأن اشترط مائة شرط، كتاب الله أحق، وشرط الله، أوثق، ولا خلاف فى بطلان فى هذه الشروط التى ذكرنا فى القرض. المحلى، ج٨، ص٧٧.

وهو ما يرد عليه الحظر، ولأنها من قبيل إحسان المقترض إلى المقرض الذى أحسن إليه، بإعطائه القرض، ولم يطلب منه أو يتوقع منه غير رد أصل القرض دون زيادة عليه.

إن القرض لا يلزم فيه الأجل، وليس شرطا فيه، أو عنصرا من عناصره وذلك سدا لذريعة أن يجر القرض نفعا، ذلك أن القرض، إذا كان لا يجر نفعا فهو تبرع، فلو لزم فيه الأجل لم يبق تبرعا، ويقرر ذلك صاحب البدائع: والأجل لا يلزم فى القرض، سواء كان مشروطا فى العقد أو متأخرا عنه، بخلاف سائر الديون، والفرق من وجهين:

أحدهما: أن القرض تبرع، ألا ترى أنه لا يقابله عوض فى الحال، وكذلك لا يملكه من يملك التبرع؟ فلو لزم فيه الأجل لم يبق تبرعا، فيتغير المشروط بخلاف الديون.

والثانى : أن القرض يسلك به مسلك العارية، والأجل لا يلزم فى العواري، والدليل على أنه يسلك به مسلك العارية، أنه لا يخلو أن يسلك به مسلك المبادلة، وهى تمليك الشيء بمثله أو يسلك به مسلك العارية، لا سبيل إلى الأول، لأن تمليك العين بمثله نسيئة، وهذا لا يجوز، فيتعين أن يكون عارية، فجعل التقدير كأن المستقرض انتفع بالعين، ثم رد عين ما قبض، وإن كان يرد بدله فى الحقيقة، وجعل رد بدل العين بمنزلة العين، بخلاف سائر الديون[1].

وفى ذلك إحكام غلق الدائرة على المنافذ التى قد تتسلل منها الفائدة إلى القرض، وما أكثرها، فاحتاط الفقه لذلك، ليمتحض القرض وسيلة من وسائل تمويل المحتاج وإعانته، ورد المال للمقترض دون افتيات على حقه أو استغلال لحاجة المحتاج.

يعتبر الفقهاء أن الفوائد التأخيرية، التى تتضمن الفوائد على متجمد الفوائد الصريح، من ربا النسيئة، أو ربا الجاهلية، الذى جاء به القرآن، وهو الربا المجتمع على تحريمه، وهو ربا الديون والقروض، وهذا ما يعبر عنه ابن رشد بقوله: واتفق العلماء، على أن الربا يوجد فى شيئين: فى البيع، وفيما تقرر فى الذمة من بيع أو سلف أو غير ذلك، فأما الربا فيما تقرر فى الذمة، فهو صنفان: صنف متفق عليه، وهو ربا الجاهلية، الذى نهى عنه، وذلك أنهم كانوا يسلفون بالزيادة وينظرون فكانوا يقولون: أنظرنى أزدك، وهذا هو الذى عناه عليه الصلاة والسلام بقوله فى حجة الوداع: «ألا وإن ربا الجاهلية موضوع، وأول ربا أضعه ربا العباس بن عبد المطلب»[2]. فهذا الربا هو من أبشع أنواعه، لشدة وضوح علة التحريم فيه، بالزيادة المتنامية فيه، إلى أن تصل أضعافا مضاعفة، لأن المقرض كلما زاده فى الأجل، زاده المقترض فى الدين، ولما ينطوى عليه

---

(١) الكاسانى، بدائع الصنائع، ج٧، ص٣٩٦.

(٢) بداية المجتهد، ج٢، ص٩٦.

من الاستغلال الشنيع لحاجة المقترض، ولما يترتب عليه من خراب البيوت، وتكدس الثروة فى أيدى قلة من المرابين الجشعين، وما ينشأ عنه من الاحتكار والتحكم فى مصائر البلاد والعباد، ففيه من المفاسد ما لا يخفى على عاقل، لذلك كان الوعيد القرآنى عليه، إلى حد إعلان الحرب من الله تعالى على مرتكبه، وهو بيان مروع، ونذير شديد للإقلاع عن الوقوع فيه، والخروج منه على عجل، لمن تورط فيه.

والمصدر الطبيعى لهذا الربا الجاهلى أو المركب، هو الديون والقروض، عندما يكون المدين أو المقترض، محتاجاً إلى المال الذى بيده، والذى حل أجل الوفاء به، ولم يستطع الوفاء به، فيستمهل الدائن أو المقرض، فلا يمهله إلا بزيادة متجددة، تبعا لتجدد الزمن، وتضاف الزيادة إلى رأس المال، فيتضخم القرض، وتشتد حالة المقترض بؤسا، ويزداد مال المقرض لمجرد الزمن، دون عمل، ولا مخاطرة برأس المال، وتوجد صور لهذا النوع من الربا الجاهلي، فى بعض معاملات البنوك التجارية، التى تُقاضى فيها الفائدة المركبة أو ربا الأضعاف المضاعفة، من المقترض فى العمليات الإقراضية،، أو فى علاقة مديونية بين البنك والمدين.

تعتبر الفوائد التأخيرية، الناتجة عن تأخر المدين فى الوفاء بالدين، من قبيل ربا النسيئة المحرم، لأنها عبارة عن زيادة مقررة، فى مقابل الزمن، يتعين على المدين أن يرد أصل القرض والزيادة بنسبة معينة، بسبب تأخره فى الوفاء، فهذه الزيادة إما مشروطة فى العقد بين المقرض والمقترض، أو منصوص عليها، كما هو الشأن فى القانون المدنى المصري، وهى فى كلتا الحالتين من الربا، لما رواه أسامة بن زيد عن النبى - ﷺ - قال: «لا ربا إلا فى النسيئة» وهو حديث صحيح.

فإن قيل ما الفرق بين ربا الجاهلية وربا النسيئة؟ قلنا ربا الجاهلية، هو ربا الأضعاف المضاعفة، أو الربا المركب، أو بالتعبير القانوني: تقاضى الفائدة على متجمد الفائدة، وهذا الربا ثابت بالقرآن، وحرمته أشد أنواع الحرمة. أما ربا النسئية، فهو ربا بسيط، ليس مركبا أو مضاعفا، وجب لمجرد التأخر فى المدة عن الوفاء وهو الربا الثابت بالسنة. ويبدو أن درجة الحرمة فيه أقل منها فى سابقه، للتفرقة بين الدليل المثبت، وكونه القرآن فى الأول، والسنة فى الثاني، ولتكامل العلة فى الربا المركب، وقصورها فى الربا البسيط، لذلك يعتبر تحريم الربا الجاهلى المركب، تحريم مقاصد، بينما يعتبر تحريم الربا للتأخير فى موعد السداد، تحريم وسائل(١).

يعتبر الفقه، أن تقدير الزمن بالمال فى عقد القرض، أو فى علاقة المديونية غير جائز لأن الزمن لا يلد المال، وعدم الجواز هنا ليس مرجعه فقط جانب الزيادة فى الدين أو القرض من جانب المقترض، وإنما أيضا فى جانب النقص فى الدين، من المقرض

(١) تحريم المقاصد، ما كانت الحرمة فيه لذاته تحريما قاطعا، وتحريم الوسائل، ما كانت الحرمة فيه سدا للذريعة.

لصالح المقترض، فالتحريم مطلق فى تقويم الزمن بالمال، أيا كان الطرف المستفيد، ومهما كان التقويم بالزيادة أو الانتقاض. ويذكر ابن رشد الحالة الأخيرة بقوله: أما ضع وتعجل، فأجازه ابن عباس رضى الله عنهما من الصحابة ونفر من فقهاء الأمصار، ومنعه جماعة منهم ابن عمر من الصحابة، ومالك وأبو حنيفة والثورى وجماعة من فقهاء الأمصار. واختلف قول الشافعى فى ذلك، فأجاز مالك وجمهور من ينكر: ضع وتعجل «أن يتعجل فى دينه المؤجل عرضا يأخذه، وإن كانت قيمته أقل من دينه» وعمدة من لم يجز ضع وتعجل، أنه شبيه بالزيادة مع النظرة المجتمع على تحريمهما، ووجه شبهه بها، أنه جعل للزمان مقدارا من الثمن، بدلا منه فى الموضعين جميعا، وذلك أنه هناك لما زاد له فى الزمان، زاد له عرضه ثمنا، وهنا لما حط عنه فى مقابلته ثمنا. وعمدة من أجازه ما روى عن ابن عباس- رضى الله عنهما- أن النبى ﷺ لما أمر بإخراج بنى النضير جاءه ناس منهم، فقالوا يا نبى الله، إنك أمرت بإخراجنا، ولنا على الناس ديون لم تحل، فقال رسول الله- ﷺ- ضعوا وتعجلوا. فسبب الخلاف معارضة قياس الشبه لهذا الحديث[1].

أن منع الحطيطة فى الدين، مقابل التعجيل بالوفاء، يتسق مع طبيعة العقد برمته الذى لم يأبه لعنصر الزمن فى التأثير على رأس المال، ويؤكد ما نص عليه الفقه بخصوص الأجل، وكونه ليس من عناصر القرض، أو من لوازمه. فما دام الأمر كذلك، والعقد واحد، فلم المغايرة فى أحد وجهى العملة، ولم الإخلال بمبدأ العدالة فى أداء الالتزامات، ولم تغليب جانب على جانب في، غير ضرورة ولا حاجة تقتضى هذا العدول؟ فكما لم يؤثر الزمن بالزيادة على أصل القرض، فكذلك لا يؤثر بالنقصان عند تعجيل الوفاء عند القائلين بهذا الرأى فى حالة التعجيل.

ويلاحظ أن قاعدة عدم تأثير الزمن، أو اعتباره مطبقة بصورة مطلقة، وبالاتفاق بين الفقهاء، فى شقها الأول، وهو المتعلق بالزيادة، فلا تجوز بالزيادة بحال، أما فى شقها الثاني، وهو المتعلق بالنقصان بسبب التعجيل فهى موضع اختلاف بين الفقهاء كما رأينا، وأيا كان الأمر فمن الواضح أن اتجاه الفقة الإسلامي، عدم تقدير الزمن بالمال، لأنه ليس بمال، فلا يقابل به.

إن خطر الفائدة فى عمليات الإقراض والمداينات فى الشريعة، ليس أمرا شرعيا، غير معقول المعني، أو لا يدرك العلة فيه، وإنما هو واضح إلى أبعد غاية لابتنائه- كما يقول الأستاذ دراز[2]على دعائم قوية، يقوم عليها تحريم الربا فى جميع صوره، فهناك

---

(١) بداية المجتهد، ج٢، ص١٠٨.

(٢) المحاضرة التى ألقاها أمام مؤتمر الفقه الإسلامى المنعقد بباريس سنة ١٩٥١، من ٢٠، ٢١ نقلاً عن مصادر الحق فى الفقه الإسلامى للسنهورى ص٢٢٩، ٢٣٠.

الدعامة الأخلاقية التى إذا جوزت الربح على طريق المعاملة (أى البيع)، فإنها لاتجوزه من طريق المجاملة (أى القرض). وهناك الدعامة الاجتماعية، وهذه تقضى بأن مجرد تقرير ربح مضمون لرب المال، بدون أن يكون فى مقابل ذلك ضمان ربح للمقترض، هذا الوضع فيه محاباة للمال، وإيثار له على العمل، وبهذه الوسيلة تزيد فى توسيع المسافة، وتعميق الهوة بين طبقات الشعب، بتحويل مجرى الثروة، وتوجيهها إلى جهة واحدة معينة، بدلا من أن نشجع المساواة فى القرض بين الجميع، وأن نقارب بين مستوى الأمة حتى يكون أميل إلى التجانس، وأقرب إلى الوحدة. إن اللمحة البارزة فى تشريع اجتماعى جدير بهذا الاسم، هى الحيلولة دون هذه المحاباة لرأس المال، على حساب الجمهور الكادح، والسعى لتحقيق نوع من التجانس والمساواة بين أفراد الأمة، إنها لكلمات قصيرة، ولكنها ذات مدى بعيد، تلك التى يرسم فيها القرآن دستور هذه السياسة، حيث يقول: ﴿كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم﴾.

أما الدعامة الاقتصادية، فتبرز فى أنه بمجرد عقد القرض، أصبح العمل ورأس المال فى يد شخص واحد، ولم يبق للمقرض علاقة ما بذلك المال، بل صار المقترض، هو الذى يتولى تدبيره، تحت مسئوليته التامة، لربحه أو لخسره، حتى إن المال إذا هلك أو تلف، فإنما يهلك أو يتلف على ملكه، فإذا أصررنا على إشراك المقرض فى الربح الناشئ، وجب علينا أن نشركه فى الخسارة النازلة، إذ كل حق يقابله واجب، أو كما تقول الحكمة النبوية: الخراج بالضمان. أما أن نجعل الميزان يتحرك من جانب واحد، فذلك هو معاندة للطبيعة... ومتى قبلنا اشتراك رب المال فى الربح والخسر معا، انتقلت المسألة من موضوع القرض إلى صورة معاملة أخري، وهى الشركة التضامنية الحقيقية بين رأس المال والعمل، وهذه الشركة لم يغفلها القانون الإسلامي، بل أشاعها ونظمها تحت عنوان المضاربة أو القراض، غير أنه لكى يقبل رب العمل، الخضوع لهذا النوع من التعامل، يجب أن يكون عنده من الشجاعة الأدبية، ما يواجه به المستقبل فى كل احتمالاته، وهذه فضيلة لا يملكها المرابون، لأنهم يريدون ربحا بغير مخاطرة، وذلك هو ما يسمى تحريف قواعد الحياة ومحاولة تبديل نظمها، هكذا إذا سرنا وفقا للأصول والمبادئ الاقتصادية فى أدق حدودها، كانت لنا الخيرة بين نظامين لا ثالث لهما، فإما نظام يتضامن فيه رب المال والعامل فى الربح والخسر، وإما نظام لا يشترك فيه معه فى ربح ولا خسر، ولا ثالث لهما، إلاّ أن يكون تلفيقا من الجور والمحاباة».

إن تعدد الجوانب التى يتأسس عليها تحريم الربا، يبطل حجج الخصم القائل بمشروعية الربا أو الفائدة، لأنه يحكم جوانب الحصار حوله، ولا يجعل له فرصة للانفلات منه أو تبريره، فإذا تغاضى المجيز عن جانب منها، لم يمهله الجانب الآخر، فقد يقال: ما شأن الاقتصاد وهو أمر دنيوى بحت يتعلق بإشباع حاجات مادية

ومعيشيه، بالأمور الدينية والأخلاقية، لأن الباعث على القرض فيها نيل المثوبة ورضاء الله، ونفع الناس والوقوف بجانبهم وقت الشدة، والقرض عندنا أداة تمويل، ومصدر للتوظيف وتشغيل المال؟ قلنا، وما قولك في الدعائم الاجتماعية، وهي التي تقضي بالعدالة في المعاملة لكل من رأس المال والعمل، لأنه كل منهما لازم للآخر، ومحتاج إليه، فلا يجوز بالتالي إيثار رأس المال على العمل إذ فيه امتهان للمجهود الإنساني، وتحقير له، وإحباط لمساعي التنمية التي تعتمد في الأساس على جهود الإنسان، فليس من المعقول أن يعامل رأس المال كقطب للدائرة، ويعامل الإنسان ممثلا في العمل كترس في الدائرة، لأن الإنسان له الغلبة والاعتبار على رأس المال، لأنه الأصل، فالإنسان بواسطة العمل يأتي بالمال.

فإن كابر الخصم في ذلك، وقال إن المعيار الذي نحتكم إليه، هو معيار اقتصادي مالي، يعتمد على حقائق مادية ملموسة، تعتمد على حافز للتنمية والدافع الذي له السيطرة على النفوس ألا وهو الربح، ممثلا في الفائدة التي تقول بها، إذ هي كالدم للجسم الإنساني، والروح للحياة، قلنا، هذا حق أريد به باطل، فلسنا ننكر طلب الربح أو السعي إلى تحقيقه، لكننا ننكر تجاهلك للمعادلة الإنتاجية، وللمبادئ الاقتصادية، تلك التي تقوم على التزاوج بين رأس المال والعمل، وهما عنصرا الإنتاج الرئيسيان، فالواجب لتصحيح المعادلة، أن يُعترف بحق كل طرف فيها من الربح، أما صنيعك في الاعتداد بطرف رأس المال، وإهدارك للطرف الآخر، وهو العمل، فهو مما لا تستقيم معه الحياة الاقتصادية، وفيه من التنكب للمعايير الإنتاجية، التي ينبغي أن تقوم على المشاركة في الغرم، أو الغنم بين الطرفين دون تفرقة بينهما، وهو حجة عليك، حتى من الجانب المادي والاقتصادي البحت، الذي تعول عليه كل التعويل.

رأي بعض الفقهاء والمجامع الفقهية في مسألة الفائدة:

يذهب العديد من الفقهاء المعاصرين إلى تحريم الفائدة على رأس المال، في كل أنواع المعاملات، لا فرق بين ما إذا كانت بين الأفراد أو بين الدول، أو في صورة ودائع مصرفية أو شهادات استثمار، لأنها من الربا المحرم، الذي تدل عليه النصوص في القرآن والسنة، وهذا ما يقرره الشيخ عبد الرحمن تاج، حيث يقول:[1] «إن زيادة أحد العوضين الربويين على الآخر، الذي هو من جنسه لا تجوز، وهي من الربا المحرم تحريما باتا، قليله وكثيره سواء، وأن ذلك عام في جميع الأموال الربوية، سواء كانت المبادلة فيها من قبيل الصرف، كما في الذهب بالذهب والفضة بالفضة، أم كانت من

---

(١) مقالة عن حكم الربا في الشريعة الإسلامية، بحوث اقتصادية وتشريعية، صادرة عن المؤتمر السابع لمجمع البحوث الإسلامية، سبتمبر ١٩٧٢م- شعبان ١٣٩٢هـ، ص٩٨.

قبيل المقايضة، وهى مبادلة السلعة- غير الذهب والفضة- بسلعة أخري، كما فى التمر بالتمر إنه ليس فى حرمة هذا الربا، خلاف معتبر يؤثر عن أحد من العلماء..».

وقد أفتى الشيخ عبد المجيد سليم، عمن سأله عن إيداع أموال جمعية الثقافة الإسلامية، مقابل الحصول على فائدة من المصرف الموجودة به الأموال، بحيث ينمو هذا المال، إلى أن يتيسر إنفاقه فى سبيله؟ فأجاب: اطلعنا على السؤال ونفيد: بأن استثمار المال بالصورة المذكورة غير جائز، لأنه من قبيل الربا المحرم شرعا، كما لا يجوز استثمار أموال اليتامى بالطريق المذكور.

ومن رأى الشيخ جاد الحق على جاد الحق، أن «الفائدة حرام، مؤسسا رأيه على أنه لما كانت نصوص الشريعة فى القرآن والسنة، تقضى بأن الفائدة المحددة مقدما من باب ربا الزيادة المحرم، فإن فوائد تلك الشهادات. شهادات الاستثمار- وكذلك فوائد التوفير أو الإيداع بفائدة- تدخل فى نطاق ربا الزيادة، ولا يحل للمسلم فضل دراهم»(١).

ومن الآراء التى قررت هذا الاتجاه فى التحريم، ما ذهب إليه الشيخ الأكبر محمود شلتوت، فقد بين أن حرمة الربا جاءت فى غير موضع مطلقا وصريحا، ووعد الله بمحق الربا قل أو كثر، ولعن آكله ومؤكله وكاتبه وشاهديه، كما جاء فى الآثار، وآذن من لم يدعه بحرب الله ورسوله، واعتبره من الظلم الممقوت وكل ذلك فيه الربا على الإطلاق، دون تقييد بقليل أو كثير.

ويمضى فى بيانه إلى أن من الناس من يميل إلى اعتباره من الضرورات بالنسبة للأمة، ويقول مادام صلاح الأمة فى الناحية الاقتصادية متوقفا على أن تتعامل بالربا، وإلا اضطربت أحوالها بين الأمم، فقد دخلت بذلك فى قاعدة: الضرورات تبيح المحظورات.

«وهذا أيضا مغالطة، فقد بينا أن صلاح الأمة لا يتوقف على هذا التعامل وإنما الأمر فيه إنما هو وهم من الأوهام، وضعف أمام النظم التى يسير عليها الغالبون الأقوياء»(٢).

وقد أدانت المجامع الفقهية الفوائد، واعتبرتها من قبيل الربا المحرم، وهو ما انتهى إليه المؤتمر الثانى لمجمع البحوث الإسلامية عام ١٩٦٥م، ونص فتواه: « الفائدة على أنواع القروض كلها ربا محرم، لا فرق فى ذلك بين ما يسمى بالقرض الاستهلاكى، وما يسمى بالقرض الإنتاجى، وكثير الربا فى ذلك وقليله حرام، والإقراض بالربا محرم، لا

---

(١) فتوى فضيلته فى ١٠ صفر ١٤٠٠هـ- ٩ ديسمبر ١٩٧٩م.

(٢) نقلا عن الاقتصاد الإسلامى، العدد ١٠١، ربيع الثانى ١٤١٠هـ- نوفمبر ١٩٨٩م ص٧٦، ٧٧.

تبيحه حاجة ولا ضرورة، والاقتراض بالربا حرام كذلك، ولا يرتفع إثمه إلا إذا دعت إليه الضرورة، وكل امرئ متروك لدينه فى تقرير ضرورته»[1].

كما أفتى مجمع الفقة الإسلامي، بأن «كل زيادة (أو فائدة) على الدين الذى حل أجله، وعجز المدين عن الوفاء به، مقابل تأجيله، وكذلك الزيادة (أو الفائدة) على القرض منذ بداية العقد، هاتان الصورتان ربا محرم شرعا»[2].

وبذلك يتبين أن اتجاه المجامع الفقهية ينحو نحو تحريم الفوائد فى المعاملات المعاصرة، فى أشكالها المتنوعة، مادام أن هذه الفائدة كانت مشروطة فى المعاملة، على أساس عموم النصوص الواردة فى القرآن الناهية عن الربا، وحديث الرسول- صلوات الله عليه **«كل قرض جر نفعا فهو حرام»**.

ويلاحظ أن تحريم الفوائد فى المعاملات الحديثة، مرده فى نظر أصحاب هذا الرأي، إلى اعتبار المعاملة من قبيل القرض بفائدة، أو من باب المضاربة التى فقدت شروطها الشرعية، ففقدت بذلك إذن الشرع فيها، فهى محرمة على كلا الاحتمالين، إما لأنها تعد ربا، أو لما تنطوى عليه من شبهة الربا.

الرد على المخالفين:

وقد وردت بعض الروايات عن ابن عباس وابن عمر، تذهب إلى حل ربا الفضل، وقصر التحريم على ربا النسيئة، فقد روى الامام النووى فى شرحه على صحيح مسلم: «معنى ما ذكر أولا عن ابن عمر وابن عباس، أنهما كانا يعتقدان أنه لا ربا فيما كان يدا بيد، وأنه يجوز بيع درهم بدرهمين ودينار بدينارين، وصاع تمر بصاعين من التمر، وكذلك الحنطة وسائر الربويات كانا يريان جواز بيع الجنس بعضه ببعض متفاضلا، وأن الربا لا يحرم فى شيء من الأشياء إلا إذا كانت نسيئة..» وكان معتمدهما حديث أسامة بن زيد: «إنما الربا فى النسيئة» ثم رجعا عن ذلك، وقالا بتحريم بيع الجنس بعضه ببعض متفاضلا، حين بلغهما حديث أبى سعيد كما ذكره مسلم من رجوعهما صريحا.

أما فيما يتعلق بالرد على حديث أسامة بن زيد: «الربا فى النسيئة» و «إنما الربا فى النسيئة» وهو أيضا حديث صحيح، لم يعرض له أحد من العلماء بتضعيف أو تزييف.

---

(١) انظر أبحاث المؤتمر السابع لمجمع البحوث الإسلامية، بحوث اقتصادية وتشريعية، مرجع سابق، ص٣٦٤.

(٢) قرار مجمع الفقه الإسلامى، المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامى، فى دورة انعقاد مؤتمره الثانى بجدة من ١٠-١٦ ربيع الثانى ١٤٠٦هـ- الموافق ٢٢-٢٨ ديسمبر ١٩٨٥.

فقد أجاب النووى عن ذلك من ناحيتين:

١- أنه منسوخ بتلك الأحاديث الدالة على حرمة التفاضل، قال: وقد أجمع المسلمون على ترك العمل بظاهره، وهذا يدل على نسخه.

٢- أنه مؤول بحمله على التبادل فى الأجناس المختلفة، فإنه لا يحرم فيها زيادة أحد البدلين على الآخر، وإنما المحرم فيها ربا النسيئة، كما صح من قول الرسول-ﷺ-: «فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم، إذا كان يدا بيد».

ومن حجج الرأى المخالف الذى يقول بجواز الفائدة، أن الذى يعطى ماله للبنك ليتعامل فيه، ويأخذ عليه فائدة محددة، مثله كمثل الذى يؤجر أرضا لمن يزرعها، ويأخذ عليها أجرة معلومة، ولا يفيده بعد ذلك أثمرت الأرض أو لم تثمر، فهو يستحق الأجرة بتسليم الأرض، ولا تبعة عليه بعد ذلك.

ويجاب عنه بأن هذا القول يحتوى على مغالطة بينة، لأن فيه قياسا للنقود على الأرض، وللفائدة على الأجرة، وهو قياس منقوض، لتخلف أحد أركانه وهو العلة، فلا اشتراك فيها بين المقيس والمقيس عليه، إذ الصلة فى إجارة الأرض للغير، هى الانتفاع بعينها بالزرع، والنقود لا ينتفع بعينها مادامت نقودا، إذ لا غرض للأشخاص فى أعيانها، كما قال الإمام الغزالى بحق، وبهذا فارقت النقود الأراضى الزراعية، ولا قياس مع وجود الفارق(١).

قال أنصار الرأى المخالف، إن العقد فيها مضاربة شرعية، والرد أن هذا غير صحيح، لأن المضاربة شركة تقوم على المال من أحد طرفى العقد، والعمل من الآخر بالتجارة وفى شهادات الاستثمار المال من أصحاب الشهادات، ولا تجارة من الحكومة، لأنها تأخذ هذه الأموال لتستخدمها فى تمويل مشروعات التنمية المدرجة فى الميزانية، وهذه المشروعات إنشائية كشق الطرق وإصلاحها، وإنشاء الجسور والمدارس وما شاكل ذلك، فأين التجارة التى تنشئ ربحا حتى تكون مضاربة(٢).

قول المخالفين: شهادات الاستثمار معاملة جديدة نافعة للأفراد والمجتمع، وليس فيها استغلال من أحد الطرفين للآخر، لا يصلح دليلا هنا، لأنه وضع للشئ فى غير موضعه، حيث لا يقال هذا الكلام إلا فيما يسمى بالمصالح المرسلة وهى التى لم يرد فيها دليل خاص باعتبارها أو بالغائها، وهى تأتى فى آخر سلسلة الأدلة، فيما إذا لم يجتهد المجتهد دليلا على المسألة المعروضة، لا من القرآن ولا من السنة، ولا من الإجماع ولا من القياس ولا من العرف، فينظر فى الواقعة وما يترتب عليها من منافع

---

(١) د. يوسف القرضاوى، أرباح البنوك، ص٨١.

(٢) د. محمد مصطفى، الاقتصاد الإسلامى، ص٣٨.

ومضار، فإن غلب نفعها أباحها، وإن غلب ضررها حكم عليها بعدم الإباحة(1). فلا مجال هنا للجوء إلى المصلحة فى مقابلة النصوص.

المطلب الثانى :عدم تبرير الفائدة من منظور التنمية :

إن تأسيس النظام المصرفى على الفائدة ، واعتبارها المحور الأساسى الذى ترتكز عليه العمليات المصرفية، فى أشكالها وجوانبها المتنوعة، يتعارض مع فلسفة التمويل بالقروض بوجه خاص، وفلسفة التنمية، التى يهدف إليها النظام المصرفى والاقتصادى فى المجتمع، وهذا مايدل عليه تتبع الغرض الذى من أجله تقدم هذه القروض، وهى تقدم فى العادة لأحد غرضين، القروض التى تقدم لأغراض استهلاكية، ويحصل على هذه القروض فى الغالب، أناس ذو موارد ضئيلة، لسد احتياجات شخصية ملحة، إذ قلما يتوافر لديهم أى سند من المدخرات، التى يمكن بها مواجهة مثل هذه المتطلبات، ومن ثم فإن تحريم الفائدة فى هذا النوع من القروض، يقوم أساسا على اعتبارات إنسانية، ومن وجه آخر تقدم القروض لأغراض إنتاجية والحكمة من تحريم الفائدة فيها، مرجعه إلى فكرة العدالة بين الإنسان وأخيه الإنسان، وهى الفكرة التى تعتبر حجر الزاوية فى الفلسفة الإسلامية عن الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وهو ماينبغى أن يتمثل فى أى نظام اقتصادى يسعى إلى التنمية الحقيقية، التى تحقق النفع للفرد والمجتمع، ولا تضحى بجانب على حساب آخر، فلا ريب أن عدم التيقن متأصل فى أى مشروع من مشروعات الأعمال، بغض النظر عن بعدى الزمان والمكان، ولا يمكن التنبؤ بنتائج تشغيل المشروع، كما أنه لايمكن مسبقا تحديد الربح أو الخسارة وحجم أى منهما (2). وهو ما يتجاهله نظام الفائدة الذى يعتمد على افتراض معيار فائدة ثابت، أيا كانت نتيجة هذه المشروعات، وهو ماينعكس بدوره على الوضع الاقتصادى والاجتماعي، لمجتمع المنتجين، الذين يتحملون المخاطر وحدهم، ويباشرون الأعمال، ويضطلعون بالتنظيم، الذى قد يتمخض عن عائد ايجابي، وقد لايتمخض، وهذا إضرار بمجهود التنمية فى جانب الأفراد، الذى يؤثر بدوره على عمليات التنمية فى المجتمع بوجه عام.

إن المنتج يمر بسلسلة طويلة من الإجراءات والعمليات، بلوغا لهدفه فى الحصول على عائد رأس المال، وتبدأ هذه السلسلة باقتراضه لرأس المال النقدى من الممول، الذى يستخدمه فى شراء الآلات والمواد الخام، ويتحمل بالأجور والمرتبات وإيجار الأراضى والمبانى التى يستخدمها فى المشروع، ويأتى دخله بعد أن تنتهى إجراءات

(1) المرجع السابق ص ٣٨ ، ٣٩ .

(2) تقرير مجلس الفكر الإسلامى فى الباكستان ، إلغاء الفائدة من الاقتصاد ، ص ٢٣ .

الإنتاج وتسويق المنتج، وحيث إن كل شيء فى هذه العمليات يعتمد على السوق، وهو ينبنى على العرض والطلب، وتزيد فيه الأسعار وتخفض، فإن البنك أو المؤسسة المالية، تقوم على افتراض لايقبل العكس أن السعر المباع به الإنتاج سيكون على النحو الذى يواجه به كل تكاليف الإنتاج، ويبقى فائض ربح، إن هذه الالتزامات التعاقدية بدفع القرض والفائدة ليس هناك تبرير لإلزام المتعامل بدفع الفائدة، إذا لم يكن هناك عائد إيجابى على رأس المال النقدى المستثمر.. فضلا عن أن المتعامل يتحمل وحده الخسارة ويدفع الفائدة من أصوله الخاصة، وهذا يمكن أن يؤدى إلى عدم مقدرته بصفة دائمة أو مؤقتة من القيام بأنشطته فى المستقبل. وهو حرمان لجهوداته الفاعلة فى التنمية، وتأثير على معدلات التنمية فى المجتمع.

وإذا كان هناك مستفيد من نظام الفائدة، فهو ليس إلا المقرض فردا كان أو مؤسسة أو مصرفا، وهوطرف لا نقول بتجاهل حقه فى الربح، لكن لايكون ذلك بتجاهل حقوق المقترضين والعاملين فى المشروع، الذين لهم حق مماثل، لأن الإخلال بحق الطرف الأخير الذى يمثل الكثرة العددية والحاجية، والقوة الضاربة التى تبنى بجهودها عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وهو مايؤدى إلى إخلال أكبر بحق المجتمع والجماعة، التى هى فى مسيس الحاجة إلى التنمية والتقدم.

المثالب الناشئة عن الفائدة وأثرها على التنمية :

على الرغم من تغلغل الفائدة فى النظم الاقتصادية المعاصرة، وخضوع الاقتصاديات فى شتى الدول - على اختلاف مذاهبها - لوطأتها، والتعامل بها فإنها تنطوى على مساوىء لايمكن تجنبها أو التقليل من شأنها، وتجدر الإشارة فى هذا الخصوص إلى أن نظام الفائدة كان مصدرالكثير من الآفات والشرور فى النظام الاقتصادى وهو مانبه عليه Habereler فى كتابه Prosperity حيث يقول : إنه بعد دراسة وافية لجميع نظريات الأزمات، وصل إلى نتيجة هامة، وهى أن الدورات الاقتصادية تتميز بزيادة الائتمان- الإقراض بفائدة من البنوك- فى أوقات الرواج، وقلته فى أوقات الكساد، كما أنه قال: إن نظرية الأزمات اعتبرت أن مرونة الائتمان تفسد العلاقات الحقيقية بين الأسعار وتؤدى إلى رواج مصطنع لاتتطلبه حقيقة النمو: وتصبح حركة الأسعار غير متجاوبة مع التغييرات الحقيقية للعرض والطلب، بل هى نتيجة قدرة البنوك على زيادة كمية النقود للحصول على ربا فحسب، وتنافسها فى إصدار الائتمان حتى ولو كان ضارا بالاقتصاد فى سبيل الحصول على إيراد الربا، واطمئنانها إلى ضمانات القروض، ولا تصدره فى الكساد خوفا من تنوب احتياطاتها، وتعلن إفلاسها، حتى ولو كان ذلك ضروريا لإنعاش الاقتصاد، هذه السياسة القائمة

على دافع الربا، من أهم العوامل المؤدية إلى زيادة حدة الأزمات وتسارعها، حيث يزيد عن المرغوب فيه عند الرواج فيزيد من حمى التوسع، ويقل عن الحد المطلوب عند غاشية النكسة فيزيد من غاشية الانكماش.

ويقول جوهان فيليب: الفائدة المالية تدمر قيمة النقود، وتنسف أى نظام نقدي، طالما أنها تزيدكل يوم، وتتوقف سرعة التدمير وحجمه على مقدار الفائدة ومدتها (١).

إن هذا الأثر السيىء الذى تحدثه الفائدة، له تأثير عكسى على الفرد والجماعة، الأمر الذى يكون مردوده بالتالى على المؤسسات المالية والاقتصاد القومي، فضلا عن الضرر الذى يلحقه بالأفراد، إذ يقوم على فرضية أن النقود تلد نقودا، وليست بذاتها أداة للإنتاج، ويحول بينها وبين وظيفتها الأساسية كوسيط للتبادل ومقياس للقيم.

ومن ناحية أخري، فإن الاعتماد الكلى على الفائدة من جانب المقرضين يؤدى إلى الإخلال بطرفى المعادلة، بالانحياز لجانب المقرض على حساب المستهلك، ومن ثم حرمان المجتمع من إسهامه فى عملية التنمية وزيادة الإنتاج القومي، وإيقاع الظلم وتكريس الاستغلال وإضفاء الشرعية عليه فى النظام الاجتماعى .

ولعل الأزمة العالمية التى حلت بالنظام الرأسمالى المؤسس على الفائدة فى أوائل الثلاثينات، فيما يسمى فى التاريخ الاقتصادى بظاهرة الكساد العالمى العظيم خير شاهد على مانقول:

ولمواجهة هذا الكساد، جاء كينز بنظريته العامة «فى التوظف والفائدة والنقود» واقترح ضرورة ضخ كميات من النقود فى التداول لزيادة القوة الشرائية، ورفع الطلب الفعلى وتشجيع المنتجين على مقابلة هذه الزيادة فى الطلب بزيادة الإنتاج ولكن طبع النقود بكميات متزايدة باستمرار من ناحية، وارتفاع تكلفة الحصول عليها من قبل المنتجين، وبالتالى الانخفاض النسبى فى الإنتاج من ناحية أخرى أديا فى النهاية إلى تدهور فى قيمة النقود، ومن ثم وجود ظاهرة التضخم، وكانت النتيجة النهائية فى عصرنا الحاضر بسبب الفائدة أو الربا أن الاقتصاديات الربوية المتقدمة منها والمتخلفة، تعيش مشكلة هيكلية مزدوجة تتمثل فى تواجد ظاهرتى الكساد والتضخم معا، جنبا إلى جنب، أو مايسمى بمشكلة الكساد التضخمي، أو التضخم الركودى (٢).

وقد سلكت النظم الاقتصادية الغربية للتغلب على المشكلات الكامنة فى النظام الرأسمالى المؤسس على الربا، إلى تعظيم الفائدة، والارتفاع بقيمتها إلى تأصيل هذه

---

(١) مشار إليه عند الأستاذ يوسف كمال محمد ، فقه الاقتصاد النقدى ، ص ٧٦ / ٨٢ .

(٢) د . عبد الحميد الغزالى ، العمل المصرفي وصيغة المصرف ، برنامج تهيئة العاملين بالمؤسسات المالية الإسلامية ، ص ١٥٥ .

المشكلات، وإلى تغلغلها فى هذه النظم الاقتصادية وانتشارها كالسرطان دون كبح جماحها، أو إمكانية السيطرة عليها، الأمر الذى أدى إلى إرتفاع مبالغ فيه فى الأسعار، دون أن يقابل هذا الارتفاع فى الأسعار إلى إنتاج أو جهد إنتاجي ، أو بعبارة أخرى إلى زيادة فى المديونيات فى العالم دون زيادة مماثلة فى الإنتاج.

وهكذا تعنى الفائدة المرتفعة بالنسبة للاقتصاد القومى شيئا غير الذى تعنيه بالنسبة للفرد أو المنشأة فى المجتمع، فبالنسبة للاقتصاد القومى ككل تعنى الفائدة المرتفعة لمدة طويلة زيادة كمية النقود، أى تدهور فى قيمة النقود، وتضخم يصاحبه رواج، وفى نفس الوقت يؤدى ارتفاع الفائدة إلى زيادة عدد المدينين والمفلسين، وعلى حد تعبير جوهان فيليب: الفائدة المالية تدمر قيمة النقود، وتنسف أى نظام نقدي، طالما أنها تزيد كل يوم، وتتوقف سرعة التدمير وحجمه على مقدار الفائدة ومدتها [١].

تبرز هذه المقولة المساوىء التى يتمخض عنها نظام الفائدة، الذى هو عصب النظام الاقتصادى الرأسمالي، بعدما انهار النظام الشيوعي، خلت الساحة له وحده، فى الوقت الذى يتلمس فيه النظام الاقتصادى الإسلامى خطواته الحثيثة على الاستحياء، فى ظل أوضاع غير مواتية، بوسائله وخططه وأهدافه التى تشكل فلسفة ونظاما متكاملا فى هذا الخصوص.

ولعل فى الرفض الحاسم للربا من المنظور الإسلامي، والأزمات المصاحبة للنظام الرأسمالى من ركود وتضخم وتعثر لعملية التنمية، ما قد يفسح المجال للنظام الاقتصادى الإسلامى ليقوم بدوره المرجو فى اقتصاديات الدول الإسلامية، عن طريق تقديم البدائل والحلول الشرعية التى تسلم من العيوب والمساوىء الكامنة فى النظام الرأسمالي، المقترن بالفائدة، ومنها - بالإضافة إلى ماسبق حرمان المجتمع من اشتراك المرابين فى النشاط الاقتصادى المنتج، وارتفاع تكاليف الإنتاج وتكاليف المعيشة نتيجة هذه المكاسب الخبيثة، الأمر الذى قد يترتب عليه منع النقود من القيام بوظيفتها وتخفيض السيولة النقدية وبالتالى انخفاض القوة الشرائية للمجتمع «الطلب الفعلي» مما يؤدى إلى صعوبة تصريف المنتجات الاقتصادية [٢].

وقد بين جسل فى كتابه: النظام الاقتصادى الطبيعى علاقة النقود بالفائدة وميز بين سعر الفائدة والكفايةالحدية لرأس المال، موضحا أن سعر الفائدة هو الذى يوقف معدل النمو الحقيقى لرأس المال [٣].

---

(١) جوهان فيليب فراينهر فون بتمان ، كارثة الفائدة ، ص ٣ - ٧ ، ترجمة أحمد النجار .

(٢) د . عبد الحميد الغزالى ، العمل المصرفى وصيغة الفائدة ، مرجع سابق ، ص ١٥٤ .

(٣) مشار إليه فى كتاب فقه الاقتصاد النقدى ، مرجع سابق ، ص ٧٠ - ٧١ .

المبحث الثاني : قيمة القرض أو القوة الشرائية لمبلغ القرض :

المطلب الأول : التنظـير الفقهى فى الوفاء بالقرض :

من البديهى القول بأن حاجة المقترض إلى القرض، إنما تكون باعتبار مايحصل عليه من مال، وهذا المال لا يقصد به ذاته، وإنما للغرض المستهدف منه، من حيث قضاء حاجاته، والحصول على منافعه منه، وهذا كما يكون بالنسبة للأعيان المالية، يكون بدرجة أكثر وضوحا، بالنسبة للنقود، فمن الثابت فى علم الاقتصاد، أن النقود لا تطلب لذاتها، إنما لما تمثله من قوة شرائية بالنسبة للسلع والخدمات المختلفة، لأنها معيار تقويم الأشياء، والوسيط فى التعامل بين الناس (١). وهى مصطلح الثمنية، الذى يحتكم إليه، وينال رضاء الناس وقبولهم.

ولهذا السبب تشتد حاجة الناس إلى النقود، وأشد ماتكون هذه الحاجة للمقترض الذى يطلب النقود لسد مطالبه الملحة، ويرد القرض فى غالب أحواله على النقود، لذات المعنى السابق، إذ القرض عقد تنتقل بمقتضاه ملكية مبلغ من النقود، أو أى شيء مثلى آخر، على أن يرد المقترض عند نهاية القرض، شيئا مثله فى مقداره ونوعه وصفته.

وهذا الضابط هو المحدد لطبيعة الإلتزام فى عقد القرض، فإنه إلتزام تعاقدى يدفع فيه المقرض القرض، ويرد فيه المقترض مثل القرض، وبما نص عليه فى العقد من شروط وقيود وتعهدات تحكم العقد، وتدور فى نطاق الشرع، وهو ما يعنى أن الإلتزام بالحق فى القرض، يعنى بذاته نوعا وقدرا وصفة وأمدا، هذا مايقتضيه أصل الشرع، ونص العقد ومؤدى الاتفاق، والقول بغير ذلك، فيه افتيات على الحقائق ومخالفة لأصول التعامل الصحيح.

الوفاء بذات القرض أو مثله، أصل فقهى وقانونى معتبر:

إن التزام المقترض، بأن يرد ما اقترضه من مال، أو مثله، هو التزام قانوني، فوق أنه أصل شرعى معتبر، ومرد ذلك مبدأ العدالة، الذى هو الغاية لكل نظام قانونى صحيح، وهو المبدأ الجامع، الذى تتفرع عنه سائر المسائل والفروع، لتدور فى فلكه،

---

(١) وهذا مايقرره الغزالى رحمه الله بقوله: فخلق الله الدنانير والدراهم، حاكمين ومتوسطين بين سائر الأموال، حتى تقدر الأموال بهما، فيقال هذا الجمل يساوى مائة دينار، وهذا القدر من الزعفران يساوى مائة، فهما من حيث أنهما مساويان بشيء واحد، إذا متساويان، وإنما أمكن التعديل بالنقدين، إذ لاغرض فى أعيانهما، ولو كان فى أعيانهما غرض، ربما اقتضى خصوص ذلك الغرض فى حق صاحب الغرض ترجيحا، ولم يقتض ذلك فى حق من لأغرض له، فلا ينتظم الأمر، فإذا خلقهما الله تعالى لتداولهما الأيدى ويكونا حاكمين بين الأموال بالعدل، ولحكمة أخرى وهى التوصل بهما إلى سائر الأشياء لأنهما عزيزان فى أنفسهما كمن ملك ثوبا، فإنه لايملك إلا الثوب، إحياء علوم الدين، جـ١٢، ص ٢٢١٩، ٢٢٢٠.

وتخضع لمقرراته، كما أن هذا الأصل يستند كذلك إلى إرادة الطرفين المعبر عنها في العقد، والتي اكتسبت الصفة الشرعية بمجرد إبرام العقد.

هذه الحقيقة نطقت بها أصول الشرع فى مثل قوله تعالي: ﴿يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود﴾ [المائدة – ١] ، وفى المبدأ القانونى المقرر: العقد شريعة المتعاقدين، وهو مايضفى على اتفاق الطرفين قدسية، يتعين اتباعها، والامتثال لما تفرضه من واجبات فى هذا الصدد.

وقد قرر الفقه الإسلامي، هذا الأصل، بالنسبة لعقد القرض- وهو مايعنينا، وتضمنته نصوصه، ونجتزيء من هذه النصوص، قول الدسوقي: واعلم أنه يجوز للمقترض أن يرد مثل الذى اقترضه، وأن يرد عينه سواء كان مثليا أو غير مثلي، وهذا مالم يتغير بزيادة أو نقص، فإن تغير وجب رد المثل [١]. ومفاد ذلك أن على المقترض أن يرد القرض إما بمثله أو بعينه، فى المال المثلى وفى المال القيمي، لا فرق، وأن رد المثل قائم وثابت، حتى مع تغير قيمة القرض بالزيادة أو النقصان.

والرد بالمثل مؤسس على ضابط مطرد، وهو أن القرض يصح فى كل مال يملك بالبيع، ويضبط بالوصف، لأنه عقد تمليك يثبت العوض فيه فى الذمة فجاز فيما يملك ويضبط بالوصف كالسلم، فأما مالا يضبط بالوصف بالجواهر وغيرها، ففيه وجهان:

أحدهما: لايجوز لأن القرض يقتضى رد المثل، وما لايضبط بالوصف لا مثل له.

والثاني: يجوز، لأن مالا مثل له، يضمنه المستقرض بالقيمة والجواهر كغيرها فى القيمة [٢].

وإنما اشترط هذا الضابط لتتحقق المماثلة، وتتساوى المعاوضة بين الأخذ والرد، ويسهل الأداء على المقترض وتنتفى المنازعة بين الطرفين.

وهذا الاتجاه فى الفقه، ليس نظرا فرديا، أو رأيا فقهيا، قال به فقيه دون آخر، بل إنه أصل متفق عليه، كما يقول صاحب المغني: ويجب رد المثل فى المكيل والموزون لانعلم فيه خلافا، قال ابن المنذر: أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم، على أن من أسلف سلفا، مما يجوز أن يسلف، فرد عليه مثله، أن ذلك جائز، وأن للمسلف أخذ ذلك، ولأن المكيل والموزون، يضمن فى الغصب والإتلاف بمثله، فكذا هنا [٣]. وبذلك يصير الأداء بالمثل واجبا على المقترض استنادا على إجماع أهل العلم، وأن على المقرض أن يأخذ هذا المثل كذلك، على النحو الذى يرد فيه الغاصب والمتلف مال الغير، فإنه يلزمه ضمان المثل.

---

(١) حاشية الدسوقى على الشرح الكبير ، جـ٣ ، ص ٢٢٦ .

(١) الشيرازى ، المهذب ، جـ ١ ، ص ٤٠١ .

(٢) ابن قدامة، المغنى، جـ ٤ ،ص ٣٥٢ .

وقد وجدنا ابن حزم يقرر ذلك وفيما نص عليه: والقرض أن تعطى إنسانا شيئا بعينه من مالك، تدفعه إليه، ليرد عليك مثله، إما حالا فى ذمته، وإما إلى أجل مسمي، هذا مجمع عليه [١]. قال تعالي: ﴿إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه﴾ [البقرة - ٢٨٢] ، وهذا القول يبين أنه يستوى فى دفع مثل المال الالتزام الحالي، والالتزام المؤجل، وأن تشريع كتابة الدين، إنما يكون للعلم به، وبيان الأجل فيه، وهو مايتحدد فيه الالتزام بشكل يقينى لا خلاف حوله، وهو دليل أيضا على أن المدة الزمنية فى القرض، لاتغير من طبيعة الالتزام أو مقداره، لأن المقترض يلتزم بالمسمى فى العقد، والمقرض يأخذه، لأن هذا كل حقه الشرعي، ليس له سواه.

وهذا الأصل ليس موجودا فقط فى الفقه الشرعي، فقد وجدنا أن القانون الوضعى يسير فى هذا الاتجاه، فالأصل فيه هو أداء الالتزام بحسب المتفق عليه بين المتعاقدين، أو المنصوص عليه فى العقد، وتطبيقا لذلك، فإذا كان محل القرض نقودا، وجب أن تكون معينة تعيينا يميزها عن غيرها من النقود الأخري، ويستلزم ذلك بيان نوعها ومقدارها، مثل أن يلتزم المقترض، بأن يدفع إلى الدائن ألف جنيه مصري، أو مائة دولار أمريكي، فإنه يبرأ من التزامه هذا بأداء المبلغ والنوع، بغض النظر عن ارتفاع قيمة هذه النقود أو انخفاضها، وهو مانصت المادة ١٣٤ من القانون المدنى المصري: إذا كان محل الالتزام نقودا، التزم المدين بقدر عددها المذكور فى العقد، دون أن يكون لارتفاع قيمة هذه النقود، أو لانخفاضها -وقت الوفاء- أى أثر، وهذا النص من الوضوح بمكان، بحيث يسوغ معه القول: بأن أى إدعاء بما يغاير ذلك، يكون باطلا، لايعتد به قانونا لمصادمته لصريح النص.

إذا ثبت ذلك، فلا يجوز للمقترض أن ينقص من مبلغ القرض، لأن فيه ظلما وانتهاكا لنص الشرع والاتفاق فى العقد، كما لايجوز للمقرض أن يطلب زيادة على مبلغ القرض، لأنه التزام مالا يلزم. وأخذ لغير حق، وهو غير جائز فى الشرع ولذلك جاء النص فى القرآن حاسما: ﴿فلكم رؤوس أموالكم لاتظلمون ولا تظلمون﴾ وهو العدل والحق الذى لا إفراط فيه ولا تفريط.

تغير الأسعار وأثره على القرض :

من الحقائق الاقتصادية المشاهدة. تغير الأسعار، واختلافها من حال إلى حال، فقد تكون أسعار السلع مرتفعة، وقد تكون معتدلة، وتارة تكون رخيصة، وهذا يحدث باختلاف الزمان والمكان، وتنوع الحاجات أو الرغبات وتغاير أنماط الحياة الاقتصادية

---

(٣) المحلى، جـ ٨، ص ٧٧ ويقول قدرى باشا: القرض: هو أن يدفع شخص لآخر عينا معلومة من الأعيان المثلية، التى تستهلك بالانتفاع بها، ليرد مثلها، مرشد الحيران. ص ٧٧٩.

فى الإنتاج والاستهلاك أو العرض والطلب. وهذا التغير يؤثر بدوره على النقود، إذ النقود مستودع القيمة، وما تتمتع به من قوة شرائية تتوقف على مستوى الأسعار، فإن الزيادة فى الأسعار تؤدى إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، والعكس صحيح.

إن مما يؤكد هذه الحقيقة أن التعامل التجاري، يعتمد فى الشريعة على حرية المنافسة المشروعة، التى تنئى عن الغبن والخداع والاحتكار، وتقوم على التراضى بين أطراف المعاملة بدون تدخل من الغير، وهو مايدل عليه قوله تعالي: **﴿لاتأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم﴾** [النساء - ٢٩] . فالتراض هو أساس التعامل، حتى لو انطوى على بعض التجاوز فى التقابل بين العوضين، ولم يكن تقدير السعر للسلعة مبنيا على التعادل الدقيق، وبناء عليه، فإنه فى التعامل الاقتصادى الإسلامي، يقوم الشخص بمحاولة الكسب بتنمية المال بشراء، السلع بالرخص، وبيعها بالغلاء، أياما كانت السلعة من دقيق أو زرع أو حيوان أو قماش، وذلك القدر النامى يسمى ربحا [١]. ويحكم هذا التعامل تنظيم السوق، وكمية السلع المعروضة، وقدرة الأفراد المالية على الشراء، وهذا هو بعينه مايطلق عليه فى علم الاقتصاد قانون العرض والطلب.

إن قانون العرض والطلب، هو التنظيم الحاكم لحركة السوق الإسلامية، ووفقا له يجرى التعامل، على هذا دلت النصوص وانتظمت المعاملات، ولا أدل على ذلك، ومن أننا نجد النصوص تمنع التعامل خارج السوق، خشية الغبن والاستغلال، إذ الأسعار فى السوق تكون واضحة معلومة، يلتزم بها جميع المتعاملين، وهذا هو حديث رسول الله ﷺ حدثنا موسى بن إسماعيل قال: قال عن عبدالله قال: كنا نتلقى الركبان فنشترى منهم الطعام، فنهانا النبى ﷺ أن نبتاعه حتى يبلغ السوق [٢]. فإذا كان السوق فإن لكل من أطراف التعامل الحرية فى البيع والشراء، وحق القبول أو الرفض.

وثمة إجراء آخر، يضمن إعمال هذا القانون، وهو أن الأصل فى الإسلام النهى عن التسعير، وترك الأسعار للعرض والطلب وحرية الأطراف المتعاملين، وقد روى أن السعر غلا على عهد رسول الله ﷺ فقال الناس يارسول الله: ألا تسعر لنا؟ فقال: ﷺ **«إن الله هو القابض الباسط الرازق المسعر»** [٣]. فهذا توجيه صريح فى بناء التعامل على الحرية والمنافسة المشروعة بين المتعاملين وتقنين لمبدأ العرض والطلب كتنظيم حاكم لحركة السوق، والتعامل الاقتصادى الإسلامى .

---

(١) ابن خلدون : المقدمة ، ص ٣٥٥ .

(٢) الشوكانى: نيل الأوطار، جـ٥ ص ١٨٨ .

(٣) الشوكانى: نيل الأوطار، جـ٥ ص ٢٤٧ - ٢٤٨ .

ويظل هذا القانون، حاكما للسوق، منظما للتعامل فيه، على نحو دائم ومستمر متى لم توجد أسباب طارئة، أو ظروف حادثة، تخالف المجرى العادى للأمور فإذا طرأت الأسباب، اختل قانون العرض والطلب، لكن هذا قد يكون إما لأسباب إلهية، لايد للخلق فيها، وعندئذ يبقى قانون العرض والطلب، هو الحاكم كما يقول ابن تيمية: فإذا كان الناس يبيعون بسلعهم على الوجه المعروف، من غير ظلمهم وقد ارتفع السعر إما لقلة الشيء، وأما لكثرة الخلق، فهذا إلى الله وإلزام الخلق أن يبيعوا بقيمة بعينها، إكراه بغير حق [1]. يعنى أن هذا السبب فى اختلال الأسعار، نظرا لأنه سبب قدري، لا يد للناس فيه، فإن قانون العرض والطلب يستمر فى تنظيم التعامل.

والأثر المترتب على تنظيم السوق الإسلامية، بقانون العرض والطلب، هو غلاء الأسعار فى وقت ورخصها فى آخر، واعتدالها فى ثالث، إذ أن ذلك هو الانعكاس لآلية التعامل على أساس العرض والطلب، لأنه يتوقف على القدر المعروض من السلعة، ومدى الطلب عليها، وهذا التغيير فى الأسعار صعودا وهبوطا يتم فى نطاق التعامل العادى فى السوق، حتى بغير الأسباب الطارئة، لكن هذه التغيرات السعرية، تكون فى نطاق معتدل فى الظروف الطارئة، فإذا وجدت الأسباب والحوادث العارضة، فإنها تتجاوز النطاق المعتدل، ويكون التغير حادا بالزيادة أو النقصان، بفعل هذه الأسباب المفاجئة، والتطورات غير العادية، ومهما كان الأمر، فإن التغير فى الأسعار لازمة من لوازم جهاز السوق، وقانون العرض والطلب، لاينفصل عنها، ولا تنفصل عنه، والقول بغير ذلك، مصادم لطبائع الأشياء والسنن الكونية لحركة التعامل بين الناس.

وهذا الأثر فى تنظيم التعامل بنظام السوق، واختلاف الأسعار فيه، وما يستتبعه من حرص المتعامل، على تجنب الخسارة ورغبته فى الحصول على الربح، مقصود للشارع الإسلامي، لتداول الأموال، واكتساب الناس الرزق، ألا ترى مغزى النصوص ودلالتها فى هذا السياق، فى قوله تعالى : ﴿فما ربحت تجارتهم﴾ [البقرة–١٦] . وقوله جل شأنه: ﴿وتجارة تخشون كسادها﴾ [التوبة – ٢٤] .

فإن ذلك منشأه التعامل الجارى بين الناس، ومترتب عليه، ومن ثم وجب اعتبار هذه النتائج، وصياغة الأحكام المنظمة لها، فى إطار عادل ومشروع، يقوم على إيجاد التعادل بين حقوق المتعاملين وواجباتهم، ووضع إطار متوازن للنظام برمته.

وما دام الأمر كذلك، فإن الأثر المترتب على التغيرات فى الأسعار، بالرخص والغلاء، هو اختلاف القوة الشرائية للنقود، فتكون هذه القوة عالية فى حالة الرخص، وتكون منخفضة فى حالة الغلاء ويسعى من بحوزته المال أن يحصل على السلعة

---

(١) ابن تيمية، الحسبة، ص ٢٥ .

بأرخص الأسعار، وينشد من بيده السلعة أن يبيعها بأغلى الأسعار، ولا بأس على أي منهما، متى كان مسعاه الطريق المشروع بغير خداع ولا احتكار ولا تغرير.. الخ إذ أن هذا مبنى التعامل الاقتصادي، أن يشترى المرء من زاهد وأن يبيع إلى راغب والرسول ﷺ يقول: «دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعضهم» فبهذا تستمر حركة التعامل ويسد كل فرد حاجته، ويزدهر دولاب الإنتاج.

وفيما يتعلق بحركة التعامل وفقا لقانون العرض والطلب، على النقود، وهى محل القرض فى الغالب، خاصة فى عصرنا، فإن من الطبيعي، أن تختلف العلاقة بين عرض النقود والمدخرات، والطلب على النقود، والتفضيل النقدي، فى الاقتصاد الإسلامي- حيث لا وجود لسعر الفائدة عن العلاقة بين عرض النقود والمدخرات، والطلب على النقود فى إطار سعر الفائدة- اختلافا جذريا [1]. وهذا يرجع فى الأساس إلى اختلاف فلسفة النظام الإسلامى عن النظام الاقتصادى التقليدى .

المطلب الثاني : أسباب ارتفاع أو انخفاض قيمة القرض وعلاج ذلك :

متى طرأت تغيرات فى الأسعار صعودا أو هبوطا، فإن هذا يحدث أثره لا محالة، على القرض، يستوى فى هذا أن يكون محل القرض مبلغا من النقود أو سلعة من السلع، ذلك أن الشئ المقترض إذا كان سلعة مثل المكيل والموزون أو الدابة أو السيارة، فإن قيمته تختلف، بحسب التقلبات السعرية فى السوق، بمقتضى قانون العرض والطلب، فقد يكون سعر السيارة مثلا وقت القرض ١٠ آلاف جنيه، وعند ردها إلى المقرض يكون السعر ٧٠٠٠ مثلا وفى هذه الحالة تكون قيمة الشيء المقرض قد انخفضت، والعكس بالعكس. ولا يثير القرض السلعى مشكلة فى رده، لأن المقترض يرده بذاته كأن يعيد السيارة أو الدابة المقترضة إلى المقرض، أو يرد مثلها من المثليات الموجودة فى السوق، كما لو استهلك المكيل أو الموزون، وانتفع به، فإن عليه أن يرد مثله، نوعا وصفة وقدرا، إذ يسهل عليه ذلك.

فإذا كان محل القرض مبلغا من النقود، فإن التغير فى الأسعار، يؤثر إيجابا أو سلبا على قيمة القرض، بالنظر إلى تغير القوة الشرائية للنقود، التى هى مبلغ القرض، بمعنى أن المقرض قد يعطى المقترض مبلغ ألف جنيه، التى تكفى وقت القرض أن يشترى بها منزلا صغيرا، لكن عند طول أجل القرض، يكون هذا المبلغ غير كاف إلا لشراء نصف المنزل، وفى هذا القرض تكون قيمة القرض قد انخفضت، لانخفاض القوة الشرائية للنقود، وقد يحدث عكس ذلك بأن يكون ذلك المبلغ، يشترى ذلك المنزل، وقت

---

(١) د . دسوقى شحاته ، البنوك الإسلامية ، ص ١٢٧ .

القرض، وعند حلول أجل رده للمقرض، يشترى منزلين، وهنا يكون مبلغ القرض، قد ارتفعت قيمته، لارتفاع القوة الشرائية للنقود.

ويثير التغير فى الأسعار، والتغير التبعى له، فى القوة الشرائية للنقود، مشكلة ملحة بالنسبة للمقرض، الذى أعطى المقترض هذه النقود، بقيمة معينة، فردت له بقيمة أنقص منها، وتبرز هذه المشكلة بوجه أخص، فى ظل النظام الاقتصادى الإسلامي، الذى يتخذ من قانون العرض والطلب نظاما يقوم عليه جهاز السوق فيه، وما ينشأ عن ذلك من تقلب الأسعار صعودا وهبوطا، ومع ملاحظة أن الأصل عدم التدخل بالتسعير، وبالإضافة إلى ذلك وتلك الخاصية المميزة فى القرض الإسلامي، وهى القرض الحسن، الذى يتجرد عن الفائدة، والتى يقف منها الإسلام موقفا حاسما، الأمر الذى يعمق من إحساس المقرض بهذه المشكلة. وهذا ما يجعل من المتعين، البحث عن أسباب هذه المشكلة وإمكان التعامل معها، على ضوء ذلك.

الأسباب الكامنة وراء اختلال قيمة النقود:

توجد العديد من الأسباب التى تقف خلف تدهور قيمة النقود، وضعف قوتها الشرائية، نذكر من بين هذه الأسباب، التى ذكرها الفقهاء المسلمون.

١ - الاتجار فى النقود، واتخاذها سلعة من السلع يتعامل فيها بالبيع والشراء، وما يترتب عليه من فقدانها لوظيفتها، كوسيط فى التعامل، ومعيار التقويم، ومخزن القيمة، وهذا ما أشار إليه ابن القيم فى قوله: «فان الدراهم والدنانير أثمان المبيعات، والثمن هو المعيار الذى يعرف تقويم الأموال، فيجب أن يكون محدودا مضبوطا، فلا يرتفع ولا ينخفض، إذ لو كان الثمن يرتفع وينخفض كالسلع، لم يكن لنا ثمن، نعتبر به المبيعات، بل الجميع سلع وحاجة الناس إلى ثمن، يعتبرون به المبيعات، حاجة ضرورية عامة، وذلك لا يمكن إلا بسعر تعرف به القيمة، وذلك لا يكون إلا بثمن تقوّم به الأشياء ويستمر على حالة واحدة، ولا يقوَّم هو بغيره، إذ يصير سلعة يرتفع وينخفض، فتفسد معاملات الناس، ويقع الضرر... كما رأيت من فساد معاملاتهم، والضرر اللاحق بهم، حين اتخذت سلعة تعد للربح، فعم الضرر وحصل الظلم... ثم قال: فالأثمان لا تقصد لأعيانها، بل يقصد التوصل بها إلى السلع، فإذا صارت فى نفسها سلعا، تقصد لأعيانها، فسد أمر الناس، وهذا معنى معقول، يختص بالنقود، لا يتعدى إلى سائر الموزونات»[(١)]. وهذا الكلام يحدد بدقة وظيفة النقود فى المجتمع من كونها مصطلح الثمنية، ووسيلة الحصول على السلع والخدمات، كما يبين الخاصية المميزة لها، فى ثبات قيمتها، والمحافظة على مركزها المالي، ثم يبين الأثر السيئ للاتجار بها واتخاذها سلعة، مما يؤدى إلى تدهور قيمتها، واهتزاز مركزها المالى ، وانهيار قوتها الشرائية، وعندئذ لا

تعدو أن تكون سلعة كغيرها من السلع الأخري، فتفقد وظيفتها وتضطرب المعاملات الاقتصادية، لعدم وجود معيار الثمنية، وضابط التعامل.

ومؤدى ذلك، منع الاتجار فى النقود، تلافيا للآثار السيئة، الناشئة عن ذلك، من تدهور قيمتها، وما قد يحدث من تضخم أو كساد، واضطراب المعاملات.

(٢) انتهاك القواعد المنظمة للسوق، والتى لابد من الالتزام بها من جانب المتعاملين، لسلامة نظام السوق، واستقرار التعامل فيه، وقد أتى الإسلام بجملة من القواعد المنظمة للتعامل الاقتصادي، والتى تشكل تعاليم اقتصادية غاية فى الأهمية، وتكمن أهميتها، فى أنه لا صلاح لنظام السوق، وانتظام حركة التعامل بدونها، وذلك من منطلق اقتصادى مصلحي، فضلا عن أنه ديني. ومن هذه القواعد الواجبة الاتباع، حظر التعامل بالربا والغبن والغرر والاحتكار، والغش، فقد نهى الإسلام عن ذلك بنصوص واضحة، فحرم الغبن فى قوله تعالي: {**ويل للمطففين، الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون، وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون**} (المطففين/ ١، ٢، ٣) {**أوفوا الكيل ولا تكونوا من المخسرين، وزنوا بالقسطاس المستقيم ولا تبخسوا الناس أشياءهم**} (الشعراء/ ١٨١/ ١٨٢، ١٨٣).

وجاءت النصوص بتحريم الغرر، «فقد روى أبو هريرة- رضى الله عنه- أن النبي-ﷺ- نهى عن بيع الغرر» لما فيه من عدم القدرة على التسليم، فقد يحصل وقد لا يحصل، والمعاملات مبناها اليقين، لا الاحتمال. وقد حرمت النصوص الاحتكار فى مثل قول الرسول- ﷺ-: «**لا يحتكر إلا خاطئ**». وعن معقل ابن يسار، قال رسول الله -ﷺ- «**من دخل فى شيء من أسعار المسلمين، ليغليه عليهم، كان حقا على الله، أن يقعده بعظم من النار يوم القيامة**»[1]، والاحتكار من أكبر الآفات التى تضر بالأسواق، فهى عامل هدم لها، لما فيه من حبس السلعة، وعدم تداولها، انتظارا لغلائها، وهو ينطوى على التضييق على الناس، والتحكم فى الأسعار، عن طريق التقليل من عرض السلعة، لذلك جاء النهى عنه بأصرح العبارات. كما حرم الإسلام الغش، فى قول الرسول-ﷺ- «**من غشنا فليس منا**»، و«**المكر والخداع فى النار**». وبذلك يكون الغش والخداع محرمين فى كافة الصور والأشكال، لما ينشأ عنهما من الإضرار لمن وقع فيه، بالتعامل بأقل من السعر أو بأزيد منه، أو بحصوله على الشيء معيبا أو غير ذلك من المساوئ الناتجة عن الغش.

فاذا علمنا مدى تغلغل هذه المثالب فى التعامل الاقتصادى المعاصر، أدركنا مدى الاختلال فى قيمة النقود، وبالتالى الإضرار بمصالح المقرض فى القرض، والإشارة

---

(١) ابن قيم الجوزية ، إعلام الموقعين ، ج٢ ، ص ١٣٢ ، وانظر أيضاً ما قاله الغزالى فى بداية هذا المبحث بالهامش .

العابرة فيها الكفاية، فالربا أس النظام الاقتصادي، وعليه المعول في تنشيط حركة التعامل، وقد تطورت المذاهب الاقتصادية، في سعر الفائدة، من كونها ثمن الانتظار، إلى أن نادى بها "كينز "، بأنها ثمن التضحية بالسيولة النقدية، لا ثمن الانتظار. وهو المفهوم الذى تعتنقه البنوك التقليدية، وجعلها تنصرف عن المشاركة فى الأرباح والخسائر، إلى الاتجار فى النقود والحصول على الفائدة، من جراء الإقراض، وقصر عملياتها المصرفية مقابل سعر الفائدة، وهو ما يبعدها عن المخاطرة، ويضمن لها الربح، وما له من تأثيرات عكسية على عمليات الاستثمار فى المجتمع، والإضرار بالمقترضين، الذين قد تعوزهم ظروفهم عن الوفاء بالفوائد المستحقة، بسبب الإقراض.

ومن ناحية أخري، فلا يخفى حجم الاحتكارات، التى تمارسها المؤسسات الاقتصادية فى الوقت الراهن، فقد صارت الشركات المتعددة الجنسية على سبيل المثال، تمارس ألوانا من الاحتكارات، التى تحدث أسوأ الآثار، على الاقتصاديات المعاصرة، فهى لا تتحكم فى اقتصاديات الأفراد، بل فى اقتصاديات الدول، وتتلاعب بأسعار المنتجات والسلع، إلى الحد الذى يفرض الخضوع التام، من الاقتصاديات، التى بحاجة لهذه المنتجات، للسياسات التى تمليها هذه المؤسسات أو الشركات، ومعلوم مدى التقلبات فى الأسعار التى تنشأ نتيجة هذه الاحتكارات الضخمة.

وعلى الجملة، يمكن القول، بأن هذه الآفات، التى حرمتها الشريعة، تحدث أبلغ الأضرار، وتعصف بكيان الأسعار والنظام الاقتصادى بأكمله، والأثر الواضح لهذه الأمراض الاقتصادية، هى نشأة الكساد الاقتصادي، والتضخم الاقتصادى أيضا.

وبيان ذلك، أن التعامل بهذه الأمراض، له آثار سلبية، تتمثل فى انصراف رجال الأعمال، عن الإسهام فى المشروعات التنموية، وتجميد مدخراتهم النقدية فى البنوك للمتاجرة بها، فينتج عن ذلك ظهور بطالة سببها انكماش السوق الصناعية بانكماش الانفاق عليها للمتاجرة بالنقد نفسه وصرفه عن وظيفته الأساسية: تقييم السلع وواسطة التبادل. وبجانب ذلك فإنها تعتبر عاملا من عوامل التضخم، فإن التضخم معناه ظهور سوق نقدى لايتناسب حجمه العام مع المثمنات المتاحة وسلع وخدمات(1). فإنه مع تكدس الثروات في يد فئة قليلة من الناس، الذين يعتمدون فى جمع ثروتهم على هذه السياسات الخاطئة ولايقدمون على أعمال انتاجية حقيقية كمسلك البنوك، ينتج غلاء الأسعار والتقلبات الحادة فيها.

ونخلص من ذلك أن المعاملات الاقتصادية والمصرفية فى شكلها الحالي، وفى النظام الذى يحكمها تؤدى إلى اختلال الأسعار، واضطراب سوق التعامل، وما ينشأ عن ذلك

---

(1) عبد الله بن منيع – موقف الشريعة من ربط الحقوق والالتزامات الآجلة بمستوى الأسعار ، بحث غير منشور ص ١٥ ، ١٦ .

من تضخم وانكماش هو نتيجة حتمية لتفشى هذ الآفات الاقتصادية الكامنة فى أعمال النظام الذى يسيطر على سوق التعامل الداخلى والخارجى على السواء وأنه لامناص من أجل استعادة التوازن السوقي، والاستقرار الاقتصادي، وانضباط الأسعار فى إطار العرض والطلب- من وجهة النظر الإسلامية- أن يمتنع المتعاملون عن هذه المثالب الهدامة وأن تخلو المعاملات من الربا والاتجار بالنقد والاحتكار والغرر والغش.. إلخ من الأمراض الاقتصادية وعندئذ يعود الاستقرار فى الأسعار، وتنتظم حركة السوق ويحصل كل متعامل على قيمة النقود الحقيقية، ولا يشكو المقرض من هبوط قيمة العملة وانخفاض قوتها الشرائية فى وقت الأداء مقارنة بوقت القرض. وينطبق ذلك أيضا على المال المثلى المقرض إذا ما رخص سعره وقت سداد الدين عنه وقت الإقراض.

(٣) - المحافظة على قيمة العملة وحمايتها من التدهور، وانخفاض سعرها إذ إنها معيار التقويم وقيمتها تمثل القوة الاقتصادية، وانخفاضها يعنى ضعف الاقتصاد وانهيارها يعنى انهيار النظام الاقتصادى فى الدولة الإسلامية أو غير الإسلامية، لذلك كان على المسلمين جميعا الفرد والدولة أن يتخذوا كل الوسائل لدعم المركز المالى للعملة الإسلامية ببذل الجهد والعمل واتخاذ كل الخطوات فى المجالات الزراعية والصناعية والتجارية والتقنية لإحداث التنمية الاقتصادية والتكامل الاقتصادى بين الدول الإسلامية، فإذا تحقق ذلك بلغت العملة أقصى قوتها وارتفعت قوتها الشرائية ومن ثم يتخلص الاقتصاد الإسلامى من تقلبات الأسعار وانخفاض قيمة العملة وبالتالى يتحقق ثبات أسعار السلع واستقرار المركز المالى والاقتصادى للمقرض والمقترض وللمتعاملين جميعا.

وإذا كان الأفراد مسئولين بجهودهم وسلوكياتهم عن المحافظة على قيمة العملة وثبات سعرها ودعم مركزها، فإن الدولة الإسلامية والحاكم مسئول بالدرجة الأولى عن تقرير السياسات النقدية الكفيلة بالحفاظ على العملة، وحمايتها من التقلبات وبلوغها معدلات عالية فى الارتفاع. ففى الحديث أن النبى ﷺ نهى أن تكسر سكة المسلمين الجائزة بينهم إلا من بأس. وقد أشار الشوكانى إلى شيء من ذلك بقوله: فائدة قال فى البحر: مسألة الإمام يحيي: لو باع بنقد ثم حرم السلطان التعامل به قبل قبضة فوجهان: يلزم ذلك النقد إذا عقد عليه. الثانى يلزم قيمته إذا لكساده كالعرض. انتهي، قال فى المنار: وكذلك لو صار كذلك يعنى النقد لعارض آخر، وكثيرا ما وقع هذا فى زماننا لإفساد الضربة، لإهمال الولاة النظر فى المصالح، والأشهر أن اللازم القيمة لما

نكره المصنف[1]. والمعنى الذى يؤخذ من هذه المقولة هو أن السياسة النقدية المالية للولاء والحكام لها الأثر الأكبر فى رواج قيمة العملة وتقوية مركزها، وان كساد العملة يرجع فى الغالب إلى إهمال الولاة والحكام النظر فى المصالح المالية والاقتصادية والنقدية للدولة، وأن عليهم فى هذا الموضوع رسم السياسات المقوية للعملة واتخاذ الاحتياطات الواقية من انخفاض قيمتها أو تدهور قوتها الشرائية، ومن وجه آخر فإن الفقه استنادا إلى الحديث يذهب إلى النهى عن كسر سكة المسلمين، والتأثير على رواج العملة وإضعاف الثقة فيها لما فى ذلك من الاضرار بهم، وتعطيل تعاملهم أو الحد منه لما فيه من الافساد الكثير الذى ينشأ عنه تعذر قضاء حوائجهم واضطراب الأحوال المالية وفقدان الاستقرار فى الأسعار، بل وفقدان الثقة فى العملة ذاتها، وهو إضرار بالنقود أيما اضرار وبالتبعية إضرار بعملة القرض.

المبحث الثالث : الأسعار القياسية :

إن مشكلة انخفاض قيمة النقود المقرضة هى مشكلة قائمة بالفعل إما بسبب عدم الالتزام بالمقررات الشرعية المنظمة للنقد والسوق، وإما بسبب نشوء ظروف قدرية مفاجئة وحوادث عارضة لايملك أحد من أطراف الالتزام فى القرض دفعها، تؤدى إلى تدهور قيمة النقود وإما بسبب سلوك خاطيء من جانب المقترض الملتزم بالوفاء بالنقد الذى حل أجل سداد التزامه فى ظل ثبات قيمة النقود، إلا أنه لم يوف بالتزامه بإرادته المحضة فترتب على ذلك انخفاض قيمة النقود. وأخيرا فقد تثور هذه المشكلة بالنسبة للمودعين الذى يودعون أموالهم فى البنوك للمحافظة عليها دون مشاركة فى الربح بالاستثمار فإنهم قد يجدون عند سحب أموالهم نقص قيمتها بسبب انخفاض القوة الشرائية للنقود.

ويلاحظ أن هذه الأسباب يمكن تقسيمها إلى أسباب عامة وهى تلك الأسباب التى يكون أثرها عاماً، بأن تؤدى إلى تدهور قيمة النقود ولايكون أثرها قاصرا على الإقراض، كما يكون السبب المنشئ لها عاما، بمعنى أنه ليس نتيجة لسلوك فردى أو

---

(١) نيل الأوطار ج٥ ص٢٣٦ ويقول ابن خلدون: فإذا احتجب السلطان الأموال أو الجبايات أو فقدت فلم يصرفها فى مصارفها قل حينئذ ما بأيدى الحاشية والحامية وانقطع أيضا ما كان يصل منهم لحاشيتهم وذويهم وقلت نفقاتهم جملة وهو معظم السواد ونفقاتهم أكثر مادة للأسواق مما سواهم فيقع الكساد حينئذ فى الأسواق، وتضعف الأرباح فى المتاجر فيقل ذلك، لأن الخراج والجباية انما تكون من الاعتماد والمعاملات ونفاق الأسواق، وطلب الناس للفوائد والأرباح، ووبال ذلك عائد علي الدولة بالنقص لقلة أموال السلطان حينئذ بقلة الخراج... ثم يقول: وأيضا فالمال انما هو متردد بين الرعية والسلطان منهم إليه ومنه إليهم، فإذا حبسه السلطان عنده فقدته الرعية، سنة الله فى عباده (مقدمة ابن خلدون، ص٢٥٦).

شخصى أو لأنه بسبب قدرى قهرى لا إرادي . ومثال ذلك حالة عدم الالتزام بالمقررات الإسلامية الخاصة بالنقد والسوق الاقتصادى وحالة الظروف القاهرة أو القدرية.

وقد تكون هذه الأسباب خاصة: وهى تلك الأسباب التى يكون الأصل المنشئ لها واقعة خاصة أو تصرفاً فردياً والتى يكون أثرها قاصرا على حالات الاقراض دون سواها مثل حالة السلوك الخاطئ من جانب المقترض والحالة المتعلقة بالمودعين لغرض الإيداع والحفظ.

ومن جانب آخر، فإنه يمكن تقسيم هذه الأسباب إلى أسباب إرادية وهى الأسباب التى يكون مردها إرادة أحد أطراف الالتزام، أو إرادة المتعاملين فى النقود بوجه عام. وذلك مثل حالة عدم الالتزام بقواعد النقد والسوق، وحالة السلوك الخاطيء من جانب المدين.

وقد يكون السبب غير إرادي: وهو ذلك السبب الذى لايكون منشؤه الإرادة بوجه عام أو إرادة صاحب الحق الملتزم به، مثل حالة الظروف القهرية الطارئة وحالة المودع أمواله فى البنك للحفظ والإيداع.

ولاشك أن وجود المشكلة بهذا الحجم، وبذلك الاتساع وكونها تتعلق بمقصد أساسى من مقاصد الشرع، وهو حفظ المال الذى يعارضه تدهور قيمة النقود أو انهيارها يجعل للشرع موقفا بإزائها يحقق العدالة لأطراف الالتزام فى عقد القرض.

إشكالية تغير الأسعار من منظور شرعى واقتصادى:

يثير انخفاض قيمة النقود، وضعف القوة الشرائية لها إشكالية استخدام الوسائل المناسبة لعلاج هذا الوضع، إذ ينتج عن ذلك اختلال فى القوة الشرائية لمبلغ القرض، وبخاصة فى وقت التضخم وجنون الأسعار وما يترتب عليه من تأرجح كفة الميزان لصالح المقترض الذى أتاحت له الظروف وقوى السوق أقصى انتفاع ممكن للنقود، فى ذات الوقت الذى تكالبت فيه الظروف على المقرض، لتؤثر على توازن قوى العرض والطلب، فلا يتمكن معها من الاستفادة من مبلغ القرض على نحو ما حصل عليه المقترض، وبمعنى آخر لايسترد المقرض ماله من المقترض بنفس قيمته، حيث لايستطيع به شراء السلع أو الحصول على الخدمات بذات المبلغ وقت القرض، وانما يحتاج إلى نقود أكثر لتعويض الزيادة التى طرأت على أسعار هذه السلع والخدمات، وهو ما يبرز الحاجة إلى البحث عن حلول فعالة لمواجهة هذه المشكلة.

إن أهمية تقديم العلاج العادل فى هذا الخصوص تكمن بوجه خاص بالنسبة للقرض الحسن لأنه القرض الذى يقدمه صاحبه دون من ولا أذى ، ولاينتظر فيه الفائدة

التي تتأسس عليها القروض الرأسمالية، ذلك أن الفائدة تغطي -وزيادة- نقص قيمة النقود، أو ما يعرف بالتآكل النقدي، إذ إن سعر الفائدة يتحدد على أساس ثلاث عناصر، الأول: أجرة النقود المقترضة، والثاني: مقابل نقص قيمة النقود نتيجة لعوامل التضخم. والثالث مقابل مخاطر عدم السداد، كما أنه من ناحية أخرى لاتثور المشكلة فى حالة التمويل بالمشاركة فى الأرباح، فالربح المتوقع يغطى مخاطر انخفاض قيمة النقود[1].

وبالنظر إلى أن التضخم أصبح سمة للنظام الاقتصادى الغربي، فقد بذلت الجهود لايجاد الحلول للتغلب على التضحم، ويبدو أن مآل هذه الحلول كان الاخفاق، لذلك فقد تركزت الحلول صوب التقليل من أثره ومحاولة كبح جماحه، ومن هذه الحلول استخدام بنود الربط بالقوة الشرائية.

ويرجع استخدام هذه الطريقة إلى وقت مبكر فى عام ١٧٠٧، عندما حاول ثرى من كمبردج يدعى " وليم فليتوود " حساب تغير الأسعار لفترة ستمائة سنة مقبلة لمعرفة الدخل الذى سيتاح لحاملى اللقب من بعده الحصول عليه. كما أشار أحد الاقتصاديين الانجليز إلى بنود الربط بعد مائة عام من ذلك التاريخ. وفى عام ١٨٨٦ بحثت النظرية بتفصيل كبير، وأوصى بها فى حماس الاقتصادى البريطانى المشهور " الفريد مارشال ".

ثم إن الاقتصادى الأمريكى الكبير " ارفنج فيشر " لم يحبذ الربط بالقوة الشرائية، بل أقنع شركة صناعية عاون على إنشائها لإصدار صكوك ذات قوة شرائية فى عام ١٩٢٥. ولقد توسعت البرازيل فى السنين الأخيرة فى تطبيق هذه النظرية بدرجة لم يوص بها فى الولايات المتحدة[2].

وقد أسفرت هذه النظرية عن مساوئ فى التطبيق، ولم تنجح فى تحقيق هدفها فى التخلص من العيوب الناشئة عن التضخم، وإذا كانت قد نجحت جزئيا فى التخفيف من بعض التشويهات التوزيعية والتخصيصية المرتبطة بالتضخم، فإن الملاحظ أن التشويهات التى صاحبت الربط بجدول الأسعار لاتقل سوءاً عن تلك التى قامت بتخفيفها[3].

ونتيجة لذلك، فقد نبه تقرير المعهد الأمريكى للبحوث الاقتصادية على خطورة اللجوء إلى طريقة الربط بجدول الأسعار سالفة الذكر، وحذر من اللجوء إليها، فقد نص فى

---

(١) د.عاشور عبد الجواد، البديل الإسلامى للفوائد المصرفية الربوية، ص٨١.

(٢) ملتون فريدمان، دراسات وقضايا اقتصادية ، ١٩٧٥، ص١٨٥ ، ١٨٦ .

(٣) روبرت بيكرمان، مشكلة الربط بجدول الأسعار، انعكاسات على التجربة البرازيلية الأخيرة «التنمية العالمية» ، سبتمبر ١٩٨٠، ص ٦٨٥-٦٩٢.

تقريره على مايلي: لا نشارك فى الرأى السائد بين بعض رجال الاقتصاد، والقائل إن ربط القيمة بتغير الأسعار، ينطوى على اتجاه مفيد حيال معالجة مشكلة الأسعار السريعة الارتفاع وعلى العكس فإن هذا الربط هو وسيلة لتخفيف بعض التشويهات الناجمة عن هذه المشكلة، ولن تزول هذه التشويهات إلا بانتهاء التضخم، والعودة لمبادئ أعمال المصارف التجارية السليمة والسماح للعمل بطريقة منظمة(١).

وقد يكون علاج التضخم عن طريق تدخل الدولة فى تحديد مسار الأسعار والحد من ارتفاعها المتواصل والمتتالي، ويؤدى ذلك إلى تقييد التضخم وكبته وهذا الاتجاه له مساوئه، منها أن وضع حدوداً عليا للأسعار سيؤدى إلى زيادة فى الطلب يعجز العرض عن الوفاء به مما يؤدى إلى ظهور السوق السوداء، وعدم عدالة توزيع السلع بين الأفراد، كما أنه يتسبب فى انحراف قوى السوق عن تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد فى تحقيق الإشباع الأمثل لاحتياجات المجتمع. وإذا أرادت الدولة التدخل فى توزيع المعروض من السلع بالبطاقات أو غيرها من الوسائل، فإنه قد يصحب ذلك مشاكل كثيرة وتتحمل الدولة بأعباء وتكاليف كثيرة، وقد لاينجح النظام فى تحقيق عدالة التوزيع لاختلاف الرغبات والأذواق(٢). ومن ثم فإن هذه المحاولات لإيجاد الحلول الناجمة للحد من التضخم، والحفاظ على قيمة النقود، يكون مصيرها الإخفاق أو عدم التوفيق.

المطلب الأول :موقف الفقه الإسلامى، من ربط القروض بتغيرات الأسعار :

إن محاولة استجلاء موقف الفقهاء المسلمين، من انخفاض قيمة القرض وأثر ذلك على المقرض، وما ينتج عن ذلك من الإضرار به، وطرح مسألة ربط القروض بمستوى التغير فى الأسعار، لتعويض المقرض عن النقص فى قيمة القرض، للوصول إلى تعادل بين قيمة القرض عند الإقراض، وقيمته عند أدائه، هذه المحاولة ينبغى أن تنطلق من التعرف على توجهات النصوص، وطبيعة الحالات المعروضة، واتجاه الفقهاء فى هذه المسألة.

أولاً : توجهات النصوص :

وردت عدة نصوص متعلقة بالدين، نسوق منها حديث الرسول ﷺ «كل قرض جر منفعة فهو ربا» وهو ظاهر فى عدم حصول المقرض على أى نفع، بسبب القرض،

---

(١) المعهد الأمريكى للبحوث الاقتصادية ، التقارير الاقتصادية ، ١٩٧٤ ، ص ١٠ مشار إليه عند يوسف كمال ، فقه الاقتصاد النقدى ، ص ٤١١ ، ٤١٢ .

(٢) د . محمد عبد المنعم عمر ، نحو النظرية الاقتصادية فى الإسلام ، ص ٢٠٥ .

وأن استفادته من القرض بأى طريق مشروع فى العقد، يعد من الربا أو من شبهة الربا، وما روى عن جابر بن عبد الله، قال : «كان لى على رسول الله ﷺ حق، فقضانى وزادنى» وقوله : «خياركم أحسنكم قضاء» وفيه توجيه على أن المقترض مطلوب منه حسن القضاء، وأن من حسن قضاء القرض، الزيادة فيه، من غير شرط فى العقد، وبمحض إرادة المقترض، ما رواه أبو سعيد الخدرى - رضى الله عنه - أن رجلا أصيب فى ثمار ابتاعها، فقال رسول الله ﷺ «تصدقوا عليه»، فلم يف بما عليه، فقال رسول الله ﷺ «خذوا ما وجدتم، ليس لكم إلا ذلك» رواه الجماعة إلا البخاري. فيه دليل على أن المدين الذى أصابته جائحة أو فاقة، يدفع ما يقدر عليه من دينه ولا يكلف فوق طاقته، لأنه لا يدله فى ذلك فالجائحة تكون بسبب قهرى أو سماوى .

قول الرسول - ﷺ - «ليُّ الواجد ظلم يحل عرضه وعقوبته» رواه الشيخان وأبو داود والنسائى والبيهقى والحاكم وابن حبان، وصححه عن عمرو بن الشريد، عن أبيه عن النبى - ﷺ - قال قال وكيع : عرضه شكايته وعقوبته حبسه، فيه دليل على أن مماطلة المدين المليئ، ظلم يجيز معاقبته بشكايته وبحبسه، بل ويجوز معاقبته ماليا، على سبيل التعزير، وهو ما حكاه ابن تيميه بقوله : والتعزيز بالعقوبات المالية مشروع فى مواضع مخصوصة فى مذهب مالك فى المشهور عنه، ومذهب أحمد فى مواضع بلا نزاع عنه، وفى مواضع فيها نزاع عنه، والشافعى فى قول، وإن تنازعوا فى تفصيل ذلك، كما دلت عليه سنة رسول الله ﷺ فى مثل إباحته سلب الذى يصطاد فى حرم المدينة لمن وجده، ومثل أمره بكسر دنان الخمر وشق ظروفه... ومثل تضعيفه ﷺ على الغرم على من سرق من حرز، ومثل ما روى من إحراق متاع الغال، ومن حرمان القاتل سلبه لما اعتدى على الأمير، ومثل أمر عمر ابن الخطاب وعلى ابن أبى طالب بتحريق المكان الذى يباع فيه الخمر، ومثل أخذ شطر مال مانع الزكاة..

إلى إن قال : وهذه القضايا كلها صحيحة معروفة عند أهل العلم بذلك، ونظائر هذا متعددة. ومن قال إن العقوبات المالية منسوخة وأطلق ذلك على أصحاب مالك وأحمد فقد غلط على مذهبهما، ومن قال مطلقا من أى مذهب كان فقد قال قولا بلا دليل.

ولم يجيء عن النبى ﷺ شيء قط، يقتضى أنه حرم جميع العقوبات المالية، بل أخذ الخلفاء الراشدين، وأكابر أصحابه بذلك بعد موته، دليل على أن ذلك محكم غير منسوخ (١).

---

(١) الحسبة ومسئولية الحكومة الإسلامية ، ص ٥٩ ، ٦٠ .

ودلالة هذه النصوص فى موضوع القرض ومغزاها، يتضح فى الآتى :

عدم الحصول على نفع مشروط، بطريق من الطرق، من جراء القرض، لكونه مندرج فى شبهة الربا.

حسن القضاء من جانب المقترض، ويتأتى ذلك بسداد القرض عند حلول أجله من غير تأخير، وبالزيادة فى القرض برغبة خالصة من المقترض، بمنح المقرض هذه الزيادة.

الأخذ فى الاعتبار الظروف القاهرة، التى لا يد للمقترض فيها، بعدم مساءلته عن الآثار المترتبة عليها، حتى لو أدى ذلك، إلى عدم الوفاء بمقدار القرض كاملا.

جواز معاقبة المقترض أو المدين، الذى لم يقم بسداد دينه عند طوله، مع يساره وقدرته على ذلك.

وهذه النصوص تقرر المبادئ العامة الحاكمة للقرض، فى الابتعاد عن الربا وشبهته، وتعالج الحالات الطارئة أو المفاجئة، وتقف بحزم أمام وجوب رد القرض إلى المقرض، فى موعده المتفق عليه، وأن التأخير من غير عذر، يستوجب المسئولية والعقاب، وهى بذلك تعطى مكنة وصلاحية للقاضى ، للتعامل مع مسألة ربط القروض بتغيرات الأسعار.

ثانياً : طبيعة الحالات المعروضة :

تتنوع الحالات المتعلقة بالإقراض، ولا تتخذ نمطا واحدا يعم كل حالات الاقراض، بشأن انخفاض قيمة النقود، وضعف قوتها الشرائية، الأمر الذى يشير إلى مسألة تعديل الالتزام النقدى للمقترض لمراعاة التغير فى قيمة النقود، أو أن يقاس الالتزام النقدى للمقترض برقم قياس للأسعار، خلال فترة الالتزام بالقرض، وفى هذا الموضع، فإننا نعرض للحالات الخاصة، التى تشكل خروجا على الأصل العام، فى النظر الفقهى عن المجرى العادى للأمور.

١ - ألا يقوم المقترض أو المدين بالوفاء بالقرض الذى حل أجله، وهو قادر على الوفاء به، بأن كان مليئا أو غنيا، فترتب على ذلك انخفاض قيمة القرض، وهبوط قيمة النقود [١]. الممثلة لرأس مال القرض، وننبه إلى أن هذه الحالة، تصدق على مماطلة المقترض، وإبدائه الأعذار الكاذبة، لتنصله من الوفاء بالدين، أو بادعائه الإعسار كذبا، وطلبه النظر إلى ميسرة وإخفاء ماله بوسيلة التواطؤ أو غيرها، وهنا نكون بصدد سلوك خاطئ من المقترض، يترتب عليه الإضرار بالمقرض الذى

---

(١) عبد الله سليمان بن منيع ، موقف الشريعة الإسلامية من ربط الحقوق والالتزامات المؤجلة بمستوى الأسعار ، ص ٦

نفذ التزامه فى الإقراض والمطالبة بطريقة شرعية، مثل أن يكون مبلغ القرض ٥٠٠ جنيه تعادل ٣٠٠ دولار أمريكى وقت الإقراض، وعندما حل أجل السداد كانت قيمة ٥٠٠ جنيه تعادل ٣٠٠ دولار فلما تأخر فى الوفاء بدون عذر هبطت القيمة فصارت الـ ٥٠٠ جنيه تعادل ٢٥٠ دولار، فعندئذ يلتزم المقترض بدفع قيمة القرض، وقت سداده، بما يعادل ٣٠٠ دولار، لأنه يعد من المخاطبين بحديث الرسول ﷺ «مطل الغنى ظلم» يحل عرضه وعقوبته. والأليق أن توقع عليه عقوبة مالية تعادل مقدار النقص الذى حدث فى مبلغ القرض لأن إلزامه بالنقص يجبر الضرر الذى حل بالمقرض، ولأن الجزاء من جنس العمل، فيعاقب به.

٢ - أن يكون المقترض مصرفا، أودع فيه المودع مبلغا من النقود بغرض الحفظ والإيداع، لا بغرض الاستثمار، فقام المصرف بالتصرف فى المال بالاستثمار فيه أو بمشاركة الغير بإقراضه إياه، فطالب المقرض بقرضه، فتباطأ المصرف عن الدفع مدة، تغيرت فيها قيمة النقود، وهبطت قوتها الشرائية، فيتحمل المصرف قيمة النقود، وقت الطلب، لأنه مخطئ فى تصرفه، لأن مهمته هى حفظ المبلغ لاستثماره. فيعتبر متعديا، والمتعدى يضمن بمقدار ما تعدي، وهو فى هذا الموضع، مقدار المال الذى نقص على المقرض أو المودع. وسند ذلك، قول الرسول ﷺ «على اليد ما أخذت حتى تؤديه» يقول الشيرازى : وكذلك إن طالبه المودع برد الوديعة، فأخر من غير عذر ضمن، لأنه مفرط [1].

وينطبق ذلك على حالة ما إذا أقرض المصرف الشخص الملئ، واشترط عليه أن يرد له قرضه، فى وقت محدد فتأخر فى الوفاء لأى سبب فتغيرت الأسعار، وهبطت قيمة القرض، فإنه يضمن بقدر النقص فى قيمة مبلغ القرض، ويدفع القيمة الحقيقية لمبلغ القرض فى الوقت المتفق على الوفاء فيه. وسند هذه الحالة القياس على حالة المماطلة، وحالة الضمان لمن أودع لديه المال، وبالتخريج عليها، لأنه كما ضمن المصرف لأنه تعدي، فإن العميل المقترض للمصرف، يضمن كذلك، لأنه تعدي، ولأن أموال المصرف، هى فى الحقيقة أموال المودعين.

٣ - أن يكون الالتزام بدين نقدى من عملة ورقية معينة، ثم انخفضت قيمة هذه العملة الورقية، انخفاضا فاحشا، ولم يحل أجل سدادها [2]. بحيث صار مبلغ القرض من هذه العملة ضئيلا للغاية، مثل الجنيه السوداني، كأن يقرض شخص آخر عشرة آلاف جنيه سوداني، فتنهار قيمة الجنيه، بحيث تصير قوته الشرائية بعد مضى الأجل وحلول موعد السداد، فى أدنى معدلاتها، بأن تكون بقيمة ألف

---

(١) المهذب ، ج١ ، ص ٤٧٦ انظر ضمان العقد أو المسئولية العقدية للمؤلف ص ٤٢ .

(١) عبد الله سليمان بم منيع، موقف الشريعة الإسلامية من ربط الحقوق والالتزامات المؤجلة بمستوى الأسعار ص٩، ١٠

جنيه وقت الإقراض ففى هذه الحالة يكون الجنيه فى حكم السكة المنقطعة، وهذا بعض ما ذهب إليه الفقه، فى حكم هذه المسألة، وهو يذهب إلى أن المقترض أو المدين يدفع للمقرض أو الدائن صاحب الحق القيمة، ولا يجبر المقرض أو الدائن، على قبول دينه أو حقه ناقصا.

فقد ذكر الشيخ عبد الله أبابطين، عن الشيخ تقى الدين ابن تيمية، بعد أن ذكر أن الدائن يرجع على مدينه، بقيمة ما عليه من دين نقدي، إذا أبطل السلطان التعامل به، أما إذا زادت قيمته أو نقصت، فليس له، إلا ما فى ذمة مدينة، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية : قال الأثرم : سمعت أبا عبد الله، يسأل عن رجل له على رجل دراهم مكسرة، فسقطت المكسرة أو الفلوس، قال يكون عليه قيمتها من الذهب.

وقد نص فى النقص، على أن الدراهم المكسرة، إذا منع التعامل بها، فالواجب القيمة، فيخرج من سائر المتلفات، وكذلك فى الغصب والقرض، فإنه معلوم، أنه ليس المراد عين الشيء المعين، فإنه ليس هو المستحق، وإنما المراد عين النوع والأنواع لا يقل عينها، إلا بنقصان قيمتها، فإذا أقرضته أو أعطيته طعاما، فنقصت قيمته فهو نقص النوع، فلا يجبر على أخذه ناقصا، فيرجع إلى القيمة، وهذا هو العدل، فإن المالين يتماثلان، إذا استوت قيمتها وأما مع اختلاف القيمة، فلا تماثل فعيب الدين إفلاس المدين، وعيب العين المعينة، خروجها عن الكمال بالنقص (١).

وقال مفلح فى الفروع : وقيل إن رخصت فله القيمة كالمكان (٢).

وبموجب هذه الآراء وغيرها مما ورد فى الفقه، يمكن القول بأن هذا الانهيار الذى حل بالعملة المقرض بها، قد أصاب المقرض بالفاقة، وأضاع عليه ماله الذى أقرضه، والسبب فيما نزل به هو القرض، الذى أراد به الإرفاق والإحسان، فلا يكون جزاؤه الإفقار، ولذلك نرجع إلى قيمة القرض، فما يعادل مبلغ القرض ألزمنا به المقترض الذى انتفع بالقرض، فيدفع ما أوجبه العقد، وقيمة المال، وهو من العدل الذى لا إفراط فيه ولا تفريط.

لكن ما هو معيار النقص أو الانخفاض فى القيمة، الذى يستوجب الوفاء بالقيمة من المقترض، ويجعلنا إزاء هذه الحالة، يمكن قياس ذلك على حالة الجوائح، لأنها أصل يرجع إليه فى هذه الباب. والمقدار الذى تجب فيه الجائحة هو الثلث، وكون الثلث فرقا بين القليل والكثير (٣).هو نص فى التوصية فى قوله عليه الصلاة والسلام: «الثلث، والثلث كثير». ويعنى هذا أن الانخفاض فى قيمة القرض، نتيجة تغير

---

(١) الدرر السنية ، ج ٥ ، ص ١١٠ ، ١١١ .

(٢) الفروع ، ج٤ ، ٣ ، ٢ .

(٣) ابن رشد ، بداية المجتهد ، ج٢ ، ص ١٤٢ .

الأسعار، إذا بلغ الثلث أو أكثر، فيعد هذا نقصا فاحشا فى العملة، يبرر استحقاق قيمة مبلغ القرض، وليس مثله، وقت حلول أجل الوفاء به، أما إذا نقص عن الثلث، فلا يعتبر بالنقص المستوجب لاستحقاق القيمة، وهو يستند إلى أصل شرعي، إذ المقدرات لا تعرف إلا بالسماع.

اتجاه الفقه فى ربط القروض بتغير الأسعار :

يتجه الفقه الإسلامي، كقاعدة عامة، إلى رفض ربط القروض، بتغير الأسعار، ويذهب إلى أن القرض يرد بمثله فى جنسه ونوعه وقدره وأجله، إذ أن هذا هو مؤدى دلالات النصوص فى القرض، لأنه من قبيل العقود الربوية، فالمحل فيه من المثليات، ولأن هذا هو العدل، الذى يعنى التماثل والتساوى بين الحق الواجب فى القرض، ولأن ذلك يتفق مع طبيعة القرض فى كونه عقد إرفاق بالمقترض، ولأن شرط النفع فى القرض للمقرض محظور بوجه عام. ولنستعرض آراء الفقهاء لنقف على وجه الحق فى المسألة المطروحة.

يقول ابن عابدين : استقرض من الفلوس الرائجة والعدالي، فكسدت فعليه مثلها كاسدة، ولا يغرم قيمتها، وكذا كل ما يكال ويوزن، لما مر أنه مضمون بمثله فلا عبرة بغلائه ورخصه، ذكره فى المبسوط من غير خلاف. وجعله فى البزازية وغيرها قول الإمام، وعند الثانى : عليه قيمتها يوم القبض، حاصله أن الصاحبين اتفقا على وجود رد القيمة دون المثل، لأنه لما بطل وصف الثمنية بالكساد، تعذر رد عينها، كما قبضها، فيجب رد قيمتها، وظاهر الهداية، اختيار قولهما، فتح ثم انهما اختلفا فى وقت الضمان، قال فى صرف الفتح، وأصله اختلافهما، فيمن غصب مثليا فانقطع، فعند أبى يوسف تجب قيمته يوم الغصب، وعند محمد يوم القضاء، وقولها أنظر للمقرض من قول الإمام، لأن فى رد المثل إضرارا به، ثم قول أبى يوسف أنظر له أيضا، لأن قيمته يوم القرض ، أكثر من يوم الانقطاع وهو أيسر وهو أيسر أيضا، فإن ضبط وقت الانقطاع عسر أ. هـ ، ولم يذكر حكم الغلاء والرخص [١].

وتأسيساً على هذا القول، يذهب الفقه الحنفي، إلى أن القرض يرد بمثله، إذ أن القرض يكون فى المثلى ، وهو كل ما يضمن بالمثل عند الاستهلاك، كما ذكرناه من قبل والمسألة المعروضة هى الحكم فى حالة الكساد، وهو ترك التعامل بالفلوس ونحوها والرخص والغلاء وغيره، وهى المسألة المطروحة، لأن تغير الأسعار يكون بالرخص والغلاء أو الزيادة والنقصان، وليس المقصود الكساد، إذ الكساد يدخل فى حكم

(١) حاشية ابن عابدين على الدار المختار ، ج ٤ ، ص ١٩٢ .

الحالات الخاصة، الخارجة على القاعدة العامة، فالكساد هنا كحالة السكة المنقطعة، وهى التى أخذنا فيها بدفع القيمة، كما يقول الصاحبان، رعاية لحق المقرض ، والأفضل للمقرض تقدير القيمة يوم القرض، لأن القيمة يوم القرض، أكثر من يوم الانقطاع.

ومبنى ذلك أن الأصل فى رد القرض هو المثل، ولا عبرة بانخفاض قيمته أو ضعف قوته الشرائية.

يذهب الدسوقي، إلى أن القرض يرد مثله، ونص عبارته: والحاصل أن المقترض إذا قبض القرض، فإن كان له أجل مضروب أو معتاد، لزمه رده، رذا انقضى ذلك الأجل، وان لم ينتفع به عادة أمثاله، فإن لم يكن ضرب له أجل، ولم يعتد فيه اجل، فلا يلزم المقترض رده لمقرضه، إلا إذا انتفع به عادة أمثاله، واعلم أنه يجوز للمقترض أن يرد مثل الذى اقترضه، وأن يرد عينه سواء كان مثليا، أو غير مثلي، وهذا ما لم يتغير بزيادة أو نقص، فإن تغير وجب رد المثل(١).

يقرر هذا القول مذهب المالكية، فى وجوب أن يرد المقترض للمقرض النقود أو السلعة التى اقترضها بعينها، أو بمثلها، فإن تغيرت قيمة القرض نتيجة تغير الأسعار، فيجب رد المثل، ولا عبرة بانخفاض القيمة أو زيادتها.

وفى المذهب الشافعي، يقول النووي: وإذا أقرض شيئا له مثل كالحبوب والأدهان والدراهم والدنانير، وجب على المقترض رد مثلها، لأنه أقرب إليه، وإن اقترض منه ما لا مثل له، كالثياب والحيوان، ففيه وجهان:

أحدهما: يجب رد قيمته وهو اختيار للشيخ أبى حامد، ولم يذكر غيره لأنه مضمون بالقيمة فى الإتلاف فكذلك فى القرض.

والثاني: يضمنه بمثله فى الصورة، وهو اختيار القاضى أبى الطيب الطبري، لحديث أبى رافع قضاء البكر، ولأن طريق القرض الرفق، فسومح فيه بذلك، ألا ترى أنه يجوز فيها النسبه فيما فيه الربا، ولا يجوز ذلك فى البيع، بخلاف المتلف، فإنه متعد، فأوجبت عليه القيمة، لأنها أحصر.

قال ابن الصباغ: فإذا قلنا تجب القيمة، فإن قلنا إنه يملك بالقبض، وجبت القيمة حين القبض، وإن قلنا إنه لا يملك الا بالتصرف، وجبت عليه القيمة اكثر ما كانت من القبض إلى حين التلف. وان اختلفا فى قدر القيمة أو صفة المثل، فالقول قول المستقرض مع يمينه، لأنه غارم(٢).

---

(١) حاشية الدسوقى على الشرح الكبير ، ج ٣ ، ص ٢٢٦ .

(٢) المجموع ، ج ١٣ ، ص ١٧٤ .

ومفاد هذا القول، أن النقود المقرضة، وكذلك المثليات، ترد بمثلها، بلا زيادة أو نقصان، وهذا الرأى جار على إطلاقه بلا فرق بين انخفاض قيمة القرض أو زيادتها، فتغير الأسعار لا وزن له، ولا يعتد به، في تطبيق القاعدة، وعليه فإن ربط قيمة القرض بالتغير فى الأسعار غير جائز.

ويذهب الحنابلة، كما يذكر ابن قدامة، إلي: أن اقتراض الدراهم والدنانير يجب أن تكون معروفة بالوزن أو العدد، لأن القرض يوجب رد المثل فإذا لم يعرف المثل، لم يمكن القضاء... وإن كانت الدراهم يتعامل بها عددا، فاستقرض عددا، رد عددا، وإن استقرض وزنا رد وزنا، وهذا قول الحسن وابن سيرين والأوزاعي. واستقرض أيوب من حماد بن زيد دراهم بمكة عددا، وأعطاه بالبصرة عددا، لأنه وفاه مثل ما اقترض، فيما يتعامل به الناس، فأشبه ما لو كانوا يتعاملون بها وزنا، فرد وزنا.

ويجب رد المثل فى الميكل والموزون، لا نعلم فيه خلافا، قال ابن المنذر، أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم، على أن من أسلف سلفا، مما يجوز أن يسلف، فرد عليه مثله، أن ذلك جائز، وأن للمسلف أخذ ذلك، ولأن الميكل والموزون، يضمن فى الغصب والإتلاف بمثله، فكذا ههنا(١).

ويتضح من هذا القول، أن الدراهم والدنانير، ومثلها النقود المصطلح على أنها أثمان، يجب أن يعطيها المقترض إلى المقرض بمثلها، واشترطوا من أجل ذلك أن تكون معلومة ومحددة بوسيلة من وسائل العلم وهى الوزن أو العدد، وأنها ترد بحسب ذلك، فإذا اقترضها وزنا تعين عليه أن يرددها وزنا، وإذا اقترضها عددا، وجب أن يقضيها عددا لتجرى المماثلة صورة ومعني، وهو تدقيق فى المماثلة، يدل على التشدد فيها، وعدم القبول برد القيمة فيها، وهذا الرأى لا يلتفت كما هو ظاهر، إلى تغير النقود، ولا يعتد بضعف أو قوة قدرتها الشرائية، وهو ما يؤدى إلى القول، بأن مسألة ربط النقود بتغير الأسعار، ليست جائزة فى المذهب الحنبلى كذلك.

وهذا المبدأ لا يطبق فقط على النقود، وإنما يمتد ليشمل المكيل والموزون، وهى من المثليات، وأن القضاء بمثل السلعة المقرضة، محل إجماع، كما حكماه ابن المنذر، ولأن الضمان فى المثليات يكون بالمثل، كما هو الشأن فى حالة الإتلاف والغصب.

والحاصل من سياق عرض أقوال المذاهب الفقهية الأربعة، فى مسألة ربط قيمة القروض بمستوى التغير فى الأسعار، المبادئ الآتية:

- منع الربط بين قيمة النقود، بالتغير فى الأسعار، لأنه يتنافى مع مبدأ المماثلة فى القرض.

---

(١) المغنى، ج ٤، ص ٣٥١، ٣٥٢.

– تقرير مبدأ المماثلة بين دفع القرض ورده عند حلول أجله، لأن هذا هو العدل، الذي يحول دون نفع المقرض من القرض، لكونه ممنوعا، ولاتفاقه مع الغرض من القرض، وهو أنه عقد إرفاق، شرع لدفع حاجة المحاويج.

– التشدد في هذا المبدأ، بأن يكون الرد بقدر الإمكان، بعين الشيء المقرض لتحقق المماثلة، صورة ومعني، فإن لم يمكن، فيجب رد المثل.

– عموم هذا المبدأ – المماثلة – في سائر حالات التغير في قيمة النقود، فيما يتعلق بالمثليات، فهو إذن المبدأ الحاكم في رد القرض، في النقود والسلع أيضا، وأنه لا يعدل عنه، إلا في حالات خاصة، وبدليل خاص.

– امتداد مبدأ المماثلة، أيضا، إلى حالات الإقراض بالأشياد القيمية، في بعض الأقوال، والرأي الآخر، هو أن القيمي يرد بقيمته، لأنها تتفق مع طبيعته، فالمثلي يرد بالمثلي، والقيمي يرد بقيمته.

– ان حالة الكساد تعتبر نموذجا للحالات الخاصة،التي عوملت معاملة خاصة، كما ذهب إلى ذلك الرأي الراجح عند الحنفية، وهي أشبه بحالة السكة المنقطعة.

شرط الدفع بالذهب:

مؤدى هذا الشرط هو ربط مبلغ القرض، بما يعادله من الذهب، نظرا لما يتوفر فيه من قيمة ذاتية، ونفاسة مالية، وهو ما يكفل له خاصية الثبات والمعيارية التي يتأسس عليها التقييم، وعلى الرغم من أن الذهب أكثر دقة في تحقيق المعيارية إذا قورن بغيره من المعادن النفسية الأخرى فإنه قد يعرض له من التقلبات في حالات الكساد والتضخم ما يعرض للنقود الأخري، ويعامل الذهب من ثم معاملة النقود، وكما يذهب بعض الاقتصاديين فإنه كمية النقود تتبع حجم النشاط الاقتصادي، ولا تحدد هي حجم هذا النشاط. فكمية النقود قد تكون هامة في الحد من التضخم (بنقص الكمية المعروضة من النقود) إلا أن زيادة هذه الكمية وانخفاض سعر الفائدة بالتالي، لا يستلزم زيادة الاستثمار والإنتاج والعمالة(١).

إزاء ذلك، فقد قضت محكمة النقض الفرنسية بصحة شرط سداد مبلغ القرض بقيمة الذهب، حيث يكون الوفاء على أساس قيمة الذهب مع الابقاء على بطلان شرط الذهب، حيث يكون الوفاء بنفس الذهب، مقرراً أن المادة ١٨٩٥ من القانون المدني الفرنسي، والتي ترسي مبدأ الاسمية النقدية (أي الاعتداد باسم الوحدة النقدية دون الاعتداد بتغيير قوتها الشرائية) ليست من النظام العام، فيجوز للمقترض أن يقبل

---

(١) د. محمد عبد المنعم عمر ، نحو النظرية الاقتصادية في الاسلام ، ص ١٩٠ .

سداد مبلغ أعلى للمحافظة على القوة الشرائية للمبلغ المقترض، وأن مجال تطبيق نص المادة المذكورة، حيث يسكت العقد عن إدراج هذا الشرط[1]. وقد شاعت الظروف العالمية أن تخرج معظم الدول من هذا النظام الذهبي، قبل الحرب العالمية الثانية، بسبب كثرة الإنتاج العالمي، وندرة الذهب، وانتهاء عصر الحرية التجارية، والقلاقل السياسية العالمية.

أما في مصر، فقد حسم المشرع ما كان قائما من خلاف حول تفسير المرسوم بقانون الصادر في ٢ أغسطس ١٩١٤، وأصدر المرسوم بقانون رقم ٤٥لسنة ١٩٣٥، الذى أبطل شرط الدفع بالذهب صراحة حتى فى الوفاء بالالتزامات الدولية[2].

ومن رؤية شرعية، فإن تقرير المعيار الحاكم للمعاملات، مرهون بتحقيق قواعد العدالة ونفى الضرر بالنسبة لكافة الأطراف المتعاملة والمصلحة الاقتصادية العامة، وهذا يقتضى أن المعيار المتخذ للثمنية، ينبغى أن ينضبط بقواعد محددة تنبنى على حقائق موضوعية عمادها التوازن والحد من التضخم والكساد دون التعلق بالذهب وحده، فهناك الإنتاج الذى يحدد القدرة الاقتصادية للدولة وهو ما يجب أن يؤخذ فى الاعتبار، لأن المدار فى الحكم الشرعى هو المقاصد والمعاني، لا الألفاظ والمباني، أو بتعبير أدق، بناء الحكم على العلة، وهو الوصف الظاهر المنضبط الذى يبنى عليه تشريع الحكم.

وقد نجد تأييداً لذلك، من رؤية اقتصادية، ففى العودة إلى قاعدة الذهب شيء من المخاطرة، لأن المنتجين الرئيسيين للذهب، وهما جنوب إفريقيا والاتحاد السوفيتي، قد يبرهنان على أنه لا يمكن الاعتماد عليهما، فجنوب إفريقيا تعد غير مستقرة، بسبب الاضطرابات والتمييز العنصري، أما الاتحاد السوفيتى فلديه فرص أكبر لبث الفوض فى النظام الاقتصادى العالمى فى ظل قاعدة الذهب[3].

وقد تؤيد التجربة هذا النظر الاقتصادي، إذ يكشف تاريخ أسبانيا فى أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر كيف أن زيادة رصيد المعدن النفيس دفع إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج المحلى وقلل ذلك من مقدرة السلع الأسبانية على الصمود، أمام منافسة المنتجات المثيلة فى الأسواق الخارجية[4]. وقد تزايدت الأسعار بعد

---

(١) د . عاشور عبد الجواد ، البديل الإسلامى للفوائد المصرفية الربوية ، ص ٣٨٥ ، ٣٨٦ .

(٢) د . عبد الرازق السنهورى ، الوسيط فى شرح القانون المدنى المصرى ، جـ١ ، ص ٢٩٣ .

(٣) مايكل ابدجمان ، الاقتصاد الكلى ، ص ٣٥١ .

(٤) د . عبد المنعم البنا ، الأزمات والسياسات النقدية ، ص ١٢ ، ١٣ .

اكتشاف الذهب في كاليفورنيا عام ١٨٤٨ وألاسكا عام ١٨٩٨(١). وهو ما يعني أن قاعدة الذهب لا تحقق الاستقرار المنشود للأسعار دائما.

ونتيجة لذلك، فقد أصبح النظام المتبع بواسطة الدول في إصدار النقود الآن هو ربط هذا الإصدار من البنك المركزي للدولة بالزيادة في حجم الإنتاج الحقيقي، والأسلوب المستخدم في ربط الزيادة في النقد المصدر بالزيادة في الإنتاج، هو أن تصدر الحكومة سندات للبنك المركزي، وتقترض مقابل هذه السندات، ويصدر البنك المركزي نقوداً للحكومة مقابل هذه السندات، وتصبح السندات بديلا للذهب كغطاء للنقود، والواقع أن الغطاء الأساسي والجوهري ليس السندات، ولكنه الزيادة في الإنتاج(٢). وهو ما تعتمد عليه القيمة الحقيقية للنقود، ويؤدي ثبات معدل الإنتاج إلى ثبات المستوى العام للأسعار، ومن ثم استقرار القوة الشرائية للنقود، واطراد قاعدة المثلية في الوفاء بالقرض، وهو الأصل العام الذي يحكم رد القرض، وينظم العلاقة بين المقرض والمقترض.

وسائل العلاج لتغير الأسعار من المنظور الشرعي

إن الباحث عن اتجاهات الفقهاء المسلمين حول معالجة مشكلة تغير الأسعار، وما ينشأ عنها من تضخم أو انكماش، بحسب المصطلحات الاقتصادية المعاصرة، يجد أنهم قدموا الأساس لحل المشكلة الطاحنة التي تعاني منها، المجتمعات الرأسمالية المعاصرة، ألا وهي التضخم، رغم عدم وجودها بالشكل المؤرق والكامن في النظام الاقتصادي الرأسمالي، ومع بساطة أشكال التعامل ومحدوديتها في المعاملات الإسلامية، ونرجح أن منشأ اهتمام الفقهاء بالمشكلة، هو تحري العدالة، وهي جوهر النظام الإسلامي، والمعبر عنها في إحكام بقوله تعالى: ﴿وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم، لا تَظْلِمون ولا تُظْلَمون﴾ البقرة / ٢٧٩.

ونقطة البدء في العلاج، تعتمد على طبيعة النظام النقدي السائد في العصر الإسلامي، ذلك أن أشكال النقود، تبرز في الآتي:

(أ) النقود الحقيقية، التي خلقت بطبيعتها لتكون معياراً للثمنية، ومقياسا للقيم، ومخزنا للثروة، وهي الذهب والفضة أو الدنانير والدراهم، وهي بذاتها حافظة للقيمة بأصل الخلقة، حيث تتمتع بالقبول العام، وتتوحد فيها القيمة الذاتية بالقيمة الاسمية، لنفاستها وشدة الحاجة إليها.

---

(١) Robert J Gordon, macroecnomics, P . 497, 498, 1948 .

مشار إليها لدى يوسف كمال ، فقه الاقتصاد النقدي ، ص ٢٧٩ .

(٢) د . عبد المنعم راضي ، الذهب وأزمة النقد العالمي ، مجلة البنوك الإسلامية ، فبراير ١٩٨٠ ص ٤٣ .

والتعامل بهذا النوع من النقود بالقرض، يجعل المعيار فى رد القرض هو المثل، فيلتزم المقترض برد مثلها عدداً دون زيادة ولا نقصان، إذ إنها تمثل أصول رءوس الأموال، هذا هو العدل الذى لاوكس فيه ولا شطط، وهو ما أشار إليه ابن عابدين بقوله: فى دنانير الذهب ودراهم الفضة، كالشريفى والبندقى والمحمدى والكلب والريال، فإنه لا يلزم من وجب عليه نوع منها سواه بالإجماع[1]. وعليه يتحتم الوفاء بذات النوع لا انفكاك منه ولا بديل عنه.

وعلى هذا الرأى جميع الفقهاء، لأنه تعبير عن حقيقة القرض فى الوفاء بالمثل وهذا ما تؤكده نصوص المذاهب، يقول الكاساني: ولو لم تكسد، ولكنها رخصت قيمتها أو غلت لا ينفسخ البيع بالإجماع، وعلى المشترى أن ينقد مثلها عدداً، ولا يلتفت إلى القيمة ههنا، لأن الرخص والغلاء لا يوجب بطلان الثمنية، ألا ترى أن الدراهم قد ترخص وقد تغلو وهى على حالها أثمان[2]؟

ويقول البهوتي: واذا كان القرض مثليا ورده المقترض بعينه، لزم المقرض أخذه، ولو تغير سعره ولو انتقص، ما لم يتعيب.... [3].

وهذا ما يذهب إليه ابن قدامة أيضا بقوله: تغير السعر ليس بعيب، ولهذا لا يضمن فى الغصب، ولا يمنع من الرد بالعيب فى القرض.

ويزيد الأمر تحديدا بقوله: المستقرض يرد المثل فى المثليات سواء رخص سعره أو غلا أو كان بحاله[4].

ويتقرر بناء على هذا اعتبار المثلية فى النقود الحقيقية المتخذة أثمانا بأصل خلقتها بغض النظر عن التغير فى قيمة القرض، واختلاف السعر وهو ما يسود حالة التضخم، وقد يكون من المجدى فى عصرنا استخدام نوع موحد من هذه النقود تتمتع بالقبول العام لدى المتعاملين فى العالم الإسلامي، باعتبار ثمنيتها وخصائصها، علاج للتضخم، واستقرارا للتعامل، وهى بهذا تماثل الثمنية المعتبرة شرعا وطبعا فى الذهب والفضه وهو ما يتحقق بواسطة الخبراء فى الفقه والاقتصاد والمصارف والمال.

(ب) الفلوس أو النقود الاصطلاحية، وخاصية هذه النقود، هو تمتعها بالثمنية فى التعامل، واصطلاح الناس على اتخاذها معياراً مقبولا من النقود المضروبة من معدن غير الذهب والفضة، كالفلوس المتخذة من النحاس أو الرصاص أو خليط من بعض هذه المعادن مع الفضة.

---

(١) مجموعة رسائل ابن عابدين ، رسالة تنبيه الرقود على مسائل النقود ، جـ ٢ ، ص ٦٤ .

(٢) بدائع الصنائع ، جـ ٥ ، ص ٤٢ .

(٣) كشف القناع ، جـ ٣ ، ص ٣١٤ ، ٣١٥ .

(٤) المغنى ، جـ ٤ ، ص ٣٥٢ ، ٣٦٠ .

وإضفاء وصف الثمنية على هذه النقود، تطور له مغزاه فى الفقه الإسلامي، منشؤه مراعاة احتياجات الناس، والتيسير عليهم، وقضاء مصالحهم، واطراد العلة لبناء الحكم الشرعي عليها، المتمثل فى الثمنيه، وهى هنا ثمنية اصطلاحية، فى نظير الثمنية الذاتية أو الخلقية الموجودة فى الذهب والفضة، والتى قد لا يتيسر وجودهما فى واقع الناس فى كل زمان ومكان، فحلت هذه النقود الاصطلاحية محل النقود الأصلية فى الذهب والفضة، واتخذت مقياسا.

وتأسيسا على هذا الاعتبار وهو الثمنية الاصطلاحية، فان العلة قد وجدت، فيثبت الحكم تبعا، وهو الاعتماد على المثلية فيها، فى حالة التضخم وتغير الأسعار، وهو ما نص عليه الفقه.

يقول الدسوقي: وإن بطلت فلوس فالمثل أو عدمت فالقيمة.... ترتبت لشخص على غيره، أى قرض أو بيع أو نكاح أو كانت عنده وديعة وتصرف فيها أو دفعها لمن يعمل فيها قراضا، حين العقد مائة درهم ثم صارت ألقابه[1].

ويقول صاحب كشاف القناع: «إن الفلوس - إن لم يحرمها السلطان -وجب رد مثلها غلت أم رخصت»[2].

ويقول الشلبي: وأجمعوا أن الفلوس إذا لم تكسد، ولكن غلت قيمتها أو رخصت، فعليه مثل ما قبض من العدد[3].

وهذا الحكم وهو وجوب رد المثل يظل قائما، طالما كان التعامل بالفلوس معتبراً، أى محتفظة بثمنيتها، فإذا أهدرت هذه الثمنية أو فقدت بتحريمها بمعنى إبطال الحاكم التعامل بها، واستبدال غيرها بها، أو بكسادها، بمعنى عدم رواجها وانصراف الناس عنها، أو بانقطاعها، بمعنى توقف التعامل بها وعدم وجودها، فإن المرجع هنا هو القيمة لا المثلية.

وها هو ذا الكاسانى يقرر ذلك بقوله عن الكساد: لو اشترى بفلوس نافقة - رائجة - ثم كسدت قبل القبض، انفسخ عند أبى حنيفة رحمة الله، وعلى المشترى رد المبيع إن كان قائما، وقيمته أو مثله إن كان هالكا. وعند أبى يوسف ومحمد رحمهما الله، لا يبطل البيع. والبائع بالخيار، إن شاء فسخ البيع، وإن شاء أخذ قيمة الفلوس... واختلف أبو يوسف ومحمد فيما بينهما فى وقت اعتبار القيمة، فاعتبر أبو يوسف وقت العقد لأنه وقت وجوب الثمن، واعتبر محمد وقت الكساد، وهو آخر يوم ترك الناس التعامل بها، لأنه وقت العجز عن التسليم، ولو استقرض فلوسا نافقة وقبضها فكسدت، فعليه

(١) حاشية الدسوقى ، جـ ٣ ، ص ٤٥ .

(٢) البهوتى ، جـ ٣ ، ص ٣٢٥ .

(٣) حاشية الشلبى بها مشى تبين الحقائق ، جـ ٤ ، ص ١٤٣ .

رد مثل ما قبض من الفلوس عدداً فى قول أبى حنيفة وأبى يوسف، وفى قول محمد: عليه قيمته[1].

والفتوى فى المذهب على الرأى القائل برد القيمة، وهو رأى جدير بالترجيح، لأن الكساد أزمة طاحنة تتجاوز فى آثارها حالة الغلاء والرخص التى هى تعبير عن قوى العرض والطلب الحاكمة فى السوق.

ويمضى الزرقانى مع هذا الاتجاه بقوله: وإن بطلت فلوس ترتبت لشخص على آخر، فالمثل على من ترتبت فى ذمته قبل قطع التعامل بها أو التغير، ولو كان حين العقد مائة درهم، ثم صارت ألفا، كما فى المدونة أو عسكه، لأنها من المثليات، أو عدمت جملة فى بلد تعاقد المتعاقدين، وإن وجدت فى غيرها، فالقيمة واجبة على من ترتبت عليه مما تجدد وظهر[2].

ونرى أن الاحتكام إلى القيمة فى حالات البطلان أو الكساد أو الانقطاع هو العدل الذى تعبر عنه دلالات النصوص، لأن إطلاق الحكم برد المثل فى كل الحالات، تسوية بين حالات مختلفة، فإن بقاء العملة والتعامل بها هو وضع أو حالة تختلف عن انقطاعها أو إلغاء التعامل بها أو كسادها، فالحالة الأولى تسير على وفق المجرى العادى للأمور فى بقاء الثمنية، بينما الثانية تعبر عن اختلال فى التعامل، وإهدار للعملة المتعامل بها، وفقد لثمنيتها، فلا يكون حكمهما واحداً، ومقتضى العدل أن يعطى لكل حالة حكمها، والحل الذى يناسبها.

المطلب الثانى : موقف المؤيدين للأسعار القياسية :

يرى الاقتصاديون، أن التضخم أصبح ظاهرة اقتصادية، فى العصر الحديث، وأنه من الضرورى الحفاظ على استقرار الأسعار، وهو هدف متفق عليه، فى السياسات النقدية للأنظمة الاقتصادية، على اختلاف فلسفاتها، ومن الضرورى ، فى مثل هذا المناخ الذى يسود فيه التخضم، اتخاذ الخطوات، لتشجيع المدخرات وخلق استخدام اقتصادى للموارد الاستثمارية، ويسلك التخضم طريقين أنه يقلل من المدخرات، ويشجع الاقتراض للاستهلاك[3]. وهذا له أثر عكسى على التمويل بالإقراض بوجه خاص، وعلى النظام الاقتصادى بوجه عام.

---

(١) بدائع الصنائع ، جـ ٥ ، ص ٤٢ .

(٢) شرح الزرقانى على مختصر خليل ، جـ ٥ ، ص ٦٠ .

(٣) -Naquvi: S.N. Principles of Islamic Economic Reform, P. 41.

يظهر التأثير واضحا بدرجة أكبر، بالنسبة للتمويل بالقرض الحسن، ذلك أنه فى ظل ظروف الارتفاع المستمر، فى أسعار السلع والخدمات، أى الانخفاض المستمر فى القوة الشرائية للنقود - إذا كان المقصود بالقرض الحسن، هو ذلك القرض، الذى يمكن الدائن من استرداد القوة الشرائية للدين، دون زيادة أو نقصان، وكانت أسعار السلع والخدمات، تزيد سنويا بمعدل عشرين فى المائة مثلا - فإن القرض، الذى يحصل فائدة مقدارها عشرون فى المائة سنويا، يعتبر قرضا حسنا[1] لأنه فى رأى صاحب هذا الزعم، بمثابة فائدة تعويضية للمقرض، تقدم له، فى مقابل انخفاض القوة الشرائية، للمبلغ المقترض، بسبب التضخم.

ونظرا لأن المطلوب هو تشجيع المدخرات، وعمليات الاقراض بفائدة التى تقوم بها البنوك التقليدية، ولأن الفلسفة التى تتبناها الأنظمة الاقتصادية الحديثة، والاقتصاديون الذين يجرون فى ركابها، هى ارتباط الإقراض بالفائدة،لذلك واتساقا مع منطقهم، فإن الحل هو ربط قيمة النقود بتغير الأسعار، وأن يجرى تعديل الالتزام النقدى للمقترض من البنوك التقليدية، برقم قياسى للأسعار، خلال فترة الالتزام بالقرض، وبهذا فإن قيام المصارف بالإقراض على هذا الأساس، يجعل فى استطاعتها، تعويض المودعين، عن التغير فى قيمة النقود، وربما يشكل هذا عاملا مشجعا على نمو المدخرات فى حالات التضخم، وذلك بفضل الإبقاء على القيمة الحقيقية للمدخرات النقدية[2].

وربما ينطوى هذا التبرير الاقتصادي، لمسألة الاسعار القياسية، على نظرة واقعية عملية، فيما يتعلق بالإبقاء على التدفق النقدي، للإيداعات والمدخرات التى يقدمها الأفراد، للبنوك التقليدية، ولذلك نجد الاهتمام منصبا على العوامل الجاذبة للودائع النقدية، التى تشكل نصيب الأسد فى رأس مال البنوك التقليدية، الأمر الذى يوفر لها سيولة نقدية، تجعلها قادرة بدرجة أكبر على القيام بوظيفتها، فى عمليات الائتمان والاتجار بالنقود، وبالطبع فإن هذه البنوك يهمها ضمان استمرار تدفق الأموال اليها، فى نظير هذا الحل الذى تقدمه، بالأخذ بالأسعار القياسية، والذى بموجبه تحمل المقترضين منها، آثار التضخم المتنامي، عن طريق تقرير فائدة تعويضية، تتناسب مع حجم التخضم، بالإضافة إلى الفائدة العادية، التى تقررها على عمليات الإقراض التى تقدمها للأفراد أو المؤسسات، أى أنه بمقتضى الأسعار القياسية والتى تعتمد اعتمادا وثيقا على قياس أسعار التضخم خلال مدة القرضي، وإضافتها الى مبلغ القرض، كتعويض عن الانخفاض فى قيمة النقود، للحفاظ على حجم القوة الشرائية، التى تأثرت كثيرا بسبب التضخم.

---

(١) د. سعيد النجار، سعر الفائدة والأغلبية الصامتة، أرباح البنوك، ص ٣٧، ٣٨.

(٢) تقرير مجلس الفكر الإسلامى فى الباكستان، إلغاء الفائدة من الاقتصاد، ص ٢٦، ٢٧.

ومما يبرر الأخذ بالأسعار القياسية، فى نظر أصحاب هذا المنطق، هو التقلبات الشديدة فى الأسعار، واستمرار هذه التقلبات، وما ينشأ عنه من انهيار العملات أو انخفاضها الشديد عاما بعد عام، وهو أمر مشاهد ومحسوس فى الاقتصاديات المعاصرة، فى الدول النامية، والأقل نموا على وجه الخصوص، وهو ما يجعل ربط الودائع والسلف، بتغيرات الأسعار، أمرا ملحا، ومسأله حتمية.

ويعول بعض الاقتصاديين، كثيرا، على الدور الذى تلعبه الأسعار القياسية، فى التمويل بالقروض، إلى الحد الذى يجعل الأخذ بالأسعار القياسية فى القروض، من شأنه حل المشكلات الاقتصادية والقانونية والمالية الكبيرة، كما أنها مفيدة أيضا فى نطاق البنوك الإسلامية، لأنها ستشجع المدخرات والإيداعات بدون فائدة وستحمى القيمة الحقيقية للقروض، والتى يوليها الناس أهمية كبيرة، فى العصر الحالي، نظرا لأن معدل التضخم، أعلى من سعر الفائدة. وأخيرا فإن الأسعار القياسية للقروض، تحقق الهدف فى استقرار قيمة النقود، التى هى مطلب هام ودائم عند المسلمين(١).

الأسانيد الشرعية للمؤيدين للأسعار القياسية:

ويستند أنصار هذا الاتجاه الى حجج شرعية، بالإضافة الى الحجج الاقتصادية، إذ أنها أقوى فى التأثير، وأقرب الى الإقناع، ومن شأن الاحتجاج بها، تذليل عقبة كأداء فى وجه هذا النظام، الذى يلقى جاذبية من جانب المقرضين والمصارف، وأهم هذه الأسانيد الشرعية:(٢)

(١) أن الإسلام دين العدل والإنصاف، والتضخم الاقتصادي، يأتى على هذه القاعدة، حيث إن التضخم سبب فى تكدس الثروات بأيدى قلة من الناس، وتبقى الكثرة الكاثرة، فهم يعانون قلة ذات اليد، وربط الالتزامات الآجلة بمستوى الأسعار يحقق العدل، ويقضى على التضخم.

(٢) أنه لا ضرر ولا ضرار فى الاسلام، والتضخم يوجب الضرر والاضرار، وليس للدائن أو المدين سبب فى هذا الضرر، والضرر يزال طبقا للقواعد الشرعية.

(٣) الاستناد إلى قوله تعالي: {**وأوفوا الكيل والميزان بالقسط**﴾ وإن من إيفاء الكيل والوزن بالقسط، ربط الالتزامات بمؤشرات الأسعار.

(٤) الاستدلال على الأخذ بمبدأ ربط الالتزام بتغير الأسعار بقوله تعالي: ﴿**ياأيها الذين آمنوا اوفوا بالعقود**﴾.

---

(١) Siddiqui: M.N. Issues in Islamic Banking, P. 4

صاحب هذا الرأى هو رفيق المصرى.

(٢) انظر: هذه الأسانيد والرد عليها، عبد الله بن سليمان بن منيع: موقف الشريعة الإسلامية من ربط الحقوق والالتزامات المؤجلة بالأسعار – بحث غير منشور.

(٥) نفى وجود نص من الكتاب أو السنة يحرم هذا النظام.

(٦) هذا النظام لا يتعارض، مع قوله - ﷺ- مثلا بمثل، فان القيمة الحقيقية للالتزام وقت السداد، هى القيمة الحقيقية، وقت الالتزام.

(٧) أن الحنفية قد أجازوا، أخذ الفرق، بين قيمة النقد والدين، وهذا هو ربط تغيرات الأسعار بالالتزامات.

(٨) أن إنكار هذا النظام منع للقرض الحسن.

(٩) أن هذا النظام يساعد على الحصول على القروض الأجنبية، للبلدان الإسلامية.

(١٠) إن نربط تغيرات الأسعار، يشبه الإضافة، التى يضيفها البائع، على ما يبيعه بالدين.

(١١) أن قوله تعالي: ﴿لا تظلمون، ولا تظلمون﴾. يؤيد نظام الأسعار القياسية، حيث إن الدائن، إذا لم يسترد القوة الشرائية للمبلغ الذى أقرضه، فإن هذا ينطوى على ظلم، ومعنى ذلك أن القرض الحسن، لا يمكن أن يعنى قرضا بدون فائدة أصلا إلا فى حالة واحدة، وهى حالة الثبات المطلق للأسعار من سنة إلى أخري، أما، إذا كانت الأسعار تتزايد بمعدل معين، فلابد أن يحمل القرض الحسن فائدة مساوية لمعدل التضخم على الأقل(١).

تقييم هذه الأسانيد، وبيان وجه الحق فيها:

يهدف أصحاب هذه الأسانيد، الى إضفاء الشرعية، على نظام الأسعار القياسية تمهيدا لتعميم تطبيقه، فى أوجه الحياة الاقتصادية والمصرفية الإسلامية، والأخذ به فى سائر الحالات، بحيث يصير من لوازم الإقراض، ويصير جزءاً من نظام التمويل بالإقراض.

على أن المتأمل فى هذه الأسانيد التى ساقوها، تأييداً لرأيهم، يجد أنه تتسم بالسمات الآتية:

- أنها تتسم بالعمومية فى الدلالة على المقصود، وتتخذ اتجاها شكليا، لا ينفذ إلى المضمون، لأن الأدلة، فى معظمها، خاصة النصية، تتناول مباديء اسلامية حاكمة للعقود، وضوابط للتصرفات، وهذا المنحى فى توجيه الدليل، لا ينهض من ناحية الصناعة الفقهية، للدلاله على شرعية نظام، يتميز بخصائص معينة، وآثار فى غاية الأهمية وهو طابع نظام الأسعار القياسية.

---

(١) د. سعيد النجار، سعر الفائدة المصرفى، والأغلبية الصامتة، أرباح البنوك، ص ٣٨.

- أن الأسانيد التى تعتمد على النصوص فى هذه الأدلة، وهى ذات دلالة عامة، يمكن أن تعارض بأدلة أخرىذات دلالة خاصة، وأقرب إلى كونها تتناول النظام الذى نحن بصدده، مثل تلك التى تحرم الحصول على نفع مشروط من القرض، **﴿وكل قرض جر نفعا فهو حرام﴾** وتلك التى تنهى عن الغرر، نهى الرسول - ﷺ- عن الغرر بسبب عدم التحديد والتجهيل، الذى ينطوى عليه مستوى السعر القياسي، ولاحتمال حصوله وعدم حصوله، والاعتماد على عنصر الزمن أو المدة، فى ايجاب المقدار الذى يؤخذ من المقترض..... إلخ ذلك.

- أن نظام الأسعار القياسية، صُمم لمواجهة حالة عرضية، لا تتصف بالدوام، وتقرر لحماية أطراف خاصة، هى البنوك والمؤسسات المالية، والمقرضين، وهى من القوة، بحيث لا تحتاج إلى تقرير هذه الحماية، وتلك الرعاية، والأجدر بها من هم فى حاجة حقيقية إليها.

- أن الهدف من الإقراض، والغاية الشرعية منه، وهى كونه يطلع بمصالح حاجية واجتماعية، لا تسعف أصحاب هذا الاتجاه، على توجيه هذه النصوص وتلك الأسانيد، لقبول هذا النظام، إذ إنه نظام ينطوى على المادية ويغلبه على الاعتبارات الأخرى .

- أنه مع التسليم بأن هناك حالات خاصة، واعتبارات معينة، تستدعى الأخذ بهذا النظام، فى نطاق معين، لكن تأسيسها لا يكون على هذه الأدلة، التى لا يستقيم توجيهها لتبرير نظام الاسعار القياسية، على إطلاقة، لأن هذا قد يُتخذ ذريعه لفتح الأبواب الموصدة أمام الفائدة.

إن الاستناد على آراء بعض الفقهاء، كالحنفية، أو على بعض أنواع المعاملات - الجائزة كالبيع المؤجل ، هذا الاستناد يفتقرالى الدقة، لأنه يتجاهل نصوصا فقهية أكثر تصريحا وأوضح دلالة، وأكثر مباشرة فيما يتعلق بالموضوع، كما أن التخريج أو القياس على البيع المؤجل قياس مع الفارق، للاتفاق فى شيء، والاختلاف فى أشياء، واين التماثل بين معاملة تحدد ثمنها، وعُلم وقت الأداء فيها، وهى عقد معاوضة، هى البيع المؤجل من معامله أخرى لم يتحدد السعر القياسى فيها، ولم يعرف حصوله من عدمه، وما إذا كان بالزيادة أو النقصان؟! فقد تنخفض قيمة النقد، وقد يزيد، وهذا السعر القياسى ليس مقابل سلعة او معاوضة مالية، وفيه شبهة المقابلة بالزمن، وهى معاملة القرض.

- أن الأخذ بنظام الأسعارالقياسية، واعتباره قاعدة عامة لمعالجة التضخم يصطدم بقاعدة عامة فى القرض، هى المماثلة والمساواة فى رأس مال القرض، نوعا وقدرا وصفة، والدليل أو الادلة على الأسعار القياسية ليست بالقوة، التى تعادل الادلة على التساوى والمماثلة فى القرض.

وتجدر الإشارة فى هذا الموضع إلى قرار مجمع الفقه الإسلامي، بشأن الأسعار القياسية، ونص ما جاء فيه[1].

بعد اطلاعه على البحوث المقدمة من الأعضاء الخبراء، فى موضوع تغيير قيمة العملة، وبعد الاطلاع على قرار المجمع رقم ۱۹۱ فى الدورة الثالثة: بأن العملات الورقية تتمتع بالقيمة الثمنية كاملة، وتطبق عليها الاحكام الشرعية المقررة للذهب والفضة، من حيث أحكام الربا والزكاة والسلم وسائر الأحكام الأخرى .

وبناء على ذلك قرر ما يلى :

العبرة فى وفاء الديون الثابتة بعملة ما، هى بالمثل، وليس بالقيمة لأن الديون تقضى بأمثالها، فلا يجوز ربط الديون فى الذمة، أيا كان مصدرها بمستوى الأسعار.

ونعتقد فى ضوء ذلك، أن نظام الأسعار القياسية معارض - بوجه عام - من وجهة النظر الشرعية والاعتبارات الاقتصادية، مع ملاحظة أنه فى بعض الحالات الاستثنائية، يمكن تقييمها فى نطاق مبدأ العدالة الإسلامي، عن طريق فحصها وبحث أسبابها ودور المقترض والدولة فيها، فاذا تبين للقاضى أن انهيار قيمة العملة أو الانخفاض الفاحش فيها، مرده إلى سلوك المقترض غير المعذور، أو أن السياسات النقدية للدولة أدت إلى الإجحاف أو الإضرار بالمقترض على نحو بين، وأنه كان ضحية لهذا السلوك أو ذلك التصرف، فإن للقاضى أن يحكم استحقاق المقرض لقيمة نقوده بالعدل والتساوي، المبنى على شواهد يقينية لا تقديرات محتملة، منعا للضرر عنه.

تقييم المبررات الاقتصادية للأسعار القياسية:

لا ننكر أن الأسعارالقياسية، تعالج اختلالا فى القوة الشرائية للنقود، منشؤه التضخم، لكن الحلول والمبررات الاقتصادية فى هذا الاتجاه، ينبغى أن تثبت جدواها، وتبلغ مداها، دون أن تقع فى محذور معالجه الخطأ بخطأ آخر. ومهمها كان الأمر، فإن المبررات التى ساقها الاقتصاديون تتلخص فى الأمور الآتية:

(۱) أنه يشجع الودائع والمدخرات النقدية بالنسبة للبنوك، وسوف يتيح الفرصة بدرجة أكبر للتمويل بالإقراض.

(۲) أن نظام الأسعار القياسي، يتوفر فيه ميزات معينه، هى كونه بديلا عن الفائدة الربوية، وفى ذات الوقت يتأسس على عناصر واضحة، ومعايير ثابته، حيث إن السعر القياسي، سيكون جزءاً من النسبة المئوية، لمعدل التغير فى مستوى الأسعار، وطول مدة الإقراض، وبمقدار متغير تبعا لذلك، غير ثابت وسيكون قابلا

---

(۱) قرار مجمع الفقه الإسلامى المنعقد بالكويت، ۱٤۰۹ . هـ. ۱۹۸۸م.

للتطبيق من الناحية الاقتصادية[1]. وهو ما يميزه عن غيره من الأنظمة غير العملية.

(٣) أنه يقدم الحماية الحقيقية للادخار، حيث يعوض المدخرين والمقرضين عن الانخفاض في القوة الشرائية للنقود، ويحميها من التآكل والانهيار.

(٤) أنه يعالج التضخم، والآثار الضارة الناتجة عنه، ويعمل على تحقيق الاستقرار في أسعار النقود، وهو مطلب حيوى لكل الأطراف وللمجتمع بأكمله.

(٥) أنه يحقق العدالة، لأنه يرفع الضرر الذى وقع على المقرض والمدخر، ويعيد له رأس المال الذى يعادل القوة الشرائية للنقود التى سبق أن أقرضها أو ادخرها.

والواقع أن هذه المبررات، لا يمكن التسليم بها كلها، ومن ذلك أن نظام الأسعار القياسية، يساعد على التضخم، وليس علاجه، إذ إن تغير التزام المقترض وربطه بسعر قياس عند وقت السداد، فى ظروف تقلبات اقتصادية، لا تحكمها قواعد واضحة، ولا تصورات جلية، يعطى المزيد من مضاعفة الالتزامات، وبالتالى يتيح المجال لهروب النقد، إلى ما فيه ضمان نمائه، وهذا يعنى ظهور فئات تتكدس فى أيديها الثروات، وقد تكون البنوك أوضح مثال لهذه الفئات، يستوى فى ذلك ما تملكه أو تستودع إياه للحفظ أو الاستثمار[٢].

(٦) أن تبرير الأسعار القياسية، على أساس تعويض المدخر أو المقرض، عن انخفاض القوة الشرائية للنقود وتآكل قيمة النقود لا ينطوى على عدالة، وليس له ما يبرره، وسيكون من قبيل التزيد، أن يعوض كل فرد من أجل العدالة[٣].

(٧) أن الأخذ بنظام الأسعار القياسية، سيؤدى إلى انكماش فى القطاع الصناعي، حيث أظهرت التجربة أن الأرباح فى القطاع الصناعي، لم ترتفع ارتفاعا موازيا، لارتفاع المستوى العام للأسعار، وفى مثل هذه الظروف، يمكن أن تودى عملية ربط سلف المصارف هذه، إلى الحاق الضرر بالنشاط الإنتاجي، إلى حد بعيد، كما يمكن أن يعانى القطاع الزراعى من عملية الربط هذه، لأن الأسعار الزراعية غالبا ما تخضع لرقابة الحكومة، أو تتحدد بعوامل العرض والطلب العالميين، فإذا كانت الزيادة فى أسعار المنتجات الزراعية، أقل من الزيادة فى المستوى العام للأسعار،

---

(١) Naquvi S.N.H: Principles of Islamic Economic Reform. P. 42.

(٢) عبدالله بن سليمان بن منيع، موقف الشريعة، الإسلامية، من ربط الحقوق والالتزامات المؤجلة، بمستوى الأسعار، ص ١٦.

(٣) - Siddiqui: M.N. Issues in Islamic Banking, P. 42.

فإن ربط سلف المصارف، يضع القطاع الزراعي، في وضع سيئ بالمقارنة مع القطاعات التى يكون فيها ارتفاع الأسعار، مساويا لارتفاع المستوى العام للأسعار، أو أعلى منه(١).

هذه الآثار العكسية لنظام الأسعار القياسية، من الناحية الاقتصادية، يجعل التسليم به، من المنظور الاقتصادى محل نظر، لأن بروز مشكلة التضخم والانكماش فى ظله، معوق بلا شك، يقلل من فعاليته، وتأثيره فى العلاج، وهو ما يجعل القول بالأخذ به فى نطاق الضوابط، وفى الحالات التى تستوجب التعامل به، أقرب إلى القبول والإقناع، وليس التسليم به بصورة مطلقة.

كلمة أخيرة عن الأسعار القياسية

يمكن القول بأن النقود الائتمانية - النقود الورقية والكتابية - بوجه عام هى من قبيل الفلوس أو النقود الاصطلاحية، فى عصرنا الراهن من منظور فقهي، على أساس أنها مصدرة بواسطة السلطة المختصة فى الدولة، وتتمتع بحمايتها، وتتسم بالقبول العام والرواج فى التعامل بين الناس، فالتنمية فيها ثمنية وضعية من صنع الدولة والسلطات الرسمية فيها، ومن ثم اصطلح على كونها مقياسا للقيم ومعياراً للثمنية ومخزنا للثروة بقوة القانون.

نقول ذلك، مع التسليم بالحقيقة الاقتصادية، وهى أن قيمتها الاسمية أو القانونية، أعلى من قيمتها السلعية أو الاقتصادية، وربما كانت هذه الحقيقة وراء الأزمات التى تتعرض لها بين الحين والآخر، من التضخم والكساد ومن تقلب فى قيمتها، الأمر الذى يؤثر على الأسعار وعلى المعاملات الآجلة من البيوع المؤجلة والقروض والإيجارات وغيرها.

على أن هذه الحقيقة لا تبرر اللجوء إلى الأسعار القياسية، بأن يلتزم المقترض بأن يعيد إلى المقرض عند الوفاء مبلغا من النقود نفسها يعادل قيمة ذلك القدر المحدد فى العقد كقاعدة عامة، باستثناء حالات معينة سبق أن ذكرناها(٢). لأن التقييس فى الواقع ليس علاجا فعالا من الناحية الاقتصادية، وليس تجسيداً للعدالة، كما قد يتبادر للوهلة الأولي، وذلك للاعتبارات الآتية:-

- أن ربط القرض بالأسعار القياسية، ينطوى على إخراج النقود عن وظيفتها الأساسية، كمعيار للثروة ومقياس للقيم، وجعلها سلعة من السلع، يجوز اتفاق الطرفين على إهدار ثمنيتها، فتأخذ حكم السلع لا النقود، وتظل عرضة للارتفاع والانخفاض،

---

(١) تقرير مجلس الفكر الإسلامى فى الباكستان، إلغاء الفائدة من الاقتصاد، ص ٢٧.

(٢) راجع هذه الحالات الثلاث فيما سبق.

فتفقد خاصيتها، وتضعف الثقة فيها، وفى هذا ما فيه من المحاذير على النظام الاقتصادى والمالى .

هناك من يرى أن ربط الإنفاق بالأرقام القياسية، يخفض من فعالية السياسات المضادة للتضخم، ذلك أن هذه العملية ما هى إلا طريقة للتعايش مع التضخم، وليست طريقا لمنع وقوعه(١).

– أن فى التقييس زيادة تحكيمة لكمية النقود، والزيادة فى كمية النقود يؤدى إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، إذ إن العلاقة بين القوة الشرائية للنقود والمستوى العام للأسعار علاقة عكسية، وكلما ارتفعت الأسعار انخفضت قوة النقود الشرائية، والعكس بالعكس(٢).

– أن ربط القيمة بتغير الأسعار من الناحية المالية، أمر بعيد عن الإنصاف، لأنه بينما يحمى مصالح المقرضين، فإنه يخلق مخاطر إضافية للمقترض، الذى يتعاقد على قرض قابل للتسوية، ويسدده من الإيرادات غير المرتبطة بجدول الأسعار(٣).

– أن المقتضيات الحاكمة العدالة فى المفهوم الاقتصادى والمالى الإسلامي، المعول عليه فى قضية القروض الحسنة، هى المماثلة بين العوضين، دون زيادة أو نقصان بينهما، وأن هذا الأصل العام المقرر، يتأسس على أنه لا زيادة فى مقابل الأجل وحده، بيعا كان أو دينا، وهذا ما قررته النصوص بجلاء، فى قوله تعالي: **﴿فلكم رءوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون﴾** البقرة / ٢٧٩، وعبر عنه الرسول – ﷺ – بقوله: **«قيمة عدل لاوكس ولا شطط»**، وهى فلسفة للعدل الجامع للنواحى الأخلاقية والاجتماعية والاقتصادية، وتوجيه نحو طلب الربح والفائدة، من خلال العمل والاستثمار.

– أن الرقم القياسى لا يعزل التغيرات الحقيقية للأسعار، التى تنجم عن العرض، وهذا التدخل فى تعديلها يفسد آلية السوق وتخصيص الموارد، والتغيرات التى تحدث عن الاحتكار أو التضخم النقدي، وهى أمراض العصر التى تحتاج إلى علاج(٤).

نتائج وتوصيات :

انطلاقاً من الفلسفة الحاكمة للسياسة النقدية فى الإسلام، والقواعد العامة للقرض، فإن ثمة أموراً، يجب أن تراعى فى هذا الخصوص:

---

(١) يوسف كمال، فقه الاقتصاد النقدى، مرجع سابق، ٤١٥ .

(٢) د. محمد عبد المنعم عمر، نحو النظرية الاقتصادية فى الإسلام، ص ١٩١ .

(٣) باير وبيكرمان، مشكلة الربط بجدول الأسعار، انعكاسات على التجربة البرازيلية الأخيرة، التنمية العالمية، سبتمبر ١٩٨٠، ص ٦٨٥ . د. ضياء الدين أحمد،، ص ٦.

(٤) يوسف كمال، فقه الاقتصاد النقدى، مرجع سابق، ص ٤١٦ .

– أن الحاكم العام فى الدولة الإسلامية، يلتزم برسم سياسة نقدية واقتصادية سليمة، تعمل على تحقيق التوازن أو ثبات الأسعار، ومن الوسائل التى قد يتبعها للوصول إلى تلك الغاية عملية تنظيم إصدار النقود وعرضها، لذلك ألقى الفقه الإسلامى مهمة إصدار النقود على عاتق الحاكم الإسلامي، واعتبرها من الأعمال السيادية للدولة، لتعلقها بالمصلحة العامة للدولة الاسلامية.

– يمتنع على الدولة ممثلة فى الحاكم أن تسلك من الوسائل ما يؤثر على ثبات مستوى الأسعار، واستقرار التعامل، وها هو السيوطى يقرر ذلك بقوله: يكره للإمام ضرب الدراهم المغشوشة، للحديث الصحيح: من غشنا فليس منا، ولأن فيه إفساداً للنقود، وإضراراً بذوى الحقوق، وغلاءً للأسعار، وانقطاعاً للأجلاب وغير ذلك من المفاسد.

– أن على الأفراد فى المجتمع الإسلامي، أن يبذلوا غاية جهدهم عقليا وبدنيا، فى إعمار الأرض وزيادة الإنتاج، من أجل المحافظة على تحقيق التوازن الاقتصادى والاجتماعي، واستقرار المستوى العام للأسعار، فى بلاد الإسلام، ففى قوله تعالي: ﴿هو انشأكم من الأرض واستعمركم فيها﴾ هود / ٦١ ، ما يدل على وجوب العمران والتنمية، وفى تحقيق التوازن والاستقرار المنشود قوله سبحانه: ﴿كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم﴾ الحشر / ٧، وقوله عز وجل: ﴿لا تَظْلِمون ولا تُظْلَمون﴾ ١٠ البقرة / ٢٧٩.

– أن المثلية هى الأصل المعول عليه، فى إعادة القرض، فهو يرد على دفع مال مثلى لآخر، ليرد مثله، فلا يصح القرض فى غير المثلي، وهو كل ما يضمن بالمثل عند الاستهلاك، فلا يصح القرض فى غير المثلى ...[1] لأن فى المثلية إبعاداً للربا أو شبهته.

– أن الفقه الإسلامي، يقدم العلاج فى حالة التفاوت الفاحش فى قيمة النقود، وفى حالة بطلان التعامل بالنقود، وفى حالة انقطاع النقد، وما يندرج ضمن حالة الضرورة، وهذا العلاج يتأسس على قاعدة عدم الإضرار، وهى أصل شرعى مهم، فيجعل الرد فى أمثال هذه الحالات بالقيمة، وفى ذلك يقول صاحب كشاف القناع[2] : «أو يكن القرض فلوسا أو يكن دراهم مكسورة فيحرمها، أى يمنع الناس من المعاملة بها السلطان أو نائبه، سواء اتفق الناس على ترك المعاملة بها أو لا، لأنه كالعيب، فلا يلزمه قبولها، فله أى للمقترض القيمة عن الفلوس والمكسرة فى هذه الحال وقت القرض سواء كانت باقية أو استهلكها، وسواء نقصت قيمتها قليلا أو كثيرا. والمغشوشة إذا حرمها السلطان كذلك، وعلم منه أن الفلوس إن لم يحرمها وجب رد مثلها غلت أو رخصت أو كسدت، وتكون قيمة ذلك من غير جنسه، إن جرى فيها ربا فضل.... وإذا كان المقرض ببلد

---

(١) ابن عابدين، حاشية رد المختار، حـ ٥، ص ١٦١.

(١) البهوتى، حـ ٣، ص ٣١٤، ٣١٥.

المطالبة تحرم المعاملة به فى سيره السلطان. فالواجب على أصلنا القيمة إذ لا فرق بين الكساد لاختلاف الزمان أو المكان، إذ الضابط أن الدين الذى يف الذمة كان ثمنا فصار غير ثمن». واعتبار القيمة فى هذه الحالات منشؤه مبدأ العدالة، بجانب إزالة الضرر، وهو ما يقود إلى القول بأن قبول المثل قد لا يحقق العدالة فى كل حالات تغير قيمة القرض، وتقدير أمثال هذه الحالات ليس على سبيل الحصر دائما، والمرجع فى ذلك رأى الخبراء من أهل الفقه والاقتصاد، بحسب ما يحقق المصلحة العامة .

إن على الحاكم المسلم، ألا يتخذ من الإجراءات أو القرارات- ذات الصيغة السياسية- ما يؤدى إلى اضطراب التعامل، والتغير الحاد فى قيمة النقود، لما فى ذلك من الإضرار بمصلحة الفرد والدولة.

الفصـــل الثانى

أساليب التمويل بالقرض والضمانات فيه



الفصل الثانى
أساليب التمويل بالقرض والضمانات فيه

المبحث الأول : التمويل بالقرض من جانب الفرد والدولة :

نشأ التمويل بالقرض الحسن، فى ظل النطاق الفردى أو الخاص قبل أن يتم فى إطار مؤسسى أو مصرفي، لأن النطاق الفردى هو الأصل، وعليه مدار التعامل فى ظل الاجتماع الإنسانى فى العصور السابقة على العصر الحديث، بما فى ذلك العصر الإسلامي، وعصر تدوين الفقه، بل إن الناظر إلى منهج الخطاب فى الأحكام الفقهية، يجد أنها صيغت على أساس الخطاب الفردي، والعلاقات التى تتم على المستوى الخاص، وكان رائدها فى ذلك النصوص التى أصلت هذا المنحى وهذا جليّ فى قول النبي ﷺ **«ما من مسلم يقرض مسلما قرضا مرتين إلا كان كصدقتها مرة»** وعن أبى هريرة مرفوعا: **«من نفس عن أخيه كربة من كرب الدنيا نفس الله بها عنه كربة من كرب يوم القيامة، ومن يسر على معسر يسر الله عليه فى الدنيا والآخرة، والله فى عون العبد ما كان العبد فى عون أخيه»**(١).

ومفاد ذلك أن التمويل بالقرض نشأ فى رحاب الاحتياجات الفردية، وقياما بمتطلباتها، وتجسيدا للمصالح الخاصة، التى تعظم الحاجة إليها من قبل من يشاركك فى العقيدة، أو من يتظلل معك برباط الإنسانية، بتقديم المال اللازم، لسد حاجاته الأساسية من الطعام أو الشراب أو الملبس أو المسكن أو العلاج، وما شاكل ذلك، وهى الضروريات الأساسية لبقاء الفرد، وتكوين الجماعة التى يعجز الفرد عن تكوينها بإمكانياته الذاتية وتقصر عنها طاقته لسبب أو لآخر، فيقدم له الآخر القرض الذى ينهض بتبعاته ويفك كربته، ويهزم لوعته وفقره.

وأمر آخر، يعضد أهمية التمويل على المستوى الخاص أو الفردي، وهو أن القرض فى المعنى الشرعي، من قبيل الإنفاق والتبرع، لذلك وصف بكونه حسنا، وما كان على شاكلة ذلك من المعاملات، فإنه يتأتى من جهة من هو أهل له، وليس من جهة كل إنسان لأن القرض للمال تبرع، ألا ترى أنه لايقابله عوض فى الحال، فكان تبرعا للمال، فلايجوز إلا ممن يجوز منه التبرع(٢)، رعاية لحق من ليس من أهل التبرع وصيانة لماله، فإذا كان المقرض من أهل التبرع، فقد حثه الشرع وأهاب به أن يقرض المحتاج واعتبر

---

(١) الشوكانى، نيل الأوطار، حـ٥، ص٢٥٩.

(٢) الكاسانى، بدائع الصنائع، حـ٧، ص٣٩٤.

ذلك إقراض لله تعالى كما فى قوله تعالي: ﴿من ذا الذى يقرض الله قرضا حسنا، فيضاعفه له أضعاف كثيرة﴾ «البقرة/ ٢٤٥».

ومن ناحية أخرى، فإن القرض من جانب المقترض، إنما يكون لحاجة ألمت به، وفاقة نزلت به، لأن المقصد فيه سد الحاجة وإزالة الفاقة لذلك اعتبر الفقه من القرض الحكمي، الإنفاق على اللقيط المحتاج، وإطعام الجائع وكسوة العاري، وهو مكرمة وإباحة إتلاف بشرط الضمان[1] لأن فيه إحياءً للمقترض وصونا له عن الهلاك والضياع، دليل هذا ما يفسر نسبة الإقراض لله عز وجل فى النص الكريم، فالله غنى عن العالمين لكنه الإنسان المعوز والمسكين والذى يكون فى أمس الحاجة إلى هذا النوع من التمويل، ومن المناسب أن يجرى تمويل هذه الاحتياجات عن طريق القرض لأن التبرع والإرفاق يكون فى أمور ذات طبيعة أساسية تقوم بالإنسان وليس من طبيعة استثمارية تبغى الرفاهية والفن.

وحكم القرض للأفراد أنه مندوب يثاب فاعله، ويطلب منه شرعا أن يتحلى بهذه المكرمة والفضيلة، وأن يقدم القرض للمقترض، ليحقق الغاية والحكمة المرادة من تشريعه، وهو فى هذا الصدد ليس مطلوبا منه التبرع بالمال ابتداء، بل ملاحظة حال المقرض المدين للتاكد من جنى المحتاج ثماره، والنهوض من عثرته، فإذا كان لازال فى مسغبته أو شدة فقره فقد أرشدت النصوص المقرض إلى تحرى المسلك الإسلامى فى قوله تعالى : ﴿وإن كان ذوعسرة، فنظرة إلى ميسرة﴾ «البقرة/ ٢٨٠».

وعليه فإن المقرض مطالب بالإمهال، ومنحه الأجل الملائم للوفاء بدينه وهذا ما تأيد بحديث أبى هريره عن النبى ﷺ قال: «كان تاجراً يداين الناس، فإذا رأى معسراً، قال لفتيانه: «تجاوزوا عنه لعل الله أن يتجاوز عنا، فتجاوز الله عنه»[2] ويدخل فى لفظ التجاوز الإنظار والوضيعة وحسن التقاضى .

إن دلالة هذا التوجيه ذات مغزى فى استخدام القرض كأداة للتمويل، لأنه يمثل ضمانة مهمة للقيام بحاجات اقتصادية واجتماعية فى نطاق ضيق، للأفراد، وحرصا على أن يحقق التمويل أغراضه. ولعل من المناسب لتحقيق ذلك هو توجيه المقترض لهذا المال فى امتهان حرفة أو ممارسة تجارة تقوم بكفايته، وتنأى به عن اللجوء إلى الاقتراض مرة أخرى، فيتمكن من سداد دينه، وإغناء نفسه والإسهام فى تنمية مجتمعه بهذه الحرفة البسيطة أو تلك التجارة الصغيرة، وكفى بذلك مطلبا للتمويل بالقرض الحسن.

---

(١) الخطيب، مغنى المحتاج، حـ٢، ص١١٧.

(٢) ابن حجر، فتح البارى بشرح صحيح البخارى، حـ٥، ص٢١٢، ٢١٣.

إن هذا الملحظ فى توظيف القرض على محدوديته، وصغر قدره، إنما هو مطلوب للشارع، ومستفاد من دلالة النصوص، إغناءً لنفسه عن مذله الحاجة، ومهانة السؤال، وما هو حديث أبى هريرة رضى الله عنه عن النبى ﷺ قال: **«من أخذ أموال الناس يريد أداءها أدى الله عنه، ومن أخذ يريد إتلافها أتلفه الله»** قوله أتلفه الله، ظاهره أن الإتلاف يقع له فى الدنيا، وذلك فى معاشه أو فى نفسه.. قال ابن بطال: فيه الحض على ترك استيكال أموال الناس والترغيب فى حسن التأدية إليهم عند المداينة، وأن الجزاء قد يكون من جنس العمل[1] وخير أداء للقرض، وأفعل وسيلة لتجنب إتلاف المال، هو استغلاله فى نشاط يحسنه المقترض يعينه على أمر نفسه، ويكفل له الوفاء بدينه.

التمويل بالقرض من جانب الدولة:

يتم التمويل بالقرض للوفاء بعناصر المنتج الضرورية، أو لسد احتياجاته الأساسية، وقد كانت الدولة الإسلامية تضطلع بهذه المهمة، انطلاقا من مبدأ التكافل الاجتماعى والمعاشي، فمن الخير للمسلم أن ينمى نفسه باستخدام مال القرض فى عمل مشروع صغير، يقوم بمعاشه، ويكفه عن المسألة ويفرغ فيه وقته وجهده بما يعود على نفسه بالمصلحة، وعلى أسرته ومجتمعه بالكفاية والنماء.

وقد كان الرسول ﷺ وهو رأس الدولة الإسلامية يقترض للمسلمين، فعن أبى رافع قال: استلف النبى ﷺ بكرا، فجاءته إبل الصدقة فأمرنى أن أقضى الرجل بكره، فقلت: إنى لم أجد فى الإبل إلا جملا خياراً رباعيا فقال: **«أعطه إياه، فإن من خير الناس أحسنهم قضاءاً»** «رواه الجماعة إلا البخاري» قال الخطابي: وفى حديث أبى رافع من الفقه جواز تقديم الصدقة قبل محلها، وذلك لأن النبى ﷺ لاتحل له الصدقة فلايجوز أن يقضى من إبل الصدقة شيئا كان استسلفه لنفسه، فدل على أنه استسلفه لأهل الصدقة من أرباب المال، وهذا استدلال الشافعى[2].

إن وسائل إمداد الفقراء والمحتاجين بالمنتج الضروري، لوضعه على طريق الإنتاج، وغرس خلق الاستغناء والكفاية فيه هذه الوسائل متعددة تكمل بعضها بعضا، نسوق منها الزكوات والصدقات، فإن للفقراء والمساكين سهما من الزكاة، كما أن للغرماء وهم المدينين سهما من أسهم الزكاة التى تحددت فى النص القرآني: **﴿إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله﴾** «التوبة/٦٠» ويعنينا من هذه الوسائل القرض والذى يجمع بين

---

(١) ابن حجر، فتح البارى، جـ ٥، ص ٤٥١.
(٢) الشوكانى، نيل الأوطار، جـ٥، ص٢٥٩، ٢٦٠.

خاصيتى التبرع والمقارضة، بما يحيي فريضة التكافل ويفتح باب العمل والكسب للوفاء به، وينأى بنفسه عن مذلة الحاجة كنتيجة للقرض، وأساس ذلك أن القرض إنما شرع لسد الحاجة، ولمن يقدر على الوفاء به، فإن لم توجد هذه الحاجة بالمقترض لم يحل له الاقتراض، ففى حديث أنس أن النبى ﷺ قال: **«رأيت مكتوبا على باب الجنة ليلة أسرى بى الصدقة بعشر أمثالها والقرض بثمانية عشر، فقلت ياجبريل: ما بال القرض أفضل من الصدقة؟ قال: لأن السائل قد يسأل وعنده والمستقرض لايستقرض إلا من حاجة»** رواه ابن ماجه.

وفى الروضة فى باب الشهادات: إنه إنما يجوز الاقتراض لمن علم من نفسه القدرة على الوفاء، إلا أن يعلم المقرض أنه عاجز عن الوفاء، ولا يحل له أن يظهر الغني، ويخفى الفاقة عند القرض، كما لايجوز إخفاء الغنى وإظهار الفاقة عند أخذ الصدقة[1].

ونظراً لوجود هذه الحاجة، التى تتطلب سدها ولانقول إشباعها قامت الدولة– ممثلة فى شخص الرسول ﷺ عليها– وقد كان التزام الرسول صلوات الله عليه واضحا فى هذا الخصوص فعن أبى هريرة رضى الله عنه، أن النبى ﷺ قال: **«ما من مؤمن إلا وأنا أولى به فى الدنيا والآخرة، اقرءوا إن شئتم – النبى أولى بالمؤمنين من أنفسهم – فأيما مؤمن مات وترك مالا فليرث عصبته من كانوا، ومن ترك دينا أوضياعا، فليأتنى فأنا مولاه»**[2].

فهذا الصنيع تعبير عن مسئولية الدولة فى توفير المتطلبات الأساسية للحياة، وسد الدينة وإنقاذ ضيعته، وأجدى السبل لتحقيق ذلك إقراض الدولة للفرد ليعمل فيه بنفسه، فيحقق كفايته وينفى عن نفسه المن والأذى الناشيء من الاستجداء والسؤال. ولايظن أن التمويل بالقرض قاصر على الجانب الاستهلاكي، الذى تتطلبه الأمور المعاشية للمقرض، فإن الدولة قد تقدم قرضا للفرد لغرض انتاجى بغية طلب منفعة اقتصادية أو استثمارية كما هو الشأن فى الوقت الحاضر، وهو ما حدث من أبى موسى الأشعري، فقد أقرض عبدالله وعبيد الله ابنى عمر بن الخطاب رضى الله عنه من بيت مال المسلمين، وقد تاجرا فى هذا المال وربحا فيه، وقد جعله عمر مضاربة وقسم الربح مناصفة بين ولديه وبيت المال. ودلالة هذه الواقعة فى موضوعنا هو مشروعية الإقراض للإنتاج والاستثمار، إلا أن هذا يتم فى نطاق محدد بحسب فلسفة القرض فى الشريعة الإسلامية.

---

(١) الخطيب، مغنى المحتاج، حـ٢، ص١١٧.

(٢) ابن حجر، فتح البارى، حـ٥، ص٤٥٨. مرجع سابق.

المبحث الثانى : أساليب استخدام القرض فى عمليات التمويل :

يتم توظيف القروض فى عمليات التمويل، والتمويل بمعناه الدارج هو تجميع الأموال المدخرة لتوجيهها لغرض معين كما فى حالة الاكتتابات لتأسيس شركات المساهمة أو إنشاء مشروع تجارى أو صناعى بمعرفة عدة شركاء.. ولكننا لانقصد هذا المعنى الدارج وإنما المقصود بالتمويل هو توجيه المدخر لأمواله- الإقراض أو التسليف -سواء بمعرفته مباشرة بأن يقرض شخصا آخر بما يحتاج إليه أو بواسطة البنوك مثلاً لتقوم بتشغيلها فى عملياتها المصرفية، وهى الإقراض عموما[1].

ولئن كانت البنوك التجارية تجد من الحوافز ما يجعلها تستخدم القروض على نطاق واسع، بسبب عنصر الفائدة على القروض، وما تجنيه من وراء ذلك من مكاسب كبيرة، فإن البنوك الإسلامية بمقتضى النظام الإسلامى تملك من البدائل ما يمكنها، أن تجعل الإقراض بدون فائدة نافعا لها، ومحققا لأهدافها.

ومن هذه الحوافز التى تدفعها إلى الإقراض[2] أن تقوم بتخصيص نسبة ٥٠٪ من ودائع حسابات القروض، لتقديمها كقروض، وإذا فعلت ذلك فيستثمر ٤٠٪ منها فى مشروعات مربحة ويتبقى ١٠٪ سيحتفظ به فى شكل احتياطى نقدي.. وسيكون لهذه البنوك أن تحصل على مدخرات ورأس مال من المودعين تغطى به ما أقرضته، وفى ذات الوقت فإنها تستفيد من توظيف القروض فى مشروعات ذات ربحية على أساس المضاربة، وتسترد القروض التى دفعتها.

ومن الحوافز التى تدفع البنك الإسلامى إلى الإقراض، الرغبة فى المحافظة على إيجاد علاقات وثيقة مع عملائها وخلق احترام للبنك فى نظر أصحاب الحسابات والجمهور، إن فكرة تقديم قرض حسن (بدون فائدة) هى خدمة اجتماعية مهمة تجعل الناس لايعتبرونها فقط مؤسسات تجارية هادفة للربح وإنما مؤسسات اجتماعية، وهذا يضفى ثقة فى التعامل مع البنك الإسلامى ويؤدى إلى خلق عمليات ناجحة للنظام المصرفي، وتنطوى وجهة النظر هذه على قيمة كبيرة لكسب ثقة الناس، وهو ما يجعل البنك الإسلامى يقوم بمسئوليته فى تقديم القرض غير الربوى الذى يرد له بدون أن يكون هناك إضرار به.

إن حسن استخدام البنك الإسلامى لتقديم القروض لتمويل الأنشطة المختلفة يتطلب تخصيص حسابات للقروض، ووضع النظام الخاص به من حيث المصادر المالية المكونة

---

(١) سامى وهبة غالى، إدارة المنشآت المالية، ١٩٦٨م، ص ٣٩.

(٢) Siddiqui N. Banking Without Intrest. PP. 53etc.

له والكيفية والأسس التى يتم الإقراض وفقا لها، وهو ما يحتاج إلى توجيه النظام ليعمل فى إطار الشريعة، وبما يتسق مع عمليات البنك كمؤسسة مالية تهدف إلى الربح.

إن توفير هذا النظام يحتاج إلى دعم الدولة والأفراد كما هو الشأن فى اعتبار الزكاة والأوقاف الخيرية من المصادر المالية لتكوين رأس مال القرض لأنهما من موارد الدولة الإسلامية، وكما هو الحال فى التبرعات والهبات التى يقدمها الأفراد بغرض توفير المال اللازم للإقراض، فضلا عن المصادر الأخرى التى سبق أن ذكرناها.

وغنى عن البيان أنه إذا توفر للبنك الإسلامى الموارد المالية الكافية والنظام الجيد، فإنه يستطيع أن يحقق أقصى ميزة ممكنة فى استخدام القرض فى عمليات التمويل فى مراحلها المختلفة.

أشكال التمويل بالقرض:

تتنوع صور التمويل بالقرض فى الممارسات الإسلامية ويمكن -استنادا إلى أحكام الشريعة، وطبيعة وفلسفة النظام المالى الإسلامي- أن تتخذ الأشكال الآتية:

تمويل القطاعات التى تتطلب إعانة دائمة بواسطة الدولة كإنشاء المنازل الصغيرة وخاصة لهؤلاء الذين يبنون فى المناطق الريفية أو فى الأحياء الفقيرة، الذين هم بحاجة إلى إعانة، وبالإضافة إلى ذلك الأولويات المحلية فى إنشاء المستشفيات -دور العلاج- بيوت الحضانة- المدارس المحلية[١].

تمويل القطاعات الاستهلاكية، وذلك بتمويل الاحتياجات المتجددة للفئات التى بحاجة إليها من ذوى الدخل المحدود الذين لايستطيعون دفع نفقات السلع الاستهلاكية أو حالة المستهلك الذى يود أن يتملك سيارة أو منزلا، ولايستطيع أن يدفع الثمن كله حالا، لذلك يؤمل أن تقدم له القروض ليكون قادرا على أن يفعل ذلك فى مدة معينة[٢]وتمويل هذه القطاعات مرده إلى المسئولية الاجتماعية للدولة الإسلامية ومؤسساتها المالية.

وهذا الاتجاه فى تمويل هذه القطاعات مطلب إنسانى إسلامى بدأت الدول الحديثة تفطن إليه وتضعه فى اعتبارها على أساس أنه يتعلق بحق الإنسان الطبيعي، وإن كانت هذه الدول تموله من خارج المصارف بمقولة إن الجهاز المصرفى يستهدف الربح بشتى الطرق فلا يناسبه هذا الشكل من أشكال التمويل بالإقراض الذى منشؤه اعتبارات إنسانية.

1- Naqui N.H, Principles of Islamic Economic Reforms, P. 40.

2- Siddiqui N.N, Issues in Islamic Banking, P. 74.

التمويل عن طريق تقديم قروض شخصية من خلال المصارف التجارية فى نطاق محدود نسبيا كشراء سلع استهلاكية معمرة، أو لتمويل الدراسات العليا التى يقوم بها الطلبة داخل الدولة أو خارجها، أو لتغطية احتياجات الأشخاص الذين يذهبون إلى العمل بالخارج، أو لإغاثة المناطق المنكوبة أو للاحتفالات الاجتماعية. وتتقاضى هذه المصارف فائدة مقابل تقديم هذه القروض.

ويمكن القول -كما نص عليه تقرير مجلس الفكر الإسلامى فى باكستان- بأنه فى المجتمع الإسلامى المثالى لايعتبر الالتجاء إلى القروض الشخصية مرغوبا إلا من أجل اشباع الحاجات الإنسانية الأساسية أو الوفاء بالتزام مالى (مساعدة الغارمين). أما الإقراض من أجل الإنفاق البذخى أو المستوى المعيشى المصطنع أو الاستهلاك المظهرى فهو إلى حد بعيد غير مرغوب فيه. ومما يذكر أيضا فى هذا المقام، أنه فى ظل النظام الإسلامى لايتوقع من المحتاجين أن يمدوا أيديهم إلى الاقتراض، فمن واجب الدولة أن تمدهم بالمساعدة دون فرض أية رسوم، ذلك أن إقامة الدولة الإسلامية مجتمع الرفاهية هدف رئيسي، كما أن نظام الزكاة والصدقات هما من وسائل تحقيق هذا الهدف، وإذا كانت الدولة فقيرة إلى درجة تعوقها عن تحقيق هذا الالتزام فيمكنها إلزام المصارف بمنح مثل هذه القروض فى نطاق محدودة[1] ، بناء على طبيعة المهمة المنوطة بالبنك الإسلامى ودوره الرائد فى عمليات التنمية والاستثمار وتحقيق الربح الذى يمكن أن يغطى به نفقاته وأنشطته المتنوعة، وتأسيسا على ذلك فإن البنك الإسلامى يمكنه أن يقدم القروض لهذا النوع من التمويل بنسبة محددة من حسابات القروض، وأن يكون ذلك على نطاق ضيق لأن الأنسب فى الوفاء بتمويل هذه الاحتياجات هى المعونات، وسبيل ذلك الزكاة والصدقات لأنها التزامات مالية لاترد من قبل الآخذ لعجزه عن السداد فى غالب الأحيان ولحاجته إلى تكرار هذه الإعانات وتجددها، وليس هذا متاحا فى التمويل بالقرض.

وإنما قلنا إن للبنك أن يؤدى دورا محدودا فى تمويل هذه الاحتياجات، انطلاقا من دوره الاجتماعى أو مسئوليته الاجتماعية التى هى فى درجة تالية لمسئوليته الرئيسية فى إحداث وتحقيق النمو الاقتصادى والاستثمارى .

وهذا النظر فى منحى التمويل بالقرض منشؤه اختلاف التعامل المؤسسى أو المصرفى عن التعامل الفردى التقليدي، الذى نوهنا إليه من قبل لأن البنك الإسلامى مؤسسة استثمارية بالدرجة الأولي، فيجب أن تعبأ له الوسائل التى تناسب طبيعته وتنجز رسالته.

---

(١) إلغاء الفائدة من الاقتصاد، تقرير مجلس الفكر الإسلامى فى باكستان ، ص٥٧.

ومهما كان الأمر، فإن على البنك الإسلامي أن يبذل كل ما هو ممكن، لوضع حد أقصى لأنشطته الإقراضية بما يتناسب مع موارده المتاحة كما يقول البعض[1]. ولما يتكبده من مصروفات في تقديم هذه القروض، وما قد ينشأ عنها من مخاطر تتعلق بعدم السداد أو التأخير في الوفاء بها.

تمويل احتياجات استهلاكية لفئات قادرة على الوفاء: يمكن للبنك الإسلامي أن يمد بالقروض احتياجات المستهلكين الذين يمتلكون أصولا ومصادر للدخل فهؤلاء الأفراد إذا قدمت لهم القروض بصفة مؤقتة لمواجهة احتياجاتهم، فإنهم بمقدورهم الوفاء بها من دخلهم في المستقبل[2]. وفي أمثال هذه الحالات، يمكن للبنك الإسلامي تزويد هذه الفئات بالقروض في نطاق معين، وبنسبة محددة، وبعد تقديم الضمانات المناسبة ودراسة كل حالة على حدة وتقاضي البنك لنفقة القرض التي انفقها عند تقديم القرض للمقترضين.

وأساس تمويل البنك الإسلامي لهذه الاحتياجات الاستهلاكية طبيعة المصادر المالية لقروضه والمسئولية الاجتماعية الملقاه على عاتقه بحكم أنه بنك يعمل وفقا لمبادىء الشريعة، في الوقت الذي لم يفضل فيه الاعتبارات الاقتصادية التي تراعي في أمثال هذه الحالات لاسترداد القرض، والحصول على تكلفة القرض من المقترض، وهذا يفيد العملاء ولايضر بالبنك، وإذا لم يكونوا عملاء فإنه سيكسب متعاملين جددا، وفي ذلك دعم لوظيفته المصرفية وله أن يقيد المستحقين للقرض الاستهلاكي بأن يكونوا من أصحاب الودائع فيه.

ومما تجدر ملاحظته بالنسبة للاحتياجات الاستهلاكية فإنه يجب تحديد الخط الفاصل بين الاحتياجات الأساسية الضرورية التي يعتمد على وجودها واستمرارها استمرار الحياة الانسانية، والاحتياجات الأخرى التي لا تعد من الاحتياجات الأساسية ولا تعتبر من قبيل الرفاهية أو البذخ التي تدخل في الحاجيات بدرجاتها، ويتولى ذلك خبراء معنيون بذلك تتوفر فيهم العدالة، والحرص على مصلحة الفرد والأمة. وإيجاد هذه التفرقة أمر مهم لإدراج الاحتياجات الأولى في مورد الزكاة والصدقات وإدراج الحاجيات أو بعضها في مورد القروض ويمول من مصادر القرض بواسطة المصرف أو مؤسسة مالية أخرى .

---

(١) Neenai S.A The Iseamic Development Bank, P. 68

(٢) Siddiqui , N.N: Banking Without Interest, P . 168

التمويل قصير الأجل:

للتعرف على التمويل قصير الأجل يحسن بنا أن نميزه عن غيره من الأقسام الأخرى للتمويل بالقروض إذ إن مصطلح الاقتراض يشمل:

١ – الاقتراض قصير الأجل، ومدته عام.

٢ – الاقتراض متوسط الأجل ومدته من عام إلى خمسة أعوام أو من عام إلى عشرة أعوام.

٣ – الاقتراض طويل الأجل، ومدته أكثر من عشر سنوات[١].

إن التمويل بالقرض قصير الأجل يتأتى فيما يحتاجه الفلاحون من أجل شراء مدخلات الإنتاج الزراعي، مثل البذور والأسمدة والمبيدات الحشرية. ويمكن للبنك الإسلامى عند تقديم تمويله إلى هذه الحاجات أن يفرق بين الفلاحين الذين يزرعون حيازات لاتتجاوز حد الكفاف، وأولئك الذين يزرعون حيازات تتجاوز حد الكفاف فتقدم المساعدة إلى الفئة الأولى من الفلاحين، إما نقدا أو عينا طبقا لما هو مقترح فى «تسهيل القروض الخاصة» والذى يعنى أن الفلاحين، ضمن هذه الفئة يتوقع منهم سداد المبلغ الأصلى للقرض فقط، وهذه القروض معدومة التكاليف مجانية، فيكون من الملائم أن يمولها البنك الإسلامى .

ومع ذلك إذا كانت أموال القروض غير كافية فيمكن للحكومة– كما يقول تقرير مجلس الفكر الإسلامى –أن تقدم إلى المصارف إعانة عن هذه القروض على أساس المعدل المتوسط لربح المصارف التجارية خلال المدة ذات العلاقة، وتقدم هذه الطريقة عددا من المزايا إذ لاتفرض أى عبء مالى على قطاع فقير من السكان، كما تساعد – إلى حد كبير– على رفع مستواهم المعيشي، وتؤدى كذلك إلى الإسراع فى البت فى طلبات القروض إذ لايتعين فيها على المصارف إجراء بحث تفصيلى عن توقعات الإنتاج لعدد كبير من المزارعين. أما التكاليف الثابتة للمصارف فى إدارة المشروع فقد تكون أيضا أكثر انخفاضا إذا ما قورنت بتلك التى تتحملها هذه المصارف، إذا قدمت الأموال على أساس المشاركة فى الربح أو الخسارة أو على أى أساس آخر مدر للربح[٢].

ونظرا لهذه المزايا تقبل البنوك عادة على هذا النوع من القروض لأنه يرتبط بعمل موسمى معين لدى المشروعات، وتستخدمه كثير من المشروعات لقدرته التأثيرية المباشرة فى موقف معين[٣] ومن ثم يحقق الغاية من القرض فى التمويل ويضمن سداده فى المدى القصير.

---

(١) Thomas Committee: Managerial Finance for the Seventies, P. 160.

(٢) إلغاء الفائدة من الاقتصاد، تقرير مجلس الفكر الإسلامى فى الباكستان، ص ٥٤ .

(٣) على سعيد مكى، تمويل المشروعات فى ظل الإسلام، ص ١٣٨ .

ومن ناحية أخرى تبرز الحاجة إلى التمويل قصير الأجل، في كل نوع من أنواع المؤسسات، صناعية كانت أم تجارية أم زراعية، لكن هذه الحاجة تبرز فى المؤسسة الصناعية أثناء عملية الإنتاج، فقد يحتاج المتعاملون إلى تمويل إضافي، لأيام ولأسابيع قليلة، ومن المأمول الحصول على رأس المال، بعد هذه المدة من الدخل الذى حصل عليها مقدما من بيع المنتج، وبجانب ذلك يلائم التمويل حاجة المتعاملين، التى لايمكن أن تحل عن طريق المشاركة أو المضاربة، ولذلك سببان:

أولهما : صعوبة الاحتفاظ بحساب الربح والخسارة لرأس المال المستثمر، لهذه الفترة القصيرة.

ثانيهما : لايرغب المتعامل، فى أن يضيع جزءا من أرباحه، فى المرحلة الأخيرة من نشاطه المتعلق بالمعاملة، التى يعتقد أنها تستحق وحدها الدخول فى المشاركة مع شخص آخر، يمده ببعض التمويل اللازم فى هذه المرحلة. علاوة على ذلك، فقد لايكون فى مقدور المتعامل الحصول على أى رأسمال، على أساس المشاركة، بسبب الخوف من الخسارة فى المرحلة النهائية من الإنتاج [1]، الأمر الذى يضفى أهمية على التمويل القصير الأجل.

التمويل متوسط الأجل :

يعتمد التمويل متوسط الأجل، على قدرة المنشأة أو المشروع على الوفاء، وعلى سمعته ومركزه المالي، وذلك أنها بسبب أنها قروض تمتد لمدة تزيد على سنة، وتستخدم فى أغراض، غير الأغراض التى تستخدم فيها القروض قصيرة الأجل[2] ، تقضى حاجات هامة لقطاع العاملين، الذى يتطلعون إلى مستوى الكفاية والاعتماد على مواردهم وامكانياتهم الخاصة، ولذلك يسد التمويل متوسط الأجل حاجات هؤلاء الأفراد ويحولهم من جماعة تعتمد على موارد الغير إلى جماعة تعتمد على مواردها الذاتية، من فئة مستهلكة إلى فئة منتجة، وذلك إذا ما أحسن توجيه هذا التمويل، وأحكمت وسائله، الموصلة لأهدافه المرجوة.

ومن أجل ذلك تقوم المؤسسات المالية بمنح التمويل متوسط الأجل بتقديم القروض إلى صغار المزارعين، من أجل شراء ماشية الحرث، والمقصود بصغار المزارعين هؤلاء الذين يزرعون حيازات زراعية لاتتجاوز مستوى الكفاف على أن يكون منح هذه القروض، دون تقاضى رسم عنها، وذلك من مصادر الإقراض المتنوعة، وعند عدم كفاية هذه الأموال يمكن إن تقدم الحكومة إعانة إلى المصارف، لقاء هذه القروض على أساس المعدل المتوسط لربح المصارف التجارية، خلال الفترة المحاسبية ذات العلاقة.

---

(١) Siddiqui M. N, Banking Without Interest, PP. 49- 50 .

(٢) على سعيد مكى، تمويل المشروعات فى ظل الإسلام، ص ١٤١ .

كما يمكن منح تمويل بالإقراض لصغار مزارعي الألبان والدواجن، كذلك يمكن إقراض المزارعين الذين يزرعون حيازات، لاتتجاوز مستوى الكفاف، دون تقاضي أية رسوم[1] وذلك من المصادر المالية للإقراض، وهي بالقطع مصادر خالية من الفائدة، توجه إلى الأنشطة المختلفة دون أن تتقاضى عنها فائدة، أي أن منع الفائدة يسود عمليات التمويل بالاقراض، في كل مراحله وفي جانب الأخذ والعطاء، التزاما بالنظام الإسلامي، الذي يحرم الربا، في كل صوره.

التمويل طويل الأجل :

هذا النوع من التمويل، يعنى بأحتياجات المشروعات الكبيرة التي يستغرق تنفيذها زمنا طويلا، بالقياس إلى التمويل قصير الأجل، ومتوسط الأجل، لذلك يحتل أهمية خاصة، لما يساهم به في عمليات تنموية حيوية، ويلعب دورا أساسيا في تمويل المشروع، ومن أجل ذلك، لانجد في القروض طويلة الأجل خطا فاصلا بين رأس المال الذي يمتلكه المشروع، ورأس المال المقترض، حيث يختلط الإثنان لفترة طويلة، ويصعب وضع خطوط فاصلة بينهما، كما يختلط التمويل قصير الأجل، بالتمويل طويل الأجل حيث يستخدم كل منهما، في تحقيق الأغراض المنوطة بالآخر، للتعامل بمرونة مع احتياجات المشروع، بمعنى استخدام القروض قصيرة الاجل في تحقيق الأغراض طويلة الأجل، والعكس صحيح، ولذلك لا نرى خطا واضحا بين الإقراض الطويل الأجل، والمتوسط والأجل، بسبب اختلاطهما معا [2].

ويستخدم الإقراض طويل الأجل في الأغراض الإنتاجية، ففي المجال الزراعي تمنح القروض طويلة الاجل، من أجل شراء الجرارات، وتعميق الآبار، وتركيب أنابيبها وتطوير وتحسين الأرض، وإنشاء المخازن[3] .. الخ.. وهي مشروعات تتعلق بالبنية الأساسية، أو ترقية وسائل الإنتاج والنهوض به، وصولا إلى توفير عناصر إنتاجية ذات كفاءة عالية.

وبالنظر إلى طول المدة، التي يستغرقها الإقراض طويل الأجل، لا تلجأ إليه البنوك التجارية، لأنها تبحث عن الربح العاجل المضمون، وهي في العادة أكثر اهتماما باستعادة المال الذي أقرضته، مقرونا بالفائدة المشروطة بأمان، والطريقة المثلى لضمان هذا، أن يقدم التمويل فقط للمقترضين الثقة، الذين لديهم أصول كافية للوفاء بتعهداتهم.

---

(١) تقرير مجلس الفكر الإسلامي في الباكستان، إلغاء الفائدة من الاقتصاد ص ٥٥.

(٢) Walker, E.W. and Baughn, W.H.: Financial Planning Policy Scope and Objectives of Financial Planning P. 287.

(٣) تقرير مجلس الفكر الإسلامي في الباكستان، إلغاء الفائدة من الاقتصاد ، ص ٥٥ .

إن مصالح هذه البنوك تخدم بصورة أفضل عندما يكون لدى المقترض المقدرة على مواجهة التزاماته المالية بغض النظر عن مصير مشروعه الفعلي، الذى يستثمر فيه القرض، ولا يعنى هذا أن البنك المحول لايفحص المشروع، أويقتنع بسلامته بنفسه، إنه يفعل ذلك بالتأكيد لكنه يضعه فى الدرجة الثانية من اهتماماته، وهذا قد يظهر فيما إذا كان المشروع سليما، ولا يملك المقترض الأصول الكافية، استقلالا عن المؤسسة التى تنفذ المشروع، فسوف يتردد البنك الممول فى تقديم القرض.

من ناحية أخري، فقد يتجاهل البنك الممول، احتمالات الشك فى المؤسسة صاحبة المشروع، إذا قدم له المقترض ضمانا سليما وائتمانا كافيا فى العادة يتجه التمويل بالدين إلى الأطراف الأكثر ائتمانا، وليس لهؤلاء أصحاب المشروعات الواعدة حيث يحصل البنك الممول على معدل فائدة سوقية، على النحو الذى اشترطه فى عقده مع المقترض (١).

غير أنه إذا كان الأمر كذلك بالنسبة للبنوك التجارية، فإن البنوك الإسلامية، قد يكون ملائما لها، هذا النوع من التمويل، لأنه موجه إلى أغراض انتاجية واستثمارية، وهو مايتناسب مع طبيعة ذلك البنك، كما أن التمويل فيه، يكون على أساس توظيف المال الذى قدمه البنك الإسلامي، طبقا للصيغة الإسلامية المعروفة، وهى المشاركة أو المضاربة.

وهذه الصيغة استثمارية بطبيعتها وتستخدم فى تمويل عمليات قصيرة وطويلة الأجل. ومن الحالات التى يمكن للبنك الإسلامى أن يطبقها فى العمل، كما يذهب دكتور شوقى شحاته أن تكون عملية المضاربة، إحدى أنشطة المضارب، إلا أنها شائعة، ضمن أنشطته، ومن ثم فليست لها حسابات مفردة.

وفى هذه الحالة، تشيع عملية المضاربة، إيرادا أو مصروفا، ضمن أنشطة المضاربة، كأن يقترض المضارب، لغرض تمويل عام، وعندئذ لن تتواجد حسابات مفردة ومحددة للمضاربة، ومن ثم تتحدد نتيجة المشاركة على أساس نسبة من أرباح المضارب عامة تتعادل مع دور المال المقترض فى إدراج الربح.

وبالنسبة للتاريخ، الذى تحسب فيه نتائج المضاربة، ففيما يتعلق بعمليات المضاربة طويلة الأجل، التى تمتد إلي سنوات عديدة، فإن قواعد إعداد حساب جزئي، لما تم إنجازه «ايراداً أو مصروفاً» بشرط أن يبدأ إعداد الحساب الجزئي، وبالتالى يعتبر العائد فى السنة التى تتضح فيها معالم المشاركة المنفذة التى حققت ربحا. أما قبل ذلك التاريخ، فلا يصح إعداد حساب جزئى عنها، لأن المشاركة تكون فى دور الإعداد،

---

(١) Siddiqui, M. N,: Issues In Islamic Banking, PP. 69, 70

ومثل ذلك أعمال المقاولات الكبيرة، التى تبدأ بالأعمال التمهيدية، والتجهيزية، ولا تظهر نتائجها، إلا بعد تمام التنفيذ، وتسديد قيمتها، أو جزء من القيمة (١).

إن المغزى الواضح، لأهمية التمويل طويل الأجل، هو نجاح البنوك الإسلامية فى أن تحقق الهدف المرجو منها فى عمليات التنمية وفى قابلية تطبيق المضاربة والمشاركة، على عمليات التمويل الطويل الأجل أو المتوسط أو القصير الأجل.

ونخلص من ذلك، إلى القول، بأن عمليات التمويل بالقروض، تستخدم فى أنواع مختلفة بحسب طبيعة المشروعات ومتطلباتها، بالإضافة إلى أن التمويل بالقروض ليس قاصرا على بنك أو بنوك بعينها، إذ تستخدمه البنوك المتخصصة لتمويل العمليات، التى تدخل فى نطاق اختصاصها، فعلى سبيل المثال تستخدمه البنوك العقارية لتمويل عمليات تملك الأراضى والعقارات، على أن تسدد قيمتها على فترات طويلة، فى شكل قروض بضمان الأراضى والعقارات، معتمدة فى ذلك على أموال من مصادر طويلة الأجل، وتستخدمه البنوك الصناعية، التى تقوم غالبا بتمويل المشروعات الصناعية، بغرض تكوين طاقة انتاجية، أو زيادة حجم طاقة صناعية موجودة عن طريق القروض المتوسطة الأجل وكذلك المشاركة فى رأس المال، وفى كلتا الحالتين تعتمد فى تمويل عملياتها على أموال من مصادر طويلة الأجل. كما تعتمد عليه البنوك الزراعية، التى تقوم بنفس الخدمات السابقة للمشروعات الزراعية كتمويل عمليات اقتناء الآلات الزراعية والثروة الحيوانية (٢). وهذا يضفى أهمية بارزة بلا شك على القروض كأداة لتمويل المشروعات الاقتصادية والاجتماعية، ويجعلها تقوم بدور رئيسى فى تمويل البنية الأساسية للمجتمعات الإسلامية، وتساهم كذلك فى المجالات المختلفة، التى تتطلبها حاجة الجماعة الإسلامية، إذا أحسن توجيهها واستخدامها، ورسخ فى ضمير الأفراد والمؤسسات المالية، توظيفها بالضوابط الإسلامية فى جوانبها المختلفة، طبقا للفترة التى تناسب كل مشروع، وما إذا كانت قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل.

عمليات التمويل بالقروض فى مواثيق المصارف الإسلامية :

استلهمت المصارف الإسلامية، المبادىء التى أتت بها الشريعة، فيما يتعلق بالتمويل بالإقراض، فنصت فى المواثيق المنشئة لها، على القرض الحسن، كمصدر من مصادر التمويل، بغية تطبيقه فى العمليات المصرفية، التى تقوم بها، وحرصا منها على ترجمة هذه المبادىء، إلى حلول عملية تتعامل مع الواقع الحى، لإخضاعه لفقه الشريعة، وتقديم النموذج الإسلامى، فى مجال من مجالات التمويل.

---

(١) البنوك الإسلامية، ص ٧٨ - ٨٠ .

(١) د . حسن الشريف، دراسة تحليلية لميزانية البنوك التجارية، ١٩٧٣م. مشار إليه فى كتاب البنوك الإسلامية لشوقى شحاتة، ص ٥٣ .

ونعرض فيما يلي نماذج من النصوص التي تضمنتها بعض الاتفاقيات المنشئة لهذه المصارف، خاصة بالتمويل بالإقراض، ومنها يتبين منحى كل مصرف في الاعتماد على القرض الحسن، بدون فائدة، كوسيلة للتمويل .

بنك التنمية الإسلامي :

أوردت الاتفاقية المنشئة للبنك الإسلامي للتنمية– وهو مؤسسة ماليةدولية، تختص بالتنمية والاستثمار والرفاهية الاجتماعية، تستمد توجيهاتها وأصولها من المبادىء والمثل الإسلامية، وتستهدف تحقيق التنمية، عن طريق التعاون المالي والاقتصادي والمتبادل، بين الدول الإسلامية الأعضاء – في المؤتمر الإسلامي، فقد أوردت هذه الاتفاقية، نصا في مادة (٢) الخاصة بالوظائف والصلاحيات، في الفقرة الثالثة التي تقول:

منح قروض لتمويل المشروعات والبرامج الإنتاجية في القطاعين الخاص والعام، في الدول الأعضاء (١).

ومن أجل هذا الغرض يقوم البنك، بقبول الودائع، واجتذاب الأموال بأية وسيلة أخرى ليتسنى له القيام بالتمويل، عن طريق إيجاد المصادر المالية، التي تشكل رأس مال القرض.

ويتضح من النص تركيز البنك على تقديم القرض، للمشروعات والبرامج الإنتاجية التي تتناسب مع طبيعة الأهداف المنوطة به، كبنك للتنمية والاستثمار، الأمر الذي يجعل الخاصية التي تتميز بها قروضه، أنها قروض إنتاجية، وليست استهلاكية وأنها قد تكون قروضا طويلة الأجل أو متوسطة أو قصيرة الأجل، تبعا لمتطلبات المشروع، وطريقة تنفيذه وأن البنك الإسلامي يستخدم الإقراض كأداة للتمويل والاستثمار في مشروعات إنتاجية، تفيد الافراد والجماعة وليس كالبنك التجاري، الذي يستخدم الإقراض للحصول على الفائدة.

ويمول البنك الإسلامي المشروعات الإنتاجية، في الدول الإسلامية، على مستوى القطاع الخاص – الفردي – أو على مستوى القطاع العام – الحكومي – لأن كلا القطاعين يساهمان في عمليات التنمية في المجتمعات الإسلامية.

وحرصا من جانب البنك، على أن يلعب الإقراض، الدور المنوط به كأداة للتمويل نصت الاتفاقية م٤٨٦، على أنه مع مراعاة أهمية الاستثمار على أساس المشاركة يجب أن يحافظ البنك على تناسب ملائم بين الاستثمارات، عن طريق المشاركة وبين القروض التي يقدمها للدول الأعضاء.

---

(١) انظر: اتفاقية إنشاء البنك الإسلامي للتنمية، الفصل الأول م. ٦/٢ .

وتأكيدا على الطابع الإنتاجي والتنموي للقروض التي يقدمها البنك، فقد نصت الاتفاقية ١٩٢ على : عندما يقدم البنك قروضا للدول الأعضاء، بما في ذلك مؤسسات هذه الدول، ووكالاتها للمساهمة في تمويل خططها الاقتصادية، فإن عليه التثبت من أن الغرض، هو تحقيق رفاهية الشعوب، عن طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولايغفل البنك الإسلامي، كمؤسسة مالية، أهمية العائد والربح المشروع الناشيء عن إقراضه للمشروعات التنموية، وعليه أن يراعي الاعتبارات المتعلقة بأولوية بعض المشروعات على الآخر، وفي هذا تنص مادة ١٨:عندما يقدم البنك قروضا لمشروعات معينة، من مشروعات البنيان الاقتصادي أو غيرها، فإن عليه مراعاة ما لكل مشروع من عائد محتمل، ومدى أهميته في نطاق أولويات الدولة المستفيدة.

كما أن على البنك، أن يتخذ الإجراءات اللازمة للتأكد من أن التمويل الذي يقدمه، سوف يقتصر استخدامه، على الأغراض التي خصص لها، وذلك حرصا من البنك على أن يوجه قروضه، في عمليات إنتاجية حقيقية، كأداة للتمويل وليس كأداة للإنفاق في وجوه لاتفيد التنمية للشعوب.

بنك دبي الإسلامي [١] :

نص النظام الأساسي للبنك على التمويل بالقرض الحسن، وبين الأفراد الذين لهم الحق في الاقتراض، في ٦٦ بقوله: للشركة الحق في إقراض المساهمين والمودعين دون تقاضي أية فائدة، أو مشاركة في الربح، وبذلك يكون القرض المقدم للمساهمين أو المودعين مصدرا للتمويل يستخدمونه في أوجه أنشطة التنمية المتنوعة.

وقد أتى النظام الأساسي بضوابط معينة [٢]. يلتزم بها كل من البنك والممول - المقترض - عند التمويل بالقرض، ومنها: درجة أهمية المشروع المطلوب تمويله، وأولويته على غيره من حيث المصلحة العامة للأمة الإسلامية وفي سبيل ذلك يجري البنك المفاضلة بين المشروعات المقدمة للتمويل، ليختار من بينها، ما هو أكثر أهمية وتحقيقا للمصلحة الإسلامية العامة.

كما يسترشد البنك في تقديره لما يقدم إليه من طلبات التمويل، بالاعتبارات الاقتصادية والقانونية.

أما فيا يتعلق بتقديره للاعتبارات الاقتصادية للمشروع المقدم القرضي لتمويله، فذلك مرجعه إلى أن التقدم الاقتصادي والفني، عامل حاسم، في توقع فرص نجاح المشروع.

---

(١) بنك دبي الإسلامي، شركة مساهمة عامة محدودة، وهي كما نص نظامها الأساسي، م٤ تباشر جميع أعمالها على غير أساس الربا وما في حكمه، ومنها: القيام بأعمال الاستثمار مباشرة أو بشراء مشروعات، أو بتمويل مشروعات، أو أعمال مملوكة للغير، قبول الودائع النقدية، على اختلاف صورها للحفظ أوالاستثمار.

(٢) نص عليها في م ٦٢ ، ٦٦ .

وأما فيما يتعلق بتقديره للاعتبارات القانونية للمشروع، فلأنها الجوانب الحاكمة والمنظمة للمشروع والملزمة لكل من البنك وطالب التمويل، ووفقا لها، توصف عملية التنمية والقرض بأنها مشروعة أو غير مشروعة.

ورعاية لتوافر الموارد المالية الكافية لتمويل المشروع، حرص البنك على التأكد من توافر القدر المناسب، من المال اللازم لتنفيذ المشروع لدى أصحاب المصلحة فيه، بالإضافة إلى تمويل الشركة له، وهذاعتبار مالى له أهميته لسلامة الموقف المالى للبنك، واتخاذه الاحتياطات الواجبة فى هذا الخصوص.

وعن طبيعة الغرض المقدم له القرض، وما إذا كان يستخدم لأى غرض أو لغرض معين، حسم النظام الأساسى للبنك الموقف بقوله: أن يكون القرض لغرض إنتاجى لا استهلاكي، وبذلك يتبين اتجاه البنك ممثلا فى نظامه الأساسي، بأن التمويل بالقرض يهدف إلى تحقيق غايات اقتصادية واستثمارية للفرد والجماعة، وقد استبعد القرض للغايات الاستهلاكية لأنها غايات محدودة، تلائمها الموارد المالية الأخرى المقررة فى الإسلام، ومنها صندوق الزكاة الذى نص النظام الأساسى على إنشائه، ووضع نظام له[1]. للاستفادة من موارده فى هذا الصدد، بينما الغاية من القرض هو استخدامه كأداة للتمويل، لإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع الإسلامي.

ومن خصائص القرض التى نص عليها النظام الأساسي، أن يكون فى حدود معينة ولا يتجاوز مبلغا محددا، وها هو نص الفقرة: أن يكون مبلغ القرض صغيرا، ويقرر مجلس الإدارة من حين لآخر الحدود التى تراعى فى هذا الشأن.

وإذا كان مبلغ التمويل بالقرض صغيرا، فقد أضفى النظام الأساسى مرونة لمجلس الإدارة، أن يستخدمها إذا كان المبلغ لايتناسب مع ضخامة المشروع فله – للمجلس– أن يقرر الحدود المناسبة فى أمثال هذه الحالات، لما يحقق مصلحة المشروع ومصلحة البنك معا.

ومن خصائص التمويل بالقرض، طبقا للنظام الأساسى للبنك. أن يكون القرض قصير الأجل، وها هو نص الفقرة (٥): أن يكون القرض قصير الأجل، ويقرر مجلس الإدارة الحد الأعلى للمدة الجائز الإقراض لها، وهذا القرض يكون لمدة سنة فى العادة، كما أسلفنا ويمتاز بسرعة دوران رأس المال فيه، ومن ثم يحصل البنك على هدفه فى

---

(١) تنص م ٦٧ من النظام الأساسى على أنه: يجوز للشركة بقرار من مجلس الإدارة أن تسهم فى إنشاء صندوق للزكاة ملحقا بها، ومنفصل فى حساباته وإدارته عنها، وتقبل فيه الزكاة من المساهمين والمودعين والغير، وينفق منه على مصارف الزكاة وفقا لأحكام الشريعة ويدير الصندوق لجنة مكونة من خمسة أعضاء، يختارهم مجلس الإدارة من بين المساهمين والمودعين والمتطوعين من دافعى الزكاة وذلك لمدة سنتين.. ويصدر مجلس الإدارة لائحة خاصة بتنظيم العمل فى صندوق الزكاة، وتعلن اللائحة لكل صاحب مصلحة فى ذلك، كما تقدم فى الوقت المناسب إلى الجهات المختصة بهذه الشئون .

التمويل، فى مدة قصيرة، ومع ذلك فإن لمجلس إدارة البنك أن يقرر مدة أعلى على حساب الظروف وطبيعة المشروع، والعائد منه، وهو مايضفى مكنة وصلاحيات لمجلس الإدارة، يستخدمها فى الوقت المناسب، وبالطريقة المناسبة.

وعلى أننا نعتقد أنه كان من الأجدر بالنظام الأساسي، أن يخول مجلس إدارة البنك، أن يقدم قروضا للتمويل طويل الأجل، أو متوسط الأجل، لأن هذا أوفق للمهام المنوطة به، كبنك استثمار وتنمية، وخاصة أن النظام الأساسي، قد حدد الغرض من القرض، بأنه إنتاجى أو استثمارى لا استهلاكي، وهو ماكان يتعين عليه، ألا يحصر الاستخدام فى القرض قصير الأجل، لأن اتجاه الإطلاق يخلق قنوات أكثر للتمويل والتنمية، كما أنه يتيح الفرصة لتمويل مشروعات كبيرة وغير تقليدية، تتطلبها حاجات التنمية والاستثمار، خاصة وأن مفهوم القرض هنا هو المفهوم المؤسسى الذى يلتزم بالضوابط الشرعية، وفى ذات الوقت يراعى الاعتبارات المعاصرة، وحاجات الأمة، فى التقدم الاقتصادى والاجتماعي.

بنك ناصر الاجتماعى :

نص قانون إنشاء بنك ناصر الاجتماعى [1]، على أن الغرض من إنشاء الهيئة، «البنك» المساهمة فى توسيع قاعدة التكافل الاجتماعى بين المواطنين ولها فى سبيل ذلك منح قروض للمواطنين.

وهنا يبدو جليا اتجاه البنك، نحو التركيز على الطابع الاجتماعى لعملياته التى يقوم بتمويلها، ولعل ذلك يتضح من تحديد الغرض الرئيسى من إنشائه ومن دعم العمليات التمويلية التى تستهدف التكافل والتضامن الاجتماعى بين أفراد المجتمع الإسلامي، فضلا عن اسم البنك الذى اقترن بوصفه بأنه اجتماعي.

وتأكيدا لهذه السمة البارزة للبنك وتحقيقا لهدف التضامن الاجتماعى بين أفراد المجتمع فقد نص قانون إنشائه [2]. على أن منح مساعدات أو إعانات للمستحقين لها من المواطنين، ويكون ذلك وفقا للشروط والأوضاع، التى تحددها اللائحة التنفيذية .

إن منح البنك إعانات ومساعدات لمن هم بحاجة إليها، هو من قبيل الرعاية الاجتماعية وتوفير المتطلبات الاجتماعية للفئات المستحقة للمعونة أو المساعدة

وقد حرصت المذكرة الإيضاحية، على بيان ذلك المعنى بوضوح بقولها: إن مجتمع الكفاية والعدل، مطالب بأن يوفر لأفراده المناخ والأجهزة، التى يمكن عن طريقها أن

---

(١) أنشىء بنك ناصر الاجتماعى بقرار رئيس الجمهوريةو بالقانون رقم ١٩٧١/٦٦م وبمقتضاه تنشأ هيئة عامة، باسم بنك ناصر الاجتماعى، يكون لها الشخصية الاعتبارية ويكون مقرها القاهرة، وتتبع وزير الخزانة.

(٢) المادة الثانية ، الفقرة ٤ .

يتبادل الأفراد المنافع، دون أن يكون هناك استغلال من شخص لآخر، أو من جماعة لأخري، كما أن عليه واجب الرعاية، لكل محتاج من أبنائه أو عاجز أو مكروب، كما هو مطالب بتقرير الأسس والمبادىء الكريمة التى لايتمانع الناس المعروف فى ظلها، وهو مطالب أيضا بأن يكون سندا لأفراده دون تفضيل أو من.

وهذه المعانى تعبير عن المبادىء الإسلامية التى نص عليها القرآن والسنة التى ترى أن القرض يعطى فى الإسلام لمساعدة المكروبين وتحقيق التعاون بين أفراد المجتمع الإسلامى .

على أنه – كما تقول المذكرة الإيضاحية – لاينبغى أن يكون مفهوما، أن الوظيفة الاجتماعية للبنك، تقتصر على تقديم البنك للمعونات والمساعدات التى لاتسترد، ذلك أمر يخرج عن الفهم الحقيقى والصحيح لمهمة البنك، ذلك أن مجتمع الكفاية والعدل، الذى ينشد البنك الإسهام فى تحقيقه يؤمن بأن العمل هو الدعامة الأساسية، لهذا المجتمع، وأن العمل لايحول دونه إلا كسل أو خمول، أو فقدان لوسائل العمل، وللبنك إزاء كل منها أسلوبه فى العلاج.

وهكذا فإن المعونة والمساعدة للمستحقين لها، تكون بغرض تنميته الذاتية، ووضعه على طريق العمل والإنتاج، ونقله من حالة السلبية والاتكال على الغير، إلى حالة الايجابية والاعتماد على النفس وهو اتجاه محمود، مستمد من تعاليم الإسلام، وفقه الشريعة.

وتزيد المذكرة الايضاحية هذا المعنى وضوحا بقولها: ومما هو جدير بالإشارة أن مجتمع الكفاية والعدل، مطالب بأن يضع رأس المال فى خدمة كل مواطن راغب فى العمل، وبوجه خاص عندما يكون ذلك المواطن عاجزا عن أن يدفع ما يقابل الحصول على هذه الوسيلة، إذ إن دفع الثمن فى هذه الحالة، إنما يمثل حجبا لبذل المعروف، لصاحب الحق فى استقضائه وحرمانه لمن لايملك الثمن، من أن يحصل على حق مقرر له، وتعويقا للمجتمع، من أى يؤدى واجبه المفروض عليه، تجاه ذلك العاجز.

التمويل بالقرض فى عمليات البنك :

إن بروز الطابع الاجتماعى لبنك ناصر لم يكن على حساب المهام الأخري، التى تناط به كمؤسسة مالية، تقدم التمويل لمشروعات تنموية، ولو كانت بسيطة، لأنها تعد ذات طابع إنتاجى محدود، لذلك نص قانون إنشاء البنك على أنه من بين أغراضه (١). منح قروض للمواطنين، واستثمار أموال الهيئة فى المشروعات العامة والمشروعات الخاصة.

---

(١) انظر الفقرات ، الخاصة بالمادة الثانية .

وقد أبانت المذكرة الايضاحية هذا الاتجاه: كما أنه يوظف جزءا من أمواله فى منح قروض بدون فوائد لفئات المواطنين المختلفة، والذين قد لا يكون لهم دخل، ويرغبون فى الحصول على رأسمال، يبدؤون به مشروعات صغيرة يتعيشون منها، أو الذين قد تكون لهم موارد عجزت بحكم محدوديتها عن أن تواجه ظروفا طرأت عليهم. وللوائح البنك، ونظمه الداخلية، أن تتكفل بتنظيم الشروط التى يتم وفقا لها منح القروض سواء للأغراض الإنتاجية أو الاستهلاكية للمواطنين على اختلاف فئاتهم.

وفضلا عن القروض بدون فائدة، فإن البنك يقوم بتوظيف جزء من أمواله بنظام المشاركة، حيث يسهم ذلك فى توفير فرص العمل والإنتاج بما يعود على الاقتصاد القومى بالنفع والفائدة.

وعلى ذلك فإن التمويل بالقرض، فى ظل سياسة البنك، يستخدم لأغراض إنتاجية واستهلاكية ايضا، وهو بهذا يتميز عن السياسة التى يتبعها البنك الإسلامى للتنمية، وبنك دبى الإسلامي، كما أنه يسير على وفق استخدام القرض فى النظام المالى الإسلامي، كأداة للتمويل بوجهيه الإنتاجي والاستهلاكى معا، طبقا لأحكام الشريعة.

ولعل سر الاختلاف بين البنك والمؤسستان الماليتين المذكورتين أن بنك ناصر من البنوك الاجتماعية، أما المؤسستين فهما من البنوك الاستثمارية، وهذا من حيث التصنيف، طبقا للأغراض المستهدفة من كل بنك، وطبيعة العمليات التى يطلع بها، والمواثيق المنشئة لإصداره.

وكان من اللازم تبعا للأغراض التى يقوم البنك بتحقيقها، أن يتوافر له الموارد المالية التى تمكنه من تمويل عملياته، وبلوغ أهدافه، وفى هذا نجد أن البنك يقبل الودائع، وعلى الأخص الودائع الادخارية وتنظيم استثمارها «الودائع تدخل فى تكوين رأسمال البنك وتساعده على تحقيق أهدافه».

ومن بين الموارد المالية التي يعتمد عليها [(١)]، المبالغ التى تخصصها وزارة الأوقاف للهيئة، من إيرادات الأوقاف الخيرية، لاستخدامها للقروض والمساعدات الاجتماعية.

وكذلك أموال الزكاة والهبات والتبرعات والوصايا التى يقبلها مجلس إدارة الهيئة، بما لا يتعارض وأغراض الهيئة.

وهذه الموارد الممثلة لإيرادات الأوقاف الخيرية والزكاة والهبات والتبرعات والوصايا، يمكن إدارجها ضمن مورد الزكاة والخيرات، وهو مصدر هام من مصادر القروض، من وجهة النظر الشرعية، إلا أنه ليس من طبيعة واحدة، لأن الزكاة ذات خاصية إلزامية، وتتميز بالدورية والانتظام، أما الأوقاف الخيرية والهبات والتبرعات والوصايا. فليس لها

---

(١) انظر المادة السادسة ، والفقرات المكونة لها .

الالزام، لأنها اختيارية لكل فرد، تعتمد على الوازع الدينى لديه، وعلى قدراته المالية، كما أنها لاتتمتع بخاصية الدورية والانتظام، ولذلك يتفاوت مقدارها بين الزيادة والنقصان، إذ لايمكن ضبط مقاديرها بالتحديد، أو الاعتماد عليها كلها بشكل دائم، فى عمليات التمويل.

ومن بين موارد البنك الموارد الأخري، الناتجة عن نشاط البنك والأعمال والخدمات التي يؤديها للغير، والعمولات التى تحددها اللائحة التنفيذية وهذه الأعمال تدخل فى تكوين رأسمال البنك، لأنه يهدف من القيام بها الحصول على مورد مالي، وأجر مقابل الخدمات، فيزيد ذلك من حصيلته المالية.

ومن بين ما يضطلع به البنك: إدارة واستثمار أموال الهيئة وأرباحها وتكون الاحتياطيات اللازمة لها [١]. وينتج عن قيام البنك بعمليات الإدارة والاستثمار، وجود إيرادات وأرباح تضاف إلى موارده المالية الأخري، وتشكل جزءا من رأسماله.

وتتميز هذه الموارد بأنها موارد منتظمة ومتجددة ومقابل مجهود وعمل وخبرة يقوم بها البنك، فهى تعبير عن الوجه الآخر للبنك، وهو الوجه التنموى والاستثماري، أو الجانب الاقتصادى للبنك، فى مقابل الجانب الاجتماعي، الذى يشكل الخاصية الاساسية للبنك، ولذلك فإن البنك، يعتمد عليها فى اعتبارها مصدرا هاما للتمويل بالإقراض، كما أنها تشكل جزءا اساسيا من رأس مال البنك، ومن الخير للبنك أن يطور هذه الأعمال، وأن يعدد أوجه الاستثمار وأن يرفع من كفاءة أدائها لتساهم بدرجة أكبر فى تحقيق أغراضه، ولتبرز الجانب الآخر وهو الطابع الاقتصادى للبنك، كطابع متميز فى أنشطته كمؤسسة مالية.

تجربة البنوك الإسلامية فى مجال القرض الحسن :

تقوم البنوك الإسلامية المعاصرة، بتحقيق غايات اقتصادية واجتماعية لصالح الفرد والجماعة فى الدول الإسلامية، التى أنشئت فيها، وهى بنوك ذات طابع انتاجى وخدمى فى نفس الوقت، بما تبغيه من تنمية اقتصاديات المجتمعات الإسلامية، والنهوض بعملية الاستثمار، بوسائل فاعلة رسمتها الشريعة الإسلامية فى هذا المضمار، وتميزت بها على البنوك التقليدية، وهى باضطلاعها بهذا الجانب الأساسي، لم تغفل الاعتبارات الحاجية المتعلقة بتنمية الأفراد.

وفى سبيل تحقيق هذا الهدف، تسلك هذه البنوك وسائل عدة ينفرد بها النظام الاقتصادى والمالى والإسلامى عن غيره من النظم الاقتصادية المعاصرة، ولا شك أن هذا الجانب لايقل أهمية عن سابقه، فإن تنمية الفرد هى تنمية للموارد البشرية،

---

(١) أنظر : المادة ٨ فقرة ١ .

وتهيئته للقيام بدوره فى عملية التقدم والتنمية الشاملة، وتحويله من طاقة معطلة إلى طاقة عاملة بناءة تفيد نفسها ومجتمعها.

وهذه التنمية للفرد تتجه إلى تحقيق الأبعاد الاجتماعية بسد حاجة الإنسان الأساسية، تطلع بها البنوك الإسلامية، من صندوق الزكاة أو غيرها من الأموال التى ينفقها البنك فى الأعمال الخاصة بالبر والخير، وهنا يكون القرض الحسن، وهو يقدم للأفراد بدون فائدة، وبدون أى ربح تطبيقا للشريعة الإسلامية، إسهاما من هذه البنوك فى تحقيق جزء من حد الكفاية الذى هو واجب دينى واجتماعى على الدولة الإسلامية نحو أفرادها الذين قعدت بهم السبل عن بلوغ هذا الحد، وبتوفير الحد على ما ذهب إليه الفقهاء فى بيان تمكين الفرد (١). من تلبية مطالبه، ووضعه على طريق التنمية الصحيح.

صور من التمويل بالقرض الحسن:

وتتبع البنوك الإسلامية أسلوب الإقراض للأفراد فى صور مختلفة كوسيلة لتمويل أغراض إنتاجية معينة، ومن الصور التى تسلكها فى هذا المجال تقديم التسليف المحدد الأجل، باعتباره خدمة مجردة عن الفائدة، إما بطريق خصم الكمبيالات التجارية قصيرة الأجل، أو بطريق الاقراض المقسط، ويمتنع على البنك- فى جميع الأحوال - أن يقدم هذه الخدمة بطريقة التسليف على أساس الحساب الجارى مدين (٢) وهى الطريقة التى يسلكها البنك الإسلامى الأردني، من بين طرق أخري، لتحقيق أهدافه فى التنمية والاستثمار.

ومن صور التمويل بالإقراض، ماتقوم به بعض البنوك من إقراض ليس للأفراد فقط، وإنما للشركات أيضا التى يراها مناسبة لضمان تسديد القروض. ولايتقاضى البنك بالطبع فوائد عن هذه القروض، وإنما يكون شريكا فى النشاط الذى يستخدم المقترض المال فيه، وذلك بنسبة هذا المال، وبحصة من الأرباح أو الخسائر بهذه النسبة، فإذا كان النشاط تجارة يصبح البنك شريكا بقيمة القرض، ولاتكون هناك مشكلة، ذلك أن طبيعة التجارة لاتحتاج لوقت طويل لمباشرتها، أما إذا كان النشاط صناعة من الصناعات، فما لم يكن جزءاً من تمويلها بالإيجار، فإنها تحتاج إلى وقت غير قصير لإعداد المكان الذى ستقام عليه، وتزويده بالعدد والأدوات اللازمة حتى يبدأ

---

(١) حد الكفاية هو إخراج الفرد من حالة الفقر إلى الغنى، والمعيار فيه عند الشافعية: إعطاء الفقير مايخرجه من الحاجة إلى الغنى، وهو ماتحصل به الكفاية على الدوام، وهذا يختلف باختلاف الحرف والبلاد والأزمان والأشخاص، النووى، المجموع، جـ٦ ص ١٣٩ . ومعياره عند المالكية: أن يكون عنده مايكفى حاجته لمدة سنة، حاشية الدسوقى، جـ١ ص ٤٥٣ .

(٢) نموذج لأهداف وغايات بنك إسلامى، مجلة البنوك الإسلامية، عدد سبتمبر ١٩٧٨ ، ص٨ .

المشروع إنتاجه، وفى هذه الحالة يتقاضى البنك من الأرباح بالاضافة إلى النسبة السابقة تعويضا له عن العمولة التى كان عليه أن يتقاضاها طوال المدة ما بين توقيع العقد وبدء الإنتاج[1] .

ومن تلك الصور للتمويل بالقروض، ما أطلق عليه: سندات المقارضة وتصدر على نوعين: الأولى : سندات المقارضة المشتركة، والثانية: سندات المقارضة المخصصة أو المخططة، والنوع الأول، وهو سندات المقارضة المشتركة، يعتمد أساسا على مدى ثقة المستثمر فى البنك ذاته، حيث اختياره للمشروعات التى يقوم بتمويلها، أما النوع الثانى : وهو سندات المقارضة المخصصة، فهو يعتمد على مدى قدرة المستثمر، وثقته فى المشروع الذى يختاره بنفسه.

ويعدد الدكتور محمود نور فوائد هذا النوع من التمويل وأثره على كل من: المقرض: من حيث إنه يؤدى إلى تشجيع الادخار، نظرا للارتياح النفسى من جانب المقرض المسلم، حيث ان استثمار أمواله يتم بالطريق الحلال شرعا، وفى نفس الوقت سوف يعود عليه ذلك بربح أكثر.

وعلى مستوى المقترض، من ناحية أن هذه السندات تقوم بتمويل المشروعات وإمدادها بحاجتها من الأموال، دون إلزام هذه الأخيرة، بتحمل معدل فائدة ثابت، مما يوفر أحد عناصر تكلفة الإنتاج.

وعلى مستوى البنك الإسلامي، من جهة اتجاه البنك لهذا النوع من الاستثمار سوف يضمن للبنك عملا دائما ومستمرا، نظرا لكونه مشاركا فى المشروعات.

وعلى المستوى القومى تظهر الفائدة فى تركيز البنك جهوده الفنية والعملية فى اختيار المشروعات ذات معدلات الربحية المرتفعة.

وعلى مستوى الدول الإسلامية، بأن تقوم البنوك الإسلامية مجتمعة بتقديم الأموال التى تحتاجها الدول الإسلامية، والتى يعانى معظمها من الحاجة إلى رؤوس الأموال للقيام بعمليات التنمية الاقتصادية.

وعلى المستوى العالمي: من حيث السير فى اتجاه القضاء على ظاهرة الفائدة، ليتحقق بذلك استبعاد عنصر هام من عناصر تكاليف الإنتاج، وتصبح التكلفة مقصورة على تكلفة عناصر الإنتاج الأخري، من مواد خام وأجور ومصروفات التشغيل والإدارة، وفى ذلك معالجة فعالة للتضخم وكسر لحدته وتحقيق لاستقرار الأسعار [2].

---

(١) د. محمد عبد المنعم خميس، البنوك الإسلامية، وأساليب الاستثمار الشرعية، مجلة البنوك الإسلامية، عدد مايو ١٩٧٨، ص ١٥ .

(٢) دور متزايد للاقتصاد الإسلامي، بعدفشل النظم الاقتصادية المعاصرة، مجلة البنوك الإسلامية ، عددا يناير وفبراير ١٩٧٩، ص ٢٤ - ٢٦ .

ولايقتصر التمويل بالقرض، الذى تجرى عليه البنوك الإسلامية، على صور التمويل الداخلى للأفراد والشركات، وإنما يتسع ليشمل صور التمويل بالإقراض على مستوى الدول الإسلامية، كوسيلة للتعاون فيما بينها، والمساهمة فى تنمية شعوب هذه الدول. وهذا ما أوضحه تقرير البنك الإسلامى للتنمية، حيث يقدم قروضا لبرامج تغطى كثيرا من المشروعات النميطة فى قطاعات اقتصادية محددة، بما ينمى أفقر القطاعات فى مجتمعات الأعضاء، مثل كهربة الريف، وبناء الطرق الريفية، ومشاريع الرى الصغرى[1].

وقد أورد التقرير السنوى لبنك فيصل الإسلامى المصري، ما يفيد الزيادة المضطردة فى حجم الأرصدة الدائنة، فقد أشارت الاحصائية التى تضمنها التقرير أن معدل هذه الأرصدة كان فى ١٣٩٩هـ ١,٩٤٨، وقد زاد فى السنة التالية ١٤٠٠هـ إلى ٤,٨٩٤ بنسبة زيادة وصلت إلى ١٥١٪.

أما بالنسبة للتقرير السنوى الثالث، لبيت التمويل الكويتى ، عن عام ١٩٨٠، فقد ورد فيه: تبلغ قيمة المدينين والمدفوعات مقدما، مدينون آخرون، ومدينون متوسطو الأجل، (وهى الديون التى تستحق بعد ١٢ شهرا من تاريخ الميزانية)، مبلغ نحو ٧٦ مليون دينار كويتى بعد خصم مخصص عام الديون، وقدره ٢٥٠,٠٠٠ دينار تم تكوينها فى عام ١٩٧٩، و٥٠٠,٠٠٠ دينار تم تكوينها فى عام ١٩٨٠ بمجموع قدره ٧٥٠,٠٠٠ دينار كويتى فقط، تمثل نسبة قدرها نحو ١٪ من قيمة المدينين فقط.

تقييم دور القرض الحسن فى التمويل:

إن دلالة وجود التمويل بالقرض الحسن، فى عمليات البنوك الإسلامية، وانتهاج هذه البنوك لسياسة القرض الحسن، وتضمينه، الاتفاقيات المنشئة لها، هو تعبير عن الأهمية التى توليها الشريعة الإسلامية لضمان تكامل جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع الإسلامي، والأخذ فى الاعتبار التنمية البشرية، انطلاقا من كون الإنسان هو محور التنمية، وصانعها وتأصيلا لمبدأ التضامن الاجتماعي، داخل البنيان الإسلامى، وهو مايفصح عن ضرورة القرض الحسن لتمويل هذه النواحى .

وفى هذا الصدد نصت اتفاقية البنك الإسلامى للتنمية على أن تقدم القروض لمشروعات البنيان الاقتصادى والاجتماعي، أى تلك التى تحقق رفاهية الشعوب عن طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية كالمشروعات المتعلقة، بالصحة العامة والطاقة

---

(١) تقارير البنك الإسلامى للتنمية، مجلة البنوك الإسلامية، عدد مايو ١٩٧٨، ٧٢ .

والاسكان والتعليم والزراعة والري.. وبشرط أن يكون المشروع فى نطاق أولويات الدولة المقترضة (١).

ويعنى ذلك اتجاه البنوك الإسلامية، ممثلة فى البنك الإسلامى للتنمية، إلى المساهمة بواسطة الاقراض فى تمويل مشروعات البنية الأساسية فى الدول الإسلامية، وهى التى تحقق رفاهية الشعوب الإسلامية، وحيث إن البنك الإسلامى مؤسسة دولية على مستوى العالم الإسلامي، فإن البنوك الإسلامية فى كل دولة يجب أن تعتنق نفس الفلسفة، بإقراض الأفراد لمشروعات النهوض الذاتي، وتوفير حد الكفاية لهم، وهو اتجاه جيد ومطلوب.

على أن ثمة ملاحظة هامة فى هذا الشأن، مردها إلى أن استخدام القرض الحسن، كأداة تمويل فى البنوك الإسلامية، يتحدد فى نطاق معين ولايتجاوز مداه، انطلاقا من طبيعة البنك كمؤسسة مالية ومصرفية، تتغيا الربح، والاستثمار، وهو مايفسر تذبذب الاحصائيات المتعلقة بمبالغ التمويل فى عمل البنوك الإسلامية.

أن الموارد المالية المرصودة للقرض الحسن، غير كافية لإحداث التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتحقيق الرفاهية المنشودة.

أن الحاجة ماسة إلى ابتكار أساليب متعددة للتمويل، بالقرض الحسن، ويجب أن تتداعى لهذا السبب طوائف من رجال الاقتصاد والفقه والمصارف، لابتكار أجدى الوسائل للتمويل بالقرض الحسن.

أن ثمة مشكلة حادة تواجه البنوك فى القرض الحسن، وهو القصور فى سداد القرض، رغم الحاجة الملحة لمبالغ القروض، التى يحتاج إليها البنك لتمويل عمليات التنمية والاستثمار، ووفاءا لالتزاماته أمام العملاء.

طبيعة المشاكل والعقبات التى تواجه التمويل بالقروض الحسنة:

إن استخدام القروض الحسنة، كوسيلة لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية أمر تنفرد به الشريعة الإسلامية، وأسلوب تتبعه البنوك الإسلامية انطلاقا من القانون المنظم لعملياتها، وهو الشريعة الإسلامية، وهى الوسيلة التى تتلاءم مع أهداف وفلسفة النظام الاقتصادى والاجتماعى من الإسهام من جانب الأغنياء والقادرين فى عملية التنمية لصالح الفقراء والمحتاجين وتمويل مشروعات إنتاجية صغيرة ذات فائدة اجتماعية كبيرة، كتمويل الإسكان الشعبي، وصناعات حرفية بسيطة، إلى جانب إشاعة قيمة العمل الجاد، لتحقيق الاكتفاء الذاتى للمقترضين، بالإضافة إلى ترجمة العدالة

---

(١) انظر م ١٨، ١٩ من الاتفاقية .

الاجتماعية فى النظام الاقتصادى والاجتماعي، وكونها نموذجا فعالا للمزج بين المال القليل والجهد الجاد للمقرضين والمقترضين، وتعبيرا عن التزام داخلي لتحمل المسئولية أمام الله تعالى، لصالح المجتمع الإسلامى المتكافل.

وعلى الرغم من هذه المزايا الظاهرة، فإن التمويل بالقروض الحسنة، يصطدم فى مفهومه الشكلى، مع فلسفة النظام المصرفي، الذى يقوم على توظيف واستثمار الأموال وتحقيق تنمية الفرد والمجتمع على سواء ،الأمر الذى يعنى أن البنوك ليست مؤسسات خيرية، أو بيوتاً أنشئت للتبرع والإحسان، لكن هذا النظر مردود عليه، بأن البنك الإسلامى هو مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها فى نطاق الشريعة الإسلامية، بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال فى المسار الإسلامى [1]. وهكذا يكون جانب التكافل الاجتماعى مقصدا من مقاصد البنك الإسلامي، يكمل جانب الاستثمار الاقتصادى.

وثمة مشكلة أساسية، تواجه التمويل بالإقراض الحسن، هى انعدام الحافز المادي، الذى ينشده المقرض فى العادة، ويسعى إليه، خاصة فى ظل عصرنا الحالي، الذى ضعف فيه الوازع الديني، الذى هو جوهر الخطاب فى النص القرآني، ﴿من ذا الذى يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له أضعافا كثيرة ﴾ . واتجه عامة الناس فيه إلى طلب الفائدة والربح المادى العاجل، وهو أمر واقع فى دنيا الناس، لامجال لانكاره أو تجاهله، ومن ثم يجب التعامل معه من منطلق عملي واقعي .

ومع التسليم بأهمية المشكلة ووجاهة المنطق الذى بنيت عليه، فإن من الحقائق التى يعتمد عليها أى نظام فردى أو مؤسسى إسلامي، أنه يقوم على اكتاف المسلم، الذى تتكامل الجوانب الشخصية فيه بتكامل عنصريها المادى والمعنوي، الأمر الذى يشكل فيه ضمير المسلم حجر الزاوية فى القيام بمسئولياته فى شتى مناحيها الدينية والاقتصادية والقانونية والأخلاقية، والمهم فى هذا الصدد، هو أن تتوافر القناعة لدى المسلم بشرعية النظام المصرفى وجدواه وفاعليته فى تحقيق أهدافه الإسلامية، والعدالة الاجتماعية، بالإضافة إلى مايجب على القائمين على البنوك الإسلامية فى هذا الشأن، من ابتكار الوسائل التى تجعل من القرض الحسن وسيلة مرغوبة لدى المقرض من منظور اقتصادى مادي، ذلك أنه كلما قويت الوسيلة فى الأداء إلى المصلحة، كان رفع إليها أعظم وكما يقول عز الدين بن عبدالسلام، «ومن قدر على الجمع بين الأمر بمعروفين فى وقت واحد، لزمه ذلك، لوجوب الجمع بين المصلحتين، وإن تعذر الجمع بينهما أمر بأفضلهما، لما ذكرناه، من تقديم أعلى المصلحتين على أدناهما» [2]. ولا شك

---

(١) د. أحمد النجار، مجلة البنوك الإسلامية، عدد أكتوبر ١٩٧٩، ص ٢٢ .

(٢) قواعد الأحكام فى مصالح الأنام، جـ١ ص ١٢٤ .

أن الأولى فى هذا الموضع الجمع بين مصلحة الدين والدنيا ونفع المقرض والمقترض على سواء.

إن القرض الحسن فى النظام الإسلامى، يتنافى مع نظام الفائدة الراسخة رسوخا عميقا فى النظام الاقتصادى الحالى، بحيث إن إلغاءها يثير بلا ريب مشكلات غاية فى التعقيد، فوفقا للفكر الاقتصادى والتطور الواقعى فى المجتمع الغربي، تعتبر الفائدة حجر الزاوية فى النظام المالى الحديث، ومع أن الإسلام يحرم الفائدة، إلا أن اقتصاديات جميع الدول الإسلامية تعمل فى الوقت الحاضر لسوء الحظ على أساس الفائدة، كما أن الفكر الإسلامى قد ظل تقريبا فى سبات فى مجال النقود والمصارف لعدة قرون، إذ ليس ثمة إلا القليل جدا، من الأدبيات المتوافرة التى تستطيع أن تعتمد عليها الهيئة فى عملها المتطلع إلى نظام اقتصادى لا ربوي. أما التجارب القليلة التى قامت - ومنها التمويل بالقرض الحسن - ولا تزال تقوم على النظام المصرفى اللاربوى فى بعض الدول الإسلامية، فإنها تعتبر محدودة جدا فى نطاقها، ولا وزن لها يذكر فى صياغة نظام اقتصادى ومالى خال تماما من الفائدة [1]. وهو مايلح على الفقهاء والاقتصاديين ورجال المصارف أن يرتادوا آفاق الحلول المتاحة على أرض الواقع محكومة بالشريعة الإسلامية ومقاصدها العامة.

من المشكلات التى تواجه القرض الحسن، التقلبات فى القدرة الشرائية للنقود، نتيجة لاختلاف عرضها، أو مايمكن التعبير عنه بصورة أخري، بتقلبات الأسعار بما تؤدى إليه من آثار ضارة على الفرد والمجتمع بتغيير قيمة الأصول أى الثروات فى المجتمع، وتغير دخول الأفراد أيضا فعند انخفاض قيمة النقود «أو ارتفاع الأسعار» يعاد توزيع الثروة لصالح بعض الطوائف فى المجتمع، ففى حالة القرض لصالح المقترضين أو المدينين، وعند ارتفاعها يعاد توزيع هذه الثرورة لصالح البعض الآخر وهم المقرضين الدائنين [2].

ووسيلة الحد من هذه المشكلة، بجانب ما تناولناه عند استعراض مشكلة التضخم والتقييس أو الأسعار القياسية، وهو ضبط إصدار النقود بواسطة الحاكم، واتخاذ العملة، ذات المقياس الثابت ومنع غشها أو إنقاص قيمتها، وأن يكون عرض النقود فى المجتمع مرتبطاً بحجم الناتج القومى، وانتهاج سياسة نقدية رشيدة تسهم فى تحقيق ثبات قيمة النقود، وفى هذا الصدد يجب التنبيه على أن الطلب على النقود فى إطار الإسلام، ينصرف أساسا إلى دفع المعاملات لا إلى اختزانها، ولا إلى استخدامها فى

---

(٢) تقرير مجلس الفكر الإسلامى فى الباكستان، إلغاء الفائدة من الاقتصاد ، المركز العالمى لأبحاث الاقتصاد الإسلامى، مرجع سابق، ص ١٢٠ .

(١) د. محمد عبدالمنعم عفر، نحو النظرية الاقتصادية فى الإسلام، ص ٢٦٤ .

إحداث التلاعب فى أسعار السلع، مما يعنى وجود قدر كبير من التوازن بين الكمية المعروضة والكمية المطلوبة من النقود [1]. وبذلك يمكن التغلب على مشكلة تقلب الأسعار والحد بشكل خاص من التضخم.

من العقبات التى تواجه القرض الحسن بوجه عام، تأخر المقترض عن الوفاء بالقرض، وخاصة فى القروض المصرفية، وما يتسبب عن ذلك من ضرر يلحق المقرض فردا كان أو بنكا، وإذا كان معلوما أن الله تعالى ، قد طالب المقرض أن يمهل المقترض حالة عسره إلى ميسرة لقوله تعالي: **﴿وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة، وأن تصدقوا خير لكم إن كنتم تعلمون﴾** [البقرة – ٢٨٠] ، فإن الأمر يختلف حالة ما إذا كان المقترض مليئا ذا يسار، ومع ذلك يتأخر عن الوفاء بالدين لغير ما سبب مشروع، فإن هذا المسلك من جانبه قد يفوت على المقرض التاجر أو البنك مكاسب قد تعود عليه من تشغيل المال واستثماره، وقد تعود عليه بالأضرار والخسارة .

وهنا يثور التساؤل عن تضمين المقترض، وإلزامه بتعويض البنك عن الضرر أو الخسارة التى لحقت به.

إن محاولة البحث عن إيجاد دليل لهذا التضمين، قد يجد سنده فى حديث الرسولﷺ **«مطل الغنى ظلم، يحل عرضه وعقوبته»** فيكون المقترض ظالما بمنعه المقرض استيفاء دينه، بالرغم من عدم وجود عذر شرعي[2]، كما نصت المادة ١٤٣٠ من مجلة الأحكام العدلية على أن من تسبب فى تلف مال الغير ضمنه، ولا شك أن فى امتناع المقترض عن أداء المقرض تفويتاً لمصلحته، ولونا من ألوان التلف، الى تبرر معاقبة المقترض، والعقوبة من جنس العمل وذلك بتعويضه عن الضرر الذى ألم به، بدفع مقابل مالى يتناسب مع الضرر، ويكون جابرا له بواسطة التحكيم أو القضاء، وللقاعدة الأصولية الفقهية، وهى أن الأصل ترتب الضمان المسببات على أسبابها من غير تراخ [3].

مشكلة اشتراط بعض القوانين حدا أعلى للفائدة:

تبنت القوانين المدنية العربية فى معظمها، الأخذ بتحديد معدل سعر الفائدة فى المعاملات المدنية، والتجارية بغرض عدم التوسع فى الفائدة، وخلق حافز ملائم لعمليات الإقراض، وهذا ما أقره القانون المدنى المصري، الذى وضع حدا أقصى لسعر الفوائد الاتفاقية والتأخيرية، فبالنسبة للفائدة الاتفاقية جعل الحد الاقصى لها هو ٧٪ فلا يجوز

---

(١) د. شوقى دنيا، تقلبات القوة الشرائية للنقود، مجلة البنوك الإسلامية، عدد اغسطس، ١٩٨٥ ، ص ٣٧ .

(٢) تهذيب الفروق والقواعد السنية على هامش الفروق للقرافى، جـ ٤ ص ٥٨ .

(٣) Siddiqui M. N, Issues in Islamic Banking, PP. 71, 72 .

الاتفاق بين الدائن والمدين على أكثر من ذلك، فإذا اتفقا على فوائد تزيد على هذا السعر، وجب تخفيضها إلى ٧٪، وتعين رد ما دفع على هذا القدر زائدا . م ١/٢٧ .

وبالنسبة للفائدة التأخيرية، وهى التى يكون الدين فيها قد حل، وتأخر المدين فى الوفاء، استحقت فوائد تأخير قدرها ٤٪ فى المسائل المدنية، و٥٪ فى المسائل التجارية، م٢٢٦م.

ويبدو أن القانون المصرى كان النموذج الذى يجب أن يحتذي، إذ نهجت القوانين العربية فى مجملها، مثل هذا الموقف أو قريبا منه، فنجد أن التقنين المدنى السورى ، قد وضع حدا أقصى لسعر الفائدة الاتفاقية هو ٩٪، م ١/٢٢٨ وفى التقنين المدنى الليبى ١٠٪ م١/٢٣٠، وفى التقنين المدنى العراقى ٧٪ فى م١/١٧٢ فإذا اتفق على فوائد تزيد على هذا السعر، وجب تخفيضها إليه وتعين رد ما دفع زائداً . أما تقنين الموجبات والعقود اللبناني، فلم يضع حدا أقصى للسعر الاتفاقي، «الفائدة الاتفاقية»، ولكنه اشترط أن يعين كتابة سعر الفائدة المتفق عليه، وإلا فلا تجب الفائدة إلا بالسعر القانونى وهو ٩٪ (م٢/٧٦٧).

وفيما يتعلق بسعر الفائدة التأخيرية، فقد أخذت هذه التقنينات، بالسعر الذى أخذ به القانون المدنى المصري، باستثناء قانون الموجبات والعقود اللبناني، ذلك أن السعر القانونى للفوائد التأخيرية هو ٤٪ فى المسائل المدنية، و٥٪ فى المسائل التجارية فى التقنين المدنى السورى (م٢٢٧، وفى التقنين المدنى الليبى(م٢٢٩). والتقنين العراقى (م١٧١) ، أما فى القانونى اللبناني، فالسعر القانون هو ٩٪.

ويبدو أنها قد أخذت فى الاعتبار موقف الشريعة، فى حالة عدم الاتفاق على الفوائد، أى فى حالة ما إذا أبرم عقد القرض، ولم ينص على الفائدة بين الطرفين، فقد ذهبت إلى أنه إذا لم يكن هناك اتفاق على تقاضى فوائد فلا تتقاضي، (م٥١٠) من التقنين المدنى السوري، م ٥٤١ من التقنين الليبي، وم ١/٦٩٢ من التقنين العراقي، م١/٧٦٦ من قانون الموجبات اللبنانى [1].

ويلاحظ على هذه القوانين، أنها قد غايرته فى سعر الفائدة مابين الفائدة الاتفاقية من جانب، والفائدة التأخيرية من جانب آخر، فزادت السعر فى النوع الأول، وأنقصته فى النوع الثاني، ولعل السر فى المغايرة، هو أن الأساس فى الأمور التعاقدية، ومنها القرض ومسألة الفائدة هو اتفاق الاطراف ذوى الشأن، وأن إرادة الأطراف هى المحدد الأول للالتزام فى طبيعته ومقداره، وقد راعى القانون ذلك، فترك للأطراف مساحة أكبر للتصرف من مثيلتها فى الفوائد التأخيرية، اعتمادا على أصل يسير عليه وهو الحرية

---

(١) أنظر ذلك لدى د. عبدالرازق السنهورى، مصادر الحق فى الفقه الإسلامى ، ص ٢٤٧ .

التعاقدية لأطراف العقد، فإذا كان ثمة قيود لاعتبارات يراها القانون جديرة للحد من حرية الطرفين، فليكن ذلك بالقدر الذى لاتغل فيه الإرادة التعاقدية للطرفين، ولا يوجد مثل هذا الوضع فى الفائدة التأخيرية، التى تعالج وضعا قد تركه الأطراف، ولم يضمنوه فى العقد، فدور القانون فيه يقوم على الملائمة التى تنشيء حقا لم يكن موجودا، وتحمل طرفا- هو المقترض - بالتزام لم يكن منصوصا عليه، لذلك فإنه نزل بسعر الفائدة إلى أقرب مايكون إلى الحدود الدنيا.

وعلى الناحية الأخري، فقد غاير القانون فى سعر الفائدة التأخيرية، ولم يجعله بنسبة واحدة، فهى فى المسائل التجارية أكثر منها فى المسائل المدنية، وسر هذا ظاهر، وهو ماقدره واضع القانون من أن الربح فى الأمور التجارية، أعلى منه فى الأمور المدنية، وأن المستخدم للقروض فى العلميات التجارية يقوم بتشغيلها فى مشروعات استثمارية، وإنتاجية، تدر عليه ربحا بينما المستخدم للقروض فى الأمور المدنية، إنما يبغي بها، قضاء حاجات شخصية ومتطلبات اجتماعية، فكان من المناسب زيادة السعر فى المسائل التجارية وتخفيضه فى المسائل المدنية، لكن ألم يكن الأجدر والأحق بواضعى القوانين العربية أن يعتنقوا نظرية الشريعة الإسلامية فى عقد القرض بوجه عام، وعنصر الفائدة والمدة بوجه خاص؟

المبحث الثالث : البديل الإسلامى للإقراض بالفائدة :

إن هيمنة وسيادة عنصر الفائدة فى النظام الاقتصادى والمصرفى العالمى ، وقيادته لنظم وأساليب التمويل والتنمية الدولية والمحلية على السواء خاصة بعد انهيار النظام الشيوعي، وما تبعه من آثار اقتصادية ومالية، يضفى أهمية وصعوبة كبيره على التوجه الإسلامي، فى المجالات الاقتصادية والمصرفية. أما مواطن الأهمية فيه، فيكمن فى الفلسفة الإسلامية والرؤية الشرعية المتميزة التى يرتكز عليها النظام الاقتصادى والمالى بوجه عام، وعمليات الإقراض بغير فائدة بوجه خاص، وأما موطن الصعوبة، فمنشؤه أن إزاحة نظام قائم وراسخ ومسيطر، يملك من الإمكانيات المنظورة وغير المنظورة الكثير، للتشكيك فى النظم الأخري- وخاصة النظام الإسلامي- ويحول بينه وبين التطبيق، المفروض على النظام الاقتصادي، وعلى القائمين عليه، إذ إن القضية ليست مجرد رفض نظام قائم يتحكم فى مجريات الاقتصاد العالمى والأنظمة الإسلامية، وإنما جوهر القضية، هو إيجاد البدائل والبحث عن الحلول العملية والأساليب التقنية، التى يمكن الأخذ بها تبعا للمتغيرات الواقعة، وتقديم نموذج إسلامى للتمويل، قابل للتطبيق العملي، يتضمن المواصفات والمعايير الفنية السليمة، المستمدة من الفكر الاقتصادى الإسلامى ، والقواعد الشرعية.

وفيما يتعلق بموضوعنا، الخاص بإيجاد نظام للتمويل الإسلامي، فإن أول ما يتبادر إلى الذهن، هو تخليص هذا النظام من الفائدة، وبالنظر إلى أن الإقراض هو أكثر وسائل التمويل، المتضمنة للفائدة، ويحتل أهمية فائقة فى أساليب التمويل فى النظام المصرفى المعاصر، فإن المشكلة الحقيقة- التى تبرز هنا -ليست التخلص من الفائدة، أو إيجاد الطرق لتخفيضها، ولكن المشكلة، هى كيف نستبدلها بنظام يعكس فرص تكلفة رأس المال طبقا للمبادئ الإسلامية، وعلى نفس الدرجة من الأهمية فى نطاق هذه المشكلة، كيف نخلق آلية تضمن عائدا معقولا، للنقود المقرضة من جانب الأفراد والدولة(١). تمثل حافزا دافعا للمودعين والمصارف، لتقديم التمويل للأفراد والمؤسسات، فيكون التعامل مع الواقع من منطلق الوعى بحقائقه، ودون تجاوز لأحكام الشرع ومبادئه، المنظمة للتعامل المالى والاقتصادى.

ومما يؤكد هذا الاتجاه، حاجة الدول الإسلامية، إلى تحقيق هدف الاعتماد على النفس، من جهة الإطار النظرى أو الفكري، فإنها مازالت تعتمد على الفكر الاقتصادى الغربي، والنظم الوافدة، فيما يتعلق بالمبادئ الحاكمة للنظام الاقتصادى والمصرفي، الجارى عليه العمل فى البلدان الإسلامية، مع وجود التشريع والفكر الاقتصادى الإسلامي، الذى يشع أطرا وقواعد يمكن الأخذ بها والبناء عليها، للتعبير عن الهوية الإسلامية، المجسدة للقيم العليا فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية، كما أن عالمنا الإسلامي، لازال يعتمد بالتالى على منتجات الغير فى الزراعة والصناعة والتجارة، وفى الحصول على موارد للتمويل والاقراض رغم ثرائه بالموارد الاقتصادية والمالية، التى تتطلب الإطار الصحيح للتعامل معها بكفاءة وفاعلية نظريا وعمليا، لتستقيم الحياة الاقتصادية فى العالم الإسلامي.

ويدعم هذه الوجهة، من ناحية فلسفة النظام الغربى الرأسمالي، أن هناك ثغرات تكتنفه ومثالب ناتجه عنه، أخصها فى موضوعنا أن الفائدة التى هى عصب النظام، ليست موضع اتفاق، فإن الاقتصاديين مازالوا حتى اليوم، مختلفين حول ضرورة سعر الفائدة، كما أنهم مختلفون حول النسب التى تحدد لها(٢).

كما أنها لا تحقق العدالة المنشودة، لما تنطوى عليها من انتهازية واستغلال، وهو ما يعضد البحث عن نظام جديد يقوم على التكامل والعدالة والتوازن بين أطراف المعادلة الاقتصادية. وسنحاول فيما يلى تلمس بعض الأساليب الشرعية البديلة للاقراض الربوي، وتتلخص هذه الأساليب، فى اتباع أنماط معينه للإقراض، أو فى اتباع أساليب أخرى للتمويل فى طبيعتها وفى نتائجها.

---

(١) Naqyi "S.N.H. "Principles of Islamic Economic Reform, P. 37.

(٢) د. أحمد النجار، بنوك بلا فوائد، ص٥٩.

المطلب الأول : البدائل التى تقوم على اتباع أنماط معينة من الإقراض :

هذه البدائل يمكن استخدامها كوسائل للتمويل، بحيث تحقق أهدافه فى إمداد المقترض بالمال اللازم لتنفيذ مشروعاته، والوفاء بحاجاته الاستهلاكية أو الإنتاجية، وفى ذات الوقت تستمد مشروعيتها من النصوص أو المبادئ الإسلامية.

وبطبيعة الحال، فإن من أول هذه البدائل للإقراض الربوي، فى التمويل الاستعاضة عنه بأسلوب التمويل بالقرض الحسن غير الربوي، وهو أسلوب تدل عليه النصوص الشرعية التى أسلفناها، كما أنه أسلوب شامل يمكن اتباعه فى أنواع التمويل المختلفة قصير الأجل أو متوسطة أو طويلة، وفى عمليات زراعية أوصناعية أو تجارية، وفى قروض استهلامية أو إنتاجية، وهو محل هذه الدراسة. لكن هذا الأسلوب يحتاج إلى إيجاد الوعى به، بين قطاع المقرضين، ليقوموا على تطبيقه، بدافع إسلامي، ليزداد حجم المتعاملين به، ولتتوسع هذه القاعدة، ويتكون منها قاعدة عريضة من المولين، الذين يستخدمون القرض الحسن كأداة للتمويل، وفى نفس الوقت حسن استخدامه من جانب قطاع المقترضين، فلايزاحم فى الحصول عليه، غير المحتاج، أو الأكثر حاجة الأقل حاجة إليه، كما أن من حصل عليه، عليه أن يبادر إلى الوفاء به، لإعطاء الحقوق إلى ذويها، إذ أنه من المطلوبات الشرعية، كما يشير إلى ذلك الرسول- صلوات الله عليه- «رحم الله عبدا سمحا إذا باع، سمحا إذا اشترى، سمحا إذا قضى، سمحا إذا اقتضى». وبالإضافة إلى ذلك، فإن التمويل بالإقراض الحسن، يحتاج على النطاق المصرفى إلى توفر الموارد المالية اللازمة، لإمداد عمليات التمويل والتى لاتسعفها الأموال الموجودة فى المصارف، الأمر الذى يتطلب تقديم إعانة من الدولة، وإيجاد المزيد من المصادر التى تستخدم فى الإقراض.

القروض المقابلة للودائع: وهذا الأسلوب يتفرع عن الأصل السابق، لأنها تعتمد على القرض الحسن، ويمكن للمصارف استخدامه، ويمكن شرحها على أفضل وجه بمثال: نفترض أن تاجرا صغيرا (أ) يريد اقتراض ١٠٠ روبية من المصرف (ب) لمدة ثلاثة أشهر بدون دفع فائدة، فهنا يمكن لـ (ب) أن يقدم القرض إلى (أ) إذا أودع الأخير- فى نفس الوقت، الذى تسلم فيه القرض- جزءا من هذا القرض لفترة أطول نسبيا، وليكن مثلا ١٠ روبيات لمدة ثلاثين شهرا وبعد انقضاء ثلاثة أشهر، يقوم(أ) بسداد ١٠٠ روبية إلى (ب)، فى حين أن (ب) يرد إلى (أ) وديعته، بعد انقضاء ثلاثين شهرا، من تاريخ الإيداع، وفى أثناء هذه الفترة، يستطيع (ب) استخدام هذه الوديعة، أو القرض المقابل، فى استثمار مدر للربح، وعلى أية حال، فكما أنه لا يطلب من (أ) أن يتقاسم

---

(١) المنذرى، الترغيب والترهيب، ج٣، ص١٨.

الدخل الذى يكتسبه، من القرض الذى قدمه (ب)، فإن (ب) أيضا لا يدفع أى مبلغ إضافي، عند حلول استحقاق وديعة (أ) القرض المقابل(١).

وميزة هذا الأسلوب أنه يمكن المصرف من استغلال جزء من القرض المقدم إلى المقترض، فى نشاط إنتاجي يكون مصدر العائد منه للبنك، هذا فى الوقت الذى سيتمكن فيه المقترض من الحصول على الجزء الأكبر لقضاء حاجاته، ففيه تحقيق نفع للطرفين، وممارسة معاملتين نافعتين للمقترض والمصرف، وهما القرض والاستثمار ويؤخذ على هذا الأسلوب أنه يكون على نطاق محدود من حيث العمليات التى يتم تمويلها، كما أنه لا يمكن المصرف من الحصول على موارد مالية جديدة.

وربما كان للمصرف أن يقيد تقديم هذه القروض، بالأشخاص أصحاب الحسابات فى المصرف، حرصا منه على تنمية موارده المالية، وافادة عملائه بواسطة مدهم بالتمويل اللازم لمشروعاتهم، وللمصرف الإسلامي، مكنة المغايرة والربط بين طبيعة القرض المقدم، على حسب الوديعة التى يملكها العميل فى المصرف، فإذا كانت الوديعة استثمارية، فإن المصرف يمول العميل بقرض استثماري، وإذا كانت وديعة جارية، فإن المصرف يكتفى بتمويل العميل بقرض استهلاكى أو لأغراض اجتماعية... وهكذا.

وقد يثار اعتراض مؤداه، وأين دور القرض الحسن فى فك كربة المحتاجين والمعدمين، ممن ليست لهم ودائع فى المصرف الإسلامي؟ والجواب، أن هؤلاء المقترضين يمكنهم الحصول على ما يسد حاجاتهم من حصيلة الزكاة أو الأوقاف الخيرية، والزكاة هى المورد الأساسى للوفاء بحاجاتهم، فإن لم تكف فإنهم بالامكان أن يحصلوا على قرض من حصيلة الأوقاف الخيرية.

القروض المقدمة من الشركات أو رجال الأعمال إلى المصرف: يمكن أن يستخدم القرض أيضا لتمويل العمليات التى يقوم بها البنك، بوسيلة عكسية للطريقة المعتادة التى يضطلع فيها المصرف الإسلامى بتمويل الغير، وفى هذا الأسلوب، تقدم الشركات أو المؤسسات المالية قروضا إلى المصرف، الذى يرتبط معها بعلاقات مالية، كأن يكون مساهما فى رأسمالها بحصص مالية (الأسهم)، كما يكون ذلك بالنسبة لرجال الأعمال الذين يحصلون على قروض من المصرف لتمويل مشروعاتهم الاستثمارية، وذلك من باب المعاملة بالمثل، فكما تستفيد الشركات أو المؤسسات المالية من المصرف، عن طريق مساهمته فى رأس مالها، وكما يستفيد رجال الأعمال من الاقتراض من المصرف، فإن للبنك أن ينتفع كذلك بتقديم القروض، لتمكينه من الاستمرار فى عمليات الإقراض، وهذا من باب التعاون والتكافل بين المؤسسات المالية والأشخاص والمصارف، التى تعمل فى مجال توظيف الأموال وتشغيلها وفق أحكام الشريعة.

وهذا من باب التعاون على البر والتقوي، الذى أمر الله تعالى به فى قوله تعالي: ﴿وتعاونوا على البر والتقوى﴾. (المائدة ٢١).

وميزة هذه الطريقة أنها تمكن المصرف الإسلامي، من الحصول على مورد مالى متجدد، عن طريق تجدد الإقراض، وتبادل المنافع بينها وبين المؤسسات المالية الأخري، كما أنها تساعد على تداول المال، وتشغيله، وهو غرض شرعى وتخلق مناخا من التعاضد والتساند بين الأشخاص العاملين فى حقل تمويل التنمية والاستثمار. وأخيرا فإنها تتيح الفرصة للحصول على قروض كبيرة، نظرا للوفرة المالية التى تتمتع بها الشركات أو كبار رجال الأعمال.

تسهيلات القروض الخاصة: وهى التسهيلات التى تقدمها المصارف والمؤسسات المالية الأخري، بواسطة منح قروض حسنة، وذلك فى الحالات التى لا يلائمها نظام المشاركة فى الربح والخسارة، أو أى من الطرق البديلة الأخري، شريطة أن تكون المشروعات أو الأغراض التى يمنح لها التمويل مقصودا بها الرفاهية العامة للجماعة، مثل قيام الحكومة بشراء الحبوب الغذائية، لتأمين الاستقرار فى المؤن والأسعار،... ويمكن للمصرف لتغطية النفقات الإدارية للقرض أن يفرض رسم خدمة، على أساس التكلفة الفعلية للمصرف، ويمكن أن يتحدد هذا الرسم على تقديم طلب القرض، على أن يكون موحدا، لا يلتفت فيه إلى مبلغ القرض وأجله[1].

وميزة هذه القروض الخاصة، أنها تستخدم لسد حاجات عامة وأساسية لاغنى عنها كتقديم القروض للمزارعين الذين يقومون بزراعة المواد الغذائية من القمح والذرة والأرز، لتحقيق اكتفاء ذاتى للأمة، فتستغنى بذلك عن استدانتها من الدول الأجنبية بالفائدة، وبالشروط التحكمية، وهى الآفة التى تعانى منها الدول الإسلامية فى العصر الحديث.

المطلب الثاني : اتباع بدائل أخرى للتمويل :

توجد بدائل أخرى غير الإقراض، لتمويل العمليات الانتاجية والاستثمارية وهذه الوسائل أو الأساليب تتميز، بأنها تنأى عن الفائدة، وتستمد مشروعيتها من الشريعة، بجانب أنها تعتمد على حبكة فنية، وصنعة عملية، تراعى المواصفات التى ينبغى أن تتوافر فى صيغ التمويل، عند التطبيق، ومن ثم فهى قادرة على إنجاز المهام المنوطة بها، فى إحداث الربحية والاستثمار المنشود. وهذه البدائل نعرض لها باختصار على النحو التالى :

---

(١) تقرير مجلس الفكر الإسلامى الباكستانى، إلغاء الفائدة من الاقتصاد، ص٣١.

المشاركة فى الربح والخسارة:

وهى أكثر الطرق تعبيرا عن روح الإسلام ومبادئه الاقتصادية، فى توظيف المال وتشغيله، وأقربها إلى تحقيق العدالة. وهى مشروعة بنص حديث قدسى رواه أبو هريرة عن النبي- ﷺ- قال، قال الله تعالي: «أنا ثالث الشريكين، مالم يخن أحدهما صاحبة فإذا خانه، خرجت من بينهما» رواه أبو داود بسند صحيح.

والمشاركة تكون بالشركة، وهى لغة الاختلاط، وشرعا، أن يأذن كل واحد من الشريكين لصاحبة، فى أن يتصرف فى مال الآخر[1].

وهى تنقسم إجمالا إلى شركة العنان، وشركة الأعمال (الأبدان) وشركة المفاوضة، وشركة الوجوه.

وشركة العنان هى الشركة المتفق عليها بين الفقهاء، كما أنها، هى التى تتناسب مع طبيعة العمليات، التى يقدمها المصرف الإسلامي، فى العمليات التى يقوم بها، ولا يشترط فيها المساواة فى رأس المال والربح ، وتصح عند البعض، مع اختلاف المال، كأن تكون حصة أحدهما دراهم، والآخر دنانير، وهذه الشركة تقوم على النيابة، بكون كل شريك وكيلا عن الآخر، ويحق له التصرف فى المال بكل أنواع التصرفات.

وبخصوص الربح، فقد اتفق الفقهاء، على أنه إذا كان الربح تابعا لرؤوس الأموال يعنى إن كان أصل مال الشركة متساويين، كان الربح بينهما نصفين، واختلفوا هل يجوز أن يختلف برؤوس أموالهما، ويستويان فى الربح، فقال مالك والشافعى لا يجوز، وقال أهل العراق يجوز ذلك[2]. يعنى أن أبا حنيفة يذهب إلى جواز التفاضل فى الربح، لقوله-ﷺ- «الربح على ما شرطا والوضيعة على قدر المالين». والوضيعة هى الخسارة، ولا يجوز التفاضل فى الربح عند مالك والشافعي، لأن الربح تبع للمال عندهما، فيختلف باختلاف قدرة من كل منهما.

والشركة من المشاركة، وهى تكون فى التجارة والزراعة ، فى المعاملات الناشئة عنهما، لما يطلبه الشركاء فيها من الربح، وهى أعم من أن تكون فى مجال واحد من مجالات التعامل، وفى نوع من أنواع الاستثمار دون سواه، وفى مال دون آخر، لأن الغرض هو الربح ونماء المال، ووسائله مختلفة، والضروب الموصلة إليه متعددة، فكان من المناسب أن يطلب ذلك بالمشاركة فى العائد الحلال الذى يرزق الله به، من جراء هذه المشاركة، وانما خصها الفقهاء بالتجارة فى الشركة والزراعة فى المزراعة، لأن التجارة كانت فى العصر الأول، ولا زالت وسيلة الربح الأولي، وعليها قامت الحياة

---

(٢) حاشية الدسوقى، ج٣ ص٣٤٨.

(١) ابن رشد، بداية المجتهد، ج٢، ص١٩١.

الاقتصادية فى البيئة العربية، وأما الزراعة، فلان الرسول-ﷺ- عامل أهل خيبر على ما يخرج من شطر أموالهم، ولا يعنى ذلك عدم جواز المشاركة فيما سواهما من الأنشطة والمعاملات، لأن الرزق الحلال-العائد المشروع - يقصد من مصادره المشروعة، دون تقييده فى نشاط بعينه وبربح بعينه، مادام ذلك بمحض إرادة الطرفين، بينما يتم تحميل الخسارة وفقا لحصة كل شريك فى رأس المال.

ويزود أسلوب المشاركة، المصرف الإسلامى ، بوسائل للاستثمار وتوظيف الأموال فى مشروعات متنوعة، سواء بتقديم التمويل إلى مشروعات يقوم بها الغير، أو بأن مال الغير، ويقوم بتشغيله بالمشاركة فى الربح والخسارة، ويتم توزيع الربح، بحسب المنصوص عليه فى عقد المشاركة، بينه وبين شريكه، وعند الخسارة، يكون التحمل بقدر رأس المال، ويكون كل من البنك والشريك وكيلا عن الآخر.

المضاربة:

هى نوع من الشركات، ذات طبيعة معينة، وتعرف بأنها: عقد على الشركة بمال من أحد الجانبين، والعمل من جانب آخر، والعمل يكون بالتجارة، والربح بينهما(١). وهى مشروعة بالسنة التقريرية، حيث أقرها الرسول ﷺ فى الإسلام، وعمل بها المسلمون عملا متيقنا لا خلاف فيه، وقد خرج رسول الله ﷺ فى قراض بمال خديجة- رضى الله عنها- وتقريره ﷺ أحد أركان السنة، وقد أجمع المسلمون على صحته(٢).

والمضاربة شركة تتأسس على المزاوجة بين رأس المال المقدم من رب المال، والعمل القائم به المضارب، وبمقتضاها يكون للأخير، أن يتصرف فى رأس المال بالعمليات التى تقتضيها عملية المتاجرة والاستثمار، فله أن يبيع ويشترى ويوكل الغير، وأن يودع ويرهن ويؤجر، ويعمل حوالة، كما أن له أن يعطى المال لآخر ليستثمره، فى مقابل ربح شائع بينهما. ومن ثم فإنها تيسر على أرباب الأموال الذين لا يعلمون عن أمور الإنتاج والاستثمار، بتمويل هؤلاء الذين يعلمون ويعملون فيها، ولا مال له، فتجمع بين الخبرة والمال، وتسمح بتعدد الأنشطة الاستثمارية، فيحق للمضارب أن يكون مستثمرا فى المال الذى أخذه من رب المال، كما يجوز أن يكون رب مال، يعطيه لمضارب آخر، ليستثمره ويتاجر فيه طلباً للربح، فيكون مضاربا فى حالة، ورب مال فى حالة أخرى. وشروط المضاربة، كشروط المشاركة، لأنهما وسيلتا تمويل تستهدفان الربح، ولذلك تقوم المضاربة على تسليم المال للمضارب، وتمكينه من العمل فيه بالطريقة التى يراها مناسبة، ويكون الربح فيها على حسب الاتفاق بين الطرفين ويجب أن يكون ربحا شائعا معلوما من رأس المال كالنصف أو الثلث، مثلا .

---

(١) أبو زكريا يحيى الأنصارى، أسنى المطالب شرح روضة الطالب، ج٢، ص ٣٨٠.

(٢) الروض النضير مجموع الفقه الكبير، ج٣، ص٣٤٥، ٣٤٦.

إن المضاربة بضوابطها الشرعية، تزود المصارف والمستثمرين بصلاحيات واسعة، ومكنات كبيرة، إذ إنها تمكن كلاً منهما أن يعمل بنفسه، في أوجه الأنشطة التجارية التي يتمرس بها، والمتاحة لديه، ليحقق بذلك أكبر عائد ممكن على رأس المال، كما تتيح لهما، أن يمولا الغير بالمال الذى يستغله فى أوجه استثمارات يجيدها، ويعم نفعها، على المصرف الإسلامى والمستثمر، وهو ما يسمى بإعادة المضاربة.

وميزة هذه الطريقة، أنها تفتح آفاقا جديده لتوسيع التيار النقدي، ودعم الدورة النقدية، وتحقيق نوع من التوازن بين التيار النقدى والتيار السلعي، بما يكفل تمويل رأس المال العامل(١)، وبذلك تغلق الباب أمام التعامل بالفائدة، وتقدم بديلا ناجحا وعادلا لاستثمار الأموال، والحصول على الربح، بالطريقة التى تتناسب مع عمليات المصرف الإسلامي، وينتج عنها ربح حقيقى للأطراف المتعاملين، ونفع الجماعة بوجه عام.

ويلاحظ على التمويل بالمضاربة، أنها تستخدم فى عمليات إنتاجية وأنشطة استثمارية كبيرة، فهى لا تتناسب مع المشروعات الصغيرة، ذات الإمكانيات المحدودة، كما أنها تحتاج إلى فضيلة المخاطرة، والتحسب لنتائج الاستثمار وفق ما يرزق به الله، وهى وسيلة لا يرضى عنها المرابون، والمصارف التقليدية التى ترغب فى الحصول على الربح المضمون، عن طريق استغلال الغير بعداد الفائدة المقوت.

المرابحة:

وهى بديل اسلامى لتمويل الاحتياجات الاستهلاكية والإنتاجية. والمرابحة هى البيع برأس المال وربح معلوم(٢). ورأس المال هو الثمن الأول، الذى اشترى به البائع السلعة، والربح المعلوم هو تلك الزيادة على الثمن الأول على رأس المال.

ويشترط الفقة فى المرابحة، أن يكون العقد الأول صحيحا، لأن العقد الثانى يبنى عليه، والمبنى على الباطل باطل فيبطل المرابحة كلها، كما يشترط أن يكون الثمن فى البيع الأول معلوما، لأن العلم شرط لصحة العقد، ويندرج تحت الثمن المصاريف التى تكلفتها السلعة، ويشترط أن يكون الثمن من نوات الأمثال، بمعنى أن يكون موجودا، ليمكن المعاوضة فيه، وتتحقق المثلية بوجوده فى الأسواق، أو أن يتملكه المشترى ليكون قادرا على الوفاء به، وأداء الالتزام الواجب عليه فيه. وأخيرا يشترط فى المرابحة العلم بالربح الذى يستحقه البائع فى بيع المرابحة، واشتراط كون الربح شيئا معلوما، تفريع على اشتراط كون الثمن الأول معلوما، فإنه أصل له، وكيفية تحديد الربح، أن يذكر قدرا محددا على الثمن مثل أن يقول اشتريت السلعة بعشرة، وتربحنى دينارا أو

---

(١) د. شوقى شحاته، البنوك الإسلامية، ص٢٣.

(٢) ابن قدامة، المغنى، ج٤، ص١٩٩.

دينارين، أو يبين نسبة الربح من جملة الثمن، مثل أن يقول البائع: ثمنها مائة، وقد بعتها بالثمن وربح درهم فى كل عشرة(١).

وتستخدم المرابحة من جانب المصرف الإسلامي، فى تمويل السلع، والأدوات التى يحتاجها التاجر أو صاحب المهنة، من الأدوات والآلات التى يستخدمها فى ممارسة مهنته، كالطبيب وغيره، كما يقوم المصرف عن طريقها بأنشطة انتاجية خدمة للعملاء، باستيراد الآلات والمعدات وغيرها من الأصول الثابتة اللازمة للمشروعات الاستثمارية، وبيعها بطريقة المرابحة بالأجل، على أساس نسبة ربح معينة متباينة، يتفق عليها المتعاقدان. كما تعتبر المرابحة أداة تمويل فى مجال التجارة الداخلية والخارجية، حسب رغبة العملاء، ومحل هذه العمليات دائما سلع موصوفة ومعروفة، لكل من طالب التمويل والبنك(٢).

والتمويل بالمرابحة يهدف إلى الربح المشروع، الخالى عن الفائدة الربوية، لأن المصرف يقدم التمويل والخبرة للعميل الذى يطلب السلعة، والتى لا يتمكن العميل من الحصول عليها وحده، بسبب عدم خبرته، أو لعدم توفر المال فى يده، أو لأنه لا يملك الوسائل الجالبة للسلعة كالوسطاء والثقة والمعرفة، أو لانشغاله، وهى الوسائل التى يملكها البنك بما لديه من مال واتصالات متعددة، وأجهزة تتولى القيام بهذه العمليات على مستوى السوق الداخلى أو الخارجي، وعليه فإن المرابحة تمكن العميل من الحصول على التمويل الذى يرجوه وتتيح للمصرف فرصة تقاضى الربح المشروع.

ويلاحظ أن استخدام المرابحة كأسلوب للتمويل يشوبه بعض المحاذير التى يجب أن تضبط بضوابط الشرع، كضرورة أن يتملك المصرف السلعة التى يبيعها للعميل، ومسألة إلزامية الوعد، لأنها تسبق فى الممارسة بمرحلة المواعدة بين المصرف والعميل، ومسألة تأجيل الثمن، وربط الأرباح التى يحصل عليها المصرف، والعميل، ومسألة تأجيل الثمن، وربط الأرباح التى يحصل عليها المصرف، بفترة التأجيل أو تسديد العميل للثمن، فى حالة ما إذا تم الاتفاق على أن يدفع العميل الثمن مؤجلا.

المزايدة الاستثمارية:

إن شرعية المزايدة الاستثمارية، ترتكز على البيع بالمزايدة، وفيه يعرض البائع السلعة، لتباع إلى من يزيد فى الثمن، ووسيلة ذلك، أن ينادى على السلعة ويزيد الناس فيها، بعضهم على بعض، حتى تقف على آخر زائد فيها، فيأخذها(٣).

---

(١) انظر: عقد المرابحة بين الفقه الإسلامى والتعامل المصرفى للمؤلف، ص١١٩ وما بعدها.

(٢) الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية، ج٥، ص١٩٦.

(٣) ابن جزى، القوانين الفقهية، ص٢٢٧.

وبيع المزايدة من البيوع المشروعة، فقد باع رسول الله-ﷺ- قعبا وحلسا بيع من يزيد. قال أنس بن مالك: «جاء رجل إلى النبى ﷺ- فشكا إليه الفاقة، ثم رجع، فقال يارسول الله: لقد جئتك من أهل بيت ما أرانى أرجع إليهم، حتى يموت بعضهم، فقال: انطلق هل تجد من شيء فانطلق فجاء بحلس وقدح، فقال يارسول الله: هذا الحلس كانوا يفترشون بعضه، ويلبسون بعضه، وهذا القدح كانوا يشربون فيه، فقال رسول الله: من يأخذهما منى بدرهم، فقال رجل، أنا يارسول الله، فقال رسول الله ﷺ من يزيد على درهم، فقال رجل، أنا آخذهما بدرهمين، فقال: هما لك(١).

وبيع المزايدة، يمكن استخدامه فى بعض حالات التمويل المتوسط والطويل الأجل، وهو أسلوب يحقق الربحية الملائمة، لذلك يكون بديلا عن الإقراض بفائدة، وقد يلجأ إليه المصرف فى تمويل القطاع الصناعي، وهو يظهر عند قيام المصارف التجارية بتشكيل اتحاد مالي، مع مؤسسات التمويل الطويل الأجل، ثم تضع مشروعات صناعية بتفاصيلها الكاملة، وبعد ذلك يعلن الاتحاد عن المشروعات، مع ضمان توفير ما يحتاج إليه من وحدة صناعية، والآت ذات مواصفات معينة، ثم يدعو الاتحاد المستثمرين المتوقعين، لتقديم عطاءات لشراء الآلات ويمكن أن يحدد الاتحاد ثمنا احتياطيا، يتضمن هامشا معقولا من الربح، كما أنه يحتفظ بحق قبول أورفض أى عطاء، وينال المشروع أعلى مزايد، اذا ما اعتبر موثوقا، وإلا رسا المشروع على المزايد التالى (الأعلى سعرا) الذى يعتبر قادرا على إقامة المشروع وتشغيله، شريطة أن يكون العطاء أعلى من الثمن الاحتياطى أو مساويا له على الأقل. ويكون الاتحاد مسئولا عن توفير الوحدة الصناعية والآلات، حسب المواصفات المتفق عليها، مع المزايد الناجح، وذلك طبقا للجدول الزمنى المتفق عليه، بينما يلتزم المزايد، بقبول هذه الآلات من الاتحاد(٢).

وللمصارف الإسلامية، تشكيل اتحاد مالى (كونسر تيوم) فيما بينها، مع مؤسسات التمويل للمشروعات الكبيرة، وتستفيد من ثم بهذا الأسلوب من أساليب التمويل الذى يجمع فى التخريج بين المزايدة الذى تحصل فيه على الثمن المحدد، والربح الناشئ عن بيع المزايدة، وعقد الاستصناع الذى يستخدم كوسيلة للتمويل أيضا فى الوفاء بمتطلبات القطاع الصناعي، وهو ما نبينه الآن.

عقد الاستصناع:

الاستصناع عقد مع صانع على عمل شيء معين فى الذمة، فالمبيع فى عقد الاستصناع هو العين لا عمل الصانع، لأنه بيع عين موصوفة فى الذمة، لا بيع عمل(٣).

---

(١) الشيانى، الاكتساب فى الرزق المستطاب، ص٢٢.

(٢) تقرير مجلس الفكر الإسلامى الباكستانى، الغاء الفائدة من الاقتصاد ص٢٨.

(٣) ابن عابدين، حاشية رد المحتار، ج٥، ص٢٢٣، وما بعدها.

وفي هذا العقد يقوم الصانع بتصنيع ما يطلبه المستصنع من آلات أو أدوات وما يماثلها، بعد تحديد أوصافها بدقة.

وعقد الاستصناع من العقود الجائزة، فلكل عاقد الاستقلال بفسخه، فللصانع أن يبيعه دون موافقة المستصنع، لأن المعقود عليه ليس عين المصنوع وإنما مثله فى الذمة، كما أن للمستصنع «طالب الصنع» أن يعدل عنه، وألا يأخذ الشئ المصنوع، بمقتضى أنه عقد جائز، ويكون دفع الثمن بعد تمام الصنع، وقيام الصانع بالتزامه.

ويذهب أبو يوسف إلى أن العقد لازم إذا رأى المستصنع المصنوع وليس له أن يفسخه أو يعدل عن، بمقتضى أنه عقد لازم، متى جاءت العين المصنوعة، موافقة للطلب والشروط، لأنه مبيع بمنزلة المسلم فيه، فليس له خيار الرؤية لدفع الضرر عن الصانع، فى إفساد المواد المصنوعة، التى صنعها وفقا لطلب المستصنع، وربما لا يرغب غيره فى شرائه على تلك الصفة[1]. وقد أخذت مجلة الأحكام العدلية بلزوم العقد فى حق الطرفين، منذ انعقاده، فلا يحق لأحد العاقدين الرجوع عنه، إلاّ إذا كان المصنوع مغايرا للأوصاف المعينة فى العقد[2]. وهو ما ذهب إليه أبو يوسف.

وهذا الرأى الذى قال به أبو يوسف، وأخذت به مجلة الأحكام العدلية هو الذى يتفق مع الظروف الحاضرة، ومع التطورات فى الوسائل التقنية الحديثة، فقد تطلب مؤسسة أو شخص من مصنع، أن يصنع له آلات أو أدوات ذات مواصفات خاصة، ويحدد له التفاصيل الدقيقة، ويكون تكلفة هذه الأدوات باهظة، ذات استخدام خاص، فاذا قلنا بأن العقد بين الصانع والمستصنع عقد جائز، كما هو الرأى الغالب فى الفقة الحنفي، وعدل المستصنع عن أخذ هذه الأدوات، بناء على حقه فى الخيار، وفسخ العقد، فلنا أن نتصور مدى الخسارة التى تلحق الصانع «المصنع» من جراء ذلك الفسخ، ومدى الضرر الذى ينشأ عنه، لأنه قد لايستطيع بيعه إلى آخر، لأنه صنع خصيصا للمستصنع «المؤسسة» ومن ثم كان الأرجح الأخذ بقول أبى يوسف.

وعلى هدى من هذا الرأي، يمكن للمصرف الإسلامي، عن طريق عقد الاستصناع تمويل الاحتياجات التى تتطلبها المنشآت الصناعية، وهى احتياجات ضخمة وهامة لعمليات الاستثمار فى القطاع الصناعي، وهو قطاع يلعب دورا حيويا فى الاقتصاديات المعاصرة، ويكون ذلك بديلا عن الفائدة، ويجنى المصرف ربحا مشروعا، يتمثل فى رأس المال والربح المتوقع من التمويل بالاستصناع، الجائز شرعا، والذى أصبح العمل عليه جاريا فى القطاع الصناعي، وفى حاجات الأشخاص المختلفة، وقد تتطلب الممارسة المصرفية للتمويل بالاستصناع، مراعاة الاعتبارات الحديثة التى تتعلق بالعمل المصرفى أو المؤسسى التى يتعين أن تكون دائرة فى نطاق الشرع، ومبادئه العامة.

---

(١) الكاساني، بدائع الصنائع، ج٦، ص٢٦٧٩.

(٢) م ٣٨٨، من مجلة الأحكام العدلية.

عقد السلم:

السلم من أساليب التمويل الشرعية، وبديل يحل محل الاقراض بفائدة، بشراء السلع والمنتجات اللازمة للمنشأة أو الشركة طالبة التمويل، ومعناه استعجال رأس المال وتقديمه، ويعرف فى الشرع بأنه عقد على شئ يصح بيعه بموصوف فى الذمة إلى أجل، أو هو شراء آجل بعاجل(1).

وهو مشروع بالكتاب والسنة، فى قوله تعالي: ﴿يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه﴾ وروى سعيد باسناده عن ابن عباس رضى الله عنهما، أنه قال: أشهد أن السلف المضمون إلى أجل مسمي، قد أحله الله فى كتابه، وأذن فيه، ثم قرأ الآية، ولأن هذا اللفظ يصلح للسلم، ويشمله بعمومه.

وأما السنة: فروى ابن عباس رضى الله عنهما، عن رسول الله* أنهم قدموا المدينة، وهم يسلفون فى الثمار السنتين والثلاث، فقال: «من أسلف فى شئ، فليسلف فى كيل معلوم، ووزن معلوم، إلى أجل معلوم» متفق عليه(2).

وتأسيسا على النصين، اشترط الفقهاء فى الثمن وهو رأس المال فى السلم، أن يكون معلوم الجنس والنوع والصفة، لإزالة الجهالة المفضية إلى النزاع. كما يشترط فيه معرفة قدر رأس المال، فيما يتعلق العقد فيه بالقدر من الميكلات والموزونات والمعدودات المتقاربة، وخالف الصاحبان، إذ لا يشترط معرفة قدر رأس المال، فرؤيته تكفى عن معرفة قدره، لأنه عوض مشاهد كالثمن والبيع والمعين، كما يشترط تعجيل رأس المال، وقبضه فعلا فى مجلس العقد قبل افتراق العاقدين(3). وهو رأى جمهور الفقهاء.

ويشترط أن يكون السلم فيه مؤجلا أجلا معلوما، فلا يصح السلم الحال للحديث «إلى أجل معلوم» ولأن السلم إنما جاز رخصه للرفق، ولا يحصل الرفق إلا بالأجل، فإذا انتفى الأجل انتفى الرفق... ولأن الحلول يخرجه عن اسمه ومعناه، أما الاسم فلأنه يسمى سلما وسلفا، لتعجيل أحد العوضين وتأخر الآخر، والمعنى لأن الشارع أرخص فيه للحاجة الداعية اليه. كما يشترط أن يكون السلم فيه عام الوجود فى محله، لأنه إذا كان كذلك أمكن تسليمه عند وجوب أجل تسليمه(4).

وعلى أية حال، فإن الغرض من تطلب هذه الشروط، أن يكون البدلان فى السلم-وهما رأس المال «ويسمى في البيع ثمنا» والمسلم فيه «ويسمى مبيعا ومثمنا»-

---

(1) الجزيرى،الفقة على المذاهب الأربعة، ج3، ص303.

(2) ابن قدامه، المغنى، ج4، ص304.

(3) الكاسانى، بدائع الصنائع، ج7، ص3149 وما بعدها.

(4) ابن قدامة، المغنى، ج4، ص321 وما بعدها.

منضبطين محدودين، بحيث لا يكون فيهما جهالة من أى وجه فيقع النزاع بين المتعاقدين، ويثور بينهما الخصام، وذلك ما تأباه الشريعة الإسلامية ولا ترضاه[1].

ويتضح من هذه الاشتراطات والتحديدات، أن السلم بيع ذو طبيعة خاصة وغرض خاص، لانفراده بأوضاع وشروط لا توجد فى البيع العادي، ولكونه شرع للتيسير والرفق بالناس، ولمواجهة الظروف التى لا يتأتى التعامل فيها بالبيع العادي، وهو ما يستلزم بالتالي، أن يكون أسلوب تمويل بمتطلباته وأوضاعه الشرعية، والتى تفتح المجال أمام المصرف الإسلامي، ليمارس عقد السلم، مع المنشآت الإنتاجية والمؤسسات الصناعية، بأن يمدها بالمال المنقود التى هى بحاجة إليه، نظير أن يتعاقد معها على أن يعتبر هذا المال رأس مال لعقد سلم، تسلم له الشركة أو المؤسسة السلعة المنتجة بواسطتها والمعلومة علما نافيا للجهالة، بالشروط السابقة، فى الأجل المعلوم. وللمصرف أن يتاجر فى السلعة ويحصل على ربح معقول.

ويلاحظ أن المصرف، يراعى عند التمويل بالسلم، أن تكون البضاعة أو المنتج (المسلم فيه) من نشاط الشركة طالبة التمويل، وأن الشركة قادرة على توفيرها، وفقا للمواصفات والضوابط، المتعلقة بمثل هذا النوع من البيوع من جهة أخرى .

عند تقويم بضاعة السلم، يكون من الأهمية بمكان أن يراعى البنك، أن يكون سعر الوحدة منها، أقل من السعر المتوقع لها، حين قبضها فى الأجل المضروب لها، حتى تكون هناك فرصة للبنك، أن يعيد بيعها بسعر مناسب يحقق له عائدا مناسبا[2]. فيتحقق له الربح الذى يجعله قادرا على القيام بالمزيد من عمليات التمويل الأخري، وليسهم فى زيادة الأرباح للمودعين.

التمويل على أساس المعدل العادى للعائد:

هذا طريق لتمويل المشروعات الصناعية والتجارية، تسلكه المصارف، للحصول على قدر من الربح، وهو بديل يأتى فى عداد البدائل، التى تحاول الخروج من حصار الفائدة الضيق، إلى رحابة تعدد المنافذ الموصلة للربح المشروع والعادل، وفى هذا البديل تحدد وكالة عامة متخصصة المعدل العادى للعائد فى كل صناعة أو تجارة، وتقدم المصارف أموالا للمنظمين، على أن تتقاضى المعدل الأدنى المؤكد للربح، عن المبالغ التى قدمتها، ويجب أيضا أن ينص الاتفاق على أنه إذا تجاوز المعدل الفعلى للربح المعدل العادى

---

(١) الجزيرى، الفقه على المذاهب الأربعة، ج٣، ص٣٠٤.

(٢) بهاء صابر، تمويل البنوك الإسلامية لرأس المال العامل للمنشآت الصناعية، فى إطار عقد المشاركة على المخزون وعقد السلم وعقد الاستصناع، ص٢٨، بحث غير منشور.

(٣) تقرير مجلس الفكر الإسلامى فى الباكستان، الغاء الفائدة من الاقتصاد ص٣٠، ٣١.

العائد– الذى سبقت تسميته– يدفع المنظمون فرق المعدلين طواعية للمؤسسة الممولة، بالمقابل إذا أضحي معدل الربح أكثر انخفاضا..

والميزة الرئيسية لهذه الطريقة، هى أن الموسسة الممولة، لا تتحمل عبء تدقيق حسابات الأطراف المطلوب تمويلها، كما تتدنى فيها مخاطر الاحتيال والتدليس، وعلاوة على ذلك، تؤدى هذه الطريقة، إلى تسهيل عمليات تمويل المشروعات الصناعية والتجارية الصغيرة التى لا تكون عموما فى وضع يسمح لها بإمساك حسابات سليمة(١).

وبموجب هذا الأسلوب، يحصل المصرف الإسلامى على معدل للربح الناتج من استغلال رأس مال التمويل، وهذا الربح قابل للزيادة، إذا تجاوز المعدل الفعلى للعائد. كما أنه إذا ثبت أن هناك خسارة، فإنه يشارك فيها، ومن ثم فإنه يقوم على العدالة فى العلاقة الحاكمة بين المصرف والمنظم، كما أن المصرف من خلاله يحصل على قدر ملائم من الربح، لكنه من ناحية أخري، يحتاج إلى ضابط يلزم المنظم بدفع الربح المتجاوز للعائد الفعلي، كما أنه يحتاج إلى حلول واقعية لمواجهة الواقع الحالى .

المطلب الثالث : البديل عن الفائدة فى عمل المصارف الإسلامية :

تسعى المصارف الإسلامية، إلى بلورة نظام للتمويل يخلو عن الفائدة الربوية، مستمد من أحكام الشريعة الإسلامية، ويأخذ فى اعتباره العمليات والأساليب المصرفية الحديثة، والتطورات فى الحياة الاقتصادية والمالية، وننبه إلى أنه لازالت هناك بعض الصعوبات التى تعترض هذا المسعى، وتقف حائلا دون الانطلاقة نحو تصميم نظام متكامل للتمويل المصرفى، يجرى تطبيقه فى الواقع العملى.

ونعرض فيما يلى لبيان مختصر عن اتجاه المصارف الإسلامية فى عمليات التمويل، البديلة للإقراض الربوى، الذى هو ركيزة التعامل فى نظام البنوك التقليدية.

البنك الإسلامى للتنمية:

نصت الاتفاقية المنشئة للبنك، على بدائل الفائدة الربوية، فى م/٢، وهى:

١– المشاركة فى رؤوس أموال المشروعات والمؤسسات الإنتاجية، فى الدول الأعضاء.

٢– الاستثمار فى مشروعات البنيان الاقتصادى والاجتماعى، فى الدول الأعضاء عن طريق المشاركة أو طرق التمويل الأخرى.

---

(١) تقرير مجلس الفكر الإسلامى فى الباكستان . إلغاء الفائدة من الاقتصاد ص ٣٠ ، ٣١ .

نعلم من النصين أن البدائل التى يسلكها البنك، لتحقيق التنمية والاستثمار هى المشاركة الشرعية فى المشروعات الاستثمارية، والمؤسسات التى تعمل فى مجالات الإنتاج، فى الدول الأعضاء. وفى هذا الصدد يقوم البنك بتمويل عمليات الاستثمار المتنوعة فى مشروعات البنية الاقتصادية والاجتماعية الأساسية، بواسطة المشاركة بصورها المختلفة، وعن طريق أساليب التمويل الأخرى، بما فى ذلك البدائل التى عرضنا لها، كالمرابحة والسلم والاستصناع والمزايدة الاستثمارية والقرض وغيرها، نظراً لأن نظامه يتأسس على الشريعة الإسلامية، التى تحرم الفائدة الربوية.

ويبدو أن التمويل عن طريق المشاركة، يحتل موقعا هاما فى عمليات البنك، لذلك فقد أكد على وضع ضوابط وضمانات لها، فنص فى م١/١٧: عند قيام البنك بالاستثمار عن طريق المشاركة ، فى رأس المال، يجب أن يتأكد من أن المؤسسة أو المشروع من شأنه، أن يحقق عائدا مناسبا حاليا أو مستقبلا، وأنه يدار بطريقة سليمة.

٣- يضع البنك شروط المشاركة التى يراها مناسبة، آخذاً بعين الاعتبار متطلبات المؤسسة أو المشروع والمخاطر التى يواجهها البنك، وكذلك الشروط التى يطلبها المستثمرون عادة بالمشاركة فى حالات التمويل المماثلة.

يتطلب تطبيق ذلك، أن يقوم البنك بتمويل المشروعات والمؤسسات السليمة، من الناحية الفنية، والقابلة للتطبيق من الناحية الاقتصادية والمالية، وسيكون مطلوبا تقديم دراسات عملية ملائمة إلى البنك، وسيقوم البنك بفحص المشروعات المطلوبة بطريقة موضوعية ، لتقييمها وتقديرها بدقة (١) للتأكد من أنها تدر عائدا معقولا للبنك، وهى متطلبات تسبق عملية التمويل، بغرض بلوغ الغاية التى يستهدفها البنك من التمويل.

بنك دبى الإسلامى:

نص النظام الأساسى على أن الشركة تقبل الودائع على أحد هذين الأساسين :

ودائع مع التفويض بالاستثمار، ويكون التفويض مقيدا ، أو غير مقيد، وتأخذ هذه الودائع، صورة عقد القراض الشرعى .

الودائع التى يفوض أصحابها الشركة فى استثمارها، تدخل مع رأس المال العامل المخصص للاستثمار فى المشروعات التى تقوم بها الشركة، سواء بطريق مباشر، أو بطريق تمويل مشروعات الغير.

---

(١) Meenai S.A. Islamic Development Bank, P. 54.

ويجوز أن يكون التفويض، مقيدا بالاستثمار، فى مشروع معين، تجارى أو عقارى أو صناعى أو مالى، أو غير ذلك من مشروعات الشركة، كما يجوز أن يكون التفويض مطلقا.

ويتضح من هذا النص، أن البنك يعتمد فى سياسته التمويلية على المضاربة الشرعية، وأنه فى توظيفه لأموال المودعين، إما أن يكون مفوضا منهم باستثمارها فى المشروعات الاستثمارية، ويشمل ذلك قيام البنك بنفسه باستثمارها فيكون مضاربا فيها، أو بتمويل الغير «إعادة المضاربة» فيكون رب المال. والتفويض قد يكون مطلقا غير محدد فى مشروع بعينه أو لا يقيد البنك تشغيل المال، وقد يكون مقيدا بالاستثمار فى مشروع بذاته فى التجارة أو العقارات أو الصناعة أو غيرها.

أما عن كيفية توزيع الأرباح ، فقد نص النظام الأساسى، فى م٥٦ على أن: تحسب أرباح الودائع مع التفويض بالاستثمار، على أساس التسوية بينها، وبين رأس المال، ولمجلس الإدارة حق إعداد مقترح بتوزيع الأرباح الصافية للشركة، على أية صورة يراها محققة لمصلحة المساهمين والعملاء مع الإلتزام بدعم المركز المالى للشركة، ودون الخروج على نصوص نظام الشركة، ولا يكون قرار مجلس الإدارة نافذا، إلا بعد عرضه واقراره من الجمعية العمومية للمساهمين.

وبذلك أخذ بنك دبى، بمبدأ ربط الربح بمقدار رأس المال، والمساواة لا التفاضل فى الربح، وهو الرأى الغالب فى الفقه الإسلامي، على أن نص النظام الأساسى بإطلاق يد مجلس الإدارة بتوزيع الأرباح على أية صورة يراها، محققة لمصلحة المساهمين والعملاء، قد ينطوى على تجاوز فى استعمال هذه الصلاحية للمجلس، وعلى أية حال ما يخفف من غلواء ذلك، تقييده بالمركز المالى للشركة، والالتزام بأحكام الشركة فى الفقه الإسلامى، وضرورة اقرار ما يراه من جانب الجمعية العمومية للمساهمين.

بنك فيصل الإسلامي المصرى:

نص النظام الأساسى للبنك، على أن من بين أغراض البنك (م٣):

الاستثمارات المختلفة، فى كل ما تجيزه الشريعة الإسلامية، من معاملات بما لايحلل حراما، أو يحرم حلالا.

ويجوز للبنك ، أن تكون له مصلحة مباشرة، كمساهم أو شريك أو مالك، أو بأى صفة أخرى، فى أى مشروع تجارى أو صناعى أو زراعى أو عقارى.

ومؤدى هذا النص، أن البنك يستخدم كل صيغ الاستثمارات الممكنة التى تجيزها الشريعة الإسلامية، وهذا يعم جميع أساليب التمويل التى أشرنا إليها من الإقراض،

والمشاركة والمضاربة والمرابحة والمزايدة والسلم، والاستصناع وغيرها، كما أن البنك يتجه فى عملياته إلى المشروعات المتنوعة تجارية أو صناعية أو زراعية أو عقارية، بنفسه ، أو بالمشاركة مع غيره أو بأى وسيلة ممكنة شرعا، بما يحقق مصلحته ومصلحة المودعين.

وتطبيقا لذلك، فقد استفتى البنك هيئة الرقابة الشرعية، حول جواز قيام البنك بمشاركة عملائه، فى استيراد الأصول الثابتة أو مستلزمات الإنتاج أو الخدمات للمشروعات تحت التأسيس، أو التوسعات فى مشروعات قائمة، لإنشاء وحدات جديدة، ويتفق الطرفان على أسلوب المشاركة الدائمة، فى عمليات الإنتاج أو التشغيل.

الفتوى: لا ترى الهيئة مانعا، من قيام البنك بعمليات المشاركات الاستثمارية فى إطار أحكام الشريعة الغراء، لأن ذلك يحقق الأهداف التى قام البنك من أجلها، ويقضى على التعامل بالربا المحرم(١).

بنك ناصر الاجتماعي:

نص قانون البنك، على الأخذ بنظام المشاركة، وذلك بقوله: فضلا عن القروض بدون فائدة، فإن البنك يقوم بتوظيف جزء من أمواله ، بنظام المشاركة حيث يسهم ذلك فى توفير فرص العمل، وفى الإنتاج، بما يعود على الاقتصاد القومى بالنفع والفائدة.

والتوظيف والاستثمار على أساس المشاركة، بديل عن تحديد سعر فائدة ثابت، واشتراط ضمانات مادية، يمثل فى الواقع، إلزاما لهذا الجهاز الاجتماعى بأن يتحمل المسئولية المفروضة عليه تجاه الأفراد، إذ إن مشاركة البنك للفرد فى المخاطرة، توجب عليه تسخير خبرته الفنية لخدمة المشاركين، وبذلك تتحقق المزاوجة بين العلم متمثلا فى الخبرة، وبين العمل متمثلا فى الجهد.

وبذلك فقد اختار البنك لنفسه، أن يعمل بأسلوب المشاركة الشرعية، إلى جانب الإقراض الحسن، وذلك بديلا عن الإقراض الربوى، وهو الأسلوب المتبع فى البنوك التقليدية. وتأتى أهمية هذا النص، فى تمثل طبيعة البنك، كبنك اجتماعى، وليس استثماريا ، لذلك فإنه التزاماً منه بالمبدأ الإسلامى فى توظيف الأموال، فقد قبل المخاطرة فى المشروعات التى يشارك فيها بالتزاوج بين العلم والمال والعمل الإنسانى، فيدر الربح العادل للطرفين.

---

(١) فتاوي هيئة الرقابة الشرعية، بنك فيصل الإسلامي المصري، فتوي رقم ٥، ص ١٠ ، نقلا عن: دليل الفتاوي الشرعية في الأعمال المصرفية، مركز الاقتصاد الإسلامي ، ص ٦٤

فتاوى شرعية عن بدائل الإقراض الربوى:

سلكت المصارف الإسلامية، طريق التعامل بأساليب التمويل الأخرى، غير الإقراض الربوى، ويتجلى ذلك فى إصدار العديد من الفتاوى الشرعية، من هيئات الرقابة الشرعية العاملة فى هذه البنوك ، ومن التوصيات الصادرة عن مؤتمر المصرف الإسلامي، ونكتفى بإيراد ثلاثة نماذج من هذه الفتاوى :

الفتوى الأولى: حول موضوع تأسيس شركة برأس مال مشترك:

أما السؤال فهو: يتمثل أسلوب هذه الشركة فى أن يكون رأس المال مشاركة بين البنك والشريك، بنسبة معينة، بشرط أن تدار الشركة، وفقا لأحكام اللائحة الأساسية للبنك، ويتفق على كيفية الإدارة من الناحيتين الفنية والإدارية.. تحدد العلائق بين البنك والشركة من حيث التمويل والإشراف ومسالك الاتصالات، تبقى حصة كل طرف من الأطراف فى المشروع ثابتة، إلى حين انتهاء الشركة.

الفتوى: يرى المؤتمر أن هذه المشاركة تقرها الشريعة الإسلامية، إذا ما كان نشاطها حلالا، وما يرزق الله من ربح يوزع بين الشريكين أو الشركاء بنسبة رأس مال كل منهم، وأن تكون الخسارة كذلك بنفس النسبة، إذ الغنم بالغرم، فإذا كان أحد الشركاء قائما بإدارة الشركة، فتخصص له نسبة من صافى الربح، يتفق عليها، على أن يوزع باقى الربح بعد ذلك فيما بين الشركاء، حسب حصته فى رأس المال[1]. وهذا تعبير عن تطبيق الحكم الشرعى، على حالة عملية، واجهت البنك، وهو توظيف للنصوص الفقهية فى الواقع، على المعاملات المصرفية التى تتعلق بالتمويل بالمشاركة.

الفتوي الثانية: موضوعها قيام البنك بشراء سيارات كبيرة، وتسجيلها باسم البنك، مع قيام شخص آخر بتشغيلها.

السؤال: يقوم البنك بشراء سيارات كبيرة، وتسجيلها باسمه على أن يقوم بتشغيلها شخص آخر، بحيث يتم التأمين على (المبردات) تأمينا شاملا، ويتولى العميل الإشراف عليها، وتشغيلها خلال مدة معينة، ويقدم كشفا شهريا بالإيرادات والمصروفات، يفتح له حساب فى البنك، تقيد فيه هذه الإيرادات والمصروفات والمصاريف، ثم توزع الأرباح، بعد استيفاء رأس المال كاملا، بحسب النسبة المتفق عليها، عند توقيع الاتفاق (٦٠٪ للبنك، ٤٠٪ للعميل).

الفتوى: هذه الصورة أقرب إلى المضاربة الشرعية، غير أن جمهور الفقهاء، ذهبوا إلى أن المضاربة، تجوز بالنقود، ولاتجوز بالعروض، إلا أن بعضهم أجازها على كل

---

(١) توصيات مؤتمر المصرف الإسلامي الأول، في دبي، جمادي الثانية ١٣٩٩هـ، مايو ١٩٧٩م،ص ٢٠، ٢١ ، فتاوي شرعية عن الأعمال المصرفية، مطبوعات بنك دبي الإسلامي.

حال (نقدا أو عروض تجارة) بشرط أن تقوَّم العروض، وعليه فإن هذه الصورة المذكورة فى السؤال مضاربة، وهى جائزة بالعروض، على رأى من أجازها من الأئمة، طالما وجدت مصلحة فيها، بشرط أن توضع الشروط، التى تقطع النزاع بقدر الإمكان، وتقلل الغرر، وتؤمن مصلحة البنك[1]. وبذلك عدلت الفتوى عن الرأى الغالب، الذى يرى أن محل المضاربة، أو رأس المال فى المضاربة، يكون بالنقود، إلى الرأى الآخر، الذى يجيز فى رأس مال المضاربة، أن يكون بالعروض، والغرض منه التيسير فى التعامل، والاستجابة للدواعى العملية، طالما كان لها سند فى الفقه، إذ الرأى فى الفقه يكون مؤسسا على البديل الشرعى.

الفتوى الثالثة: عن المرابحة ، السؤال: هل يجوز شرعا لشخص اشترى بضاعة من بيت التمويل الكويتى مرابحة بالأجل من إدارة الاعتمادات، ومن ثم عرض هذه البضاعة على الإدارة التجارية، ووكلها عنه بحيث تبيع له هذه البضاعة على النحو الذى تختاره الإدارة، سواء بالعاجل أو الآجل، ويقبض هو الثمن نقدا كاملا، وللعلم أنه خيرنا بطريقة البيع، لأنه يعلم أن البضاعة لن يباع أغلبها بالأجل؟

السؤال: هل تجوز هذه العملية، علما بأنه مطلوب لإدارة الاعتمادات قيمة هذه البضاعة، والإدارة التجارية، إذا باعت له البضاعة، سوف تسدد له قيمة هذه البضاعة، التى هى فى الأصل مطلوبة لبيت التمويل ، حيث لا فرق بين إدارته من حيث الأموال، أى كل أموال بيت التمويل واحدة، وإن اختلفت الإدارات؟

الفتوى: هذه العملية تتكون من شراء بيت التمويل البضاعة لنفسه، ثم قيام إدارة الاعتمادات بيعها بالأجل للعميل.. ثم توكيل العميل الإدارة التجارية ببيعها لصالحه نقدا أو بالأجل بعمولة محددة، وهذا كله جائز.

أما استيفاء بيت التمويل مستحقاته، من أثمان البضاعة، التى وكله العميل ببيعها، فإن كان قد حل أجلها، فله ذلك على سبيل المقاصة، وإلا فليس له ذلك، إلا بإذن خاص، وتفويض من العميل للبيت باستيفاء مستحقاته، من كل ما يوضع، فى حسابات العميل، وهذا توكيل بقبض الدين وتنازل عن الأجل، وكل ذلك جائز شرعا [2]. وتنطوى هذه العملية للتمويل على مرابحة، وملكية البضاعة، وبيعها بالأجل، وهذا جائز، وهى نموذج لعملية المرابحة بمراحلها المختلفة، والتى يستهدف منها البنك الربح.

---

(١) المصدر: المستشار الشرعي للبنك الإسلامي الأردني، فى ١٩٨٣/٥/٢٣م دليل الفتاوي الشرعية في الأعمال المصرفية، مركز الاقتصاد الإسلامي ص ٥٧، ٥٨.

(٢) فتاوي هيئة الرقابة الشرعية، لبيت التمويل الكويتي، الجزء الثاني، فتوي رقم ٩٧.

المبحث الرابع : مصادر الأموال الموجهة للقرض :

تتنوع المصادر المالية التى تستغل فى القروض، إلى مصادر داخلية ومصادر خارجية، كالشأن فى مصادر الأموال فى البنك أو المؤسسة المالية الإسلامية، على أننا لن نتناول كل مصادر الأموال فى البنك الإسلامى[1]، بل نقتصر على ما يشكل بالفعل مصدراً للقروض، والتى يمكن أن تستخدمها فى عمليات التمويل وهذه المصادر هى رأس المال، حسابات الاستثمار، الحسابات الجارية، الزكاة والخيرات، وأخيرا أرباح المساهمين والمودعين.

المطلب الأول : رأس المال :

رأس المال فى النظام المالى الإسلامى، يقصد به أصل المال، وهو تعبير ورد فى القرآن الكريم عند بيان حكم الربا، وذلك فى قوله تعالى: **﴿وان تبتم فلكم رؤوس أموالكم، لا تظلمون ولا تظلمون﴾** (البقرة /٢٧٩). ويقصد به أن يرد المقترض للمقرض، أصل ماله الذى أخذه منه دون زيادة أو نقصان لأن هذا هو العدل بعينه،و الذى يتنزه عن شائبة الظلم لكلا الطرفين.

أما رأس المال فى البنك الإسلامى، فيقصد به قيمة الأموال التى يحصل عليها البنك من أصحاب المشروع عند بدء تكوينه، وأية إضافات أو تخفيضات تطرأ عليها، فى فترات تالية، سواء كانت فى شكل عينى من أصول ثابتة مادية أو معنوية[2].

وبذلك يكون رأس المال الذى ورد فى الآية القرآنية، معبراً عن معنى خاص لرأس المال، هو ذلك المال المقرض بمثله أو بقيمته، بينما رأس المال فى البنك الإسلامى، يشمل المال المكون لقيمة الأسهم من جانب أصحاب المشروع، وأية زيادة أخرى، من جانب المودعين لقيمة الأسهم من جانب أصحاب المشروع، وأية زيادة أخرى، من جانب المودعين مادية كانت أو معنوية فى صورة عينية.

ويشكل رأس المال فى البنك الإسلامى، مصدرا هاما، من مصادر الأموال الموجهة للقروض، لأنه الركيزة الأساسية التى تبنى عليها المؤسسة، وهو نقطة الانطلاق، الذى

---

(١) إنما كان الاعتبار لعمليات التمويل، من خلال البنك، لأن البنوك بنظامها المعاصر، احتلت مكانة هامة وخطيرة فى الاقتصاديات المعاصرة، بحيث أصبحت إحدي ركائز الاقتصاد الحديث في تمويل المشروعات، وأحد الأعمدة التي يرتكز عليها الاقتصاد القومي فى تجميع المدخرات، وفى تنمية الاقتصاد القومي ورفع مستوي المعيشة .. إلخ. علي سعيد مكي – تمويل المشروعات في ظل الإسلام، ١٩٧٩م، ص ٧٤.

(٢) د. شوقي إسماعيل شحاتة ، البنوك الإسلامية، ١٩٧٧م، ص٥٨

Mohammed Najetullah Siddiqui: : Banking Without Interest, 1981, P.170.

تستمد منه سائر الأنشطة الأخرى عملها، فهو مصدر هام للقروض، ولعمليات الاستثمار وتمويل المشروعات، وتمويل التجارة، والأنشطة الاجتماعية العامة وغيرها.

ومما لاشك فيه، أن التوسع فى عمليات الإقراض، واستخدام رأس المال فى تقديم قروض للاستثمار، أو قروض للاستهلاك، لمواجهة احتياجات الأفراد الذين هم بحاجة لضروريات الحياة، تتطلب المزيد من رأس المال، للوفاء بهذه المطالب، وهو مايلقى بالعبء على المجتمع بإنشاء مؤسسات مالية، يتعاون أفراد المجتمع بالمساهمة فيها من جانب القادرين على الإسهام فيها بحصة من رأس المال، ومن سائر الأفراد بإيداع مدخرات فيها، لتقديم قروض من حصيلتها لمن هم بحاجة إليها.

مكونات رأس المال:

أولا: الحصص المالية:

وتعتمد البنوك بصفة عامة، فى عمليات التمويل، وفى تكوين رأس المال بها، على الحصص المالية المقدمة من المؤسسين لها، وهى فى الغالب تشكل النسبة الأقل من رأس المال، حيث إن الجزء الأكبر من مصادر الأموال، يتمثل فى مصادر خارجية، فى شكل ودائع، وأن أصحاب الودائع الثابتة، والودائع بإخطار، يعتبرون دائنين للبنك التجاري، بينما هم شركاء فى البنك الإسلامى [١].

وفيما يتعلق بالمساهمة فى رأس المال، فلا خلاف على أن الحصص المالية تكون فى شكل نقدي، بالدراهم والدنانير، (الذهب والفضة) والفلوس النافقة أى الرائجة، لأنها يجرى بها التعامل، وبها تقوم الأشياء، وثمة خلاف فى الفقه على جواز أن تكون المساهمة بالعروض – الأصول الثابتة – عند المالكية، ورأى للحنابلة [٢]. نجد أن المذاهب الأخري، لا تجيز المساهمة بالحصص غير النقدية، كالأصول الثابتة وغيرها.

ونعتقد أن الأخذ بقول الإمام مالك، وقول للإمام أحمد، بجواز أن تكون المساهمة بالعروض، هى الأنسب للمعاملات التى تقوم بها المؤسسات المالية، فى الوقت الحالي، تحقيقا للمصلحة العامة. وكما يقول صاحب الروضة الندية فى تقرير ذلك : يستوى أن يكون ما يدفعه كل واحد منهما من الثمن أو يختلف، وأعم من أن يكون المدفوع نقدا أو عرضا (الحصة المالية للمساهم) وأعم من أن يكون ما اتجر به جميع مال كل واحد منهما أو بعضه، وأعم من أن يكون المتولى للبيع والشراء أحدهما أو كل واحد منهما [٣].

---

(١) د. شوقى إسماعيل شحاته، البنوك الإسلامية، مرجع سابق، ص ٦١.

(٢) الإمام مالك، المدونة الكبرى، ج ٤، ص ٣٠، ابن قدامة، المغنى ج ٥، ص ١٦، ١٧.

(٣) الحسين القنوجى البخارى، الروضة الندية، ج ٢، ص ١٤٢، ١٤٣.

وهذا النظر من الفقيه الشافعي، أيسر فى التعامل مع الأشكال الحديثة من المشروعات، والتى تختلف عن صور المساهمة والمشاركة، التى كانت سائدة فى العصر الأول، ولأن فى الأخذ بها توسيع دائرة رأس المال، وتحقيق الاغراض المنوطة به، من الإقراض والاستثمار وغيره، نقول بذلك، لأن التمويل بالأسهم، يتمتع بخصائص مميزة ومتكاملة فى النظام المصرفى الإسلامي، كما أثبتته تجربة البنوك الإسلامية، فمن الأسباب الرئيسية لتعهد عمليات التمويل بالأسهم العينية فى السنوات الماضية، أنه على الرغم من المخاطر المحيطة بها، فقد تمتعت بأفضلية فى أسلوب التمويل الإسلامي، كوسيلة لنقل الموارد(1). من واقع التجربة العملية.

ويلاحظ فى هذا الموضع، أن شركات المساهمة، تعتمد على الأسهم العادية، وهى تعطى لأصحابها، حقاً غير محدود فى أرباح الشركة وأموالها، كما أن لحاملها الحق فى التصويت، ومراقبة أعمال الشركة والمطالبة بمحاسبة المسئولين عن ادارة الشركة، إذا رأى خطأ (2).

وبينما يجرى الأمر على هذا النحو، فى البنوك التجارية، فإن منحى الفقه الإسلامي، أن المشاركة بين الأفراد فى مشروع مالي، ومثله إنشاء مؤسسة مالية، أو مصرف يصح أن أن تكون حصص المؤسسين متساوية، ويصح أن تكون متفاضلة، ومثل ذلك الربح، فقد يكون بالتساوى بين المساهمين، وقد يكون تقسيمه بالتفاضل بينهم، وهذا النوع من المشاركة يعتمد على الوكالة بين المؤسسين، فيكون كل منهم وكيلا عن الآخر(3). ونظرا لأن الأسهم التى تصدرها هذه المؤسسات المالية، هى صكوك متساوية(4)، فإن الأعدل أن يكون الربح، بقدر الأسهم التى يمتلكها كل مساهم فى رأس المال.

ثانياً : الــودائـــع :

المراد بالودائع هنا : الودائع النقدية، التى يعهد بها الأفراد أو الهيئات إلى البنك على أن يتعهد الأخير بردها، أو برد مبلغ مساو لها إليهم، أو إلى شخص آخر معين لدى الطلب، أو بالشروط المتفق عليها (5). وهذه الودائع من أهم الروافد المالية للبنك،

---

(1) Meenai : The Islamic Development Bank, P. 196.

(2) على سعيد مكى، تمويل المشروعات فى ظل الإسلام، ص ١٢٢.

(3) يقول المرغيناني: وأما شركة العنان فتنعقد على الوكالة دون الكفالة، وهى أن يشترك اثنان فى نوع بر أو طعام، أو يشتركان فى عموم التجارات... ويصح التفاضل فى المال للحاجة إليه، وليس من قضية اللفظ المساواة، ويصح أن يتساويا فى المال، ويتفاضلا فى الربح، الهداية، ج ٢، ص ٤، وما بعدها.

(4) السهم عبارة عن الحصة من المال فى رأس مال الشركة، معاملات البورصة فى الشريعة الإسلامية، للمؤلف، ص ١٩٦.

(5) د. على جمال الدين، عمليات البنوك، ١٩٨١م، ص ٣٠.

فهي مصدر القوة، التى يستطيع بواسطتها، أن يقوم بسائر عملياته، ويباشر كافة أنواع نشاطه المصرفي، ومنها القروض. وتنقسم الودائع النقدية، بحسب موعد استردادها إلى :

١ - الودائع تحت الطلب : وهى الودائع التى يتملك البنك المبالغ المودعة، ويكون للمودع، أن يستردها فى أى وقت، لو تطلب ذلك، أن يعطى العميل للبنك مهلة، يستعد فيها لتلبية طلب الرد، إذا جاوز مبلغا معينا.

ويطلق على هذا النوع من الودائع، الودائع الجارية، وتمثل الشطر الأكبر من موارد البنك، وتحصل البنوك على رسوم نظير خدماتها فيها، إذا قل الرصيد عن مبلغ معين.

٢ - الودائع لأجل : وهى الودائع المضافة إلى أجل معين، لا يلتزم البنك بردها، إلا عند حلول الأجل، وهى أكثر أهمية للبنك من الأولى، لاحتفاظه بها للمدة المحددة، ويدفع عنها فائدة.

٣ - الودائع بإخطار : وهى ودائع لمدة غير محددة، ويتفق فيها على التزام بالبنك بالرد، بعد انقضاء مدة من اخطاره بطلب، ويدفع عنها فائدة، بحسب المدة اللاحقة على الاخطار، تزيد بطول المدة، وتقل بقصر المدة.

وهناك تقسيم آخر للودائع، بحسب حرية البنك فى التصرف فى الوديعة، وهو تقسيم الوديعة، إلى وديعة نقدية عادية، ووديعة مخصصة لقرض معين [١].

وتعتبر الوديعة النقدية، من الناحية القانونية، عقد وديعة. بين المودع والبنك، حيث يودع العميل ماله فى البنك بغرض حفظه، واسترداده وقت طلبه، وهو معنى الوديعة قانونا [٢].

ومن جهة أخري، يذهب البعض إلى أن الطبيعة القانونية للودائع النقدية أنها عقد قرض، إذ إن إيداع النقود فى المصرف، يجعل العميل الذى أودع النقود هو المقرض، والمصرف هو المقترض [٣]، لأن القرض يرد بمثله، وللمقترض أن يتصرف فى المال المقرض، ويتعهد بضمانه، ويخضع للمقاصة فى علاقة المقرض بالمقترض، وهو ما يجرى عليه العمل فى علاقة البنك بالعميل، بشأن الوديعة، وما نص عليه القانون.

أما الطبيعة الفقهية للودائع النقدية، فإنها قد تكيف على أنها عقد وديعة، فى العلاقة بين العميل والبنك، فإن من أحكام الوديعة أن يقوم المودع عنده بحفظ المال، فهى من

(١) انظر : فقه التعامل المالى والمصرفى الحديث، للمؤلف، ص ١٠٠.

(٢) الوديعة عقد يلتزم به شخص أن يتسلم شيئا من آخر، على أن يتولى حفظ هذا الشيء، وعلى أن يرده عينا. م ٧١٨، من القانون المدنى المصرى.

(٣) د. عبد الرزاق السنهورى، الوسيط، المجلد الثانى، ص ٤٣٥.

عقود الأمانة، التى تعقد بالتراضى بين الطرفين، فيسلم المودع المال، إلى المودع عنه، ويتعهد الأخير بحفظه وأدائه وقت طلبه، وبمعنى أدق، فإن الوديعة تعنى تسليط الغير على حفظ ماله صراحة أو دلالة (١).

ويمكن اعتبار العلاقة بين البنك والمودع علاقة قرض، إذ إن فيه يتملك المقترض المال المقرض، ويتصرف فيه بأوجه التصرفات الشرعية ويجب على المقترض رد مثل القرض، لأن المثل أقرب شبها بالقرض، فإن عجز المقرض عن رد المثل، لزم المقترض قيمة المثل عند عجزه، لأنها حينئذ ثبتت فى الذمة (٢). فيلتزم ببدلها.

وتعتبر الودائع من أهم مصادر الأموال الخارجية فى البنوك التجارية، وفى البنوك الإسلامية، إذ تعتبر مصدرا أساسيا من مصادر التمويل وتوفر للتمويل بالإقراض، مصدرا دائما ومتجدداً لتدفق الأموال من المودعين إلى البنك الإسلامي، وهى صاحبة النصيب الأكبر فى الإسهام فى رأسمال البنك الإسلامي، إذا ما قورنت بالحصص المالية، التى يساهم بها المؤسسون فى إنشاء البنك الإسلامي، خاصة وأنها تتجرد عن الالتزام بالفائدة، من جانب البنك الإسلامي، فلا يدفع عنها فائدة للمودعين، كما لا يتقاضى عنها فائدة عند إقراضها للغير، وهو ما يجعلها تتمحض لخدمة الغرض المنوط بها، فى خدمة عملية الإقراض والاستثمار بالبنك الإسلامى .

المطلب الثاني :حسابات الاستثمار :

استثمار الأموال، هو تشغيلها، فى إنشاء المشروعات من بدايتها، للحصول على الربح، وزيادة رأس المال، ويتحمل المستثمرون – فى سبيل ذلك- المخاطر، فى مقابل الحصول، على احتمالات وفيرة من الربح، والمؤسسون فى شركات المساهمة، يعتبرون مستثمرين لأموالهم فى مشروعهم الجديد (٣).

وتشكل حسابات الاستثمار، موردا هاما من موارد التمويل للبنك الإسلامي، لأن الخاصية الرئيسية فى هذا البنك، هى خاصية استثمارية بالدرجة الأولي، فهو بنك إستثمار، وليس بنك ائتمان كما هو الحال فى البنوك التجارية، وسبب ذلك، ان فلسفة النظام الذى يحكم البنك الإسلامى – أو المؤسسة المالية الإسلامية، فيما يتعلق بالأموال – هو تشغيل الأموال وتنميتها فى المشروعات الاستثمارية النافعة للفرد وللمجتمع على سواء، وبذلك تزيد هذه الأموال، وتكون مصدرا للثروة والتقدم الاقتصادى .

---

(١) ابن عابدين، رد المختار، ج ٥، ص ٦٦٢.

(٢) البهوتى، كشاف القناع، ج ٢، ص ٣١٥.

(٣) على سعيد مكى، تمويل المشروعات فى ظل الاسلام، ص ٧٦.

وبذلك فإن حسابات الاستثمار، هى حسابات يودع فيها أصحابها، مبالغ معينة من المال بقصد الاستثمار، وفى المقابل يشارك المودعون فى هذا الحساب البنك، فى عائد استثماراته، تبعا لحجم الوديعة ومدتها [1]، وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، التى تحث على تثمير المال، وتقليبه، فى الأنشطة الاقتصادية المختلفة [2]، التى تعود بالكسب والربح على صاحب المال، فردا كان أو مؤسسة.

ويتطلب من البنك لدعم حسابات الاستثمار، أن يبذل كل ما فى وسعه ليواجه بنفسه مهمة تعبئة الموارد، بالوسائل المتاحة، للعمليات الاستثمارية وبالتغلب على الصعوبات التى تعترض نشاط الاستثمار، لأنه لا يكفى فقط - فى عملية تكوين رأس المال - تجميع المدخرات، وإعطاء الائتمان[3] والقروض للاستثمار، وإنما يجب ازالة المصاعب الأخري، التى تعترضه مثل عدم توفر الثقة بالنفس، وعدم وجود حوافز[4]. ومعلوم إن إزالة هذه المصاعب، أو التقليل منها يؤدى إلى نمو هذه الحسابات، ووفرة المبالغ المودعة بها، وهذا يؤدى بدوره لزيادة الموارد المالية لدى البنك.

وهناك مسائل معينة، يمكن للبنك الإسلامى أن يسلكها، مثل تقديم قروض استثمارية أو قروض بالمشاركة، وهى التى تتخذ عدة صور :

(١) أن يشارك البنك المستثمر فى رأس المال، وفى نسبة من الأرباح والخسائر، كل بمقدار نصيبه.

(٢) مشاركة مضاربة، يمارس فيها البنك الإسلامي، دور رب المال.

(٣) مشاركة مضاربة، يمارس فيها البنك الإسلامي، دور إعادة المضاربة، بأن يتلقى المضاربة من المضارب الأول، فيكون هو المضارب الثاني، أو يقوم بإعادة المضاربة، بدفعها لغيره، فيكون البنك هو المضارب الأول، ومن دفع اليه المضاربة، هو المضارب الثاني.

(٥) مشاركة مضاربة، يمارس فيها البنك الإسلامي، دور رب المال والمضارب معا، فقد ذهب الحنفية، إلى أن للمضارب - بموافقة رب المال وإذنه - أن يخلط مال

---

(١) د. أحمد النجار، بنوك بلا فوائد، مطبوعات جدة، ص ٥١.

(٢) حثت الشريعة على استثمار الأموال، فى نصوص عديدة، منها قوله تعالى : ﴿والذين يكنزون الذهب والفضة، ولا ينفقونها فى سبيل الله، فبشرهم بعذاب أليم﴾ (التوبة/ ٣٤) وقول الرسول - ﷺ - ألا من ولى يتيما له مال، فليتجر فيه، ولا يتركه، حتى لا تأكله الصدقة.

(٣) المقصود بالائتمان: هو إمداد العناصر العاملة، فى ميدان النشاط الاقتصادى، بالأموال الحاضرة أو ما يقوم مقامها لتيسير المبادلات، كتقديم القروض، وإمداد أصحاب المشروعات بأموال حاضرة، تمكنهم من تمويل الخطط التى فرغوا من دراستها، إلى حقائق ملموسة. على سعيد مكى ، تمويل المشروعات، ص ٧٧.

(١) د. أحمد النجار، بنوك بلا فوائد، ص ٤٩.

المضاربة، بمال نفسه، ويعمل فى المالين، فإذا ربح، قسم الربح على المالين، فيكون له ربح ماله خاصة، ويكون ربح مال رب المال على الشرط[1].. وفقا لهذه الصورة من المضاربة.

ومن وسائل الاستثمار، أن يتخذ البنك ترتيبات التمويل المشترك، وهى تمثل أحسن الوسائل للإسراع بعمليات الاستثمار، ويمكن للبنك أن يسلك وسيلة التمويل المشترك عن طريق الاستثمار بالأسهم أو القروض أو المنح، أو بالجمع بين هذه الأشكال الثلاثة، وسيعمل البنك على توحيد سياساته فى هذا النطاق.

ويمكن تصور نوعين من التمويل المشترك، التمويل المتوازي، والذى وفقا له، سيمول البنك، والمشتركون معه، أجزاء محددة ومعلومة من المشروع. وبجانب ذلك التمويل الجماعي، بالاشتراك مع المؤسسات المالية الأخرى إقليمية أو دولية أو مع المستثمرين فى القطاع الخاص [2].

ومن وسائل الاستثمار التى يمكن للبنك الإسلامى أن يسلكها، الاستثمار بطريقة المزايدة الاستثمارية، وهذه الوسيلة قد صممت لتوفير آلية لتنظيم الشروط والأوضاع التى يتم بها الإقراض طويل المدي، بواسطة المؤسسات المالية. وتأخذ هذه الوسيلة فى الاعتبار - بقدر الإمكان - الاعتبارات المتعلقة بالربحية الاجتماعية، فى قرارات الاستثمار الخاص.

ويمكن أن تسلك هذه الوسيلة كبديل للاقراض بالسعر القياس، تبعا للتغيرات فى مستوى الأسعار، وستتمكن بمقتضاها المؤسسات المالية من الحصول على تفويض دورى بالمزايدة الاستثمارية، للمشتثمرين، من خلال قوى العرض والطلب فى السوق وسيكون بمقدور المستثمرين، تبعا لذلك، أن يأخذوا فى الاعتبار، ندرة سعر رأس المال، والذى يكون عاليا وايجابيا، فى اقتصاد ندرة رأس المال، وفى إصدار قرارات الاستثمار، لمنع ما ليس بحاجة إليه، للتفويض بالاستثمار، بواسطة قلة من المزايدين، كما أنها تعكس أولويات الاستثمار الاجتماعية [3]. وتأخذها بعين الاعتبار.

ويمكن للبنك الإسلامى الاستثمار، عن طريق محفظة الأوراق المالية، وهى تمثل قيمة الأموال المستثمرة فى الأسهم دون السندات للحصول على عائد مستمر ومجز على تلك الاستثمارات، فى شكل أرباح موزعة على الأسهم [4]فقط دون السندات، التى تحتوى على الفوائد المحرمة شرعا.

---

(١) د. شوقى إسماعيل شحاتة، البنوك الإسلامية، ص ٧٤، ٧٥. وقد ذكر الدكتور أربع صور من صور المشاركة بطريق المضاربة.

(٢) Meenai : The Islamic Development Bank, P. 48.

(٣) Syed Nawab Haider Naqvi : Principles of Islamic Economic Reform, PP. 42, 43.

(٤) د. شوقى إسماعيل شحاته، البنوك الاسلامية، ص ٧٣.

ومن قبيل ذلك، أن تقدم قروضا إضافية للمستثمرين، من أجل الاستثمار، فى أسهم الشركات العامة المدرجة فى سوق الأوراق المالية، على أن تكون هذه القروض بدون فائدة، ويمكن أن يكون الاستثمار بتقديم الأموال إلى المستثمرين على أساس المشاركة فى الربح والخسارة، وبالطبع فإن حسابات الاستثمار، تكون هى الأخري، خالية من عنصر الفائدة (١). حتى تكون الممارسة شرعية على كلا الوجهين.

ومن ناحية أخري، فإن المتطلبات الشرعية تفرض على البنك أن يستخدم كل الوسائل الممكنة، لاستغلال الأموال واستثمارها، وسيحرص أصحاب الاستثمار على ذلك، لأن هذه الودائع النقدية إذا لم تستثمر، قبل مضى عام، فستخضع لزكاة النقود، ويؤخذ منها ٢,٥٪ سنويا، لأنها بمصطلح الفقه، مال نام حكما وتقديرا، فهى معدة للنماء بطبيعتها، وإن لم يكن لها عائد فعلي، وهذا سيؤدى إلى تناقصها، عاما بعد آخر، حتى تنفد إذا لم تستثمر، كما أشار الحديث: «اتجروا فى أموال اليتامي، حتى لا تأكلها الزكاة»، وهو ما يجعل كلا من البنك والمودعين، مدفوعين إلى استثمارها، بأوجه الاستثمارات الشرعية.

إن سلوك الوسائل الاستثمارية المتعددة، وابتداع وسائل جديدة وإصلاح الوسائل القائمة، على ضوء القواعد الشرعية، من شأنه أن يحقق الهدف الإسلامى فى التنمية، ويحقق - فى الوقت ذاته - الهدف الاقتصادى أو المادي، ألا وهو الحصول على الربح والعائد المجزى الذى يسعى إليه كل مستثمر، وهو ما يشكل حافزا قويا، لأصحاب حسابات الاستثمار، فى زيادة ايداعاتهم، ووفرة الموارد المالية، ومحصلة ذلك بالطبع، زيادة المكونات المالية، وتمكين البنك الإسلامى أن يقوم بدوره المنشود، فى تقديم القروض بدون فائدة، لتكون هذه القروض أداة للتمويل، فى الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية.

ويمكن أن يتم هذا التمويل بالاقراض، من الحسابات الاستثمارية، عن طريق تخصيص نسبة معينة، تزيد بزيادة الودائع فى الحسابات الاستثمارية، وعند زيادة العوائد الاستثمارية التى يجنيها البنك الإسلامي، من الأنشطة الاستثمارية التى يقوم بها، وقد تنقص هذه النسبة المئوية، عند حدوث العكس، فى حالة انكماش الودائع، فى حسابات الاستثمار، وعند نقص الأرباح الاستثمارية المتحققة من الاستثمار.

ومهما كان الأمر، فإن البنك الإسلامي، ينبغى ألا يخل بتخصيص نسبة مئوية، من حسابات الاستثمار، أيا كانت، لتمويل عمليات الإقراض الملحة أو الأساسية، التى توجبها احتياجات الفرد والجماعة، لأن حسابات الاستثمار من المصادر الأساسية لتمويل القروض، وهى كذلك، انطلاقا من طبيعة البنك الإسلامي، كبنك استثمارى ومن

---

(٢) انظر : تقرير الفكر الإسلامى فى باكستان، إلغاء الفائدة من الاقتصاد، ص ١٢٦.

العوامل الجاذبة، التي يوفرها البنك، لدفع المودعين إلى الاكثار من ودائعهم في هذا النوع من الحسابات.

ونظرا للطبيعة المتغيرة للإيداعات في حسابات الاستثمار، وتغير الأرباح الاستثمارية، ارتفاعا وانخفاضا، فقد يكون من الأنسب أن يترك للبنك تحديد النسبة المخصصة للإقراض، على ضوء ظروفه المالية، والالتزامات التي تقع على عاتقه، مع عدم الإخلال بمتطلب الحد الأدنى من الإقراض، للحالات الملحة في جانبها الاجتماعي والاقتصادي .

المطلب الثالث : الحسابات الجارية :

الحساب الجاري عبارة عن عقد بين العميل والبنك، بمقتضاه يحصل العميل على مبالغ مالية على دفعات متتابعة في نطاق علاقة مالية متبادلة ومتشابكة بينهما، تسجل فيها المدفوعات المتبادلة، لكل منهما تجاه الآخر، على أن يتحدد الموقف النهائي بينهما، عند تصفية هذه العمليات(١).

ومن مزايا الحساب الجاري، توسيع نطاق المقاصة، واجراؤها في حالات يتعذر فيها تطبيق القواعد العامة، كما أنه يمكن العميل من سحب المبلغ كله أو بعضه، ورده كله أو بعضه، مع تكرار هذه العملية. وهذا الوضع يتيح للعميل الفرصة لكي يسوى عملياته، ويوفي بالتزاماته، في الوقت المناسب، وبالطريق المناسب، في إطار من البساطة في الإجراءات، والثقة في الأداء، ولذلك شاع استعماله، وكثر اللجوء إليه في التعامل المالي والمصرفي، لما يحققه من مصلحة البنك والمتعاملين معه، ولما يعود به من النفع على البنك التجاري، نتيجة ما يحصل عليه من فائدة.

ويتم السحب من هذه الأموال، بموجب أوامر يصدرها المودع إلى البنك، ليتم الدفع بموجبها لشخصه، أو لشخص آخر يعينه المودع في الأمر الصادر منه للبنك، أو لأي شخص، يحمل هذا الأمر، ولاعتبارات تنظيمية بحتة، تقوم البنوك بإعداد مستند الصرف، بشكل معين، وبحجم معين، يعرف بالشيك ويلتزم البنك بدفع قيمة الشيك بمجرد تقديمه إليه، بشرط أن يكون رصيد العميل بالبنك مساويا على الأقل لقيمة الشيك(٢).

ويعتبر الحساب الجاري عقداً رضائياً بين العميل والبنك، يتفقان فيه على تبادل المنافع والخدمات صراحة، أو ضمنا من منظور قانوني، يرتب آثارا معينة على كل من الطرفين.

---

(١) د. على جمال الدين، عمليات البنوك، ص٢٢٥ .

(٢) د. شوقي إسماعيل شحاته، البنوك الإسلامية، ص٦٧ .

على أن اعتبار الحساب الجارى عقداً رضائياً، يتضمن عدة أوصاف، ويدور بين عدة عقود، وديعة أو قرض أو وكالة، يجعل له طبيعة قانونية مختلطة، ولا يتلاءم مع التغيرات، التى تطرأ على العمليات، التى تقيد فى الحساب الجاري، لذلك فمن الراجح قانونا، تكييف الحساب الجاري، على أنه عقد له قواعده الخاصة، وأحكامه التى فرضها العرف، الذى نشأ العقد فى ظله[1] والتى تطبعه بطابع خاص، تجعله متفردا على الطبيعة المتعددة لتلك العقود.

الحساب الجارى فى المنظور الإسلامي:

الحسابات الجارية، هى ودائع تحت الطلب، يقدمها المودعون إلى البنك الإسلامي، ويتم السحب منها، تلبية الاحتياجات المودعين، وهى بهذا الشكل تعتبر مصدرا من مصادر الأموال الخارجية فى البنك الإسلامي، يمكن أن يستخدمها فى تمويل مشروعات ذات طابع معين، وفى ذات الوقت، هى خدمة يقدمها البنك الإسلامي، لمودعيه، لتغطية حاجاتهم المتجددة، والوفاء بمطالبهم المستمرة.

والتعرف على كيفية الاستخدامات فى الحسابات الجارية، من منظور تطبيقى اسلامي، ينبغى بيان الطبيعة الفقهية للحساب الجاري، وأول ما يلاحظ فى هذا الصدد، انه يتأسس على الرضائية بين الطرفين فهو عقد رضائي، من عقود المعاوضات، التى تنعقد بالتراضى بين المودع والبنك، لأن كلا من المتعاوضين، يطلب ما عند الآخر ويرضى به[2].

وبجانب ذلك، فإن الحساب الجاري، يتأسس على المصلحة والنفع المتبادل، وهو ما يتحقق فى تمكين العميل من سحب المال اللازم، لتلبية مطالبه وقضاء حاجاته فى الوقت المناسب، عن طريق امداد البنك له بهذه الأموال، وايداع العميل لماله فى الحساب الجارى .

وإن ترتب النفع المتبادل من جراء هذه العملية، لهو مقصد شرعي، من مقاصد المعاملات والعقود فى الشريعة الإسلامية، وهو غرض جدير بالرعاية والحماية، فإن المنافع الحاصلة من المعاملات، تفرض التزامات متبادلة على طرفيها، فإن ما يبذله البنك ويتجشمه من أعباء مالية، يحتاجها العميل، تجعله مستحقا لتقاضى عمولة أو أجر مناسب عن هذا العمل، تعادل ما قام به من جهد وما تكبده من مصروفات فعلية، كما أن قيامه باستغلال المال المودع يأتى فى إطار الملاءمة بين الحق والواجب، فإن من حق العميل سحب المال فى الوقت الذى يريده، ويضع البنك المال اللازم تحت يده لذلك،

(١) د. على جمال الدين عمليات البنوك. ص٢٨٨.
د. على البارودى، العقود وعمليات البنوك، ص٣٠٥، ٣٠٦.

(٢) ابن تيمية، نظرية العقد، ص١٥٢، ١٥٣.

وهذا يجعل من حقه، من باب المعاوضة، أن يحصل على بعض الربح الناتج عن استثمار المال بالاستغلال العاجل له، وهذا ملائم لتصرفات الشرع، فإنه من جنس المعنى الذى اعتبره الشارع فى الجملة، بغير دليل معين[1] يدل عليه، فيكون مبناه على الإباحة الأصلية.

وبجانب هذا وذاك، ينبنى الحساب الجارى على التعاون والتكافل ذلك أن العميل يتقدم بإيداع مبلغ من المال، بغرض فتح الحساب، وهذا نوع تصرف يفيد البنك، ويعاونه فى تحقيق أغراضه فى التمويل والإقراض والاستثمار، فيقوم البنك فى المقابل بإسداء المعونة للعميل بتمكينه من أخذ ما يحتاج إليه من مال، لجلب سلعة أو الحصول على خدمة، فكل منهما يقدم المعونة للآخر ويعينه على الوفاء بمتطلباته.

ولا شك أن التعاون على ما هو مشروع، من مطلوبات الشارع، قال تعالى ﴿وتعاونوا على البر والتقوى، ولا تعاونوا على الإثم والعدوان﴾ (المائدة/ ٢). والتعاون على قضاء الحاجات مما هو مشروع. كما أن العملية تقوم على التكافل بين البنك والعميل، بالنسبة للمبالغ التى يحتاجها فى تمويل العملية التى من أجلها فتح الحساب، ويضمن له تقديم الأموال اللازمة لذلك، اعتمادا على الثقة القائمة بينهما.

واعتمادا على هذه الأصول الثلاثة، التى يرتكز عليها الحساب الجاري، فإن الأرجح فى النظر الشرعي- فيما أعتقد- أن يكيف الحساب الجارى على أنه عقد حديث لا ينتمى إلى عقد بعينه من عقود الفقه الإسلامي، وإنما هو عقد له مسماه الخاص، وحقيقته المتميزة التى تجعل له استقلالية عن غيره من العقود[2] المعروفة فى الفقه، فرضته تطورات المعاملات بين الناس، وجرى عليه العرف التجارى بينهم، وهذا جائز شرعا، طبقا لقاعدة: المعروف عرفا كالمشروط شرطا.

إذا صح ذلك، وهو صحيح، فإن البنك الإسلامى يقوم بفتح الحسابات الجارية على وفق ذلك بمعنى أنه يلتزم بالمفاهيم والأحكام الشرعية التى تنظم هذا النوع من الودائع، فلا يتقاضى فائدة لقاء عمليات السحب من جانب العميل، وإنما يقدم له هذه الخدمة بدون فائدة، ويمكن له أن يحصل على الأجر العادل الذى يتناسب مع النفقات الفعلية التى تكبدها فى أداء هذه العملية والجهد الذى بذله للقيام بها.

وسيكون على البنك أن يمكن المودعين من سحب المبالغ التى يطلبونها فى الوقت الذى يريدونه، وبالحجم الذى يطلبونه، وتدل التجربة العملية، والخبرة الطويلة للبنوك على أن الجزء الأكبر من ودائع الحسابات الجارية، لا يسحب، وإنما يبقى مودعاً فى

---

(١) الشاطبى، الاعتصام، ج٢، ص١١٥.

(١) انظر للمؤلف، فقه التعامل المالى والمصرفى الحديث، ص١١٥، وما بعدها.

الحساب، وأن الجزء الذى يتم سحبه يمثل تقريبا العشر من إجمالى الايداعات، وهو مبلغ صغير، لا يؤثر على عمليات البنك، وأدائه للمهام المنوطة به.

وفى مقابل هذا السحب، اليومى أو الأسبوعي، تودع مبالغ إضافية من النقود فى الحسابات الجارية كما يتغير أصحاب الحسابات لكن تبقى النسبة الأساسية من إجمالى الإيداعات فى حوزة البنك، ويحتفظ البنك بكميات صغيرة من المبالغ الإجمالية، لمواجهة عملية السحب اليومى لأصحاب الحسابات الجارية.

وفى النظام المصرفى المعاصر، فإن هذه النسبة المتبقة من الحساب الجاري، تستخدم كقروض قصيرة الأجل وتصبح مصدرا من مصادر الدخل لهذه النبوك. وفى النظام المصرفى الإسلامى الخالى من الفائدة، فإن جزءا من هذه النسبة المتبقية، سيستخدم بواسطة البنك، لتقديم قروض بدون فائدة[1].

وفى تقدير البعض [2] فإن معدل الربح الناتج عن هذا، سيكون أعلى مما تحصل عليه البنوك القائمة على أساس الفائدة على الطلب أو القروض قصيرة الأجل، وإذا كان هذا التقدير صحيحا، فإن مبالغ أكبر ستودع فى حسابات القرض فى البنوك الإسلامية، التى تتعامل بدون فائدة، وسيكون ذلك حافزا لمزيد من الأشخاص الذين يقومون بفتح حسابات جارية، والتوسع فى العمليات الجارية، بما يتمخض عنه من زيادة الإيداعات لدى البنك، وكثرة الأموال التى يملكها، ومن ثم يكون ذلك مشجعا له فى زيادة عملياته الإقراضية، بدون فائدة، والعمليات التمويلية الأخري، كالاستثمار فى أوجه النشاط الاقتصادي، وبذلك تكون الحسابات الجارية مصدرا هاما، من مصادر الأموال الموجهة للقروض.

المطلب الرابع: الزكاة والخيرات:

أولا: الزكاة:

تجب الزكاة فى المال النامى المملوك للشخص، شكرا للنعمة، وتطهيرا للأنفس من الشح والبخل ، وتتميزا للمال، وهى واجبه إحياء لفريضة التكافل فى المجتمع ووفاء بحاجات الفقراء والضعفاء وغير القادرين على الكسب.

وقد فرض الإسلام الزكاة فى النقدين (الذهب والفضة) عند توفر الشروط من مضى مدة السنة، وخلو المال عن الدين، والحوائج الأصلية، وبلوغ النصاب وهو عشرين

---

(١) Nejatullah Siddiqui: Banking Without Interest, 1981, PP. 47, 48.

(٢) Nejatullah Sddiqui: Banking Without Intrest, 1981, P. 48.

دينارا من الذهب، وفيه نصف دينار، ومائتى درهم من الفضة، وفيها خمسة دراهم، وهذا يمثل ربع العشر.

ولما كان ذلك هو القدر الواجب فيهما، فانه يجب فى نصاب النقود الورقية ربع العشر أيضا، قياسا عليهما، لتوفر العلة، وهى الثمنية فى النقود الورقية كالذهب والفضة.

والنصاب الشرعي، الحد الأدنى للمال النقدي، الذى تجب فيه الزكاة- بعد استيفاء باقى الشروط- هو ما يقابل قيمته بالنقود الحالية، قيمة (٨٥) جراما من الذهب، عيار (٢١) فإذا ملك المسلم هذا النصاب، أو أكثر منه، وجبت فيه الزكاة ربع العشر، أى ٢٫٥٪.(١) وهو يعادل (٥٩٥) جراما من الفضة.

ويؤسس بعض المعاصرين، وجوب الزكاة فى النقود الورقية (أوراق البنكنوت) على أن أوراق البنكنوت، يصدرها البنك المصرى بضمانته مما يتعامل به الناس، فى جميع معاملاتهم المالية، من شراء وبيع، وسداد ديون، وغير ذلك من التصرفات التى يتعاملون بها فى الذهب والفضة المضروبة، أى المسكوكة، فإنها تأخذ حكمها، وتعتبر نقودا، تجب فيها الزكاة، كما تجب فى الذهب والفضة، والجزء الواجب إخراجه هو ربع عشرها بشرط توفر شروط وجوب الزكاة(٢).

ويذهب البعض إلى تأسيس وجوب الزكاة فى النقود على أنها مستندات ديون، وأن المعاملة بها من قبيل الحوالة، والحوالة فى الحكم كالبيع. فمن يقول بصحة البيع بالمعاطاة فيقول بصحة المعاملة بهذه الأوراق، كما هو الجارى الآن بين الناس، وذلك هو مذهب السادة الحنفية والسادة المالكية والسادة الحنابلة، فإنهم يجيزون المعاملة بالمعاطاة من غير اشتراط صيغة الإيجاب والقبول، وهناك قول وجيه فى مذهب السادة الشافعية يجيز المعاملة بالمعاطاة. ومتى علمت أن تلك الأوراق هى سندات ديون فمذهب السادة الشافعية وجوب الزكاة فيها قولا واحدا، لأن ما بها من الدين يقدر على أخذه بغاية السهولة. قال فى مختصر المزني، قال الشافعي: وان كان له دين يقدر على أخذه فعليه تعجيل زكاته كالوديعة.. ومن ذلك يعلم وجوب الزكاة فى أوراق البنكنوت متى بلغ قيمتها نصابا خاليا عن الحوائج الأصلية، ومقدار الزكاة ربع العشر فيكون الواجب فى الأوراق التى قيمتها ألف جنيه ربع عشر قيمتها وهو خمسة وعشرون جنيها(٣).

---

(١) من فتوى الشيخ جاد الحق على جاد الحق، ٢٩ جمادى الأولى ١٤٠٠هـ- ١٥/ إبريل ١٩٨٠م الفتاوى الإسلامية فى القضايا الاقتصادية، الجزء الثانى ص٢١.

(١) فتوى الشيخ حسن مأمون، ١٥ جمادى الأولى ١٣٧٧هـ، ٧ ديسمبر ١٩٥٧م، والمرجع السابق الجزء الأول ص٣١-٣٢.

(٢) فتوى الشيخ محمد بخيت، شوال ١٣٣٣ هـ- الفتاوى الإسلامية فى القضايا الاقتصادية، الجزء الأول ص٦.

ونعتقد أن الرأى الأول القائل بأن النقود الورقية يجب الزكاة فيها، لصدورها بضمان البنك الأهلى وهى السلطة المالية المختصة، ولجريان التعامل بها بين الناس، ومن ثم فقد حلت محل الذهب والفضة فى المبادلات وفى اعتبارها اثمان المعاملات لذلك فإنها تأخذ حكمها وتجب الزكاة فيها لأنها معيار الثمنية والوسيط فى التبادل ومستودع القيمة.

إن وجوب الزكاة فى الأموال المصرفية مرده إلى أنها أموال نامية بذاتها، توفرت شروط الزكاة فيها، وأخصها شرط مضى الحول وبلوغ النصاب، وهذا أظهر ما يكون فى تلك الودائع المصرفية التى احتفظ بها البنك مدة العام دون استغلالها فى النشاط الاستثمارى والتمويلي.

وقد حدد الإسلام مصارف الزكاة، وجعل من هذه المصارف المستحقة للزكاة الفقراء والمساكين والغارمين، أى المدينين النين ركبتهم الديون أو المعسرين الذين ليس لديهم ما يوفون به ديونهم فتعطى لهم الزكاة لقضاء ديونهم وأداء الحقوق لدائنيهم، كما تدفع الزكاة إلى الفقراء والمساكين وهم الفئة الأولى من حيث الاستحقاق لحاجتهم إلى ما يقوم بالضروريات الأساسية، وبذلك تسد مصارف الزكاة للفقراء والمساكين الثغرة بين الدخل والإنفاق على الاستهلاك العائلى لعديمى أو محدودى الدخل فى شكل مال نقدى يستخدمونه للانفاق على الاستهلاك العائلى وشراء ما يحتاجونه من السلع والخدمات التى يرغبون فيها.[1]

إن دفع الزكاة إلى المحتاجين والمدينين، هو من قبيل الإعانة لهم، وهى إعانة واجبة ومحددة ودائمة، لكل من انطبق عليه هذا الوصف أو ذاك، وإنما استحقوا من الزكاة لأن الحاجة فيهم ظاهرة، وفى منع المال عنهم تضييع لهم، إذ هم فى حالة كفاف، قعدت بهم السبل عن بلوغ الحد الأدنى الضرورى للمعيشة، والإبقاء على حياته وكرامته الإنسانية التى كفلها له الإسلام، ولذلك كان الأمر القطعى باعانتهم من بيت مال المسلمين إيمانا بحقهم فى الحياة، وإبقاءً على كرامتهم الإنسانية وبلوغا بهم إلى مرحلة الكفاية[2].

وإذا كان الفقراء والمحتاجون والمدينون بحاجة إلى المساعدة المالية فإن امدادهم بالقرض، قد يسد لهم هذه الحاجات لأنه إذا كانت الزكاة تقوم بحاجاتهم الضرورية من الطعام والملبس والمسكن، فإنهم يحتاجون إلى القرض، للوفاء بحاجات أساسية أيضا فى المنظور الإسلامى كالعلاج والتعليم وأدوات الحرفة التى تعينهم على الكسب وإغناء

---

(١) د.شوقى إسماعيل شحاته، البنوك الإسلامية ص١٣٥.

(٢) وهذا واضح فى قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه: «إذا أعطيتم فأغنوا» وقوله: «والله لئن بقيت ليبلغن الراعى نصيبه بصنعاء من هذا الفىء ودمه فى وجهه من غير سؤال ولا طلب».

أنفسهم عن ذل الحاجة والمسألة، وهو هدف يسعى إليه النظام المالى فى الإسلام ليكون الشخص نافعا لنفسه ولمجتمعه، وهو ما يتحقق بمدهم بالمال اللازم لذلك بواسطة القرض من قبيل الإعانة كذلك، لأنه إعارة فى الابتداء، وهو من جنس الصدقة التطوعية، إلا أنه إعانة اختيارية مندوب إليها، وغير محددة فى حجمها ولا وقتها كالزكاة.

وقد حثت التوجيهات الإسلامية على الإعانة التى يصير بها الشخص عضواً منتجا فى مجتمعه.. وهو ما روى عن خالد بن عرفطة العذري، أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال له: «فلو أنه إذا خرج عطاء أحد هؤلاء ابتاع منه غنما فجعلها بسوادهم فإذا خرج عطاؤه ثانية ابتاع الرأس والرأسين فجعله فيها، فإن بقى أحد من ولده كان لهم شيء قد اعتقدوه، وإنى لأعم بنصيحتى من طوقنى الله أمره، فإن رسول الله ﷺ قال: **«من مات غاشا لرعيته، لم يرح رائحة الجنة»**[1]. وهى دعوة لاغناء الفرد نفسه ومن باب أولى على البنك الإسلامى أن يسلكها ويوفر بذلك مصدرا لتمويل المحتاجين من أفراد المجتمع.

ثانيا: الخيرات:

وبالإضافة إلى الزكاة واستخدامها كمصدر لإقراض المحتاجين فإن هناك أوجه البر والخيرات التى أرشدت إليها النصوص فى غير آية منها قوله تعالى **﴿ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب، ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر، والملائكة والكتاب والنبيين، وآتى المال على حبه، ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفى الرقاب﴾** (البقرة/١٧٧) فانظر كيف عبر الله تعالى عن البر الحقيقي، وقرنه بالإيمان بالله تعالى وباليوم الآخر والملائكة والكتب والأنبياء، فمن أعطى المال عن صدق نية، وعن محض امتثال لنداء الحق لذوى الحاجة المذكورين فى النص ، فقد أتى برأس القربات وأخص الطاعات لله تعالى .

وبسبب تضافر النصوص على الحث على البر وفعل الخيرات، ومساعدة المحتاجين ورد فى الشرع: فى المال حق سوى الزكاة وما سوى الزكاة هى أوجه الصدقة والبر والخيرات، فهذا حق لذوى الحاجة إذا لم تقم بهم فريضة الزكاة، وواجب على مالك المال، أن يمدهم بما يوفى بحاجاتهم ويحقق لهم مطالبهم الأساسية، وإن اعتبار تقديم التبرعات والإعانات المالية لذوى الحاجة وجعله فى مرتبة الواجب لدليل على عظم عناية الشارع به والحرص على القيام به.

---

(١) البلاذرى، فتوح البلدان، ص٤٥٧.

وقد يتأكد هذا الاتجاه بالنص القرآن الوارد فى آية الزكاة وهو الخاص بمصرف سبيل الله «وفى سبيل الله» لأن سبيل الله عام شامل لكل أنواع البر والخير والنفع العام، فسبيل الله هو سبيل الخير والتعاون والتكافل بين أفراد المجتمع، وهو ما يتأتى بمساعدة هذه الفئات التى هى بأمس الحاجة إلى المساعدة المالية، وإذا كان المعنى المتبادر هو أن سبيل الله، هو سبيل الجهاد والقيام بالفريضة لإعلاء دين الله فإننا نقول هذا حق بنص الآية، والحق بالإنفاق فى سبيل البر والخير هو بطريق الدلالة العامة للنص.

إن مؤدى دلالات النصوص هو التزام الدولة ممثلة فى مؤسساتها المالية، أن توفر مصدراً لتمويل أصحاب الحاجة من الفقراء والمعدمين ومحدودى الدخل، ولئن كانت الزكاة مصدراً لتمويل حاجاتهم الضرورية، فإن إقراض هؤلاء لمساعدتهم على القيام بحاجات أنفسهم، وتحقيق المطالب الاجتماعية الأخرى، ووضعهم على طريق الانتاج يصبح مطلبا شرعيا، وهو ان لم يرق إلى صفة الوجوب، فلا أقل من أن يكون مندوبا أو مباحا على نحو ما أثبتنا ذلك بالدليل عند كلامنا عن مراتب المصلحة.

ونحسب أن التزام الدولة بذلك ليس التزاما بغير إلزام، فالرسول يقول: **«والله ما من أحد إلا وله فى هذا المال نصيب، فالرجل وبلاؤه فى الإسلام، والرجل وحاجته فى الإسلام»**. وها هو الخليفة عمر بن الخطاب –رضى الله عنه– يؤكد التزام الدولة– كأمير المؤمنين– بقوله: «والله لئن بقيت ليبلغن الراعى بصنعاء نصيبه من هذا الفيء ودمه فى وجهه»[1] أى من غير سؤال ولا امتهان لكرامته أو افتيات على حقه فى العيش الكريم. بمثل هذا الوضوح كان قول الرسول * أقوى فى الإلزام لأن لكل ذى حاجة نصيباً مقرراً فى مال الدولة عليها أن تؤديه له.

إن تطبيق ذلك عمليا يكون بقيام الدولة الإسلامية بواجبها، بأن تتخذ التدابير للإمداد بالقروض للمدى الذى لايمكن فيه للقروض الشخصية –من جانب الأفراد– مواجهة الموقف، ومن خلال تعاون مؤسس يرتكز على المساعدة المتبادلة.

ومن أجل هذا الغرض، تنشيء الدولة مؤسسات خيرية لتقديم القرض الحسن ومال الزكاة، ويمكن أن يحتفظ أيضا بجزء من دخل الزكاة والعشور لهذا الغرض. ويمكن أن يعطى التمويل بالقروض للمحتاجين لمدة أطول بعد دراسة احتياجاتهم وبعد تقديم الضمانات المناسبة[2].

وبذلك تكون الزكاة وأوجه البر والخير مصدرا من مصادر التمويل بالقروض واغناء المحتاجين ومساعدتهم على القيام بشئونهم الاقتصادية المالية، وهو مصدر دائم فى

---

(١) أبو يوسف، الخراج، ص٢٥.

(٢) Nejatullah Siddiqui: Banking Without Interest, P. 171.

جانب الزكاة لأنها تجبى كل عام وهو ما يجعل الاعتماد عليه أمراً ثابتا مقررا، وبجانبه الخيرات التى قد تسدى مساعدة كبيرة لذوى الحاجة، وأصحاب الدخل المحدود، وإنشاء الدولة للمؤسسات الخيرية والاجتماعية يعين كثيرا فى دعم هذا المصدر من مصادر التمويل، وهو ما يجعلنا نعرض للوقف.

الوقف الخيرى:

الوقف من وجوه البر والخير الدائم فى الشريعة، ويعتبر الوقف على الخيرات من أعظم المصادر التى تستخدم فى تمويل المشروعات العامة، النافعة للمسلمين وهو باب من أبواب التكافل بين الأفراد فى المجتمع الإسلامي، ووسيلة من وسائل إعانة ذوى الحاجة من الفقراء والمساكين فهو يقوم على حاجات عامة للأمة وخاصة للمعدمين من الأفراد.

وهو مشروع بالحديث الذى روى عن عبدالله بن عمر رضى الله عنهما قال «أصاب عمر أرضا بخيبر فأتى النبى ﷺ يستأمره فيها، فقال يارسول الله إنى أصبت أرضا بخيبر لم أصب مالا قط هو أنفس عندى منه فما تأمرنى به؟ قال: إن شئت حبست أصلها، وتصدقت بها قال: فتصدق بها عمر، على الفقراء، وفى الرقاب وفى سبيل الله وابن السبيل والضيف، لاجناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف أو يطعم صديقا غير مسول فيه»[1]رواه البخارى ومسلم.

وبهذا يمكن أن يكون الوقف مصدرا من مصادر تمويل القروض، وهو مصدر دائم عن طريق أن يقدم الواقف عقارا كقطعة أرض أو مبنى للمصرف الإسلامى بغرض وقفها لصالح الفقراء وذوى الدخل المحدود ليقدم من ريعها قروضا إلى هؤلاء المحتاجين لتغطية حاجات استهلاكية وإنتاجية، اجتماعية أو اقتصادية، لأن الوقف -بحسب المقصود الشرعى منه- يقوم بتمويل حاجات مصلحية ذات طابع عام أو لفئة من فئات المجتمع التى تكون بحاجة إلى قرض تمول منه متطلبات إنتاجية تحقق لها الاكتفاء الذاتى أو بالتعبير الشرعى الوصول إلى درجة الكفاية بحيث يصبح عضوا إيجابيا يسهم فى بناء المجتمع، وقد يتحقق ذلك، بأن يخصص جزء من ريع الوقف، لإقراض صغار المزارعين فى المجال الزراعى ليكونوا من المنتجين بدلا من أن يكونوا من المعانين أو المتعطلين وكذلك لإقراض صغار الحرفيين، فى الصناعات اليدوية كأن يكون صاحب نول يستخدمه فى عمليات الغزل والنسيج، إلى غير ذلك من الأمثلة التى تغنيه عن مذلة الحاجة وتضعه على طريق الإنتاج. وبالطبع فإن المصرف الإسلامي، يلتزم بالمقررات الشرعية المنظمة للوقف فى إطار من المرونة التى تتطلبها ظروف العصر فى قيامه على هذا المصدر من مصادر التمويل، ويمكن التعاون بينه وبين وزارة الأوقاف فى هذا الشأن.

---

(١) تمول، اتخذ مالا وموله غيره.

المطلب الخامس: أرباح المساهمين والمودعين :

الربح فى العلميات الاقتصادية والمالية، هو ثمرة استغلال المال فى النشاط الاقتصادى والعائد الحقيقى لتشغيل رأس المال فى العمليات الإنتاجية، فهو الحصيلة المالية الصافية التى يحصل عليها صاحب رأس المال، بعد استنزال كافة النفقات والأعباء المالية التى تكبدها فى المشروع الاقتصادى .

ويعد الربح هدفا للمستثمر، من قيامه بالنشاط الاقتصادي، وهو بالطبع هدف أساسى للبنوك التجارية، غير أنها تسعى للحصول عليه من طريق الفائدة وهو المال الزائد على رأس المال، مقابل عنصر الزمن، فى العمليات الإقراضية، بمعنى أن الربح الذى تحصل عليه البنوك التجاري، ليس نتيجة نشاط انتاجى حقيقى وليس ثمرة توظيف المال فى عمليات استثمارية.

أما الربح فى المفهوم الإسلامي، فإنه نتيجة الضرب فى الأرض، والعمل فيها، واجتماع رأس المال مع العمل أو عناصر الإنتاج الأخري، لجنى الثمرة المشروعة نتيجة الجهد والمشقة، وليس باستغلال حاجة الغير إلى المال، ويقرر القرآن ذلك فى العديد من النصوص، منها قوله تعالي: ﴿**وآخرون يضربون فى الأرض يبتغون من فضل الله**﴾ (المزمل / ٢٠)، وقوله جل شأنه: ﴿**فإذا قضيت الصلاة فانتشروا فى الأرض، وابتغوا من فضل الله**﴾ (الجمعة / ١٠) وابتغاء الفضل هو طلب الثمرة من السعى وبذل النشاط، فى عمل يعود بالخير على الفرد والجماعة.

وينبغى ألا يظن أن الإسلام ضد الربح، وإنما هو ضد الربح من مصدر غير مشروع، بوسيلة الغش أو الاستغلال أو الاحتكار وغيرها، أما الربح المشروع فهو مطلوب محمود، لأنه نتيجة العمل والإنتاج الذى يحث عليه الاسلام، وعلى وفق هذه النظره، يصبح لرأس المال العين، الحق فى المشاركة فى الأرباح علي أساس الإنتاج، مثل مشاركة رأس المال النقدى فى الأرباح، على أساس التجارة[١].

ويحتاج البنك الإسلامى الى الربح، ليحقق أغراضه فى التنمية والاستثمار، وليمول المشروعات الاقتصادية والاجتماعية، التى يضطلع بها، وتتطلبها ظروف المجتمع الإسلامي، وهو يفعل ذلك، ليس باعتبار أن الربح هدف أساسى له، وإنما على اعتبار أنه يحتاج الى الربح لأداء وظائفه وتغطية نفقاته، من منطلق أنه مؤسسة تنموية واستثمارية من الدرجة الأولي، وهو ما يتطلب بالطبع وجود المال، والعائد عليه، للتوسع فى هذه المشروعات.

---

(١) د. إبراهيم دسوقى أباظة، الاقتصاد الإسلامى، مقوماته ومناهجه، ص ٤٩.

ومن ناحية أخري، فإن المعاملات التى يجريها البنك الإسلامي، ويسير فيها على مقتضى القواعد الإسلامية، هى عقود ومعاملات تستهدف الربح وهذا واضح فى البيوع، ومنها بيع المرابحة، وهى البيع برأس المال وربح معلوم بل إن البيع مساومة يكون بهدف الربح، وهو جائز مع الغبن اليسير، بسبب ذلك، وهذا ما يقرره الغزالى بقوله: «لأن البيع للربح، ولا يمكن ذلك إلا بغبن ما، ولكن يراعى فيه التقريب، فان بذل المشترى زيادة على الربح المعتاد، إما لشدة رغبته، أو لشدة حاجته فى الحال إليه، فينبغى أن يمتنع من قبوله، فذلك من الإحسان(١). ومن ذلك يعلم أن الربح الحلال، الذى يحصل عليه المتعامل بطيب نفس، وبطريقة مشروعة جائز شرعا.

الربح فى معاملات البنك الإسلامى:

أسلفنا أن رأس المال، يتكون من الحصص المالية، للمؤسسين أو المساهمين ومن الودائع أيا كان نوعها، التى يقدمها المودعون للبنك، ويقوم البنك بتوظيف رأس المال فى العمليات الاستثمارية عن طريق المضاربة أو المشاركة الشرعية، وهى مشروعات تستهدف الربح، ويتضمن النظام الموضوع لها الحصول على الربح، وطريقه تقسيمه بين رب المال والمضارب أو العامل، وهى أى المضاربة والمشاركة، تشكل المجال الطبيعي، والإطار العملي، الذى يعمل البنك الإسلامي، وفقا له.

ويقسم الربح الناتج عن عمليات المضاربة أو المشاركة، بحسب الاتفاق بين المودعين والبنك، وهى نسبة معلومة شائعة، وبذلك يحصل كل من المساهم والمودع على الأرباح الناشئة عن استثمارات البنك الإسلامي، بالمضاربة أو المشاركة.

ويلاحظ أن تحقيق الأرباح، مرتبط بالمخاطرة، فإن البنك يستغل أمواله فى الأنشطه الاقتصادية، ويجرى الدراسات اللازمة، لضمان نجاح المشروع، لكنه فى النهاية، ينتظر العائد أو الربح مما يرزق الله به، لأن المشروع، قد يكسب أو يخسر، ومهما كان حسن التخطيط، وكفاءة الأداء، فإن احتمال الخسارة قائم، ولو كان ضئيلا، لأن ذلك قد يأتى من عنصر خارجى لا يد للبنك فيه، أو بالتعبيرالإسلامى قضاء وقدرا.

وعلى أية حال، فتحقيق البنك للربح أو الكسب من عملياته الاستثمارية يتوقف من الناحية الفنية على عاملين:

أولهما: إمكانية تعبئة المدخرات، بأقل التكاليف.

ثانيهما: القدرة على استثمار هذه المدخرات، بربحية مجزية(٢).

---

(١) إحياء علوم الدين، ج٥، ص ٧٨٧.

(٢) د. أحمد النجار، بنوك بلا فوائد، ص ٦٩.

وبقدر نجاح البنك الإسلامي، في ذلك، فإن المعدلات الربحية، تكون عالية، لأن هذا يوفر المال اللازم للاستثمار، وهو عصب النشاط الاقتصادي، الى جانب الفعالية والكفاءة، من جانب البنك، في توظيف هذا المال في مشروعات تدر ربحاً أعلي.

إن جعل العائد على الودائع، نسبة من الأرباح المحققه فعلا، طبقا للنظام الإسلامي، سيلبي متطلبات العدالة في العلاقة بين البنك والمودعين والمساهمين، ومن شأنه أن يجعل الأرباح البنكية أعلي، وهذا ينعكس في الحال، على الحصيلة التي تدفع للمودعين[1] والمساهمين، لأن كليهما يستفيد من تنامي هذا الربحية.

وبتنامي هذه الربحية، يزيد عدد المودعين، الذين يودعون أموالهم طلبا لمعدلات أعلى في الربح، وبمضي الوقت، تزيد قدرة البنك على استثمار هذه الإيداعات، وبلوغ معدلات ربح مجزية، لاكتسابه خبرة أكثر، وحرصه على تلبية مطالب المودعين في الربح، للحصول على مزيد من الإيداعات.

ومحصلة ذلك كله، هي توفير المال اللازم، لإمكانية اقتطاع جزء من هذه الأرباح التي يحصل عليها المساهمون والمودعون، لتمويل القروض، والمشاركة مع المصادر المالية الأخري، في التمويل بالإقراض بدون فائدة، وهذا الجزء المقتطع من الأرباح، ليس محددا بنسبة مئوية معينة، فهو متغير بحسب الأرباح المحققه فعلا، وبحسب الظروف المالية التي يمر بها البنك، وقدرة المساهمين والمودعين، على الانتظام في دفع هذه النسبة المتغيرة، لكن يمكن القول بوجه عام، بأنها تزيد مع زيادة الربحية، وتنقص بنقصانها، لأنه المعيار الأساسي، في تحديد هذه النسبة، مع عدم اغفال العوامل الأخري.

وعلى سبيل المثال، فإن الأرباح غير الموزعة أو ما يطلق عليها الأرباح المحتجزة وهي عبارة عن الأرباح التي تدفع للمساهمين، قد ترى الشركة بناءً على مقتضيات التوسع والنمو، أن تقتطع جزءا من هذه الأرباح، بأمل زيادة الأرباح مستقبلا، على أن يصرف هذا الجزء مستقبلا[2]، فإن هذا بدوره يؤثر على النسبة المحددة، المخصصة لعملية الإقراض.

إن من الأهمية بمكان، ان تستخدم بعض الأرباح التي يحققها البنك الإسلامي في تمويل القروض، مهما كانت النسبة ضئيلة، لأن هذه التمويل القليل مع الانتظام، وبالاشتراك مع مصادر تمويل القروض الأخرى كثير، هو من مطلوبات الشارع، فقد يكون في التمويل بالقروض، تحقيق الربح، كما أبان عن ذلك بعض النصوص، فقد روى

---

(١) Siddiqui: Issues in Islamic Banking, 1983, P. 74.

(٢) على سعيد مكي، تمويل المشروعات في ظل الإسلام، ص ١٢٤.

عن النبى صلى الله عليه وسلم – أنه قام إليه رجل فى بعض الأيام، فقال له النبى – صلى الله عليه وسلم – «هل ربحت في شيء قد اشتريته، وتجاسرت به ربحا فسررت به» فقال: ما أذكر أنه اتفق لى ذلك، إلا فى القروض، فلزمه، فاستغنى وأثر، وحسنت حاله، فبلغ ذلك النبى – صلى الله عليه وسلم – فقال: «من بورك له فى شيء، فليلزمه»(1).

ومفاد ذلك أن القرض، قد يكون محققا للتنمية، وانتقال الفرد من حالة السلبية إلى حالة الإيجابية، ومن كونه عبئا على الجماعة، إلى كونه عنصرا فاعلا فيها، تفيده ويفيدها، وإذا كان هذا قد حدث على المستوى الفردي، فإنه أفضل عندما يكون على المستوى المؤسسي، خاصة مع البنك الإسلامي، الذى وجد، ليقوم – من بين مهامه – بهذه الوظيفة، خاصة وأنه يملك المال، والقدرة على التقييم والانتقاء للمقترض، بعد قيامه بدراسة الجدوى، التى تجعله يحسن استخدام القرض.

المبحث الخامس : المستحق للقرض الحسن :

إن التمويل بالقروض، وفقا للشريعة الاسلامية، يخلو من الفائدة، وذلك فى سائر أنواع القرض، سواء كان قرضا استهلاكيا أو انتاجيا، لأن النصوص الإسلامية، لم تفرق فى الحكم بين هذا وذاك، وسمى القرض فى القرآن بالقرض الحسن(٢). وقد أكدت نصوص السنة على إعطاء القرض لمكان فى حاجة شديدة إليه، لكشف الكربة وهم المعيشة عن المسلم، وجاءت به فى معرض تحقيق مجتمع التعاون(٣). وهو ما يفصح عن اتجاه الشريعة فى هذا الصدد، وهو ما يتطلب بعض البيان:

أولا: أن تقديم القرض، يكون بغرض تحقيق الكفاية لذوى الحاجة، وذوى الدخل المحدود، والمعدمين من أفراد المجتمع، وتحقيق العدالة بين فئات المجتمع المختلفة فيصير من لا يملك للمال مالكا لبعضه، ومن يملك بعضه، لكنه يعيش على الكفاف، مالكا لما يبلغ به حد الكفاية. ويكون القرض بهذا الاعتبار، موردا ماليا، يساهم فى تحقيق وظيفة الزكاة، فى إغناء المحتاجين، وتوسيع قاعدة التكافل الاجتماعي، وبمعنى آخر، فإنه يساعد فى بلوغ هذه الغاية حيث تقصر موارد الزكاة عن القيام بحاجة ذوى الحاجة والمحرومين.

---

(١) السيوطى، الجامع الصغير، ج٢، ص ١٦٤.

(٢) من ذلك قوله تعالى: «من ذا الذى يقرض الله قرضا حسنا، فيضاعفه له، وله أجريم كريم» الحديد / ١١. وقوله: «إن المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله قرضا حسنا، يضاعف لهم، ولهم أجر كريم» الحديد / ١٨، وقوله: «إن تقرضوا الله قرضا حسنا يضاعفه لكم، ويغفر لكم، والله شكور حليم».
التغابن ١٧. وقوله تعالى: «وأقرضوا الله قرضا حسنا، وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله، هو خيرا وأعظم أجرا» المزمل / ٢٠.

(٢) انظر: ما سبق أن أوردناه.

ولعل هذا الفهم يقود إلى فلسفة النظام المالى فى الإسلام، من حيث خلقه لموارد متعددة، لرعاية المحتاجين، وترتيبه لهذه الموارد، بما يحقق مصلحة نوى الحاجة بدرجة أكبر، وبما يرفع عن كاهلهم تبعة الالتزام المقابل، وهو ما يتمثل فى الزكاة، فإن لم تكف فالصدقة أو القرض، نهوضا بهذه الحاجة، التى ينبغى أن تقضى بمسئولية الدولة عنها، القائمة على جباية الزكاة أو على الأفراد، بالتزام أدنى فى الوصف الشرعي، وهو الندب متملا على القرض أو الصدقة.

ومن وجه آخر، فإن تقديم القرض لنوى الحاجة، والمحرومين، ليس على درجة واحدة، فيقدم الأشد حاجة، يليه الأقل، فإذا كان هناك المعدم وصاحب الدخل المحدود، فالأولوية تكون للأول، لأنه فى حاجة ملحة، تقصر عنها حاجة الثاني، والبرهان على ذلك ما روى عن الرسول - ﷺ - **« والله ما من أحد إلا وله فى هذا المال نصيب، فالرجل وقدمه فى الإسلام، والرجل وبلاؤه فى الاسلام، والرجل وحاجته فى الاسلام»** فوجود الحاجة ومقدارها، يشكل معيارا يؤخذ به عند اعطاء المال للأفراد فى المجتمع الإسلامي. وكما يقول أبو الدرداء: «لأن أقرض دينارين ثم يردان، ثم أقرضهما، أحب اليّ من أن أتصدق بهما».

ثانيا: أن تقديم القرض للاعتبارات الاجتماعية، بدرجات متفاوته تبعا لحاجات الأفراد، وتقديم الضروريات على الحاجيات، أو تقرير الأولوية فى إعطاء القروض للمعدمين قبل المحتاجين، لا ينفى إعطاء القروض لغيرهم، لأن نصوص القرض عامة، فى الامداد بالقرض لمن كانت به حاجة استهلاكية كانت، ملحة كانت أو غير ملحة، اجتماعية كانت أو اقتصادية، خاصة كانت أم عامة، غاية الأمر أن الحاجة الأولي، تقدم على الحاجة الثانية، والنصوص القرآنية جاءت عامة فى هذا الموضع، وجاءت السنة مفصلة لضوابط إعطاء القرض، بتقديم نوى الحاجة على غيرهم، وهو مادل عليه قول الرسول - ﷺ - **«من فرج عن مسلم كربة من كرب الدنيا...... الخ»**.

ويتعلق بهذا، أنه اذا كانت الضروريات مضبوطة، فى نطاق احتياجات الانسان الاساسية، فإن ضابط الحاجات غير محدودة، لكونها تختلف باختلاف الأشخاص، وباختلاف المكان، وباختلاف الزمان، وهو ما يجعل مفهوم الحاجات مفهوما مرنا، يتسع للزيادة والنقصان، ويؤدى إلى التعددية فى نطاق المفهوم الواحد، وهو ما يقود إلى القول بأن تمتد مظلة الإقراض إلى النشاط الاقتصادي، بحسبانه يشكل حاجة من حاجات المقترض.

إن القرض أداة للتمويل والمساعدة فى النظام المالى الاسلامي، فهو يعطى للمحتاجين، لسد حاجاتهم، وقضاء مطالبهم، فهو لا يعطى للمتعة والبذخ، وانما للوفاء بحاجات اجتماعية واقتصادية حقيقية، فالمقترض لا يقترض إلا لحاجة، وعليه أن

يستخدم القرض فى حاجته، وأن يرده بحسب ما اقترض، وأنه إذا كان ينظر – أى يمهل – عند عسرته، فلا يحل له أن يخل بالتزامه فى رده الى صاحبه، عند توفر المال الذى يوفى منه ما يسدد به دينه، واخلاله بهذا الالتزام، يعرضه للعقاب الدنيوى والأخروي، وهو ما يبين فى قول الرسول – صلوات الله عليه – **«مطل الغنى ظلم، يحل عرضه وعقوبته»**، وفى رواية: **«لىّ الواجد ظلم يحل عرضه وعقوبته»**[1]. فتأخير المقترض عن الوفاء بدينه من غير عذر، يحل للمقرض شكايته، وعقوبته أى حبسه،كما روى البخارى عن سلمة بين الاكوع **«أنه أتى برجل إلى النبى ﷺ ليصلى عليه، فقال: «هل عليه دين؟ قالوا: نعم دينار ان قال: هل ترك لهما وفاء؟ قالوا لا، تأخر، فيقل: لم لا تصل عليه؟ قال ما تنفعه صلاتى وذمته مرهونة، إلا أن قام أحدكم فضمنه فقام أبو قتادة، فقال: هما علىّ يارسول الله، فصلى عليه النبى – ﷺ »**.

إن امتناع الرسول عن الصلاة على المدين الذى لم يسدد دينه، دليل على كبر الذنب الذى اقترفه المدين، الممتنع عن الوفاء بدينه، ودلالة ما بعدها دلالة على وجوب أداء الدين لصاحبه، لأنه قد أحسن إليه بقضاء حاجته، فلا يكون مسلكه وسيلة إلى تضييع ماله، وهو ما يكشف عن المنحى الاقتصادى للقرض، وأنه أداة للتمويل يقوم على المعاوضة والمبادلة بين طرفيه المقرض والمقترض، وأنه شرع للارفاق بهذا الاعتبار.

أصناف المستحقين للقرض:

وتأسيسا على هذا البيان، يمكن أن نصنف المستحقين للقرض الى الفئات الآتية:

(١) المعدمين، ويندرج تحتهم الفقراء والمساكين.

(٢) من حلت بهم نازلة، فأصابتهم الفاقة[2]، كمن تلف ماله أو هلك أو سلب منه، كالمغصوب منه والمسروق منه... الخ، وليس عنده مال، وكذا أصحاب الجوائح، وهو من تلفت ثماره وزروعه، أو غرقت تجارته، أو حرق منزله.

(٣) الغارمين أى المدينين الذين ركبتهم الديون – فى غير معصية – ولا وفاء عندهم، لا فرق فى ذلك بين الديون الشخصية أو التجارية.

(٤) ابن السبيل، أى المسافر المنقطع عن ماله، لأنه بانقطاعه عنه، صار عاجزا عن استخدامه والانتفاع به، فيحل له الاقتراض، بل اننا نجد أنه يستحق سهما من أسهم الزكاة، مثل الفقير والمسكين، والغارم أو المدين، وذلك تطبيقا لآية الزكاة.

---

(١) الشوكانى، نيل الأوطار ج٥، ص ٢٧١.

(٢) الدليل عليه مارواه مسلم أن النبى – ﷺ – قال: يا قبيصه بن مخارق: لا تحل المسألة إلا لثلاثة، رجل تحمل حمالة، فحلت له المسألة، حتى يؤديها، ثم يمسك، ورجل أصابته فاقه وحاجة، حتى شهد أو تكلم ثلاثة من ذوى الحجى من قومه أن به حاجة، فحلت له المسألة، حتى يصيب سدادا من عيش أو قواما.

(٥) أصحاب الحاجات الاجتماعية، بالمفهوم المطلق للحاجات، من غير الفئات المذكورة، وقد يشمل هذا المحتاج للعلاج أو التعليم الأساسى أو غير ذلك من الحاجات، وهو ما يشهد له قول الرسول - عليه السلام - «والرجل وحاجته فى الإسلام».

(٦) أصحاب الحاجات الاقتصادية، المتصلة بالاحتياجات التى تجعل الشخص مستغنيا بنفسه وأهله عن الغير، وهو ما يدل عليه قول عمر - رضى الله عنه:- «إذا أعطيتم فأغنوا».

(٧) أصحاب الحاجات الاقتصادية، مطلقا والتى تجعل الشخص فى عداد أصحاب المال، أو ما يطلق عليه الرأسماليين فى هذه الأيام، وإقراض هولاء بضوابط ونسبة محددة، وبضمانات قوية، ولمصلحة راجحة تعود على الجماعة الإسلامية.

المبحث السادس : تحميل المقترض المصاريف الفعلية للقرض :

يحتاج البنك الإسلامي، لإصدار القرض، والإمداد به، لعمليات التمويل الاجتماعية والاقتصادية، الى بذل مجهودات، من جانب القائمين على إصدار هذه القروض، من المسئولين فى البنك، كما أن عملية الإصدار وخدمة القرض تتطلب نفقات ومصروفات، تتمثل فى تسجيل القرض، وادارته، وفى سبيل ذلك ينفق المال اللازم، لإتمام عملية القرض، وأدائها[1]، بحسب الاتفاق المبرم بينه وبين المقترض.

ولا شك أن البنك الإسلامي، يتعهدبهذه المهمة، بتمويل المقترض بالقرض، لصالح المقترض ولمنفعته، إذ لولا حاجة المقترض، وطلبه فى الحصول على القرض، ما كان المقرض غارما لهذه المصروفات، التى يستلزمها أداء التزامه، وفقا لعقد القرض، وإذا كان واجب البنك أن يتعهدالتزامه فى الوفاء بالقرض، فإن حقه فى المقابل، أن يتقاضى النفقات الإدارية والمصروفات الفعلية، التى تكبدها، تأسيسا على قاعدة، الغرم بالغنم، والخراج بالضمان، فإن ما كان العمل والإنفاق لأجله، عليه أن يتحمل هذه النفقة، ويدفع مقابل هذا العمل، فهذا مقتضى قاعدة التعادل فى أداء الالتزامات، حيث يتعين أن يتحمل كل طرف من أطراف الالتزام، مايعادل التزام الطرف الآخر، من غير إثراء لطرف على حساب الآخر، أو افتئات على حقه، فى بخس مجهوده وتضييع المال الذى أنفقه بسببه وتحقيقا لرغبته.

---

(١) تتطلب إتمام عملية القرض، من جانب البنك، فحص الطلبات، واتخاذ القرارات، للمحافظة على حسابات القرض المقدم، وفى هذا الصدد، يستخدم البنك موظفين بمرتبات هائلة، ويتحمل نفقات أخرى.

الاعتراضات على دفع المقترض نفقات القرض:

لكن ربما يثير هذا القول، بعض التحفظات، حول تقاضي البنك للأجر أو العمولة، نظير قيامه بإدارة القرض وخدمته، من منطلق أن القرض في الشريعة، يجب أن يخلو عن أية زيادة، يدفعها المقترض، وأن التزامه يقتصر على أداء مبلغ القرض فقط، وأن حصول البنك على مثل هذه العمولة أو الأجر، أو ما يطلق عليه رسم خدمة، لتغطية نفقاته الإدارية، وإن كان يبدو أنه يعنى بمتطلبات الشريعة بمعناها الحرفي، إلا أنه قد لا يتفق مع روح الإسلام الحقةبل ربما لا ينصح به، من وجهة النظر الاقتصادية، وهى نص عبارة تقرير مجلس الفكر الإسلامي، وذلك للأسباب الآتية:[1].

(١) أن الإسلام لا يحرم العائد على رأس المال، إلا إذا كان في صورة فائدة، فإذا كان بإمكان المؤسسات المالية، أن تعمل في التمويل على أساس المشاركة في الربح والخسارة، أو على أي أساس آخر، تجنى من ورائه ربحا مشروعا، فانه لا يمكن منعها شرعا، من هذه الأعمال.

(٢) أن الإقراض بلا فائدة، لقاء رسم خدمة فقط، يعني في جوهره، تقديم موارد رأسمالية، بتكلفة منخفضة جدا، وفي اقتصاد يندر فيه، رأس المال، يمكن أن يودى هذا الوضع إلى عواقب وخيمة، من حيث التخصص الأمثل للموارد.

(٣) إذا توقفت المؤسسات المالية، عن اكتساب أى دخل، عدا الذى تواجه به مصاريفها الادارية، انعدم الحافز، لإقامة تلك المؤسسات في القطاع الخاص، لعدم إتاحة أى عائد، على رأس مال الأسهم، كما أن المودعين ربما لا يحصلون على أى عائد، وهذا يوثر بدوره على تعبئة الودائع، إذ الحافز الوحيد، الذى يظل متاحا للمودعين، هو حفظ نقودهم، وربما بعض الخدمات المصرفية الأخري، والنتيجة المترتبة على التأثير السيء على تعبئة الودائع بواسطة البنوك، تظهر إما في تقلص عملياتها في الإقراض، واما في الاعتماد المتزايد على المصرف المركزي. وقد يؤدي الأول إلى تباطؤ تطوير الاقتصاد القومي وتنميته، لعدم سد كامل الاحتياجات الائتمانية الفعلية، في حين يؤدى الثاني، إلى إحداث الضغوط التضخمية، أو إلى تفاقمها، وذلك من خلال الحقن المفرط للنقود ذات الطاقة العالية، داخل الاقتصاد الوطني.

(٤) أن عددا كبيرا من المودعين، ينتمون إلى مجموعات ذات دخل منخفض، منهم أضعف فئات الشعب كالمتقاعدين عن العمل والأرامل واليتامي... إلخ، فهؤلاء يودعون مدخراتهم في المصارف، من أجل الحفاظ عليها، والحصول على دخل ما، ومن جهة أخري، فإن معظم المقترضين هم من رجال الأعمال، الذى ينتمون إلى

---

(١) إلغاء الفائدة من الاقتصاد، تقرير مجلس الفكر الإسلامى في الباكستان، ص ٢٥، ٢٦.

فئات موسرة، وفى ظل نظام الاقتراض اللاربوي، لقاء رسم خدمة، ربما يصبح الأقوياء والموسرون هم الرابحين، والضعفاء والمحتاجون، هم الخاسرين، الأمر الذى يؤدى الى تفاقم سوء توزيع الدخول والثروات، وهذا بلا ريب مناقض لما يجاهد من أجله الإسلام.

الرد على هذه الاعتراضات:

وهذا الكلام على أهميته، يؤسس اعتراضه، على حصول البنك على رسم خدمة، على اعتبار شرعي، مؤداه أنه وإن بدا من الناحية الظاهرية، أنه يتفق مع الشريعة، إلا أنه فى الحقيقة والواقع، يتعارض مع روح الإسلام الحقة، كما أنه يضيف إلى ذلك الاعتبار، أسبابا اقتصادية، تؤدى واحدة تلو الأخري، إلى رفض البنك لأخذ رسم الخدمة.

نقول إن هذه الاعتبارات التى ساقها التقرير، على أهميتها، تتجاهل الحقيقة والأصول الشرعية، وهو الاعتبار الذى له الغلبة والحسم، لأنه الحاكم والمهيمن على كل الاعتبارات الأخري، لأنه النظام الذى خضع له كل عميات التمويل، وكل العمليات المصرفية، وهو المحك فى تقرير المبادئ وتنفيذ البرامج والأهداف.

وبيان ذلك، أن البنك يستخدم الموظفين، ويعد الوثائق والسجلات، ويرتب لعملية التمويل بالقرض، وهو ما يقتضى منه بذل مجهود حقيقي، ومصروفات فعليه، فهنا أدى البنك عملا، يتمثل فى الجهد والمال، لذلك فإن القول بجواز حصوله على الأجر المقابل لذلك يكون جارياً على أصول المقررات الشرعية لأنه لو أدى عملاً مؤهلاً له، ومستعداً لأدائه، فاستحق الأجر عند ذلك يقول ابن نجيم: لو عمل شيئا وكان الصانع معروفا بتلك الصنعة، وجب أجر مثل، على قول محمد رحمه الله، وبه يفتي(١). والمصرف قد عمل يقينا، بتقديمه القرض للمقترض مع ما فيه من جهد ومال وهو قائم على التمويل ومتعين له، لأنه يدخل ضمن الأعمال المنوطة به، فيجب له الأجر العادل، الذى يستحقه من يقوم بمثل هذا العمل.

ويؤكد ذلك صاحب الحاشية بقوله: يستحق القاضى الأجر، على كتب الوثائق والمحاضر والسجلات، قدر ما يجوز لغيره، فإنه يستحق أجر المثل، على كتابة الفتوي، وما قيل فى كل ألف خمسة دراهم، لا نقول به، ولا يليق بالفقه، وأى مشقة للكاتب فى كثرة الثمن؟ وإنما هو أجر مثله، بقدر مشقته، أو بقدر عمله فى صناعته أيضا(٢). وما قيل بالنسبة للقاضي، يصدق على البنك، لأنه أدى عملا مناظرا، واتخذ الوثائق

---

(١) الأشباه والنظائر، ص ٣٦٥.

(٢) ابن عابدين، حاشية در المختار على الدر المختار، ج٥، ص ٤٤٥.

والسجلات، وتحمل مشقة فى أدائه لعمله، بل أضاف الى ذلك صرف المال، وبذله، لأداء خدمة القرض للمقترض، فاستحق أجر المثل، ومثل المال الذى أنفقه، جزاءً وفاقا لعمله.

وبالنسبة للاعتراضات التى أثارها التقرير، من الناحية الاقتصادية فإنها قد جاءت فى الحقيقة، ومن واقع الانتصار للتمويل عن طريق المشاركة فى الربح والخسارة(1)، والأخذ به كنظام أساسى للتمويل فى البنك الإسلامي، على أساس أنه يمثل وجهة النظر الإسلامية فى توظيف المال وتشغيله فى عملية استثمار حقيقة، تعود بالنفع على الطرفين البنك ورب المال. وهذا حق لامراء فيه، لكن لا يكون هذا الانتصار على حساب مورد أخر من موارد التمويل الإسلامية، وهو القرض، ثبت جدواه وفاعليته فى عملية التمويل، والأجدر أن يتم وضع الضوابط، وإيجاد البدائل التى تتعارض مع الشرعية، لتمكين البنك الإسلامى من استمراره فى أدائه لعمليات التمويل بالقرض.

وفى محاولة للبحث عن البديل لتغطية البنك لنفقات القروض ذكر البعض(2) أنه يوجد بديلان فى هذا الصدد:

البديل الأول: أن يواجه البنك هذه النفقات الإدارية، بجزء من العائد الذى يحصل عليه البنك، من الاستخدامات المربحة لحسابات القروض، وهذا البديل يمكن الأخذ به، فى حالة ما إذا كانت نسبة القرض، أقل من الجزء الأساسى من حسابات القروض، المستخدمة فى مشروعات ذات ربحية، وعيب هذا البديل، أن عوائد الاستخدامات المربحة، فى حسابات القرض فى المشروعات ذات الربحية، غير محددة وليست مبرمجة، والنفقات الإدارية يجب أن تكون معينة ومبرمجة.

البديل الثاني: أن يتقاضى البنك الإسلامي، بعض المصروفات من المقترض. والاجراء المناسب لذلك، أن يدفع المقترضون مبالغ معينة على كل طلب، بغض النظر عن مبلغ القرض ومدته.... والمعيار الحاسم لتحديد هذه الرسوم هو الانفاق الحقيقي، الذى تكبده البنك فى فحص الطلبات وإصدار القرار، والمحافظة على حسابات القروض، لكن لا ينبغى أن تكون هذه الرسوم مصدر دخل للبنك، وإنما يجب أن تكون مصدرا للمحافظة على الحسابات المتعلقة بتقديم القروض واداراتها.

---

(1) وهذا ما ينص عليه التقرير بند ٤ ، إذا ما تم إلى حد بعيد، حلول المشاركة فى الربح والخسارة، محل الفائدة، فإن سلطة المصرف المركزى فى تنظيم الائتمان المصرفى، من خلال آلية سعر الحسم، يمكن أن تستبدل بها، سلطة المصارف فى فرض وتنويع نسب المشاركة فى الأرباح، وعلى أية حال، يمكن فى ظل نظام الإقراض اللاربوى لقاء رسم خدمة، أن يصبح المصرف المركزى مجردا من أية سلطة لتنظيم التدفقات الائتمانية بمساعدة التغييرات فى كلفة الائتمان – الغاء الفائدة من الاقتصاد، ص ٢٦.

(2) Siddiqui, M.N Banking Without Interest, P. 65, 66.

إن مبنى هذه البدائل، هو الاعتبار الاقتصادي، الذى يحقق مصلحة البنك الإسلامي، بجعله دائرا فى نطاق المشروعية الاسلامية، وهو يقف فى مواجهة الاعتبارات الاقتصادية، التى أوردها التقرير والمشار إليها، الأمر الذى يتبين منه أنه إذا كانت هناك اعتبارات مانعة لتحميل المقترض برسم الخدمة أو المصروفات، فإنه هناك اعتبارات مقابلة حافزة لهذا التحميل على المقترض. وهذا الاعتبار الحافز على تقاضى رسم الخدمة، قد يكون الأرجح والأولى بالقبول، لأنه يتقدم بحل عملى ممكن، لمشكلة تواجه البنك الإسلامي، عند تقديمه للقرض، ليس له دخل فى وجودها، وإنما منشؤها خدمة المقترض وإجابة مطلبه، فى الحصول على مبلغ القرض، ولحاجة البنك إلى المال المقابل لجهده وما انفقه.

وقد ضبط البديل الثاني، المعيار المحدد للنفقات الإدارية، التى يستحقها البنك، وهو الانفاق الحقيقى والفعلي، الذى تحمله البنك، فى أدائه لهذه القروض، وهو ضابط عادل، وتقدير متوازن، لا ظلم فيه لأحد الطرفين ولا إفراط فيه ولا تفريط.

ومما يجعل هذا المعيار، يشكل أساسا صالحا للأخذ به، والبناء عليه، أنه يأخذ بعين الاعتبار، المصاريف التى يتحملها البنك لإدارة القرض وضماناته وخدمته، نجد أن جزءا منها - كما يقول بعض الباحثين-[1] عبارة عن تكاليف ثابتة، وجزءا آخر عبارة عن تكاليف متغيرة، لكى لا يجر القرض على البنك الاسلامى نفعا، يتعين أن يساوى مقابل الخدمة، الذى يتقاضاه البنك، إجمالى التكاليف دون أى ربح. وبعبارة أخرى تغطى العمولة على القروض، التكاليف المتغيرة، والتكاليف الثابتة لخدمة القروض دون تحقيق أى ربح، و تعرف هذه النقطة التى لا يوجد عندها ربح وتتساوى عندها الايرادات باجمالى التكاليف، بأنها نقطة التعادل.

وبحساب نقطة التعادل لنشاط الإقراض، يمكن تقدير قيمة الإيراد الإجمالى من نشاط الإقراض، وعدد حسابات القروض، وسعر بيع الحساب التقديري، أى إيراد الحسابات مقابل تغطية تكاليف دون أى ربح.

وحيث إنه يجوز للبنك الاسلامى شرعا، أن يسترد المصاريف الفعلية كالتليفون والبرقيات والبريد وخلافه، مالم ينص على أن العمولة المقدرة شاملة لها. وفى هذه الحلة يتعين أن يساوى إجمالى إيراد الحساب من العمولة، ومن مقابل المصاريف الفعلية كالتليفون والبرقيات، إجمالى تكاليف الحساب، من تكاليف متغيرة وتكاليف ثابتة دون أى ربح، وإلا كان القرض جر نفعا على البنك وهو حرام.

وتتحدد عناصر استخراج نقطة التعادل، على أساس أرقام مقدرة سلفا، فى ضوء التكاليف الفعلية، فى السنوات السابقة، يعاد النظر فيها سنويا.

(١) د. شوقى إسماعيل شحاتة، البنوك الإسلامية، ص ٩٣.

وهذا النظر خطوة عملية، فى تطبيق معيار النفقات الفعلية، التى يتحملها البنك فى إدارة القرض وخدمته، استند إلى الوقاع العملي، فى وجود نفقات ثابتة وأخرى متغيرة، وأنهما يشكلان معا قيمة التكاليف الفعلية، التى ينبغى على المقترض أن يدفعها، وللبنك أن يطالب بها، دون زيادة عليها، تحت أى مسمي، وإلا دخل البنك فى المنطقة المحظورة شرعا، وهى الحصول على الفائدة غير المشروعة من جراء القرض، كما أن فى عدم دفع المقترض للتكاليف الفعلية الحقيقية، تضييعًا لحق البنك، وإضراراً بمودعيه وبعمليات التمويل التى يقوم بها، وهو مالا تقره الأصول الشرعية، إذ الأجر مقابل العمل، وإلا كانت عملية القرض مغرما للبنك، ومصدر خسارة له، وهو ما قد يؤدى به الى العجز عن استمراره فى عمليات التمويل.

وقد أقرت بعض المواثيق المنشئة للبنوك الإسلامية، مشروعية تقاضى النفقات الفعلية لخدمة القرض وإدارته، وهو ما أوردته اتفاقية انشاء البنك الإسلامى فى م ٢/٢٠، يتقاض البنك رسم خدمة، مقابل مصروفاته الإدارية ويحدد البنك، مقداره وطريقة تحصيلة.

وتطبيقا لذلك، فقد تعهد البنك، بإجراء دراسة شاملة، لتحديد مقدار رسم الخدمة، بحسبانها نفقات إدارية، وتحدد رسم الخدمة بنسبة تتراوح ما بين ٢,٥ - ٣٪ سنويا، ولقد ظل هذا المعدل ثابتا منذ ذلك الحين وإكى يتميز عن الفائدة، فقد تحدد مجردا عن مبلغ القرض، وعن شرط النسبة المئوية منه[1] وهو اتجاه تفرضه طبيعة عمليات البنك، ومصلحة التمويل عموما، والتمويل بالقرض بصفة خاصة، ومبدأ العدالة فى الالتزامات، غير أن البنك عليه أن يعاود النظر فى هذا التحديد، بالنظر إلى التكاليف المتغيرة، لأنها قد تؤدى الى تغيير فى النسبة المحددة، تبعا لتغيرها من وقت لآخر، ومن حالة لأخرى .

المبحث السابع : الضمانات الشرعية للوفاء بالقرض :

تمهيد:

رسمت الشريعة نظاما متكاملا للضمانات بحسبانه الوسيلة والسياج الذى يستقصى منه صاحب الحق حقه عندما لاتسعفه الوسيلة الأصلية فى الحصول على حقه وتمثل الضمانات الشرعية أهمية خاصة بالنسبة للقرض كأداة تمويل لأن هذه الضمانات تمثل بالنسبة للمصرف الإسلامى خط الدفاع والسند القوى الذى يلتجئ إليه عندما تعجزه الوسائل العادية عن استقضاء ديونه والحفاظ على أموال المودعين لديه ولسنا بحاجة إلى التأكيد على أن المصارف يجب أن تستعيد كل القروض التى

---

(١) Meenai, S.A. : Islamic Development Bank , P . 69 , 70 .

قدمتها، وإلا فسيكون المصرف غير قادر على أن يقدم خدماته فى تقديم القرض الحسن، وسيكون ضد كل قوانين العدالة أن يكون المصرف مسئولا عن إعادة جميع النقود المودعة فى حسابات القروض[١] لأن هذا العمل قد يؤدى إلى عدم قدرته على القيام بعمليات التمويل الملقاة على عاتقه، بل قد يؤدى إلى إفلاسه.

والحق أن الضمانات تحتل أهمية مضاعفة من ناحية طبيعة القرض الشرعى وهو القرض الذى يعرو عن الفائدة مما يجعل عدم وجود ضمانة للمقرض لاسترداده عندما يتطلب الموقف ذلك، خسارة مادية ومعنوية، قد تجعل نظيره المقرض يحجم عن الإقراض بعجزه عن استعادة رأسماله الذى قدمه احتسابا فكان جزاوه عقابا، ومن ناحية أخرى فإن استمرار تدفق رأس المال للمصرف الإسلامى هى بمثابة تدفق الدم فى الجسم الإنسانى خاصة فى نطاق الموارد المالية التى يملكها، وإقراضها للغير لاستثمارها أو لحاجة من حوائجه الاجتماعية، فإنه أقرضها ليستردها فى الأجل المحدد ولاشك أنه يبنى خططه ومشروعاته العاجلة والآجلة اعتمادا عليها، وهو ما يكشف عن مدى الاضطراب والخلل فى برامجه وخططه تبعا لذلك التوقف من جانب المقترض عن الوفاء بالدين فى الأجل المحدد له.

المطلب الأول : مفهوم الضمان وأنواعه فى الشريعة:

وإذا استبان لنا ذلك، فما المقصود بالضمان؟ يقصد بالضمان: الالتزام بحق ثابت فى ذمة الغير أو إحضار من هو عليه الحق أو عين مضمونه فيشمل الكفالة والرهن والحوالة[٢] والوسائل الأخرى التى يمكن عن طريقها استيفاء الدين من المدين.

وتجدر الإشارة هنا أن فلسفة الضمانات فى المصارف الإسلامية تختلف عن فلسفة الضمانات فى البنوك التجارية أو التقليدية ذلك أن الضمانات فى الأخيرة تدور فى نطاق الفائدة وتترسم طريقها وتتخذ هذه الضمانات الأشكال الآتية:

(أ) قروض بضمان أوراق مالية.

(ب) قروض بضمان بضائع.

(جـ) الاعتمادات المستندية.

(د) قروض بضمان أوراق تجارية.

(هـ) قروض بضمان شخصي.

---

(١) Siddiqui, N.N.: Banking Without Interest, P. 64.

(٢) لأن موضع البحث هنا الضمان فى عقد القروض والضمان فى الشرع إنما يجب إما بالالتزام أو الإتلاف ٥٠٠ الكاسانى بدائع الصنائع ج٦، ص٣٨٣.

(و) قروض بضمانات أخري.

وتشكل الأوراق التجارية المخصومة والسلف والقروض بضمانات مختلفة والتى يمثل فيها الائتمان المصرفى قصير الأجل غالبية أوجه الاستثمار فى البنوك التجارية(١)، لأن يعجل بالحصول على الفائدة فى المدى القصير وهو طابع الضمانات الذى يسود فى هذه البنوك ليساير الفلسفة العامة لنظام هذه البنوك.

الضمانات فى الفقه الإسلامى

وعلى حين تتعدد الضمانات وتتضمن القيود الكثيرة فى البنوك التقليدية نجد أن البنوك الإسلامية يتسم نظام الضمانات فيها بالبساطة والفاعلية والتنوع ليتخير من بينها الوسيلة الملائمة للحالة القائمة.

ومن ذلك أننا نجد من بين الضمانات الأساسية فى النظام الإسلامى ضمير المسلم وذمته المالية التى تحظى بالثقة النابعة من أعماق نفسه بحكم التربية الإيمانية والطبيعة الأخلاقية المنبعثة من داخل الفرد، قبل أن تفرض عليه بوسيلة من الخارج. أرأيت إلى قوله تعالي: **﴿والموفون بعهدهم إذا عاهدوا﴾** (البقرة/١٧٧) وقوله: **﴿والذين هم لأماناتهم وعهدهم راعون﴾** (المؤمنون/٨) إلى غير ذلك من الآيات وهو ما يجعل الكلمة التى يلتزم بها المسلم عهداً وميثاقاً يتعين الوفاء به لأن فى نقضه نقضا لعهده مع الله وقول الرسول ﷺ **«من أخذ أموال الناس يريد أداءها أدى الله عنه، ومن أخذها يريد إتلافها أتلفه الله»**. وهو ما يجعل المسلم حريصا كل الحرص على أداء الدين بوازع من دينه الذى يهيمن على أدائه لالتزاماته جميعا، وهذا المنحى الإسلامى فى الوفاء وأداء الديون بوازع من ضمير الفرد ووجدانه، يعد أساسا يوفر الوقت والجهد والمال يفتقده نظام الضمانات فى البنوك التقليدية، وإلى جانب هذا الضمان توجد ضمانات أخرى هى :

الضمان بالكفالة:

وهى من قبيل الضمانات الشخصية لأن محلها ذمة الكفيل أو الضامن وحقيقتها شرعا: ضم ذمة الكفيل إلى ذمة الأصيل فى المطالبة مطلقا، بنفس أو بدين أو عين(٢). وهى من أنواع الضمانات العامة غير القاصرة على ضمان الدين فقط، وإنما تشمل ضمان النفس وضمان العين ويعنينا منها ضمان الدين، إذ أنه يتعلق بالقرض، فهو محله، والكفالة وسيلة من وسائل تقوية الالتزام بالدين وضمان للوفاء به، وهو ما يتضح فى النواحى التالية:

---

(١) د.شوقى شحاته البنوك الإسلامية، ص٧٤.

(٢) ابن عابدين، حاشية در المختار، ج٤ ص٢٧٨.

تعدد الذمم الضامنة للقرض، فالأمل أن الدين فى القرض يضمنه المقترض، إلا أنه بموجب الكفالة «انضم الكفيل إلى المقترض الأصيل فصار الملتزم بالدين اثنين لا واحد يدل عليه قوله تعالي: ﴿وأنا به زعيم﴾ أى كفيل (يوسف/٧١). وقول الرسول -صلوات الله عليه- الزعيم غارم» يعنى الكفيل ضامن.

إن نطاق مسئولية الكفيل عن الدين قد تكون غير محددة فإن الكفالة تجوز فى المجال المجهول فمن قال لآخر: ما ثبت لك قبل فلان، فأنا ضامن له فاستحق عليه مالا، كان هذا الكفيل ضامنا له، يقول الحطاب: «قال ابن يونس فى كتاب الحمالة: قد تقدم أن الحمالة بالمال المجهول جائزة فكذلك الحمالة بالمال إلى أجل مجهول جائزة ويضرب له من الأجل بقدر ما يري[1]. وعدم التحديد ذلك فى جانب القدر والزمن يفيد المقرض ويزوده بمكنة له أن يستخدمها بما يحقق مصلحته ويسرع بالوفاء بدينه.

إنه بموجب الضمان يلزم الضامن أداء ما ضمنه ويثبت الحق فى ذمة الضامن مع بقائه فى ذمة المدين المضمون عنه، ويترتب عليه أن لصاحب الحق مطالبة من شاء منهما فى الحياة وبعد الموت، والحجة على ذلك ما رواه أبو سعيد الخدرى قال: كنا مع النبي ﷺ فى جنازة فلما وضعت قال: **«هل علي صاحبكم من دين؟** قالوا نعم درهمان، فقال: **صلوا على صاحبكم** فقال عليّ : هما عليّ يا رسول الله، وأنا لهما ضامن، فقام رسول الله ثم أقبل على على فقال: **جزاك الله خيرا** عن الإسلام، وفك رهانك، كما فككت رهان أخيك فقيل يارسول الله: هذا لعليّ خاصة أم للناس عامة؟ **فقال: للناس عامة»** (رواه الدار قطني) ، فدل على أن المضمون عنه بريء بالضمان[2] ويقينا فإن ثبوت الدين فى ذمة الضامن يجعله مسئولا بصفة أصلية مع المدين لذلك كان للمقرض أن يطالب من أراد ممن يعتقد أنه أكثر قدرة أو أسرع استجابة لسداد الدين وهو ما يوفر له ميزة فى هذا الخصوص.

إن الكفيل مسئول بصفة شخصية عن الوفاء بالدين وتتخذ إجراءات المطالبة بالدين ضده، فإن تقاعس أو ماطل فى سداده أمكن معاقبته بإلزامه الوفاء به متى كان قادرا، بل للقاضى أن يحبسه إلى أن يظهر عجزه لأن المطالبة كانت متوجهة عليه فلا يصدق فى إسقاطها عن نفسه بما يدعي[3]. وهذا يجعل من الدين المكفول به دينا قويا تتوفر أسباب الوفاء به فى الوقت المحدد لوجود التوثق به، ولكون أكثر من شخص مسئولا عنه المدين والكفيل، بل ويصح وجود كفيل للكفيل، ولاشك أن هذا ييسر وصول صاحب الدين إلى استيفاء دينه.

---

(١) مواهب الجليل، ج٥ ص١٠١.

(٢) ابن قدامه المغنى ج٤ ص٦٠٣.

(٣) ابن عابدين، حاشية رد المحتار، ج٤ ص٢٨٥.

وعلى هذا الأساس يستطيع المصرف الإسلامى أن يضمن القرض الذى يقدمه للعميل، وأن يشترط على العميل أن يقدم له كفالة بالدين من شخص موسر أو مؤسسة مالية لاتتعامل بالربا، وله أن يضمنه أيضا أن يقدم العميل عوضا عن الكفيل تأمينا عينيا كافيا كضمان له عن العميل فى حالة إهماله أو مماطلته عن الوفاء بالقرض فى الأجل المحدد.

ويمكن للمصرف الإسلامى أن يطلب إلى الكفيل أن يقدم له كمبيالة أو شيكا بمبلغ القرض فى التاريخ الذى يحل فيه الوفاء به على أن يودع هذا الشيك أو الكمبيالة لدى المصرف ليستوفى دينه منه فى الوقت الذى يظل فيه المقترض مسئولا عن سداد الدين لأنه المدين الأصلى.

الضمان بالرهن:

هو من قبيل الضمانات العينية التى يكون محلها عينا من الأعيان المالية وحقيقته فى الشرع: جعل مال وثيقة على دين ليستوفى منه الدين، عند تعذره ممن عليه. والرهن جائز فى السفر لقوله عز وجل: **﴿وإن كنتم على سفر، ولم تجدوا كاتبا فرهان مقبوضة﴾** ويجوز فى الحضر لما روى أنسى أن النبى ﷺ رهن درعا عند يهودى بالمدينة، وأخذ منه شعيرا لأهله(١).

والرهن من قبيل الضمانات العينية المقررة للوفاء بالدين فقط فهو مشروع للاستيثاق به بتمكين الدائن أو المقرض من العين المرهونة والاحتفاظ بها تحت يده، بحيث يكون له سلطة عينية مباشرة يستقضى منها دينه عند عدم قيام المدين بالوفاء به فى الأجل المعلوم ويعتبر الرهن من وسائل الضمانات المميزة للأمور الآتية:

إن المال المرهون وثيقة بالدين ينبغى أن يكون متميزا فلا يصح رهن المشاع غير المميز وينبغى أن يكون قاصرا على الدائن «المرتهن» غير مشغول بحث الراهن «المدين» وينبغى أن يقبضه المرتهن أو الدائن ليكون فى حيازته(٢)، وتحت سلطته وسند ذلك قوله تعالي: **﴿فرهان مقبوضة﴾**، ومن المتيقن به أن تطلب هذه الاشتراطات فى المال المرهون تجعل حق الدائن، المرتهن واضحا لا لبس فيه، خالصا له لامنازعة من جانب المدين الراهن فيه، ميسورا له الحصول على دينه منه عند تعذر الاستيفاء من المدين لكونه فى قبضته وتحت سلطانه.

إن الرهن كوسيلة ضمان للدين يصح أن يكون بعد الدين أو القرض لأنه دين ثابت تدعو الحاجة إلى أخذ الوثيقة به، فجاز أخذها به كالضمان، ولأن الله تعالى قال: **﴿وإن**

---

(١) النووى المجموع شرح المهذب ج١٣، ص١٧٧.

(٢) الجزيرى، الفقه على المذاهب الأربعة، ج٣ ص٣٢٦.

كنتم على سفر ولم تجدوا كاتبا فرهان مقبوضة﴾ فجعله بدلا عن الكتابة فيكون فى محلها، ومحلها بعد وجوب الحق.

كما يصح الرهن عند إبرام العقد الموجب للدين -القرض أو غيره- وهو رأى مالك والشافعي وأصحاب الرأي، لأن الحاجة داعية إلى ثبوته، وبالإضافة إلى ذلك يصح الرهن قبل الحق وهو اختيار أبو الخطاب من الحنابلة فمتى قال: رهنتك ثوبى هذا بعشرة تقرضنيها غدا، وسلمه إليه ثم أقرضه الدراهم، لزم الرهن وهو مذهب مالك وأبي حنيفة، لأنه وثيقة بحق، فجاز عقدها قبل وجوبه كالضمان أو فجاز انعقادها على شيء يحدث في المستقبل كضمان الدرك[1]. وجواز الرهن فى أى مرحلة من هذه المراحل يتيح للمقرض أو الدائن أن يختار الوقت المناسب لضمان دينه بالمال الذين يمكنه من استيفاء دينه بحسب ظروف الدين، وما يحقق مصلحته فلايضيع الضمان عليه إذا لم يحصل عليه فى مرحلة من المراحل لأن حقه فى الاستيثاق بالرهن دائم غير مقيد بوقت دون سواه.

إن المال الذى يصح به الرهن ليس نوعا بذاته، بحيث لايجوز الرهن فيما عداه فيجوز رهن الدراهم والدنانير -وكذلك النقود- عند مالك وهو رهن مال غير متعين، وذلك إذا طبع عليها لأنها تصلح أن تكون ضامنة للدين كما يصح الرهن بالعقار يصح بالمنقول بحسب ما يراه الدائن أصلح له وهو ما يسمى فى القوانين الوضعية الرهن الرسمى والرهن الحيازى وهو ما اتجهت إليه بعض التقنيات الشرعية:

فالأول: حق عين يتقرر للدائن بمقتضى عقد على عقار مخصص للوفاء بدينه فيكون له بمقتضاه أن يتقدم على الدائنين العاديين والدائنيين التاليين له فى المرتبة فى استيفاء دينه من المقابل النقدى للعقار فى أى يد يكون.

الثاني: الرهن الحيازي: حق عين يتقرر للدائن بمقتض عقد على منقول مخصص لوفاء دينه يسلم إليه أو إلى عدل يعينه المتعاقدان فيكون له بمقتضاه أن يحبس المنقول لحين استيفاء الدين، وأن يتقدم على الدائنين العاديين ، والدائنيين التاليين له فى المرتبة فى استيفاء دينه من المقابل النقدى لذلك المنقول فى أى يد يكون[2]. وللدائن أن يتخير نوع المال الذى يفضله، والذى يتناسب مع حاجته، فقد تكون حاجته إلى النقود أكثر أو إلى العقار أو المنقول، وهكذا وفى ذات الوقت فإنه يختار ما يسهل عليه أن يستوفى دينه منه.

---

(١) ابن قدامة، المغنى، ج٤ ص٣٦٣.

(٢) انظر م ١٠٣٣، ١٠٨٧ من المشروع بقانون المعاملات المدنية طبقاً للشريعة الإسلامية الصادر عن مجلس الشعب المصرى.

أن حق المرتهن فى المال المرهون، يظل ساريا حتى يؤدى الراهن المدين ما عليه من دين فإن لم يأت به عند الأجل المحدد كان له أن يرفعه إلى السلطان، القاضى فيبيع عليه الرهن وينصفه منه إن لم يجبه الراهن إلى البيع وكذلك إن كان غائبا، وإن وكل الراهن المرتهن على بيع الرهن عند حلول الأجل جاز، وكرهه مالك إلا أن يرفع الأمر إلى السلطان(١) ومعنى ذلك أن إذن المدين الراهن للدائن المرتهن بيع المال المرهون صحيح وهو الأصل لذلك فإن الأرجح أن يكون توكيله للمرتهن بالبيع، يكون جائزا بلا كراهة لأن الإذن صدر ممن يملكه إلى صاحب المصلحة فى سداد الدين.

إن الرهن كوسيلة ضمان عين لايبطل بوفاة الراهن والمرتهن، فإذا توفى المدين الراهن، فإن كان الورثة كبار أقاموا مقامه ويلزمهم أداء الدين من التركة وتخليص الرهن، وإن كانوا صغارا أو كبارا، إلا أنهم غائبون فى بلدة بعيدة مدة السفر فالوصى ببيع الرهن بإذن المرتهن ويوفى الدين من ثمنه(٢). وهذا الحكم يبين سلطة الدائن المرتهن على العين المرهون تلك السلطة التى لاتتوقف بموت المدين الراهن، ولابموت المرتهن نفسه، فإذا مات المدين فللمرتهن الحق فى استقضاء دينه من ورثة الدين ببيع العين المرهونة.

وتأسيسا على ذلك، فإن للمصرف الإسلامى أن ينص فى عقد القرض على الضمان بالرهن، ويجوز أن يكون الرهن ضمانا لدين معلق على شرط أو دين مستقبل، أو دين احتمالى ويجوز أن يترتب ضمانا لاعتماد مفتوح أو لفتح حساب جار على أن يتحدد فى عقد الرهن مبلغ الدين المضمون أو الحد الذى ينتهى إليه هذا الدين.

فإذا امتنع العميل من الوفاء بالدين أو أهمل فى أدائه، فإنه يجوز للمصرف إذا لم يستوف حقه أن يطلب من القاضى الترخيص له فى بيع الشيء المرهون بالمزاد العلنى أو بسعره فى البورصة أو السوق. وهذا ييسر على المصارف الإسلامية مهمتها فى اقتضاء دينها من العميل ويوفر لها وسيلة قانونية تجبر العميل الممتنع عن الوفاء على سداد دينه وترفع الضرر الذى يمكن أن يلحق بهذه المصارف من جراء الامتناع عن السداد(٣).

الحوالة: وهى من قبيل الضمانات الشخصية، ومن وسائل نقل الالتزام من شخص إلى آخر، ولذلك تعرف شرعا بأنها: نقل الدين من ذمة بمثله إلى ذمة أخرى تبرأ بها الذمة الأولى(٤). وهى مشروعة بالحديث الذى رواه أبو هريرة رضى الله عنه أن

---

(١) ابن رشد بداية المجتهد ج٢، ص٢٠٧.

(٢) انظر: المادة ٧٣٣، ٧٣٤، من شرح مجلة الأحكام العدلية، لسليم رستم باز اللبنانى.

(٣) انظر عقد المرابحة بين الفقه الإسلامى والتعامل المصرفى للمؤلف، ص٢٢٧، دار النهضة العربية.

(٤) حاشية الدسوقى على الشرح الكبير، ج٣، ص٣٢٥.

النبي ﷺ قال: «مطل الغني ظلم فإذا أتبع أحدكم على ملىء فليتبع» . فإذا تمت الحوالة، فإن المحال له يتبع المحال عليه بدينه ويطالبه به ويستوفى دينه منه وتعتبر الحوالة من ضمانات الدين التى يتحقق الغرض منها وهو الوفاء بالدين وهو ما يظهر فى الأحكام الآتية:

تجوز الحوالة بالدراهم والدنانير -أو النقود- وبما له مثل كالطعام والأدهان، وما استحدث فى عصرنا هذا من صناعات بخارية وكهربائية كالسيارة والثلاجة والغسالة والمرناء (التليفزيون) والمذياع بشرط أن تكون جديدة محددة الصفات حتى تتحقق المثلية فإذا كانت مستعملة وأمكن تحديد الهرش من حيث زمن الاستعمال وقدر الهرش وضبطه، ووجد المثيل بشهادة الخبير الأمين من غير زيادة ولا نقصان جازت الحوالة لأن القصد بالحوالة إيفاء الغريم حقه من غير زيادة ولانقصان وذلك يحصل بما ذكرناه(1).

إن جواز الحوالة بالنقود وبالمثليات وهى الأشياء المثلية، وبالمخترعات الحديثة فى عصرنا وبالأشياء المستعملة المثلية ذات الصفات المعلومة والمحددة يتيح الفرصة للمحال له، أن يقبل نوع المال المحال به، الذى يناسبه ويحقق مصلحته وهدفه فى الحصول على دينه عن طريق الحوالة.

يترتب على الحوالة براءة المحيل أو المدين وكفيله، إن كان له كفيل من الدين ويثبت للدائن المحال له، حق طلب ذلك الدين من المحال عليه. ولا يرجع المحال له «الدائن» على المحيل «المدين» إلا بالتوى -الهلاك- لأن براءة المحيل من الدين مقيدة بسلامة حق المحال له (مجمع الأنهر).

والتوى يكون بأحد أمرين:

الأول: أن يجحد المحال عليه الحوالة، ويحلف ولا بينة للمحال له المحيل لإثبات الحوالة.

الثاني: أن يموت المحال عليه مفلسا بأن لم يترك عينا أو دينا أو كفيلا (در منتقي) وزاد أبو يوسف ومحمد أمرا.

ثالثا: وهو أن يفلس المحيل فى حياته بقضاء الحاكم، وهذا بناء على أن تفليس القاضى يصح عندهما (2) وهذا القيد الوارد على براءة المحيل أو المدين له أهميته من حيث إنه مقرر لحماية مصلحة الدائن فى استيفاء دينه ذلك أن إنكار المحيل عليه الحوالة أو موته مفلسا أو حكم القاضى بتفليسه من شأنه أن يتعذر على الدائن

---

(1) النووى، المجموع، ج13، ص428.

(2) سليم رستم باز اللبنانى، شرح مجلة الأحكام العدلية، المادة 690.

الحصول على دينه من المحال عليه، لذلك بقيت مسئولية المدين فى هذه الحالات، استثناءً من الأصل العام، وهو البراءة من الدين وعليه فإن للدائن أن يطالب المدين بقضاء دينه لأن دينه مهدد بالضياع بسبب الموقف الطاريء على وضع المحال عليه.

يجب فى الحوالة رضاء المحيل المدين، لأن الحق عليه فلا يلزمه أداؤه إلا من جهة الدين الذى على المحال عليه، ولا خلاف فى هذا[1]. كما يجب فى القول الراجح رضاء الدائن المحال له بالحوالة إذ قد يكون فى الحوالة إضرار به، كما لو أحاله على معسر أو مما طل مثلا، فلابد من رضاه، فإذا حصل الاتفاق بينه وبين المحال عليه، الذى يلتزم بالدين ترتب عليه أن يحل الأخير، محل المدين الأصلى فى التزامه[2].

وللمصرف الإسلامي، بموجب ذلك أن يلجأ إلى الحوالة كوسيلة لضمان دينه على العميل، وله أن يتحرى عن الموقف المالى للمحال عليه قبل قبوله الحوالة، فإذا اطمأن لملاءته قبل الحوالة، وإذا ساوره شيئ من الشكوك حول موقفه المالى رفضها. وله أن يشترط فى المحال عليه أن يكون مصرفا، لأنه يكون مليئا يستطيع أن يقتضى منه الدين ويتيسر له ذلك، فى إطار العلاقات المالية، القائمة بين المصارف.

هذا وليس ثمة ما يمنع أن يجمع المصرف الإسلامى بين هذه الوسائل فلا يوجد حظر عليه أن يطلب من المقترض أن يقدم له ضمانا شخصيا بالكفالة أو ضمانا عينيا بالرهن، وكذلك الضمان بواسطة الحوالة، لأن الغرض هو استيفاء دينه فمتى تم الاتفاق بينه وبين العميل، جاز ذلك، وترتبت عليه آثاره، وهذا التعدد للضمانات قد يكون فى حالات معينة كأن يكون مبلغ القرض ضخما أو يقوم بتمويل مشروع، توقعات الربحية فيه قليلة، أو لأن العميل قد يعجز عن الوفاء لسبب أو لآخر فتتضامن هذه الوسائل جميعا للوفاء بالدين فى هذه الحالات التى تتطلب ضمانا من نوع خاص لاعتبار أو اعتبارات خاصة.

المطلب الثانى : الضمانات فى المصارف الإسلامية :

تسعى المصارف الإسلامية، إلى المحافظة على مواردها المالية، المقدمة فى شكل قروض، لعمليات التمويل التى تقوم بها، أو تشارك بها الغير، أو تلبى حاجة اجتماعية لذوى الدخل المحدود، وهى اذ تضطلع بمهامها المطلوبة منها فى هذه العمليات، تتخذ الإجراءات اللازمة، لتوفير الضمانات، الكفيلة برد واستعادة هذه القروض.

---

(١) ابن قدامة، المغنى، ج٤، ص٥٨٠.

(٢) راجع م ٣٠٨، من مشروع قانون المعاملات المدنية، طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

وقد سارت المصارف الإسلامية، فى الغالب، فى اتجاهين، لتحقيق هذا الهدف.

أولهما : النص فى المواثيق المنشئة لها، على الضمانات التى تحصل عليها، عند التمويل بالقرض، وهذه النصوص تشكل الإطار النظري، الذى يحكم سياسة الضمانات، التى تأخذ بها هذه المصارف.

ثانيهما : الممارسة العملية، التى تسلكها هذه المصارف، عند تقديم قروضها إلى عملائها، أو نوى الحاجة، لتمويل العمليات المتنوعة، وهذه الممارسة، تعبير عن التطبيق العملى لسياسة الضمانات التى تنص عليها أو تأخذ بها، وسنتناول بعض النماذج من الضمانات، التى تتبعها بعض المصارف الإسلامية.

البنك الإسلامى للتنمية:

تناول البنك، سياسة الضمانات التى يسير عليها فى عمليات التمويل التى يقدمها، فى الاتفاقية المنشئة للبنك، وذلك فى المادة ١٦، عن القواعد الخاصة بالتمويل.

يراعى البنك فى قيامه بعملياته ما يلى :

(١) المحافظة على مصالحه فيما يتعلق بالتمويل، بما فى ذلك، الحصول الضمانات الخاصة بالقروض التى يقدمها.

(٢) التأكد من أن المتعاقد معه وضامنيه - إن وجدوا - فى مركز يمكنهم من الوفاء بالتزاماتهم، بمقتضى العقد.

ويبين من هذا النص، أن حصول البنك على الضمانات، عند تقديمه القروض فى المسائل الحيوية، لكونها تتعلق بالمحافظة على مصالحة وأهدافه، وفى سبيل ذلك، يتحرى بوسائله الخاصة، معرفة المركز المالى للمقترض، والضامنين له، ولا يقدم قروضه إلا بعد التأكد من قدرة المقترض والضامنين على الوفاء بالقرض، الذى قدمه البنك.

وقد وضعت الاتفاقية المنشئة للبنك، شروط قروض المشروعات والبرامج فى المادة (٢٠).

(١) يحدد البنك جدول مواعيد سداد القروض التى يقدمها بمقتضى المادتين ١٨، ١٩ مع مراعاة حالة الموارد العامة، واحتمالات ميزان المدفوعات فى الدول الأعضاء.

(٢) اذا قدم العضو المستفيد، ما يدل على وجود أزمة حادة فيما لديه من عملات أجنبية، وأن سداده للقرض، أو وفاءه بالتزامات العقد، الذى التزم به (أو التزمت به احدى الهيئات التابعة له) القيام به، حسب الشروط المتفق عليها، يجوز للبنك أن يوافق على تعديل تلك الشروط الخاصة بالوفاء، أو يمد أجل القرض أو الأمرين

معا، بشرط أن يتأكد من أن مثل هذه التسهيلات تبررها مصلحة المستفيد وعمليات البنك.

ويلاحظ أن النص على أن يقوم البنك بتحديد جدول لمواعيد الوفاء بالقروض وربط ذلك بحالة الموارد العامة، وتوقعات ميزان المدفوعات للدولة المقترضة يقصد به أن تسدد القروض فى مواعيدها، نظرا لأن هذا الربط، مبنى على أسس واقعية. ومن ناحية أخرى يراعى البنك الظروف الخاصة للدولة المقترضة، التى قد تحول بينها وبين الانتظام فى سداد القرض، فيعمل على التخفيف من شروط السداد، وقد يعطيها مهلة، وقد يفعل الأمرين معا، إذا كان ذلك لا يضر بالعمليات التى يقوم بها البنك، ويحقق مصلحة الدولة المقترضة.

بنك دبى الإسلامى :

عالج البنك سياسة الضمانات اللازمة لعمليات التمويل بالإقراض وغيرها، بسلسلة من الاجراءات، والتدابير، التى تكفل الوفاء بالقروض والمال المستحق له فى هذا الشأن.

نص النظام الأساسى على ذلك، فى م ٦٢ : تسترشد الشركة فى تقديرها، لما يقدم اليها من طلبات التمويل بالاعتبارات الاقتصادية والقانونية، وعلى الأخص :

أولاً : الملائمة المالية، التى يتمتع بها الطالب.

ثانياً : مدى صحة وكفاية الكفالة المالية، المقدمة من طرف ثالث.

ثالثاً : درجة أهمية المشروع المطلوب تمويله، وأولويته على غيره، من حيث المصلحة العامة للأمة الإسلامية.

رابعاً : التقديرات الدقيقة لتكاليف المشروع.

خامساً : عدم مجاوزة التكاليف الكلية والنسبية، للحجم الأمثل للمشروع بظروفه وبمقوماته.

سادساً : التقويم الاقتصادى والفني، بما فى ذلك دراسة فرص نجاح المشروع.

سابعاً : التأكد من توافر القدر المناسب ، من المال اللازم، لتنفيد المشروع لدى أصحاب المصلحة فيه، بالإضافة إلى تمويل الشركة له.

ثامنهم : توافر الجهاز الفنى والادارى الكفء للمشروع.

تاسعهم : عدم تعارض المشروع، مع المصالح الاقتصادية لدولة الامارات العربية المتحدة، أو مصالح غيرها من الدول العربية والإسلامية والصديقة.

مادة ٦٣ : يجب أن تتضمن جميع العقود المبرمة بين الشركة وادارة المشروع محل التمويل، كل ما يلزم من الشروط والبيانات، وعلى الأخص مايلى :

أولاً : الشروط المالية، بما فى ذلك نسبة الربح المستحق للشركة، مقابل الدراسة والإشراف والوكالة.

ثانياً : تعهد إدارة المشروع، بأن تقدم إلى الشركة دوريا، المعلومات الكافية عن سير العمل بالمشروع محل التمويل، تاريخ توقيع الاتفاقية، حق تصفية العلاقة المالية.

ثالثاً : تعهد إدارة المشروع، بأن تقدم إلى الشركة جميع التسهيلات اللازمة للتعرف على سير العمل، الذى تسهم الشركة فى تمويله.

رابعاً : بيان وسائل التأكد من صرف دفعات التمويل، على تكاليف المشروع محل التمويل، وفى المواعيد المحددة لها، ويجوز أن يكون ذلك بالصرف مباشرة من الشركة، إلى أوجه المصاريف المعتمدة للمشروع.

خامساً : بيان وسائل التأكد من استرداد الشركة لقيمة التمويل، وحصتها من الربح، ويجوز أن يكون ذلك بتحصيل الشركة، لدخل المشروع محل التمويل.

سادساً : بيان وسائل التأكد من صحة حسابات المشروع. ويجوز أن يكون ذلك بإشراف محاسبى الشركة ومراقبيها، على حساب المشروع.

سابعاً : بيان وسائل التأكد من إبرام عقود قانونية مع موظفى المشروع، وعماله والمقاولين الأصليين، ومن الباطن والتجار وغيرهم ممن يلزم التعاقد معهم بشأن تنفيذ المشروع.

مادة ٦٤ : للشركة – حسب طبيعة كل معاملة – أن تطلب المزيد من الضمانات المنصوص عليها فى المادة السابقة، كالرهن العقارى أو الحيازي، وغير ذلك من التأمينات العينية والشخصية، وقد تقبل الضمانات التى يقدمها أطراف آخرون بما فى ذلك الضمانات من المؤسسات المالية وهيئات التأمين والمصارف. إن هذه الضمانات التى نص عليها النظام الأساسى لبنك دبي، تتناول ضمانات فنية وإدارية واقتصادية، وإجرائية، وقد أفردت نصا خاصا عن الضمانات الشرعية، المتمثلة فى الضمانات الشخصية والعينية المقدمة من الأفراد والمؤسسات المالية، وهو اتجاه جيد من واضعى النظام الأساسي، لأنهم زاوجوا بين الترتيبات العملية الفنية، والإطار النظرى الحاكم الذى نص عليه الفقه الإسلامى .

بنك فيصل الإسلامى المصرى :

تعرض لاتجاه الضمانات فى هذه البنك، من واقع نص وفتوى لهيئة الرقابة الشرعية.

أما النص فقد ورد فى المادة ٣ من النظام الأساسى الفقرة ٦، وهي: تقديم القروض، وقبول التأمينات الشخصية والعينية.

فقرة ١٠- القيام بعمليات التخزين للبضائع المقدمة من العملاء، ضمانا لقروضهم، وكافة عمليات التخزين الأخري.

وهذا النص يدل على الاتجاه الواضح للبنك، فى الحصول على ضمانات شخصية مثل الكفالة والحوالة،ضمانات عينية مثل الرهن، والقيام بتخزين البضائع المقدمة من العملاء، وضمانا للقروض التى أمدهم بها البنك. لكنه لم يتناول بالتفصيل - كما فعل بنك دبى - الضمانات الفنية والإدارية ولا شك فى أهميتها، ومراعاتها لسلامة عمليات التمويل، وتحقق الهدف منها.

أما الفتوى فهى خاصة ببنك فيصل الإسلامى السودانى

نص السؤال : الاستفسار عن مدى جواز طلب البنك، ضمانات كالرهن العقارى أو الحيازي، وغير ذلك، عند التمويل بالمشاركة فى صفقة معينة أو المشاركة المتناقصة (المنتهية بالتمليك).

نص الفتوى : الشركة مبنية على الوكالة والأمانة، فكل شريك وكيل فى التصرف فى مال الشركة، وأمين عليه، والأمين لا يضمن الأمانة، إلا إذا تعدى أو قصر فى حفظها.

والضمان أو الكفالة، هو ضم ذمة الضامن إلى ذمة المضمون عنه، فى التزام الحق.، فيثبت فى ذمتهما جميعا، ولصاحب الحق مطالبة من شاء منهما، ويجوزالضمان بعد وجوب الحق باتفاق الفقهاء، ويجوز قبل وجوبه عند الحنفيةوالمالكية والحنابلة.

وبناء على هذا، يجوز للبنك فى هذه المذاهب، عندما يشارك غيره، أن يطلب ضامناً، يضمن له ما يضيع من غير تعد ولا تقصير من الشريك، لأن ما يضيع فى هذه الحالة، لا يكون مضمونا على الشريك (١).

وهذه الفتوى لا تخرج عن كونها، بيان للحكم الشرعي، فى المسألة المعروضة على النحو الذى أشرنا إليه، عند الحديث على الكفالة، وبعض الأحكام المتعلقة بها، وهى توظيف للحكم الشرعي، فى القضايا العملية، التى تواجه المصارف الإسلامية.

---

(١) فتاوى هيئة الرقابة الشرعية ببنك فيصل الإسلامى ، السودانى ، استفسار رقم ٧ ، ص ١٠٩ .

حالة العجز عن استرداد المصارف الإسلامية للقروض :

قد يشترط المصرف الإسلامى الإسلامى الضمانات الشرعية، من أجل الحصول على دينه، وعلى الرغم من ذلك، لايتمكن من استيفائه لظروف قاهرة، لم تكن فى حسبان أحد، إلا الله تعالي، وهنا يثور التساؤل عن كيفية مواجهة المصرف لهذا الموقف؟

قد تكون الإجابة عن ذلك، كما يقول «صديقي»، أن يتعهد المجتمع بنفسه الوفاء بهذه القروض كلها أو بعضها، عن طريق مورد الزكاة، وينبغى أن تتعهد الدولة مسئولية هذا السداد.. وفى هذه الحالة على البنوك إبلاغ البنك المركزى ويجب دفع هذه القروض بعد إجراء التحقيق اللازم للاقتناع، وينبغى أن تمول الدولة من بيت مال الزكاة المبالغ المدفوعة، بواسطة البنك المركزى فى السنة التى قام فيها بالوفاء بهذه القروض، من سهم الغارمين (١).

ونعتقد أن هذه حالات نادرة، لأنه لو أحكم المصرف الإسلامي، الأخذ بالضمانات الإسلامية، بضوابطها الشرعية وتعددت هذه الضمانات مع تنوعها، فإنه يمكن تغطية مثل هذه الحالات، لأنه إذا عجز المدين، فلن يعجز الكفيل، وإذا لم تضمن الكفالة، فهناك الرهن والحوالة وهكذا، ومع ذلك وللإبقاء على وسيلة احتياطية لمواجهة كل الظروف، فقد يكون الاقتراح بقيام تعاون بين المصارف الإسلامية بالاتفاق فيما بينها، على إنشاء صندوق تمويل العجز عن سداد القروض، يساهم فيه كل مصرف بحصة مالية معينة، للوفاء بتلك القروض التى عجز اصحابها عن الوفاء بها، وبالتالى يمكن التغلب على هذه المشكلة، دون التحميل بأعباء على مورد الزكاة، الذى يناط به الكثير من المهام والأعباء المالية، والذى يضطلع بتمويل الكثير من الجهات والمصارف، وقد رأينا أن الزكاة تعد مصدرا من مصادر القروض، ويستعان بها بوجه أخص فى تمويل القروض الاستهلاكية وغيرها الأمر الذى يضيق عن استيعابه هذا المورد، الذى تحددت مصارفه بالفعل من قبل الله تعالي، وهو ما لا يوجب ألاكثيرا فى تفسير هذه الأصناف بالإضافة أو الانتقاص من نصيب الأصناف المحدد لها، هذا المورد، خاصة وأن الانتظام فى أداء هذا المورد، ليس على النحو المطلوب شرعا.

---

(١) Banking Wihout Interest , op . cit , P. 65 .



الخاتمة

لقد عرضنا للنماذج المستعملة فى البنوك الإسلامية بالنسبة، للقرض كأداة للتمويل، وذلك فى ثنايا هذه الدراسة، وأتينا بنصوص مواثيق البنوك الإسلامية، فى عمليات التمويل بالقرض، والبديل الإسلامى عن الفائدة فى العمل المصرفي، وفى تحميل المقترض للنفقات الفعلية التى يتكبدها البنك، فى تقديم القروض للتمويل، وبمناسبة الحديث عن الضمانات الشرعية فى البنوك الإسلامية وحاولنا الربط بينها وبين التأصيل الشرعى لمسائل القرض كأداة للتمويل.

ونعرض فيمايلى لنموذج لعقد القرض كأداة للتمويل، فى ضوء الدراسة التى بين أيدينا، فنقول وبالله التوفيق:

١ - يتسع مفهوم القرض فى الشريعة، بحيث يتجاوز القرض بصورته العادية وهو كونه وسيلة لتغطية الحاجات الاستهلاكية للفرد، إلى القرض كأداة فعالة لتمويل الأنشطة الإنتاجية للجماعة الإسلامية.

٢ - أن حكم القرض المقدم لتمويل الاحتياجات الاجتماعية للفرد، هو الندب تأسيسا على دلالات النصوص فى الكتاب والسنة، وتبعا للمصالح الشرعية التى يحققها، كما أن حكم القرض المقدم لتمويل الأنشطة الاقتصادية للجماعة، هو الإباحة، بناء على المصلحة العامة للجماعة الإسلامية.

٣ - أن التمويل بالقرض لتلبية الحاجات الاقتصادية فى المجالات الزراعية والصناعية والتجارية، لشعوب الأمة الإسلامية، يصير مندوبا للحاجة الملحة لهذه الشعوب، لسد هذه الاحتياجات، بدلا من الاعتماد فيها على الغير.

٤ - أن القرض فى الشريعة يكون قرضا حسنا أى خاليا عن الفائدة الربوية لا فرق فى ذلك بين القرض لتمويل الأغراض الاجتماعية، أو القرض لتمويل الأغراض الاقتصادية، لكون ذلك يتعلق بحكم شرعى قطعي، وهو تحريم الربا.

٥ - أن المقترض يجب أن يرد القرض بمثله فيما له مثل، وبقيمته عند تعذر المثل، فى الزمان والمكان المحددين فى العقد، لأن هذا هو التزامه الرئيسى فى العقد، وإلا كان مخلا لمبدأ الوفاء بالعقد فى الشريعة.

٦ - أن تنظيم الإطار الحاكم للقرض كأداة للتمويل، من خلال التعامل المصرفى أو المؤسسي، يتم بالالتزام بمباديء الشريعة وقواعدها العامة وإجراء نوع من المرونة، التى تقتضيها اعتبارات الواقع، وإن لم يتقيد ذلك حرفيا بتفصيلات المسائل الفقهية.

٧ - ان مصادر القرض فى الفقه المالى الإسلامي، تعتمد على مساهمات الأفراد، فى نطاق المشاركات والمعاملات التى تجيزها الشريعة، كرأس المال وحسابات الاستثمار والودائع والأرباح.كما تعتمد على بعض الموارد المالية للدولة الإسلامية كالزكاة والأوقاف الخيرية وغيرها.

٨ - أن المستحق للقرض فى الشريعة الإسلامية يتدرج من الحاجات الاجتماعية الملحة، إلى الحاجات الاجتماعية الموصلة إلى تحقيق حد الكفاية، مرورا بالحاجات الاقتصادية اللازمة للجماعة، لتصل فى نهاية المطاف إلى مرحلة الإشباع الاقتصادي، لتضطلع بالأهداف الإسلامية العليا للإنسانية جميعا.

٩ - أن التمويل بالقرض على المستوى المؤسسى أو المصرفي، يكون بقدر معين بالنسبة للحاجات الاستهلاكية نظراً لوجود موارد مالية أخرى تتمحض لهذا الغرض، كما يكون بضوابط معينة، تتناسب مع هدف المصرف، لكن لايجوز بأى حال أن يمتنع المصرف عن تقديم هذه القروض.

١٠- أن التمويل بالقرض، يشمل التمويل قصير الأجل ومتوسط الأجل وهذا هو المجال الطبيعى للقرض، لاسترداد رأس المال وتوسيع دائرة المتعاملين فيه.

١١- أن التمويل بالقرض الحسن، هو والمشاركة فى الربح والخسارة، البديلان الرئيسيان، للإقراض بالفائدة الذى تتعاخل به البنوك التجارية، إلى جانب بدائل أخرى كالمزايدة والمرابحة والسلم والمعدل العادى للعائد، والاستصناع.

١٢- يتقاضى البنك الإسلامي، مقابل المصاريف الفعلية الحقيقية، التى تكبدها للتمويل بالإقراض من غير زيادة ولا نقصان.

١٣- شرع الإسلام ضمانات مالية للوفاء بالقرض تتمثل فى الضمانات الشخصية كالكفالة بالنفس أو بالمال، والحوالة، وضمانات عينية كالرهن الرسمي، أو الحيازي. وللبنك الإسلامي، أن يحصل على ما يناسبه منها، وقد يجمع بينها أو بين بعضها، بما يحقق مصلحته فى هذا الشأن.

١٤- تحقيقا للتعاون والتكافل بين البنوك الإسلامية، فى مجال استرداد قروضها تنشئ صندوقا لتمويل العجز عن سداد القروض، بحصص مالية معينة، للوفاء بالقروض التى عجز أصحابها عن الوفاء بها.

١٥- حظر الفائدة على الإقراض فى الشريعة، تعويضية كانت أو تأخيرية، وتحريم ربط الفائدة بالزمن وتدرجها بتدرجه، لكون ذلك من قبيل ربا النسيئة.

١٦- أن حظر الفائدة لايتأسس فقط، على اعتبار ديني، وإنما على اعتبار اقتصادي، هو احترام قيمة العمل، ودوره فى تكوين رأس المال، والتعادل فى الالتزامات المالية بين المقرض والمقترض.

١٧- يلتزم الفرد والحاكم فى الدولة الإسلامية، بالحفاظ على القوة الشرائية للنقود، التى يتم بها الإقراض غالبا، لكونها معيار الثمنية، وتقويم الأموال وذلك بالامتناع عن اتخاذها سلعة للاتجار فيها، وانتهاك قوانين العرض والطلب فى السوق، وحمايتها من التدهور والانهيار.

١٨- يتخذ الحاكم الإسلامي، الوسائل الكفيلة بمعالجة الآثار السلبية لتغير قيمة النقود، فى حالة التضخم أو الانكماش، بالإجراءات التى تعيد الوضع إلى حالة التوازن المالي، لحماية المقرض والمقترض، واستقرار التعامل فى السوق.

١٩- أن فكرة الأسعار القياسية أو ربط القروض بمستوى التغير فى الأسعار لتعويض المقرض عن النقص فى قيمة القرض، لا يمكن قبولها على إطلاقها أو رفضها مطلقا، وإنما يتوقف فيها بعد إجراء البحث اللازم فى كل حالة على حدة، لما قد يترتب على الأخذ بها مطلقا من ولوج باب الربا.

٢٠- تندرج حالة المماطلة أو التأخر بدون عذر فى الوفاء بالقرض، من قبل الفرد أو المؤسسة، أو انهيار قيمة العملة، أو انخفاضها، بمقدار الثلث، ضمن الحالات، التى تبرر مشروعية الأخذ بالأسعار القياسية، لكونها العلاج الوحيد للمقرض الذى يقع ضحية للتعسف أو سوء التصرف من المقترض أو الدولة، ويتحمل كل منهما مسئوليته فى هذا الصدد، بواسطة الوفاء بقيمة القرض بما يعادل القوة الشرائية للنقود وقت الإقراض.

٢١- فيما عدا هذه الحالات وأمثالها، لايجوز الأخذ بفكرة الأسعار القياسية لكونها تتعارض مع مبدأ المماثلة بين دفع القرض ورد مثله نوعا وقدرا وصفة، وأمدا، وهو جوهر القرض بمعناه الشرعى .

والحمد لله الذى تتم بنعمته الصالحات.

ملحق نموذج عقد القرض كأداة للتمويل

مادة (١) القرض عقد ينقل بمقتضاه المقرض إلى المقترض، ملكية مال مثلي، على أن يلتزم المقترض برد مثله فى القدر والنوع والصفة.

مادة (٢) محل عقد القرض ، هو المال المثلى من مكيل أو موزون أو معدود مضبوط، يرد المقترض مثله لاعينه.

مادة (٣) القرض عقد يجمع بين خاصية التبرع والمعارضة، وهو مايميزه عن عقود التبرع أو المعاوضات المحضة.

مادة (٤) الأجل ليس عنصرا فى القرض، ومع ذلك لايجوز إلزام المقترض برد القرض قبل انتهاء الموعد المتفق عليه .

مادة (٥) تقع تبعة هلاك المال المقرض على المقرض إذا حدث الهلاك أو الاستهلاك قبل تسليمه إلى المقترض.

مادة (٦) يحظر تقاضى فائدة أو زيادة مشروطة على مال القرض، ويقع باطلا كل اتفاق يخالف مقتضى العقد.

مادة (٧) محل التزام المقترض هو رد مال مثلى محدد فى مكان محدد وأجل محدد، ويمنح المقترض المعسر مهلة للوفاء بدينه عند الميسرة.

مادة (٨) يتملك المقترض مال القرض، وله أن ينتفع به فى حاجاته الاجتماعية أو الاقتصادية.

مادة (٩) يضمن المقترض مال القرض بمثله، فى حالة هلاكه أو استهلاكه، ولا عبرة برخصه أو غلائه.

مادة (١٠) على السلطة العامة فى الدولة، اتخاذ الإجراءات والتدابير التى من شأنها المحافظة على قيمة النقود، واستقرار قوتها الشرائية.

مادة(١١) يضمن المقترض للمقرض رد مال القرض بقيمته، فى حالة بطلان الثمنية أو انقطاع النقد أو كساده.

مادة (١٢) يستخدم القرض كأدة للتمويل، بواسطة رأس المال وحسابات الاستثمار، والحسابات الجارية، وأرباح المساهمين والمودعين، والزكاة والخيرات.

مادة (١٣) إذا تقاعس المقترض عن الوفاء بالقرض بعد حلول أجله، مع قدرته على ذلك وبدون مبرر مشروع، جاز الحكم عليه بتعويض مالى أو حبسه.

مادة (١٤) يجوز لولى الصغير إقراض ماله للبنك الإسلامي، لاستثماره فى مشروعات ذات ربحية.

مادة (١٥) يجوز للمقرض أن يأخذ من المقترض، ضمانة شخصية كالكفالة أو عينية كالرهن، يتمكن بها من الحصول على دينه، عند عدم وفاء المقترض به.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ) المؤلفات القديمة:

(١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، للإمام علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفى ، م ٥٨٧هـ. دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

(٢) بداية المجتهد، ونهاية المقتصد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد ابن رشد القرطبى الأندلسى، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م المكتبة العلمية لاهور، باكستان.

(٣) رد المحتار على الدر المختار، حاشية ابن عابدين، ١٣٩٩هـ، المكتبة الماجدية، باكستان.

(٤) حاشية الدسوقى على الشرح الكبير، شمس الدين الشيخ محمد عرفه الدسوقى على الشرح الكبير لأبى البركات سيدى أحمد الدردير.

دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابى الحلبي، بدون تاريخ.

(٥) المهذب للإمام أبى إسحاق إبراهيم بن على بن يوسف الفيروز أبادى الشيرازي، م٤٧٦ هـ الطبعة الثالثة، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م مطبعة مصطفى البابى الحلبى وأولاده بمصر.

(٦) المجموع ، شرح المهذب للإمام أبى زكريا محى الدين بن شرف النووي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بدون تاريخ.

(٧) المغنى لابن قدامة، أبى محمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسى م ٦٢٠هـ، على مختصر الخرقى ١٤٠١هـ - ١٩٨١. مكتبة الرياض الحديثة- الرياض.

(٨) المحلى، للإمام ابن حزم، أبى محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم م. ٤٥٦هـ. تحقيق: أحمد شاكر، دار الفكر، بدون تاريخ.

ب- المؤلفات الحديثة:

(١) الفقه على المذاهب الأربعة، عبد الرحمن الجزيري. دار الإرشاد للتأليف والطبع والنشر.

(٢) إلغاء الفائدة من الاقتصاد، تقرير مجلس الفكر الإسلامى فى الباكستان، المركز العالمى لأبحاث الاقتصاد الاسلامية، جامعة الملك عبد العزيز، جدة ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م، الطبعة الثانية.

(٣) أرباح البنوك بين الحلال والحرام، كتاب أكتوبر، دار المعارف بمصر.

(٤) البنوك الإسلامية، د/ شوقى إسماعيل شحاته، ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧. دار الشروق. مصر.

(٥) بنوك بلا فوائد كاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدول الإسلامية، د/ أحمد عبد العزيز النجار، ١٣٩١ هـ – ١٩٧١م جامعة الملك عبد العزيز جدة.

(٦) تمويل المشروعات فى ظل الإسلام، على سعيد مكي، ١٩٧٩م، دار الفكر العربي.

(٧) دليل الفتاوى الشرعية فى الأعمال المصرفية، مركز الاقتصاد الإسلامي، المصرفى الإسلامى الدولى للاستثمار والتنمية، إدارة البحوث – مطابع المختار الإسلامي.

(٨) موقف الشريعة الإسلامية، من ربط الحقوق والالتزامات المؤجلة بمستوى الأسعار، عبدالله بن سليمان بن منيع، بحث غير منشور.

ثانيا: باللغة الأجنبية:

1- Issues in Islamic Banking, Mohammed Nejautullah Siddiqui, 1983 1403, A.H., Islamic Foundation, Pakistan.

2- The Islamic Development Bank, S.A. Meenai, Kegan Paul International London, New York, 1989.

3- Banking Without Interest, Mohammed Nejautullah Siddiqui, Islamic Publication Limited, Lahore, Pakistan, 1981.

4- Principles of Islamic Economic Reform, Syed Nawab Haider Naqvi, Pakistan Institute of Development Economics, 1984.

اصدارات المعهد العالمي للفكر الإسلامي

أولاً ـ سلسلة إسلامية المعرفة

- إسلامية المعرفة: المبادئ وخطة العمل، الطبعة الثانية، (١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م).
- الوجيز في إسلامية المعرفة: المبادئ العامة وخطة العمل مع أوراق عمل بعض مؤتمرات الفكر الإسلامي، (١٤٠٧هـ/١٩٨٧م). أعيد طبعه في المغرب والأردن والجزائر.
- نحو نظام نقدي عادل، للدكتور محمد عمر شابرا، ترجمه عن الإنجليزية سيد محمد سكر، وراجعه الدكتور رفيق المصري، الكتاب الحائز على جائزة الملك فيصل العالمية لعام (١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م)، الطبعة الثالثة (منقحة ومزيدة)، (١٤١٢هـ/١٩٩٢م).
- نحو علم الإنسان الإسلامي، للدكتور أكبر صلاح الدين أحمد، ترجمه عن الإنجليزية الدكتور عبد الغني خلف الله، (دار البشير/ عمان الأردن) (١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م).
- منظمة المؤتمر الإسلامي، للدكتور عبدالله الأحسن، ترجمه عن الإنجليزية الدكتور عبد العزيز الفائز، الرياض، (١٤١٠هـ/١٩٩١م).
- تراثنا الفكري، للشيخ محمد الغزالي، الطبعة الثانية، (منقحة ومزيدة) (١٤١٢هـ /١٩٩١م).
- مدخل إلى إسلامية المعرفة: مع مخطط لإسلامية علم التاريخ، للدكتور عماد الدين خليل، الطبعة الثالثة (منقحة ومزيدة) (١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م).
- إصلاح الفكر الإسلامي، للدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م).
- إسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر، أبحاث الندوة المشتركة بين مركز صالح عبدالله كامل للأبحاث والدراسات/ بجامعة الأزهر والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، (١٤١٢هـ/١٩٩٢م).
- ابن تيمية وإسلامية المعرفة، للدكتور طه جابر العلواني،الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ/١٩٩٥م).

ثانياً ـ سلسلة إسلامية الثقافة

- دليل مكتبة الأسرة المسلمة، خطة وإشراف الدكتور عبد الحميد أبو سليمان، الطبعة الثانية (منقحة ومزيدة) (١٤١٢هـ/١٩٩٢م).
- الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف، للدكتور يوسف القرضاوي (بإذن من رئاسة المحاكم الشرعية بقطر)، (١٤٠٨هـ/١٩٨٨م).

ثالثاً ـ سلسلة قضايا الفكر الإسلامي

- حجية السنة، للشيخ عبد الغني عبد الخالق، الطبعة الثالثة، (١٤١٥هـ/١٩٩٥م).
- أدب الاختلاف في الإسلام، للدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الخامسة (منقحة ومزيدة) (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- الإسلام والتنمية الاجتماعية، للدكتور محسن عبد الحميد، الطبعة الثانية، (١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م).

- كيف نتعامل مع السنة النبوية: معالم وضوابط، للدكتور يوسف القرضاوي، الطبعة الخامسة، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- كيف نتعامل مع القرآن: مدارسة مع الشيخ محمد الغزالي أجراها الأستاذ عمر عبيد حسنة، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ/١٩٩٣م).
- مراجعات في الفكر والدعوة والحركة، للأستاذ عمر عبيد حسنة، الطبعة الثانية، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- حول تشكيل العقل المسلم، للدكتور عماد الدين خليل، الطبعة الخامسة، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- المسلمون والبديل الحضاري للأستاذ حيدر الغدير، الطبعة الثانية (١٤١٢هـ/١٩٩٢م).
- مشكلتان وقراءة فيهما للأستاذ طارق البشري والدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ/١٩٩٣م).
- حقوق المواطنة: حقوق غير المسلم في المجتمع الإسلامي، للأستاذ راشد الغنوشي، الطبعة الثالثة،(١٤١٣هـ/١٩٩٣م).

رابعًا ـ سلسلة المنهجية الإسلامية

- أزمة العقل المسلم، للدكتور عبد الحميد أبو سليمان، الطبعة الثالثة،(١٤١٣هـ/١٩٩٣م).
- المنهجية الإسلامية والعلوم السلوكية والتربوية: أعمال المؤتمر العالمي الرابع للفكر الإسلامي،
  الجزء الأول: المعرفة والمنهجية، (١٤١١هـ/ ١٩٩٠م).
  الجزء الثاني: منهجية العلوم الإسلامية، (١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م).
  الجزء الثالث: منهجية العلوم التربوية والنفسية، (١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م).
- مجلد الأعمال الكاملة (١٤١٥هـ/١٩٩٥م).
- معالم المنهج الإسلامي، للدكتور محمد عمارة، الطبعة الثانية، (١٤١٢هـ/١٩٩١م).
- في المنهج الإسلامي: البحث الأصلي مع المناقشات والتعقيبات، الدكتور محمد عمارة، (١٤١١هـ/١٩٩١م).
- خلافة الإنسان بين الوحي والعقل، للدكتور عبد المجيد النجار، الطبعة الثانية، (١٤١٣هـ/١٩٩٣م).
- المسلمون وكتابة التاريخ: دراسة في التأصيل الإسلامي لعلم التاريخ، للدكتور عبد العليم عبد الرحمن خضر، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).
- في مصادر التراث السياسي الإسلامي: دراسة في إشكالية التعميم قبل الاستقراء والتأصيل للأستاذ نصر محمد عارف، (١٤١٤هـ/١٩٩٣م).

خامسًا ـ سلسلة أبحاث علمية

- أصول الفقه الإسلامي: منهج بحث ومعرفة، للدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الثانية (منقحة) (١٤١٥هـ/١٩٩٥م).
- التفكر من المشاهدة إلى الشهود، للدكتور مالك بدري، الطبعة الثالثة، (منقحة) (١٤١٣هـ/١٩٩٣م).
- العلم والإيمان: مدخل إلى نظرية المعرفة في الإسلام، للدكتور إبراهيم أحمد عمر، الطبعة

الثانية (منقحة) (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).

- فلسفة التنمية: رؤية إسلامية، للدكتور إبراهيم أحمد عمر، الطبعة الثانية (منقحة) (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- روح الحضارة الإسلامية، للشيخ محمد الفاضل بن عاشور، ضبطها وقدم لها عمر عبيد حسنة، الطبعة الثانية، (١٤١٤هـ/١٩٩٣م).
- دور حرية الرأي في الوحدة الفكرية بين المسلمين، للدكتور عبد المجيد النجار، (١٤١٣هـ ١٩٩٢م).

سادسًا ـ سلسلة المحاضرات

- الأزمة الفكرية المعاصرة: تشخيص ومقترحات علاج، للدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الثانية، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).

سابعًا ـ سلسلة رسائل إسلامية المعرفة

- خواطر في الأزمة الفكرية والمأزق الحضاري للأمة الإسلامية، للدكتور طه جابر العلواني، (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م).
- نظام الإسلام العقائدي في العصر الحديث، للأستاذ محمد المبارك، (١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م).
- الأسس الإسلامية للعلم، للدكتور محمد معين صديقي، (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م).
- قضية المنهجية في الفكر الإسلامي، للدكتور عبد الحميد أبو سليمان، (١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م).
- صياغة العلوم صياغة إسلامية، للدكتور اسماعيل الفاروقي، (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م).
- أزمة التعليم المعاصر وحلولها الإسلامية، للدكتور زغلول راغب النجار، (١٤١٠هـ / ١٩٩٠م).

ثامنًا ـ سلسلة الرسائل الجامعية

- نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، للأستاذ أحمد الريسوني، (١٤١١هـ/١٩٩٠م)، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- الخطاب العربي المعاصر: قراءة نقدية في مفاهيم النهضة والتقدم والحداثة للأستاذ فادي إسماعيل، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية والمعيارية، للأستاذ محمد محمد إمزيان، (١٤١٢هـ/١٩٩١م).
- المقاصد العامة للشريعة: للدكتور يوسف العالم، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م).
- نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي، للأستاذ نصر محمد عارف، الطبعة الثالثة، (١٤١٤هـ/١٩٩٣م).
- القرآن والنظر العقلي، للدكتورة فاطمة إسماعيل، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ/١٩٩٥م).
- مصادر المعرفة في الفكر الديني والفلسفي، للدكتور عبدالرحمن زيد الزنيدي، (١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م).
- نظرية المعرفة بين القرآن والفلسفة، للدكتور راجح الكردي، (١٤١٢هـ / ١٩٩٢م).
- الزكاة: الأسس الشرعية والدور الإنمائي والتوزيعي، للدكتورة نعمت عبد اللطيف مشهور،

(١٤١٣هـ/١٩٩٣م).

- فلسفة الحضارة عند مالك بن نبي: دراسة إسلامية في ضوء الواقع المعاصر، للدكتور سليمان الخطيب، (١٤١٣هـ / ١٩٩٣م).
- الأمثال في القرآن الكريم، للدكتور محمد جابر الفياض، الطبعة الثالثة (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).
- الأمثال في الحديث الشريف، للدكتور محمد جابر الفياض، (١٤١٤هـ / ١٩٩٤م).
- تكامل المنهج المعرفي عند ابن تيمية، للأستاذ إبراهيم العُقَيْلي، (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).

تاسعًا ـ سلسلة المعاجم والأدلة والكشافات

- الكشاف الاقتصادي لآيات القرآن الكريم، للأستاذ محيي الدين عطية، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م).
- الكشاف الموضوعي لأحاديث صحيح البخاري، للأستاذ محي الدين عطية، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م).
- الفكر التربوي الإسلامي، للأستاذ محي الدين عطية، الطبعة الثالثة (منقحة ومزيدة) (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).
- قائمة مختارة: حول المعرفة والفكر والمنهج والثقافة والحضارة ، للأستاذ محي الدين عطية، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء، للدكتور نزيه حماد، الطبعة الثالثة (منقحة ومزيدة)(١٤١٥هـ/١٩٩٥م).
- دليل الباحثين إلى التربية الإسلامية في الأردن، للدكتور عبد الرحمن صالح عبدالله، (١٤١٤هـ/١٩٩٣م).
- دليل مستخلصات الرسائل الجامعية في التربية الإسلامية بالجامعات المصرية والسعودية، للدكتور عبد الرحمن النقيب، (١٤١٤هـ/١٩٩٣م).
- الدليل التصنيفي: لموسوعة الحديث النبوي الشريف ورجاله، إشراف الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، (١٤١٤هـ/١٩٩٤م).

عاشراً ـ سلسلة تيسير التراث

- كتاب العلم، للإمام النَّسائي، دراسة وتحقيق الدكتور فاروق حمادة، الطبعة الثانية ، (١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م).

حادي عشر ـ سلسلة حركات الإصلاح ومناهج التغيير

- هكذا ظهر جيل صلاح الدين.. وهكذا عادت القدس، للدكتور ماجد عرسان الكيلاني، الطبعة الثانية (منقحة ومزيدة) ، (١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م).

ثاني عشر ـ سلسلة المفاهيم والمصطلحات

- الحضارة ـ الثقافة ـ المدنية «دراسة لسيرة المصطلح ودلالة المفهوم» للأستاذ نصر محمد عارف ، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).

الموزعون المعتمدون لإصدارات المعهد

المملكة العربية السعودية: الدار العالمية للكتاب الإسلامي ص. ب. 55195 الرياض 11534
هاتف: 0818-465 (1-966) فاكس: 3489-463 (1-966)

المملكة الأردنية الهاشمية: المعهد العالمي للفكر الإسلامي ص. ب. 9489 – عمان
هاتف: 992-639 (6-962) فاكس: 420-611 (6-962)

لبنان: المكتب العربي المتحد ص. ب. 135788 بيروت.
هاتف: 779-807 (1-961) 184-860 (1-961) فاكس: 1491-478 (212) C/O

المغرب: دار الأمان للنشر والتوزيع، 4 زنقة المامونية الرباط
هاتف: 276-723 (7-212) فاكس: 055-200 (7-212)

مصر: دار النهار للطبع والنشر والتوزيع، 7 ش الجمهورية عابدين – القاهرة
هاتف: 3406543 (2-20) فاكس: 3409520 (2-20)

الإمارات العربية المتحدة: مكتبة القراءة للجميع ص.ب. 11032، دبي (سوق الحرية المركزي الجديد)
هاتف: 901-663 (4-971) فاكس: 084-690 (4-971)

شمال أمريكا:

– أمانة للنشر

AMANA PUBLICATIONS
10710 Tucker Street Suite B, Beltsville, MD 20705-2223
Tel. (301) 595-5777-(800) 660-1777 Fax: (301) 595-5888

– السعداوي للنشر

SA`DAWI PUBLICATIONS
P.O.Box 4059, Alexandria, VA 22303 USA
Tel: (703) 751-4800. Fax: (703) 571-4833

– خدمات الكتاب الإسلامي

ISLAMEC BOOK SERVICE
2622 East Main Street, Plainfield, IN 46168 USA
Tel: (317) 839-8150 Fax: (317) 839-2511

بريطانيا:

– المؤسسة الإسلامية

THE ISLAMIC FOUNDATION
Markfield Da`wah Center, Rutby Lane Markfield, Leicester LE6 ORN, U.K.
Tel: (44-530) 244-944/45 Fax: (44-530) 244-946

– خدمات الإعلام الإسلامي

MUSLIM INFORMATION CENTRE
223 Seven Sisters Rd. London N4 2DA, U.K.
Tel: (44-71) 272-5170 Fax: (44-71) 272-3214

فرنسا: مكتبة السلام

LIBRAIRE ESSALAM
135 Bd. de Menilmontant. 75011 Paris
Tel: (33-1) 43 38 19 56 Fax: (33-1) 43 57 44 31

بلجيكا: سيكومبكس

SECOMPEX. Bd. Mourice Lemonnier; 152
1000 Bruxelles Tel: (32-2) 512-4473 Fax (32-2) 512-8710

هولندا: رشاد للتصدير

RACHAD EXPORT, Le Van Swinden Str. 108 11
1093 Ck Amsterdam Tel: (31-20) 693-3735 Fax (31-20) 693-8827

الهند:

GENUINE PUBLICATIONS & MEDIA (Pvt.) Ltd
P. O. Box 2725 Jamia Nager New Delhi 100025 India
Tel: (91-11) 630-989 Fax: (91-11) 684-1104